موسوعة
الحركات
الإسلامية
٦

إنه
لقرآن كريم

الإخوان المسلمون

أزمة تيار التجديد

عبد الرحيم على

الأخوان المسلمون

أزمة تيار التجديد

عبد الرحيم على

عنوان الكتاب : الإخوان المسلمون .. أزمة تيار التجديد
اسم المؤلف : عبد الرحيم على
الغلاف والاشراف الفنى : دار إيجى مصر
الناشــر : مركــز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى– القاهرة
ت : ٣٨٠٢٠٣٣، ت / ف : ٣٥٩٣٠٦٢
e.mail : mahrosa@ hotmail.com
المدير العام : فريد زهران
صف وتوضيب داخلى : هشام صلاح
تنفيذ ومتابعة الطباعة : محمد مسلم محمد
الطباعة : العروبة للطباعة
رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٣٠٩٩
الترقيم الدولى :977-313-119-X

المحروسة

الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م

الأخوان المسلمون
أزمة تيار التجديد

إهـــداء

إلى الصديقين "عادل الضوى" و"مصطفى بيومى"، اللذين قدما لي كل العون من أجل إنجاز هذا الكتاب.

وإلى الصديق "فريد زهران" مدير مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الذى تحمس لفكرة نشرٍ كامل أجزاء "موسوعة الحركات الإسلامية" (عشرين جزءا) والتى نأمل أن ننتهى منها نهاية عام ٢٠٠٦.

وأخيرا : إلى زوجتى وفاء، وبناتى غادة وداليا وشاهندة، وصديقى الصغير "خالد عبد الرحيم"، الذين تحملوا ومازالوا الكثير لتوفير الأجواء المناسبة لي لإنجاز حلم الموسوعة.

عبد الرحيم على

محتويات الكتاب

المقدمة

رؤيتان مختلفتان ومظلة واحدة

أجريت خلال العامين الماضيين مجموعة من الحوارات مع عدد من قادة ورموز جماعة الإخوان المسلمين، كان تركيزي منصبًا على رصد الرؤى والمواقف المختلفة تجاه مجموعة من القضايا الجوهرية التي تتعلق بالتنظيم الداخلي من ناحية، والموقف من القوى السياسية الأخرى وأفكارها المغايرة من ناحية أخرى.

ولكن الأسئلة والإجابات كشفت عن وجود اتجاهين مختلفين ورؤيتين متمايزتين.. تقفان تحت مظلة واحدة لتنظيم يعاني من ضيق في التنفس: الحرس القديم المحافظ المتشبث بالموروث السياسي والفكري والتنظيمي، والجيل الجديد المتمرد المطالب بالتغيير والمراجعة وإعادة النظر في الثوابت.

ونتوقف في هذه القراءة السريعة "لرؤى وأفكار التيارين" أمام أربعة محاور:

- الرؤية التاريخية.
- الموقف من السلطة وطبيعة العلاقة معها.
- الإطار التنظيمي الداخلي.
- الموقف من الآخر.

الرؤية التاريخية:

كيف تتعامل الاتجاهات المختلفة داخل حركة الإخوان مع التاريخ السياسي والفكري للجماعة؟ وكيف يحللون ويقيمون ما تعرضوا له من اضطهاد ومحن وما وجه إليهم من انتقادات؟! المسألة ليست اجتهادا شخصيا بطبيعة الحال، لكنها تعبير عن موقف سياسي وفكري شامل.

الحرس القديم ممثلا في رؤيتي "مصطفى مشهور" و "مأمون الهضيبي" يرى الأمر في إطار الابتلاء القدري، ولا مفر من الرضا به والتسليم بتبعاته، ولا يفكران في مراجعة مسبباته والاستعداد لممارسة النقد الذاتي وتصحيح المسار.

الحملات الأمنية العنيفة عندهما، ابتلاء لم يتوقف منذ الأربعينيات ،

والسبيل الوحيد للمواجهة بعيد تماما عن فكرة المواجهة الحقيقية الجادة: "نحن نحاول زرع الصبر على الابتلاء في قلوب الإخوة، مؤمنين بأن النصر قادم لا محالة لأننا على الحق".

ولأنهما ينطلقان من إيمان يقيني لا تعرفه الممارسة السياسية، فإن المشاكل التي تعرض لها الإخوان ليست إلا مقدمة للنصر الحتمي الذي لا يتكئ على معطى مادي: "طريقنا صحيح مائة في المائة؛ لأننا اقتبسناه من سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ونحن أهل للقيادة؛ لأننا تعرضنا لمحن عديدة وصمدنا وحافظنا على الجماعة فلم تنهر؛ بل اتسعت دائرتها في جميع أنحاء العالم، ونحن الآن نعد القاعدة المؤمنة الصلبة القائمة على الجلد والصمود استعدادا لوقت تتحسن فيه الظروف".

الخلط قائم بين المعاناة الذاتية التي تتطلب الصبر والجد والصمود، وبين الموقف السياسي الذي يتجاوز الأفراد وقدراتهم على التضحية والتحمل.

وفي هذا السياق، يبدو منطقيا أن يكون تاريخ الإخوان نقيا صافيا بلا أخطاء أو شوائب، وأن تختفي فكرة المراجعة وإعادة النظر في الثوابت والمرتكزات القديمة. عندما يتطرق الحديث إلى أعمال العنف التاريخية التي قام بها الإخوان، وبخاصة عمليتا الاغتيال اللتان استهدفتا - في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين - كلا من محمود فهمي النقراشي والخازندار، تأتي الإجابة دفاعية تبريرية: "هذه الحوادث حدثت والجماعة غير موجودة تنظيميا، فقد تم حلها واعتقال قيادييها وأغلب كوادرها قبل تنفيذ هذه العمليات، وجاءت هذه الأحداث تعبيرا عن غضب يموج داخل أوساط الجماعة، ولكن عبر اجتهاد فردي، وقد أعلن الأستاذ البنا وقتها "أنهم ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين".

بمثل هذا المنطق يمكن الدفاع عن كل الأخطاء المنسوبة إلى الإخوان، ويكتسب التاريخ الإخواني قداسة لا تعرفها السياسة، والجمود الفكري والتنظيمي هو المحصلة الحتمية للتفكير الدفاعي المحافظ، فلا مبرر لإعادة النظر أو التغيير أو التطوير.

في المقابل، يرى مختار نوح (أحد رموز تيار السبعينيات) أن العمل السياسي يعني وجود أخطاء مشتركة لا ينفرد بها طرف دون آخر: "فلا يعقل أن يوجد عمل حركي أو آخر سياسي لا توجد به أخطاء والاعتراف بها أول الطريق لمعالجتها".

وجدير بالاهتمام، ما يعلنه مختار نوح من تأييد حماسي وصريح لما أعلنه القيادي الناصري حمدين الصباحي: "أقول لك ما قال حمدين صباحي، وما أوافق عليه، فقد قال إنه مدين باعتذار للشعب المصري عن بعض ما حدث في الفترة الناصرية، وقال: إن الحديث عن التاريخ بينما العدو على الأبواب نوع من أنواع الهزل. وقال: إننا لا نعبد أشخاصا، ولكن نعبد أفكارا، وإننا يجب أن نلتزم كقوى وطنية بمبادئ محددة وآليات محددة، كل هذه المقولات أعتبرها أنا

ميثاق عمل جديدا يجمع القوى الوطنية في مصر بما فيها الدولة، وأنا مؤمن بهذا، واعتبرها على لساني".

الإخوان إذن مدينون للشعب المصري باعتذار عن ممارساتهم السلبية والتجاوزات التي يعترفون بها، والإخوان بالتبعية - بشر يعملون في السياسة، يخطئون في اجتهاداتهم ويصيبون، ويعتذرون كمقدمة للإصلاح والتغيير.

ويؤمن عصام العريان (واحد أيضا من المحسوبين على تيار السبعينيات) أن التغيير المنشود لن يتحقق بمعجزة تأتي من السماء، وهو بذلك يتجاوز المفهوم الاستسلامي القدري ذا النزعة الاستشهادية، وهو مفهوم تقليدي يخلط بين الذاتي والموضوعي، وبين الديني والسياسي. ولا يجد العريان حرجا في رفض قداسة أفكار ومواقف حسن البنا، فهي -عنده- "رهينة بمرحلة تاريخية معينة"، ولا معنى للالتزام الحرفي بها: "هناك أناس ما زالت لديهم تحفظات؛ فهم يثيرون -على سبيل المثال- إشكالية الوجود الدولي للجماعة وطبيعة مهام المرشد.. فهل المرشد يدخل الحزب أم لا؛ باعتباره مرشدا للإخوان في العالم كله وليس مصر وحدها؟ هناك تخوف شديد من مثل هذه الأمور. أيضا على سبيل المثال هناك أناس مقتنعون ببعض المقولات التي قالها الإمام حسن البنا في توقيت معين؛ لذا فأنا واحد من الذين طالبوا مرارا بدراسة التجارب الحزبية للإخوان في اليمن والجزائر والكويت".

الاقتناع بمقولات البنا ليس فريضة حتمية، فانظر إلى الواقع والتواصل معه قد يقود إلى رؤى واجتهادات مختلفة، تتوافق مع المتغيرات التي لم يعايشها البنا.

ويرى أبو العلا ماضي (أحد قادة تيار السبعينيات) أن الأمر يحتاج إلى مراجعة شاملة تتضمن التاريخ والحركة والفكر، وأعني بالمراجعة الشاملة:

أولا: المراجعة التاريخية: وتتضمن دراسة الأخطاء الكبرى وأهمها إنشاء النظام الخاص والأعمال الإرهابية التي قام بها، وكذا الصدام مع عبد الناصر ومسئولية الجماعة عنه، ومشروعية عودة الجماعة في السبعينيات وطريقة اختيار المرشد وقتها، كذا الطريقة التي اتبعها رجال النظام الخاص في الاستحواذ على القرار داخل الجماعة؛ مما دفع إلى إبعاد عدد كبير من قادة الجماعة التاريخيين، وأخيرا إهدار الفرصة التاريخية التي عرضها عليهم الرئيس السادات حينما طلب منهم إنشاء حزب ورفضوا.

ثانيا: المراجعة الحركية: وتتضمن تحديدا دقيقا وحاسما للشكل التنظيمي الذي يجب أن تعمل الجماعة من خلاله، وهل هو شكل الجماعة الدعوية أم الحزب السياسي؛ فالشكل الأول ملك للأمة، وناصح أمين لها، ومعين على اختياراتها، أما الثاني فمنافس للقوى الموجودة يجب عليه تبني برامج محددة حتى يتاح للأمة حسن تقييمه، ولا يجوز بالطبع الجمع بين الشكلين؛ حيث لا يمكن أن تكون داعياً ناصحاً وفى ذات الوقت منافساً سياسيا شريفا، هذا بالإضافة إلى إعادة النظر فيما يطلق عليه التنظيم الدولي، وحجم الضرر العائد من ورائه، والذي يفوق حجم النفع بكثير.

ثالثا: المراجعة الفكرية: وتشمل مراجعة أفكار قادة الجماعة - بمن فيهم مؤسسها - حول قضايا المرأة والعمل الحزبي والمجتمع الجاهلي واستخدام القوة في التغيير، كذا مراجعة أفكار الجماعة حول المواطنة والتعددية والنظرة إلى السلطة الحاكمة، وقضايا قبول الآخر والديمقراطية والمرجعية الإسلامية، وهل ستكون دينية أم حضارية؟.

مراجعة بلا ضفاف، ومطالبة بإعادة النظر في كثير من الثوابت الراسخة، وطموح إلى تنظيم جديد يواكب روح العصر، ويقتحم المناطق الحرجة المسكوت عنها.

الموقف من السلطة وطبيعة العلاقة معها:

مشهور والهضيبي يتعاملان مع السلطة في إطار لا يخلو من السطحية والسذاجة، أو على الأقل في تبسيط مخلٍ لا يدرك تعقيد المسألة، وما تتسم به من تركيب وتداخل. من ذلك مثلا قولهما عن نجاح الإخوان في حشد الجماهير لمعارضة الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني: "الحكومة تصورت أن الذي يستطع أن يجيش الناس لهذه القضية يستطيع أن يجيشهم أيضا ضدها".

لا يمكن أن تكون الحكومة على هذا المستوى من السذاجة، ولا يعقل أن "تكتشف" فجأة قوة الإخوان فتكيد لهم!.

وتستمر المعالجة السطحية فيما يقوله المرشد العام عن الأفق المستقبلي للصراع مع السلطة والصدام الذي يكتوي الإخوان بنيرانه: "نحن نعمل حتى يأتي فرج الله"!.

قد يكون مثل هذا النمط من التفكير سديدا على المستوى الفردي، لكن الإدارة السياسية الرشيدة تعي أن "فرج الله" رهين بإرادة البشر ووعيهم.

ويصل التبسيط إلى ذروته في مقولة تختزل الصراع وتسطحه: "المسألة ببساطة أننا أناس تعاديهم الدولة، فإما أن يكون هؤلاء الناس على خطأ وإما أن تكون الدولة على خطأ".

لماذا لا تكون قيادات الإخوان مسئولة؟ ولماذا لا يكون الخطأ مشتركا بين السلطة والإخوان معا؟!. نمط التفكير هنا ليس سياسيا أو عقلانيا أو علميا، ويخلو من المرونة والإدراك الحقيقي لطبيعة الواقع السياسي في مصر.

يختلف الأمر جذريا عند مختار نوح، فهو من دعاة الوفاق بين الدولة والجماعة، وتنهض فكرته من منطلق عملي علمي: عملي يدرك خصوصية الحياة المصرية، وعلمي يؤمن بأن السياسة ليست صراعا مطلقا بين الخير والشر.

يقول نوح: "الحل في خلق واقع من التراضي، وليس شكلا قانونيا، فالواقع لدينا أهم من الشكل، فيحدث أحيانا أن يكون هناك شكل حزبي قانوني، ولكن على الجانب الآخر هناك واقع تصادمي مع هذا الحزب (الشكل القانوني)، وفي دول العالم الثالث ينتصر الواقع ويغلق الحزب؛

ولذا ينبغي التركيز على الأساس الذي يتيح الحركة وليس الشكل.. أنا لا أريد أن تكون العلاقة بين الإخوان والدولة مركزة على قضية الترخيص أو التصريح بالعمل في إطار قانوني للجماعة، ولكن أريد التركيز على أن يكون هناك واقع تراضٍ ومناخ صحي بين الطرفين، فمع وجود التراضي دون وجود الشكل القانوني سأضمن البقاء، ولكن في ظل وجود شكل قانوني دون تراض، فأنت لا تضمن أي شيء".

تختلف أو تتفق مع هذه الرؤية، ولكنها تبقى رؤية متوازنة لا تتعالى على الواقع، ولا تقنع بشعارات غير قابلة للتنفيذ. البطولة عنده لطبيعة الممارسة، ولا مفر من التوازن والتنازل، ولا معنى لصدام غير متكافئ يفضي بالضرورة إلى هزيمة جديدة وخسائر جسيمة.

من المرتكزات المهمة في مبادرة نوح: "إزالة عناصر الالتهاب وتمهيد الطريق لميثاق جديد في التعامل بين الدولة والجماعة".

ويطالب بتلافي سلبيات الماضي: "فقد أصبحت مقتنعا بأهمية جمع المعلومات قبل أن أبدأ في الحركة، بمعنى أن لدي استعدادا للصبر مائة عام قبل أن أتحرك بجهل على الصعيد المعلوماتي، وهذه من وجهة نظري نظرية جديدة: (جمع المعلومات مقدم على بداية الحركة)".

ويصل الدكتور عصام العريان إلى اعتقاد بضرورة تطوير برامج الإخوان وخطط عملهم لاعتماد المصالحة مع النظم الحاكمة والمشاركة مع القوى السياسية. وهذا شرط أساسي للإصلاح.

لا تروق مثل هذه الأفكار الإصلاحية الجريئة للحرس القديم بطبيعة الحال، ذلك أنهم قانعون بميراثهم ومتشبثون به. لا شك في رفضهم لما يقوله أبو العلا ماضي: "لا يوجد تنظيم في الدنيا يعيش خارج نسق النظام".

الإخوان التقليديون يعيشون خارج النظام، ويؤمنون أنهم بعيدون عن المنافسة، وأنهم سياسيون من طراز مختلف: "يفيدون من العمل السياسي ولا ينبغي أن يتعرضوا لأخطاره"!. يطرح أبو العلا ماضي تساؤلات تزلزل الموروث، وتنتقل بالجماعة من الإطار الفضفاض إلى ساحة السياسة المحددة الواضحة: "هل نحن هدفنا الوصول للسلطة أم المشاركة في الحكم؟.. هل الإخوان جماعة إصلاحية دعوية ملك للأمة أم هي حزب سياسي؟ الاثنان مطلوبان.. ولكن جمعهما في شكل أو جماعة أو تنظيم واحد مستحيل".

لا مفر من الاختيار، ولا بديل عن تغيير شامل في التعامل مع الآخرين، وفى التعامل الداخلي حيث تتراكم الأمراض والسلبيات: "العلانية والحزب يعنيان إجراء انتخابات للقيادة بشكل علني وحر وباقتراع سري، ويعنيان آليات للمحاسبة، وشفافية في التمويل وبنود الصرف، وكل هذا سيدفع بهؤلاء الناس إلى زاوية المشهد، وسينهي سيطرتهم التي يحتفظون

بها على خلفية الظروف الأمنية والمطاردات والحفاظ على وحدة التنظيم.. إلى آخر تلك المقولات التي يستخدمونها كفزاعة في وجه كل من يطالب بالتغيير".

الإطار التنظيمي الداخلي يحتاج بالضرورة إلى المراجعة والتغيير، لكن الاختلاف شامل بين الحرس القديم والتيار السبعيني.

الإطار التنظيمي الداخلي:

لا يتوقف الإخوان عن المطالبة بالإصلاح السياسي، وتتوالى انتقاداتهم لبعض مظاهر الخلل في الحياة السياسية المصرية، فهل قدموا - على المستوى الداخلي - نموذجا لما يطالبون به غيرهم؟!.

يقول مشهور: "نحن حددنا مدة بقاء المرشد العام في منصبه بست سنوات، ولكنها قابلة للتجديد، وهو ما حدث عندما تم التجديد لي قبل عام (٢٠٠١) لفترة ثانية، ولكن لم تحدد اللائحة حدا أقصى لبقاء المرشد على رأس الجماعة، والمهم من وجهة نظري ليس منصب المرشد وإنما من يحركون كافة الخيوط داخل الجماعة وهم جميعا من جيل الشباب".

زعامة بلا نهاية، ودورات متتالية يحكمها قانون الجماعة الذي لا يحدد حدا أقصى لبقاء المرشد، والقضية ليست مهمة!، فالمهم أن الشباب يحركون كافة الخيوط، فكأن القيادة مسألة ثانوية، وكأن الشباب يملكون صلاحيات تتيح لهم حرية مطلقة!.

مثل هذا الجمود لا يروق للتيار السبعيني الجديد، ويطالب الدكتور عصام العريان بمراجعة شاملة تتضمن التربوي والسياسي والدعوي والاجتماعي:

تربويا: "نحتاج إلى أن نتخلص من فكرة تغليب الجانب التنظيمي على الجانب الدعوي؛ نتيجة للضغوط الأمنية؛ فنحن نحتاج إلى الاعتراف بوجود الآخر بكافة تنويعاته، والاستعداد لتفهم الآخر والتفاهم معه، وأن نسمع له ونسمعه، وأن نصل إلى قناعة أننا لن نصبح جميعا نسخة واحدة، وأنه سيكون حتما هناك اختلاف، وأننا يجب علينا احترام هذا الاختلاف، وبالتالي نصعد لمرحلة أكبر، وهي مرحلة التعاون مع هذا الآخر".

ويكمل: "السبب في حاجتنا الشديدة الآن لهذه المراجعة أن المناهج التربوية داخل الجماعة لا تعود إلى عهود الحرية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، ولكن تعود إلى عهود المحن، وهذه العهود كانت شديدة القسوة على الإخوان، وخلقت داخلهم تصورًا خاصًا للآخر ما زال ماثلا في أذهان البعض، وهو ما جعل هذه المناهج التربوية تنظر للآخر على أنه ذلك الذي يريد سحقنا وقتلنا وإنهاء وجودنا".

ويواصل العريان طرحه الذي يدعو إلى مراجعة ثوابت التنظيم والفكر معا: "نحن نحتاج خطابا أكثر تسامحا بين الأفراد داخل الجماعة، وهذه نقطة مهمة، وهذه آفة انتقلت

إلينا نتيجة غلبة الفكر السلفي في فترة السبعينيات والثمانينيات؛ فالفكر السلفي دائما متشدد، ويغالي، ويأخذ بالأصعب في أمور الفقه".

وتبدو رؤية أبو العلا ماضي أكثر قسوة وحدة، فهو يرى أن الجماعة تعاني من خواء داخلي رهيب، ويوجه نقدا قاسيا للحرس القديم الذي يُعلي من شأن الطاعة العمياء: "كنا نحن نجمع الناس من كل مكان، وهم يوظفون ذلك كله في عمليات تجنيد، كانت تبدو في الظاهر لصالح التنظيم، ولكنها في واقع الأمر كانت لصالح الانتماء لهم كقادة للجماعة على خلفية مبدأ السمع والطاعة".

ويواصل أبو العلا حملته النقدية: "لا يوجد أي أسلوب للمحاسبة، ولا توجد أدنى شفافية في الجانب التمويلي، لدرجة أن أعلى قيادة في الجماعة كانت لا تعرف شيئا في بعض الأحيان حول بعض بنود صرف الأموال، وعندما كنا نثير هذا الموضوع كانوا يقولون نحن نعاني من المطاردات الأمنية، ولا يجوز والحال كذلك أن نعلن عن مصادر تمويلنا".

الموقف من الآخر

يتسم موقف "مشهور" بالكثير من التعنت في التعامل مع الأقباط والقوى السياسية المنافسة.

فهو يبدأ دائما - عند الحديث عن هذا الموضوع - بمحاولة للتهرب من كشف الموقف الذي يتبناه الإخوان في التعامل مع الأقباط: "بالنسبة للأقباط نحن لسنا جهة إفتاء، فهناك مفتٍ في مصر يمكن سؤاله عن كل الأوضاع المتعلقة بهم".

قوة سياسية تقترب من السلطة وتحيل الموقف من الأقباط إلى المفتي!!. هل يفكرون بالفعل في الوصول إلى السلطة أولا ثم يبحثون عن موقف؟ أم أن المرشد العام كان يراوغ من الإجابة على السؤال؟ ومنذ متى تحترم الإخوان ما يقوله غيرهم - حتى ولو كان المفتي - ويلتزمون به؟!. ولكن مشهور لا يجد بدًا في نهاية الأمر وبعد حصاره بالسؤال من التصريح برأيه المعبر عن الجماعة: "رأينا الخاص أن مصر دولة إسلامية؛ فلا يحق أن يقوم على شؤونها ويحمي حماها إلا مسلم يحمل عقيدة الإسلام".

هل مصر بالفعل كما يقول مرشد الإخوان أم أنها دولة ينتمي إليها المسلمون والمسيحيون، والدفاع عنها ليس واجبا "دينيا" يقتصر على المسلمين وحدهم، وأن القول بهذه الرؤية ينتزع من الأقباط حريتهم ووطنيتهم في آن واحد، ويفرغ الوطن من مضمون وحدته وصفائه المجتمعي؟!.

وبالمنهج نفسه يتعامل مشهور مع الشيوعيين، نموذجا للقوى السياسية المختلفة عن الإخوان وتوجهاتهم الفكرية، فهو يحدد كيفية التعامل معهم أو السماح لهم بممارسة

حقوقهم السياسية على شرط الكشف عما يجول في ضمائرهم: "الأمر يتوقف على طبيعة هؤلاء الشيوعيين وهل هم ملحدون أم لا؟".

ويعود "مشهور" ليتراجع شكليا: "الحكم فيما بيننا للدستور الذي ينص على أن مصر دولة إسلامية ودينها الرسمي الإسلام، والشريعة مصدر أساسي للتشريع، فما يوافق هذا الدستور أهلا وسهلا به، ومن لا يوافق هناك المحكمة الدستورية".

ما العلاقة بين النصوص الدستورية وحق القوى السياسية المختلفة في العمل؟!. ما ينطبق على الشيوعيين سينطبق على غيرهم، والمحصلة المتوقعة أن يكون الإخوان وحدهم مؤهلين للعمل بما يتوافق مع الإسلام والشريعة.

لا مجال للمقارنة بين أداء "مشهور" ورؤيته وما يقوله الدكتور العريان:

"يجب الاعتراف بوجود الآخر بكافة تنويعاته السياسية والمذهبية والدينية والعرقية، والاستعداد لتفهمه والتعامل معه؟!".

ولا مجال للمقارنة مع آراء أبو العلا ماضي التي تطالب بمراجعة الأفكار الموروثة حول قضايا المرأة والحزبية والعنف والمواطنة.

مبادرتان ومنهجان:

إذا كانت القراءة السابقة لحواراتنا مع قادة الجماعة من الجيلين قد كشفت عن تباين ملموس داخل صفوف الجماعة، فإن المقارنة المتأنية بين مبادرة المرشد العام الحالي للجماعة محمد مهدي عاكف: "حول المبادئ العامة للإصلاح في مصر"، ومبادرة عضو مكتب الإرشاد بالجماعة وأحد رموز التيار السبعيني الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: "المفهوم الإسلامي للإصلاح الشامل"، تعمق نفس الإحساس بوجود اختلاف واضح وتوجه مغاير ينتمي إليه صاحبا المبادرتين.

يحدد عبد المنعم أبو الفتوح (أحد قيادات التيار السبعيني) مفهومه للإصلاح الشامل "بأنه يدور حول معنى التنمية المستديمة الذي يشمل الإنسان والدولة والمجتمع، ويتغلغل في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية التي يشكل فيها الإنسان مركز الدائرة، وتلتف حوله دوائر كثيرة، أهمها دائرة الحرية.. التي بغيابها تحل بالبشر أعظم كارثة، وتتجسد في حياتهم أعلى صورة من صور الفساد في الأرض.

وبالنظر لمفهوم الإصلاح الشامل الذي يحدده د. أبو الفتوح، وجوهره "التنمية المستديمة".. نجد أن ذات المفهوم - تقريبا - يرد في برامج ورؤى أحزاب وقوى سياسية أخرى (حزب التجمع اليساري وكذا الحزب العربي الناصري على سبيل المثال) ويمكننا - هنا - أن نقارن بين رؤية أبو الفتوح - وجيل الشباب الإخواني، والرؤية البرنامجية التقليدية لجماعة

الإخوان المسلمون، وذلك بالعودة لما ذكره المستشار مأمون الهضيبى المرشد العام للإخوان عام ١٩٩٧ في كتابه (السياسة في الإسلام) وهو نص وثيقة أرسلها المرشد العام لمجلة "هرافارد الدولية" بأمريكا بناء على طلب المجلة.. لتنشر في عدد خاص عن الإسلام والسياسة.. يقول الهضيبي: "قامت دعوة جماعة الإخوان المسلمين على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: إقرار الشريعة الإسلامية كأساس يهيمن على شئون الدولة والمجتمع.

الثانية: العمل على تحقيق الوحدة بين الأمم والدول الإسلامية الخ.

والاختلاف يبدو واضحا، ليس على صعيد اللغة والأفكار فقط، بل والأهم على صعيد الاختلاف في الأولويات.

ونعود لمبادرة عبد المنعم أبو الفتوح.. حيث يحدد صور الإصلاح الشامل من المنظور الإسلامي:

أولا- الإصلاح التعليمي:

الذي يقوم على الطريقة العلمية في اتصال التربية والتعليم بمقتضيات الحاضر والمستقبل تعليميا لا تلقينيا، يتصل باحتياجات المجتمع، ويشمل كل الأمة - ذكورا وإناثا - ويتحول إلى عمل يومي مستمر، لا ينتهي بالتخرج من فصول الدراسة، بل يستمر لتأهيل النشء لإخراج طاقاتهم وقدراتهم الكامنة، وتزويدهم بكل ما من شأنه أن يغرس فيهم القدرة على رجاحة الحكم، والإعلاء من قيمة الحوار، وتثبيت معنى الاختلاف والتعدد على أنه من حقائق الحياة.

ثانيا- الإصلاح الاقتصادي:

الذي يتجه نحو العدل الكامل في توزيع الثروة والدخول باتباع سياسات علمية صحيحة لبناء نهضة شاملة، تكون الركيزة الأساسية فيها تنمية القدرات، وتهيئة مناخ التشغيل الكامل، وتوفير فرص عمل جيدة، وتأمين اجتماعي فعال.

ويضيف أبو الفتوح أن كل هذا يتطلب قيام روح اجتماعية جديدة تتعاون فيها حكومة نشطة ذات قدرات فعالة مع قطاع خاص وأهلي يتمتع بالحيوية والإحساس الوافر بالمسئولية الاجتماعية ومؤسسات مدنية قوية تمثل مختلف فئات الشعب من برلمان ونقابات وصحافة وجمعيات أهلية وأجهزة رقابة شعبية، مع إصلاح الجهاز الإداري إصلاحا كاملاً وتحديثه وتطويره على أرفع مستوى من مستويات الأداء الإداري الفعال.

ثالثا- الإصلاح السياسي:

ويشير أبو الفتوح في هذا الخصوص إلى أنه ليس للتيار الإسلامي - وفى القلب منه (الإخوان المسلمون) - أي تصور لتنفيذ الإصلاح السياسي إلا (صندوق الانتخاب)، ويضيف أنه

ليس هناك من وسيلة على الإطلاق لتحقيق هذا الإصلاح إلا (الديمقراطية الإنسانية) التي تحدثت عنها سابقاً، ويؤكد على أن:

١- المواطنة في الدولة المدنية المنشودة هي أساس الوجود في المجتمع.

٢- النظام الديمقراطي النيابي - من برلمان وأحزاب وتعددية كاملة - هو أكثر الصيغ فعالية لحماية الحرية.

٣- إعلاء شأن الأمة على شأن الدولة.

٤- المساواة السياسية والقانونية الكاملة بين كل فئات المجتمع وطوائفه.

رابعا- المرأة الإصلاح الاجتماعي:

١- الأصل في التكاليف الإسلامية هو العموم، فليس هناك إسلام للرجل وإسلام للمرأة، والمجتمع السوي الصحيح يتحرك أفراده في طهر وتلقائية دون حرج أو عقد أو توتر في اتصال أفراده بعضهم ببعض.

٢- المرأة تكوين عقلي وروحي، ونفسي وجسدي، والإسلام يحضها على أن تقدم نفسها للمجتمع بعقلها وفكرها وروحها بكل ما تملك من قدرات وإمكانات، أما جسدها فلا يهم المجتمع في شيء وليس مطروحاً للاهتمام.

٣- الإسلام هو الدين الذي قدم شهادة ميلاد (المرأة الإنسان) التي تتمتع بكافة الحقوق التي تحفظ لها الكرامة الكاملة.

٤- حجاب المرأة المسلمة هو في حقيقته هوية وانتماء قبل أن يكون شكلا وغطاء، ولنتذكر بهذا الصدد الساري الهندي.

أفكار مغايرة:

تميزت رسائل وأدبيات جماعة "الإخوان المسلمين"، على مدار تاريخها.. ومنذ رسائل الإمام الأول حسن البنا بدرجة من العمومية، وعدم الوضوح المقصود في بعض الأحيان، وأحياناً يصل الأمر إلى درجة من "المراوغة" و"التهويم" (أوضحنا ذلك المنهج عند قراءتنا لرسائل الإمام الشهيد في الفصل الأول من هذا الكتاب) وهو أسلوب ساعد "الإخوان" - فيما يبدو لهم - على الخروج من مآزق تاريخية وفكرية عديدة واجهتهم، ولكنه أوقعهم في مآزق أشد فيما نزعم.

ولكننا (مع أبو الفتوح ومبادرته ورغم كل تحفظاتنا) أمام أفكار ولغة واضحة مستقيمة إلى حد كبير - لرمز من رموز تيار السبعينيات الإخواني- فهو يحرص على التأكيد على معان وقضايا طالما مثلث "إشكالية" كبيرة في التعاطي مع فكر الإخوان المسلمين، فهو يؤكد على سبيل المثال على أن "خطاب الإصلاح الإسلامي خطاب بشري، وليس خطابا مقدسا، اجتهاد في فهم النصوص، وبالتالي فمن يختلف معنا فهو يختلف مع فهمنا، ولا يختلف مع الإسلام".

وفى مغايرة فكرية ولغوية محمودة وإن كانت ناقصة يحدد أبو الفتوح موقفه وموقف جيله من قضية العنف و"الإرهاب"، مؤكدا على أن العمل المسلح في تاريخ جماعة "الإخوان المسلمون" كان مقترنا بوجود احتلال أجنبي، وهو أمر تاريخي لا وجود له على الإطلاق في مرحلة الدولة الوطنية، مهما كانت مساحة الاختلاف، ونحن نقبل من مقولة د. عبد المنعم ما ينسحب منها على الحاضر (في إعلان رفضه لاستخدام العنف و"الإرهاب" في مواجهة الدولة الآن)، ولكننا نربأ به أن يروج لفكرة أن الجماعة لجأت للعمل المسلح - تاريخياً - لمواجهة المحتل، ولكننا نعلم في نفس الوقت أن الحسم في هذه القضية صعب للغاية، ويحتاج إلى مراجعة جذرية لا تسمح بها ظروف الجماعة ولا ظروف وأوضاع هذا الجيل على حد سواء.

النبرة الدينية لا تعلو في مبادرة الدكتور عبد المنعم، ذلك أنه يقدم خطابا سياسيا، ولكن في المقابل يسعى مهدي عاكف مرشد الجماعة إلى تقديم خطاب دعوي قديم في ثوب سياسي عصري جديد، ومن هنا تتسم مبادرته بالازدواجية، وتزدحم بالكثير من المفارقات والتناقضات.

المقدمة طويلة ذات لغة إنشائية خطابية، والحرص واضح على الاستشهاد بالقرآن والسنة، وثمة محطات مهمة في المبادرة جديرة بالاهتمام والاختلاف.

فهو يطالب بتنقية أجهزة الإعلام من كل ما يتعارض مع أحكام الإسلام ومقتضيات الخلق القويم!.

ويدعو إلى تعديل القوانين وتنقيتها بما يؤدي إلى تطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، إعمالاً لنص المادة الثانية من الدستور.

والمبدأ الأول في الإصلاح الاقتصادي عنده: "اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، مع تحريم وتجريم الربا كمصدر للتمويل أو الكسب".

وفى مجال الإصلاح الاجتماعي، يتمثل المبدأ الأول في تحقيق الربانية والتدين في المجتمع!.

وعلى الرغم من الانتصار النسبي للمرأة وقضاياها، فإن بعض أفكاره ومفرداته اللغوية تقود إلى الجانب الآخر. فهو يدعو إلى توليها "الوظائف العامة عدا الإمامة الكبرى وما في حكمها".

وعلى الصعيد الثقافي، يكشف المرشد العام عن عدائه للثقافة، فهي عنده أداه دينية تهذيبية لمقارنة الفواحش والبذاءات، ولا بد من: ترشيد دور السينما والمسرح، بما يتفق ومبادئ وقيم الإسلام.

مرة أخرى يتكرر النهج الإخواني التقليدي: ظاهره يبدو جديدا ومختلفا، لكن الجوهر لا يتغير، فالكثير مما يطالب به عاكف يقود موضوعيا إلى نفي وإنكار ما يوافق عليه!.

إنهما اتجاهان مختلفان.. ورؤيتان متمايزتان .. يقفان تحت مظلة واحدة، ولكن هل يمكن أن يدوم الوقوف طويلاً!.

الفصل الأول

فصول فى النشأة

تأسست جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ على يد مرشدها الأول الإمام حسن البنا (١٩٠٦ - ١٩٤٩)، في مدينة الإسماعيلية بمصر، كحركة سلفية مشرقية، ظهرت كردة فعل على النموذج العلماني التركي آنذاك، وكمحاولة مبكرة من الحركة الإسلامية السلفية لتطويق آثار ذلك النموذج وامتداداته في العالمين العربي والإسلامي.

ولد البنا في أكتوبر ١٩٠٦ في بلدة المحمودية محافظة البحيرة شمال مصر، وكان أبوه الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الملقب بالساعاتي مأذون البلدة وإمام مسجدها وأزهرياً ومتصوفاً على الطريقة الشاذلية. وقد شكل البنا إبان دراسته الإعدادية في المحمودية "جمعية منع المحرمات"، وما إن التحق بمدرسة المعلمين الأولية في دمنهور التي تؤهل خريجيها للانتساب إلى كلية دار العلوم، حتى تعرف على طريقة صوفية شاذلية تدعى بـ "الإخوان الحصافية". ووصل اندماج البنا الفتى في هذه الطريقة إلى حد أن شيخها أجازه عام ١٩٢٢ بالتحول من محب إلى تابع مبايع، يحق له القيام بأدوار الطريقة ووظائفها. وتحت تأثير هذا الاندماج قام البنا مع شاب متصوف من مريدي الشيخ الحصافي هو أحمد السكري (الذي سيغدو لاحقاً وكيلاً لجماعة الإخوان المسلمين) بتأسيس "الجمعية الحصافية الخيرية" التي تمحور عملها حول مقاومة "المنكرات"، والتبشير الإنجيلي المسيحي.

وحين حط البنا في القاهرة عام ١٩٢٤ ليدرس في كلية دار العلوم، كان متصوفاً حصافياً تشكل خلافة الشيخ الحصافي أسمى أمانيه. درس البنا في كلية دار العلوم بالقاهرة بين ١٩٢٤ - ١٩٢٧. وقد انقسم طلاب الكلية بتأثير الصراع المحتدم في المجتمع القاهري بين من يمكن تسميتهم بالعلمانيين والإسلاميين، أو "المطربشين" و"المعممين". فلم يبق في كلية دار العلوم سوى طالبين معممين، كان البنا الشاب أحدهما.

ظهر في تلك الفترة ونتيجة مباشرة لانفعال النموذج الليبرالي المصري بالكمالية دعوات حادة لاستنساخ النموذج الكمالي التركي مصريا، فانتشرت الدعوى لكتابة العربية بالحروف اللاتينية، والمطالبة بإلغاء الوقف ومنصب المفتي، واتخذ البرلمان قراراً بإلحاق مدرسة القضاء الشرعي ومدرسة المعلمين الأولية وكلية دار العلوم بوزارة المعارف العمومية بدلاً من الأزهر، ووصل الأمر إلى حد طرح إعادة النظر بقانون الأحوال الشخصية، الأمر الذي تولد عنه مظاهرات صاخبة لطلاب الأزهر طالبوا خلالها بسقوط البرلمان.

وبرزت القاهرة في تلك الفترة في عين الشاب حسن البنا كمدينة منقسمة إلى معسكرين على حد تعبيره "معسكر الإباحية" و "معسكر الإسلامية". ويعبر استخدام البنا هنا لكلمة "المعسكرين" عن حدة الصراع وقطبيته، وهو ما سيستمر كمحدد أساسي يحكم رؤية البنا للعالم وللأشياء بشكل عام حتى وفاته.

عين البنا في سبتمبر ١٩٢٧ معلماً للغة العربية في مدرسة الأميرية الابتدائية بالإسماعيلية، وكانت الإسماعيلية إبانها تنقسم إلى مدينتين الأولى إنجليزية تضم شركة قناة

السويس والمعسكرات البريطانية، والأخرى مصرية تقليدية تضم منازل الموظفين وأبناء البلدة الأصليين ومقاهيهم وشوارعهم الداخلية.

واختار البنا الشاب منذ البداية النأي بنفسه عن موضوع هذا الانقسام أو الخوض فيه، وهو ما سيميز لاحقاً خاصية من أبرز خصائص دعوة الإخوان المسلمين، وهي البعد عن مواطن الخلاف الحاد، وإباحة الخلاف في الفرعيات.

شكلت الحرب العالمية الأولى، كما يذهب الدكتور زكريا بيومي في كتابه "الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية"، المسرح السياسي الذي أدى إلى ظهور الفكر القومي في مصر، ويؤكد بيومي أن ما تبع هذه الحرب من أحداث تمثلت في قيام ثورة ١٩١٩ وتولي حزب الوفد الدور الهام في الحركة الوطنية، وانفراد بريطانيا بالسيطرة على مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإطلاق دستور ١٩٢٣ قد ساعد في فصل مصر عن دعاه الفكرة الإسلامية؛ حيث ساد الفكر القومي مسرح الفكر السياسي في مصر. ودخلت الفكرة الإسلامية في طور جديد، تكاتفت معها مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والفكرية أدت في النهاية إلى قيام تيار إسلامي جديد، يمثل رد فعل للمتغيرات المصاحبة لمرحلة ما بعد ثورة ١٩١٩، فالأحزاب السياسية التي قامت في أعقاب نهاية الحرب الأولى، سواء منها ما نال تأييد الشعب، أم الذي نال تأييد السراي أو الاحتلال، لم تفلح جميعها في تحقيق الاستقلال الحقيقي، ولم تتمكن من إنجاز إصلاح اجتماعي ملموس، لخلو برامجها من رؤية إصلاحية وطنية خاصة، أو لأن القائمين عليها أعطوا الأولوية لقضايا الاستقلال والدستور دون النظر إلى ما يعانيه الشعب من هموم.

وقد بدأ ظهور الجماعات الإسلامية في النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين، ففي نهاية عام ١٩٢٧ ظهرت جماعة "الشبان المسلمين"، وفي العام التالي مباشرة -١٩٢٨- ظهر "الإخوان المسلمون"، وتلتهما جمعيات وجماعات دينية مختلفة. وعلى الرغم من الاختلاف الملموس في البرامج والوسائل، فقد اتفق الجميع حول بعض القضايا الجوهرية، وفي مقدمتها المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية.

في سبتمبر سنة ١٩٢٧، توجه الشاب حسن البنا إلى مدينة الإسماعيلية، حيث بدأ العمل مدرسا في مدرستها الابتدائية. ومنذ الأيام الأولى له هناك، بدأ يحقق ما تمناه في سلك طريق التعليم والإرشاد والدعوة. وقد شرع الشيخ البنا في نشر آرائه في مجتمع الإسماعيلية، كان ينتظر ردود الفعل لكي يتبين اتجاهات الناس ثم يكيف خطته مع هذه الظروف، وقد استفاد - إلى حد كبير - من هذه الدراسة التطبيقية. كما استطاع بذكائه أن يحدد العوامل المؤثرة في هذا المجتمع، والتي حددها بأربعة: العلماء ثم مشايخ الطرق ثم الأعيان ثم رواد الأندية.

وكان من أثر محاضرات ودروس البنا أن حضر إليه ستة من الذين تأثروا بها من أهالي الإسماعيلية في إبريل ١٩٢٨ هم: حافظ عبد الحميد "نجار"، أحمد الحصري "حلاق"، فؤاد

إبراهيم "مكوجي"، عبد الرحمن حسب الله "سائق"، إسماعيل عز "جنايني"، زكي المغربي "عجلاتي"، وحدثوه في شأن الطريق العملي الذي يجب أن يسلكوه "لعزة الإسلام وخير المسلمين"، وعرضوا عليه ما يملكون من مال بسيط، وحملوه تبعة أمرهم، فكان القسم والبيعة، وبعد مشاورة معه على تحديد تسمية أنفسهم قال لهم: "نحن إخوة في خدمة الإسلام، فنحن إذن الإخوان المسلمون".

وفي الفترة من عام ١٩٣١ (وهو العام الذي أخذت فيه الجماعة صفتها القانونية) إلى عام ١٩٣٢ وهو عام انتقال البنا للعمل بالقاهرة، برز نشاط الجماعة بشكل ملحوظ فقد استطاع البنا أن يوسع من دائرة دعوته إلى خارج الإسماعيلية حيث تمكن - وبمجهود ذاتي في الغالب - أن يؤسس عددا من الشعب في كل من شبراخيت والمحمودية. وأبو صوير وبورسعيد والبحر الصغير والسويس والبلاح وجميعها قريبة من الإسماعيلية.

وفي أكتوبر سنة ١٩٣٢ انتقل البنا من الإسماعيلية إلى القاهرة ليزاول عمله كمدرس بمدرسة عباس بالسبتية، وكان ذلك إيذانا بدخول الجماعة مرحلة جديدة.

بانتقال البنا الشاب من الإسماعيلية إلى القاهرة، تحول المركز العام للجمعية بالتالي من الإسماعيلية مهد الدعوة إلى القاهرة المركز المشتعل بالحياة السياسية والمنافسة الحزبية.

كان أول عمل قام به البنا في القاهرة هو التعريف بالجماعة ونشر أفكارها وهيكلة أساليب عملها وتوسيع قاعدتها. فأصدر في هذا السياق "القانون الأساسي للإخوان المسلمين" واللائحة الداخلية، ثم أصدر عددين من "رسالة المرشد"، وشكل في ٢٦ إبريل ١٩٣٣ نواة تنظيم نسائي عرف بـ "فرق الأخوات المسلمات"، وتمكن في أواخر أيار ١٩٣٣ من إصدار العدد الأول من جريدة الإخوان المسلمين الأسبوعية.

تمكنت الجمعية خلال أقل من ستة شهور من التوسع، وأصبح لها حتى مايو ١٩٣٣ خمس عشرة شعبة بعضها كان جنينيا وفي طور التكوين. وتألف أعضاء مجلس الشورى العام الأول، وهو المؤتمر العام الأول للإخوان المسلمين (مايو ١٩٣٣) من نواب هذه الشعب، وتمركز نقاشه حول مقاومة التبشير وإيقافه. أما المؤتمر الثاني (أواخر ١٩٣٣) فأقر تشكيل شركة مساهمة لإنشاء مطبعة صغيرة.

لم يكن نشاط الجمعية في هذه الآونة يتعدى المجال "الدعوي" بمعناه الضيق، إذ انشغل البنا بمقاومة عمليات التبشير. غير أنه انبثق عن المؤتمر الأول تشكيل أول مكتب إرشاد عام، تألف من عشرة أعضاء يرأسهم المرشد العام.

لم يعد البنا منذ أواخر عام ١٩٣٢ رئيسا لمجلس إدارة جمعية بل "مرشداً". فقد أطلق على نفسه هذا اللقب منذ أن أصدر رسالته المعنونة "رسالة المرشد".

وقد تداخل هذا اللقب لدى البنا بمفهوم الزعيم، وبهذا المعنى عبر البنا بشكل مبكر عن التفاعل ما بين مفهومي "المرشد" و "الزعيم"، حيث يحيل مضمون هذا التفاعل إلى نمط

كاريزمي للشخصية الرسولية الآسرة، سيتم تعميمه بعد ذلك في كافة الحركات الإسلامية السياسية التي تلت جماعة الإخوان المسلمين حتى الآن.

اكتسبت الجماعة شكل المنظمة الحزبية الحديثة لأول مرة في المؤتمر العام الثالث (مارس ١٩٣٥)، الذي يمكن اعتباره بمثابة المؤتمر التأسيسي الأول للجماعة.

فقد وضع المؤتمر لأول مرة اللبنات الأساسية لمأسسة الجماعة كتنظيم سياسي عندما اعتمد تصنيفا جزبيا لدرجات العضوية كمراتب تنظيمية في الجماعة، فحددها بأربع درجات هي: الأخ المساعد والأخ المنتسب والأخ العامل والأخ المجاهد.

لم يشترط الإطار الجديد في الأخ المساعد أكثر من توقيع استمارة تعارف وتسديد الاشتراك، في حين ألزم الأخ المنتسب بحفظ "العقيدة" والكف عن المحرمات وحضور الاجتماعات الأسبوعية والسنوية، وأضاف للأخ العامل فضلا عن ذلك تقديم بيانات كافية عن شخصه، وحضور مجالس القرآن والاشتراك في صندوقي الحج والزكاة، والانضمام إلى الرحلات (الجوالة) والتحدث باللغة العربية الفصحى، وإلزام عائلته بمبادئ الجماعة، وتثقيف نفسه في الشؤون العامة. أما الدرجة الرابعة فهي درجة الانضمام الجهادي، وهى ليست عامة بل محصورة بالأعضاء العاملين، ويسمى العضو في هذه الدرجة مجاهدا، وعليه فضلا عما سبق التقيد بالسنة في أقواله وأفعاله، وقيام الليل وأداء الصلاة في جماعة، والعزوف عن مظاهر المتع والبعد عن كل ما هو غير إسلامي في العبادات والمعاملات، والتبرع بجزء من تركته للجماعة، وأن يمضي مدة التربية الخاصة بمكتب الإرشاد، ويرتبط تنظيميا به.

تألف المؤتمر العام الثالث الذي ارتبط به هذا التقسيم من ١١٢ عضوا يمثلون إضافة إلى أعضاء مكتب الإرشاد ٢٣ شعبة إخوانية وفرقة الرحلات في الإسماعيلية. وكان التمثيل الأكبر في المؤتمر لشعب القاهرة (٥٣ مندوبا من أصل ١١٢). وفي حين انحدر ٤٢ مندوبا يمثلون شعب القاهرة من شريحة الأفندية فإن اثنين منهما كانا يحملان "البكوية" في حين انتمى تسعة مندوبين فقط إلى شريحة الشيوخ الذين يعملون في وظائف دينية أو من خريجي الأزهر. وظل الأمر كذلك بالنسبة لباقي المندوبين عن المناطق الأخرى فقد ظلت نسبة الأفندية هي الغالبة، إذ كان عدد الأفندية ٢٩ مندوبا في حين كان عدد الشيوخ ٢٤ مندوبا، ولهذا فقد جاء مكتب إرشاد الجماعة برمته في هذه المؤتمر من شريحة الأفندية وهو ما يفسر لماذا كانت جماعة الإخوان المسلمين هي الجماعة الوحيدة إبان تلك الفترة التي هيكلت بناءها التنظيمي وعلاقاتها الداخلية وفق شكل المنظمة الحزبية المتماسكة بمعناها الخاص. فقد كان الأفندية بحكم تعليمهم أكثر انفتاحا من شريحة "الشيوخ" على الشأن السياسي والاجتماعي العام. ويمكن القول إن التصميم الحزبي للجماعة هو من فعل "أفنديتها" أكثر مما هو من فعل "شيوخها" أو "وعاظها" التقليديين.

وربما شكل ذلك الأساس الموضوعي لوصف حسن البنا لدعوة الإخوان بـ"الدعوة الحديثة" ويبدو هذا الوصف مقصودا إذا ما عرفنا حرص البنا على إبراز الجماعة كمنظمة

أفندية إسلاميين. وقد وصل به الحرص على استقطاب الذين تلقوا تعليما عصريا إلى الجماعة، إلى درجة الطمع في أن يكون أحمد أمين والدكتور محمد حسين هيكل عضوين في الجماعة. بل وعرض على هيكل الليبرالي الدستوري عام ١٩٣٦ أن يكون رئيسا لجماعة الإخوان المسلمين.

لقد عكس جمهور "حديث الثلاثاء" الأسبوعي الذي كان يلقيه البنا تحول جماعة الإخوان المسلمين إلى جماعة أفندية تمثل أبرز حركة من حركات الفئات الوسطى في الثلاثينيات. فقد كانت غالبية هذا الجمهور الساحقة تنحدر من شرائح الطلاب والموظفين والمدرسين في حين كانت الأقلية من ذوي الجلباب. وهو ما يفسر ارتفاع أعداد التنظيم الطلابي للجماعة في الجامعة المصرية من ستة أعضاء عام ١٩٣٣ إلى ٤٠ طالبا عام ١٩٣٤ حتى وصل إلى ٣٠٠ طالب عام ١٩٣٥.

جوالة الإخوان.. مرحلة جديدة:

كانت جوالة الإخوان المسلمين تبعا لظهورها ثالث جوالة تظهر في الشارع المصري بعد تشكيل حركة مصر الفتاة لمنظمة القمصان الخضراء في أواخر ١٩٣٣ وتشكيل الوفد في ٥ يناير ١٩٣٦ لفرق القمصان الزرقاء واستخدامها كأداة ردع سياسي ضد خصومه. وإذا كان المؤتمر العام الثالث للإخوان المسلمين (مارس ١٩٣٥) قد شكل فرق الجوالة من الأعضاء العاملين في الجماعة، فإن هذه الفرق لن تظهر لأول مرة إلا في يوليو ١٩٣٧ حين خصصت الجماعة مؤتمرها الرابع للاحتفال بتتويج فاروق ملكا، وهتفت له "نبايعك على سنة الله ورسوله".

كان الخلاف على تقييم معاهدة ١٩٣٦ بين الإخوان وحزب الوفد على أشده وقتها، فقد كانت الجماعة تصف المعاهدة بأنها "معاهدة مشئومة". بينما كان يصفها الوفد بمعاهدة الشرف والاستقلال. وكان الملك الشاب فاروق قد أعطى انطباعا للشعب بأنه ضد المعاهدة، ومن هنا ارتبط زج الإخوان لكل قواهم، بما فيها قواهم في الأقاليم، في حفلة تنصيب فاروق ملكا، بتوتر العلاقة بين القصر والوفد.

برز هذا التوتر في وجه من وجوهه، وكأنه توتر ما بين مراكز القوى المحيطة بالملك الشاب التي كانت ترى مصر عبر الشرق عموما وعبر الشرق العربي - الإسلامي خصوصا وبين المصرية التقليدية للوفد. وقد أرادت مدرسة الشرق أن يتم تتويج فاروق ملكا في حفلة دينية تقام في القلعة، ويقلده فيها الشيخ المراغي - شيخ الجامع الأزهر آنذاك وأحد معلمي فاروق - سيف جده محمد علي أو أن تقام الحفلة بعد حفلة أداء اليمين الدستورية، فيؤم الملك الناس إثر التتويج باعتبار أنه الإمام الذي تصدر باسمه أحكام الشريعة.

قاوم النحاس باشا زعيم الوفد ورئيس الحكومة ذلك، ورأى فيه "إقحاما للدين فيما ليس من شؤونه وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية"، واعتبر أن إقامة الحفلة

الدينية إلى جانب حفلة أداء اليمين أمام البرلمان إنما يكون معناه أن "الملك يتلقى سلطته أو بعضها من غير البرلمان". ووصف النحاس باشا الحركة التي تنادي بتطبيق الشريعة أنها وليدة مؤامرة يراد بها تعويق سير مؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية.

ورد عليه البنا أن هذه الحركة وليدة واجب حتمي مفروض، إن لم يقم به الناس فقد أثموا إثما عظيما. ويفسر ذلك أن استعراض الإخوان المسلمين لجوالتهم يوم تنصيب فاروق ملكا، كان في إحدى وظائفه تعويضا عن تلك الحفلة الدينية التي استعيدت فيها أجواء معركة ١٩٢٤ حول الخلافة وترشيح الملك فؤاد لها.

على الرغم من حرص البنا في هذه المرحلة على إبراز جماعة الإخوان المسلمين كجمعية دعوية تعمل بأسلوب "الحكمة والموعظة الحسنة". مترجما ذلك في عدة مذكرات متتالية رفعها ما بين عام ١٩٣٦ و ١٩٣٩ إلى "أولى الأمر" من ملك وقادة أحزاب ورؤساء حكومات ووزراء.. إلا أنه خرج في مايو ١٩٣٨ عن طمأنته المعهودة للأحزاب والحكومات بأن الجماعة ليست طرفا سياسيا بل مجرد طرف ناصح أو واعظ، وأعلن التحول من "دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأعمال"، وشدد على أن الجماعة ستخاصم جميع الزعماء والأحزاب، سواء كانوا في الحكم أم خارجه "خصومة لا سلم فيها ولا هوادة معها" إن لم يعملوا على نصرة "الإسلام" واستعادة "حكمه" و "مجده". وطرح البنا هنا لأول مرة الشعار الإخواني الشهير الذي سيظل يتمسك به الإخوان طوال تاريخهم وحتى الآن "الإسلام دين ودولة... ومصحف وسيف... لا ينفك واحد من هذين عن الآخر".

أشهر البنا بذلك الجماعة كمنظمة ضغط سياسي وأيديولوجي على الأحزاب والحكومات المصرية كي تتبنى إقامة الدولة الإسلامية أكثر مما أشهرها كمنظمة حزبية سياسية، تهدف بنفسها إلى إدارة الحكم. غير أن ذلك كان من شأنه أن يمهد بعد فترة وجيزة للخطوة النوعية التالية، وهي إعلان المؤتمر الخامس (يناير ١٩٣٩) الجماعة كهيئة سياسية.

ارتبط إعلان الجماعة لنفسها كـ"هيئة سياسية"، أي كحزب سياسي بمصطلحات الثلاثينيات بالمؤتمر الخامس، إذ تحولت الجماعة هنا من جماعة حيادية تجاه الهيئات السياسية المختلفة إلى طرف من أطرافها. وتبنى المؤتمر لأول مرة في تاريخ الجماعة نوعا منطلقات نظرية وسياسية منهجية تجاه أسلوب العمل والموقف من مسائل الحكم والدستور والقانون والخلافة والوحدة العربية والوحدة الإسلامية، والمعاهدة المصرية الإنجليزية الشهيرة بمعاهدة ١٩٣٦، وتنسجم هذه المنطلقات مع دليل نظري وسياسي لمنظمة سياسية، أكثر مما تنسجم مع جماعة دعوة ووعظ وتبليغ. ورغم ذلك كان بإمكان الجماعة أن تدعي في أغسطس ١٩٣٩ بعد إعلان نفسها "هيئة سياسية" أنها ليست "حزبا من الأحزاب يؤيد أو يعارض تبعا لمصلحة حزبية أو شخصية وإنما دعوة إسلامية محمدية، كما كان بإمكان البنا نفسه الذي أعلن في رسالة "بين الأمس واليوم" (١٩٣٨) أن الإخوان المسلمين ليسوا "حزبا سياسيا"، أن يعلن في ٤

إبـريل ١٩٣٩ أن الإخوان وإن كانوا ليسوا حزبا سياسيا فإن السياسة على قواعد الإسلام من صميم فكرتهم، ثم يعلن في مرحلة لاحقة أن الإخوان "حزب سياسي نظيف".

ولمفهوم الحزبـية فهم خاص عند البنا يسوده غالبا الارتباك الشديد والغموض المفرط في بعض الأحيان، وسيأتي ذكر ذلك لاحقا عند الحديث عن المرتكزات الفكرية لمؤسس الإخوان.

نقـل البـنا بسـبب مواقفـه المؤيـدة لـدول المحـور في الحرب العالمية الثانية إلى قنا، وما كـادت حكومـة حسـين سـري باشا تعيده تحت ضغط الحملة البرلمانية حتى قامت في نوفمبر ١٩٤١ باعـتقاله ومعـه أحمـد السكري وسكرتير مكتب الإرشاد العام عبد الحكيم عابدين إلا أنه خرج في نفس الشهر.

أدى تدهـور الوضـع الأمـني والسياسي في مصر في تلك الفترة بالدبابات الإنكليزية إلى محاصـرة قصـر عابـدين واقتحام إحدى بواباته، وإرغام الملك فاروق على إقالة حكومة حسين سـري باشـا، وتكليـف الـنحاس باشـا زعـيم الوفـد بتشـكيل حكومة جديـدة. وهو ما يعرف في التاريخ المصري الحديث بـ "حادث ٤ فبراير ١٩٤٢".

أعلن البنا بعد تقارب جرى بينه وبين رئيس الوفد النحاس باشا عن تأييد الحكومة الوفديـة في مـارس ١٩٤٢، في الوقـت الذي شكلت فيه أحزاب الأقلية جبهة معادية الوفد. غير أن هـذا الـتفاهم الإخوانـي- الوفـدي سـرعان مـا تعـرض لصـدمة جديـدة عندما قامت حكومة الـنحاس باشا في نهاية عام ١٩٤٢ بإغلاق جميع شعب الجماعة ما عدا مكتب الإرشاد العام. إلا أن الموقـف تغـير مـع بـداية عام ١٩٤٣ حيث زار وفد هام من حكومة الوفد يرأسه فؤاد سراج الدين ويضم عدداً من الوزراء الوفديين بزيارة مكتب الإرشاد العام.

توسعت جماعة الإخوان المسلمين إبان حكومة الوفد (من فبراير ١٩٤٢ إلى أكتوبر ١٩٤٤) بشـكل هـائل، وتحولـت إلى قـوة مليونـية يخشى بأسـها بشكل جدي، إذ استفادت الجماعة من توقـف النشـاط الحـزبي بسـبب سيادة الأحكام العرفية، ومن توقف نشاط حركة مصر الفتاة المنافس التقليـدي لها، فارتفع عـدد أعضاء "جواليها" من ٢٠٠٠ جوال عام ١٩٤١ إلى ٤٥٠٠ جوال عام ١٩٤٥. وتصـاعد عـدد شعبها من ٥٠٠ شعبة إلى ١٥٠٠ شعبة إبان تلك الفترة. واستثمرت الجماعة دعم فؤاد سراج الدين وزير الزراعة، ومساعدته لها على التوسع في الريف. فقامت في عام ١٩٤٣ بتنفـيذ أول مشـروع اجـتماعي شامل في محيط القرية المصرية. وأصبح من المعتاد أن تشاهد جوالـة الجماعـة وهـي تـؤدي أنواعـا معيـنة مـن وظـائف الـبلديات كالإشـراف عـلى الـنظافة والإضاءة وتقديـم الخدمـات الصـحية، بـل وفـض المـنازعات المخـتلفة. وأصبح نمـط "الجوال الإخواني" منـتشرا بشكل كبير في الريف.

وبغـية اسـتيعاب التوسـع التـنظيمي الهـائل خـلال هـذه الفـترة، فإن الجماعة قامت بـإحداث "نظـام الأسـر" في هيكلتها التنظيمية. وهو نوع من نظام الخلايا لا يزيد عدد أعضاء كـل مـنها عـن خمسـة أعضـاء. ويبـدو أن البنا قام في هذه الفترة بتشكيل "النظام الخاص" أو ما سيعرف خارج الجماعة بـ "الجهاز السري".

هيئة الإخوان المسلمين:

اجتمع رؤساء المناطق ومراكز الجهاد في ٨ سبتمبر ١٩٤٥، وقرروا تحويل اسم المنظمة من اسم "جماعة الإخوان المسلمين" إلى "هيئة الإخوان المسلمين العامة" وكان البنا يعتبر أن هذا التحول نقل الجماعة من جماعة "لتنظيم أعمال البر والخدمة الاجتماعية" إلى هيئة "للعمل الوطني ونشر الدعوة الإسلامية".

طرح البنا في المؤتمر ما يمكن تسميته بالدليل السياسي لـ"هيئة الإخوان المسلمين العامة"، ويتخلص هذا الدليل الذي يرسم الإستراتيجية السياسية خلال المرحلة القادمة بإقامة "الحكومة الإسلامية" في كل قطر إسلامي، والتي عليها أن تحترم فرائض الإسلام وشعائره وأن تلزم كل موظفيها بأدائها، وأن تحرم الموبقات كالخمر والزنا والقمار والكسب الحرام، وأن تؤسس التعليم على التربية الإسلامية والوطنية واللغة العربية، وأن تعتبر الشريعة الإسلامية "المصدر الأول للقانون".

استكمل المؤتمر مأسسة البنية التنظيمية لـ"الهيئة"، ووضع شكلها النهائي. وقد ظل قانون النظام الأساسي الذي أقره المؤتمر، الدستور الأساسي رغم بعض التعديلات التي طرأت عليه عام ١٩٤٨ ثم عام ١٩٥١. ويمكن تحديد الهرم التنظيمي في ضوء ذلك القانون من الأعلى إلى الأدنى بـ: الهيئة التأسيسية - مكتب الإرشاد العام - المكاتب الإدارية - المناطق - الشعب - الأسر. وقد راعى القانون أن يكون اتصال هذه المراتب فيما بينها عن طريق التسلسل طرديا أو عكسيا وباستثناء الهيئة التأسيسية فإن جميع هذه المراتب تتشكل بالانتخاب السري من مؤتمراتها، باستثناء رؤسائها الذين أعطى القانون مكتب الإرشاد العام حق تسميتهم في حال عدم تمكن هذه المراتب من اختيار رئيس يحظى بموافقة مكتب الإرشاد.

وتمثل الشعبة الوحدة التنظيمية الأدنى، وتشكل في كل قرية أو بلدة وتتفرع إلى أسر أو خلايا، ويتألف من مجموع الشعب في المنطقة الإدارية مجلس إدارة المنطقة الذي يتألف من رؤساء الشعب ومن مندوبين عن المكتب الإداري والشعب واللجان النوعية. كما يتألف من رؤساء المناطق وأعضاء الهيئة التأسيسية في الدائرة ومندوبي اللجان النوعية الفرعية المكتب الإداري الذي يضطلع هنا بوظيفة قيادة فرع أو منطقة على مستوى المحافظة. ويضم المكتب الإداري مندوبا عن مكتب الإرشاد لا يحق له التصويت، ثم يأتي مكتب الإرشاد العام فالجمعية التأسيسية.

تمثل الهيئة التأسيسية مجلس الشورى العام، وتضطلع فعليا بوظائف مؤتمر عام ولجنة مركزية. إلا أن هذه الهيئة ليست منتخبة بل معينة من الإخوان الذين سبقوا بالعمل للدعوة، ويتم بقرار منها بالإجماع ضم أي عضو إخواني يكون قد مضى على اتصاله بالدعوة خمس سنوات وأتم الخامسة والعشرين من عمره إلى عضويتها، على ألا تزيد نسبة الأعضاء الجدد سنويا عن عشرة أعضاء، وأن يراعى في اختيارهم التمثيل المتوازن للمناطق.

تجتمع الهيئة التأسيسية دوريا في أول كل شهر من العام الهجري، كما يمكنها أن

تجتمع استثنائيا بطلب من المرشد العام أو من مكتب الإرشاد العام أو من عشرين عضوا من أعضائها. وتنتخب الهيئة التأسيسية مباشرة المرشد العام ومكتب الإرشاد العام والوكيل والسكرتير العام وأمين الصندوق بالاقتراع السري، ويكون اجتماعها قانونيا إذا حضرته الأغلبية المطلقة (النصف زائد واحد) إلا في الحالات التي اشترط لها نظام خاص. ويشترط فيمن يرشح لعضوية مكتب الإرشاد أن يكون عضوا في الهيئة التأسيسية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وألا يقل عمره عن ثلاثين عاما، على ألا يتجاوز عدد أعضاء مكتب الإرشاد المنتخبين اثني عشر عضوا، وأن يكون ثلاثة أرباعهم (٩ من أصل ١٢) من إخوان القاهرة، كما اشترط بالوكيل والسكرتير العام وأمين الصندوق أن يكونوا من إخوان القاهرة. وتم تحديد الدورة الانتخابية لمكتب الإرشاد العام بعامين، وتناقش الهيئة التأسيسية سنويا تقرير مكتب الإرشاد والتقرير المالي. وقد لوحظ في رئاسة اجتماع الهيئة التأسيسية فتح الباب أمام إمكانية أن يترأسه أكبر الأعضاء سنا في حال اعتذار المرشد العام واعتذار وكيله.

ورغم أن مبايعة المرشد العام تتم على "المنشط والمكره" فإن القانون الأساسي وزع قسما كبيرا من صلاحياته وأحالها إلى مكتب الإرشاد العام قانونيا. إلا أن منصب المرشد العام الذي يعتبر خطيرا ومركزيا في الحياة الداخلية للهيئة قد اشترط لتعيينه أو عزله أن تصدر الآراء بموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين على أن يكون عدد الحاضرين أربعة أخماس أعضاء الهيئة. وقد حرص البنا إبان رئاسته "للهيئة" أن تصدر معظم قرارات الإخوان بالإجماع، حتى وإن أدى ذلك إلى الاتصال الشخصي بالأعضاء لإقناعهم برأي الأغلبية.

احتدام الصراع بين الوفد والإخوان:

احتدم الصراع ما بين البنا (الإخوان) والنحاس باشا (الوفد) إبان عرض القضية المصرية على مجلس الأمن، وفي ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ ووسط التظاهرات التي تهتف بسقوط الإنجليز وتعلن " لا مفاوضة ولا معاهدة - الجلاء بالدماء "، شكل البنا جبهة إسلامية وحاول إقناع المتظاهرين برفقة " حكمدار " القاهرة بالتفرق، وحمد مشاركة الإخوان ومن معهم في الإضراب العام (المقرر في ٢٦ أغسطس) في انتظار نتائج عرض المسألة المصرية على مجلس الأمن الدولي. غير أن مداولات المجلس انقضت في ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ عن تأجيل النظر في المسألة المصرية إلى أجل غير مسمى مع إبقائها على جدول الأعمال. وفي الوقت الذي وصف فيه النحاس باشا الإخوان المسلمين بـ " تجار الوطنية " شكل البنا جبهة سياسية جديدة في أغسطس ١٩٤٧ تحت اسم " اتحاد شباب الأحزاب والهيئات " ضمت ممثلين عن خمس عشرة مجموعة.

أدى هذا الانهيار النهائي للعلاقة ما بين الإخوان والوفد إلى فصل أحمد السكري رسميا من الجماعة في أكتوبر ١٩٤٧، وقد أعلن السكري نفسه الممثل الشرعي لجماعة الإخوان المسلمين.

وأخذ يكتب في جريدة " صوت الأمة " الوفدية سلسلة مقالات تحت عنوان : "كيف انحرف الشيخ البنا بدعوة الإخوان". وحدد السكري عدة أسباب لانشقاقه من أبرزها : رفض البنا للتحكيم في موضوعات الخلاف معه، ووضعه الجماعة في مواجهة الوفد رغم كل ما قدمه الوفد للجماعه إبان حكومته.

(١٩٤٢ - ١٩٤٤)، والانتصار لفئة معينة من رجال السياسة في إشارة ضمنية إلى أحزاب الأقليات، والسماح بتسلل " عناصر انتهازية " إلى الجماعة إبان حكومة صدقي باشا، وعدم استجابة البنا إلى " تقويم ما اعوج من الجماعة "، وانزلاق البنا بالجماعة في " تيار السياسة الحزبية ".

لم يتأخر السكري عن العمل، إذ حاول بدعم مباشر من الوفد أن يسيطر على الجماعة، مما ضعضع الحياة التنظيمية الداخلية للجماعة وأضعف سيطرة البنا على جهازها القيادي والقاعدي، فعوض ذلك باعتماده على الجهاز السري الخاص وبربطه مباشرة به. إذ وجد البنا نفسه إزاء محاولة انقلاب وفدي في الجماعة. ومن هنا وجه إلى النحاس باشا رئيس حزب الوفد خطاباً مفتوحاً وصفته الصحافة يومئذ بأن البنا يهدد فيه النحاس بـ " الويل والثبور ". اتهم البنا حزب الوفد بإعلان " خصومته للإخوان المسلمين ولدعوة الإخوان المسلمين ".

لم يكن ممكنا للبنا تطويق انشقاق السكري بدون مواصلة المجابهة مع الوفد. إذ إن انشقاق السكري هو الأخطر بين كل الانشقاقات التي واجهها البنا، وقد تم هذا الانشقاق أساسا برسم التحالف مع الوفد. وتخطت خطورة هذا الانشقاق المعنى الفعلي إلى المعنى الرمزي. إذ كان السكري رفيق البنا الأول منذ أن أسسا معا الجمعية الحصافية الخيرية فكان السكري رئيسا لها والبنا نائبا، وهو ما شكل أساس ادعاء السكري بأنه المؤسس الفعلي للجماعة. وقد ظل السكري رجل البنا ومعتمده الرسمي الأمين في العلاقات السياسية للجماعة مع الحكومات وسائر الشخصيات والهيئات السياسية، وشغل ما يسميه "ميتشل" بوظائف ضابط الاتصال السياسي. وبحكم هذه الوظيفة فإن السكري لم يكن يفكر بالانشقاق عن الجماعة، بل بإيجاد تسوية داخلية يشغل فيها البنا دور المرشد الأيديولوجي للجماعة في حين يتولى السكري مهام إدارتها السياسية. ومن هنا شكل توتير البنا لعلاقة الجماعة بالوفد ودفعها إلى المجابهة الخلاف الجوهري بين السكري والبنا، إذ إن السكري الذي شغل مهمة التنسيق السياسي مع الوفد منذ عام ١٩٤٢ لم يتقبل أن توضع الجماعة في مواجهة الوفد. إذ إن الوفد رغم انكسار شرعيته إثر حادث فبراير ١٩٤٢ كان ما زال حزب الأغلبية الشعبية ومحور مطلبها في الاستقلال والديمقراطية. من هنا لم يتقبل السكري تحطيم البنا لعلاقة الجماعة مع الوفد مقابل التعاون مع حكومة صدقي وأحزاب الأقلية، ووجد في مجابهة البنا للوفد شقا للحركة الوطنية التي كان الوفد ما يزال عمادها، وهو ما تجلى في إصرار البنا على العمل المستقل عن الوفد وتشكيله للجان وجبهات موازية.

إذا كان البنا قد أثبت حرصا مستمرا على عدم وضع الجماعة تحت مظلة الوفد، فإنه لا يمكن فهم ذلك بمعزل عن سياسته التقليدية في الحفاظ على "استقلالية" الجماعة وعدم وضعها تحت مظلة أحد. غير أن مجابهته مع الوفد كانت الأوضح بحكم ما للوفد من نفوذ شعبي وضخامة. وتتلخص تلك السياسة التقليدية بما يمكننا تسميته بـ"الاتفاق المشروط" مع أية حكومة. وهو ما أتاح للجماعة إبان حياه البنا أن تستفيد من سائر الحكومات وتتفادى نزوات النظام السياسي المتقلب في الوقت نفسه الذي تضطلع فيه بوظيفة منظمة ضغط. وتنبني هذه السياسة فعليا على قاعدة براجماتية سياسية صرفة يمكن اختصارها بـ:"لا عداوات دائمة ولا صداقات دائمة"، مما أوحى في لحظات التوتر السياسي أن الجماعة هي أداة في يد غيرها، وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك؛ إذ إن تحالفات البنا لم تتخط التحالفات التكتيكية التي يمليها موقف الحكومة من الجماعة، ومدى قدرة الجماعة على استخدام الحكومة وانتزاع تأييدها لما تطرحه. بدليل أن الجماعة اصطدمت باستمرار مع حكومات الأقلية، وكان أخطر هذه الاصطدامات صدامها مع السعديين الذي أدى للتنكيل بها وحلها. فلم تكن جميع الأحزاب بالنسبة للبنا بما فيها الوفد سوى أحزاب متشابهة في حين أنه طالب بشكل ثابت وعلى طول الخط بإلغائها أو دمجها وتوحيدها، في الوقت نفسه الذي كان يحلم فيه حلمه اليائس بانضوائها تحت لوائه والتقيد بنصائحه. فقد كان هدفه الإستراتيجي هو استغلال كل التناقضات للوصول بأقصر الطرق إلى بناء الدولة الإسلامية، بما يشتمله ذلك على سياسته بتأييد الدين بالحكام أو الانقلاب عليهم إذا ما حاولوا التقليص من نشاط الجماعة أو حاولوا السيطرة عليها. وبدون فهم السياسة التقليدية للبنا في "الاتفاق المشروط" يستحيل فهم تعاونه مع الوفد ثم مجابهته له، ودعمه الخطير لحكومة صدقي ثم صدامه معها، وتأييد حكومة النقراشي باشا ثم الاصطدام الدامي بها.

حركة الإخوان المسلمين:

تعود أول محاولة لإيجاد فرع خارجي لجمعية الإخوان المسلمين إلى عام ١٩٣٣ حين نجح البنا في تشكيل شعبة إخوانية في جيبوتي، وقد اتخذ المؤتمر الثالث(١٩٣٥) قرارا بـ"تعميم الدعوة في الخارج بمختلف الوسائل، وأوفد مندوبين من مكتب الإرشاد العام للاتصال بالحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في القدس، وبجمعية الهداية الإسلامية في دمشق، وبجمعية المقاصد الخيرية في بيروت.

وفي عام ١٩٤٦ قررت "هيئة الإخوان المسلمين العامة" توحيد كافة فروعها خارج مصر ودمجها تحت اسم "حركة الإخوان المسلمين". ورغم أن التنظيمات القطرية الإخوانية قد أصبحت هنا خاضعة إلى "نظام أساسي موحد الأهداف والمقاصد والروابط العامة" فإن النظام الأساسي اعترف لكل منها بحق وضع نظام إداري يتناسب مع وضعية كل قطر وقوانينه

الخاصة. وقد أخذ سائر قادة التنظيمات القطرية الإخوانية يحملون لقب "المراقب العام"، وهو ما يشكل اعترافا بالسلطة العليا لـ"المرشد العام" ولمكتب الإرشاد العام في حركة الإخوان المسلمين.

حددت حركة الإخوان المسلمين غاية تنظيمها العالمي في تكوين جيل إسلامي، ونشر دعوة الإسلام العالمية بما يتفق مع أساليب العصر، ومقاومة الحركات والمبادئ والدعوات الهدامة، والمساهمة في حركات التحرر الوطنية في البلاد العربية والإسلامية، وإقامة الدولة الصالحة التي تنفذ أحكام الإسلام، والقيام بأعمال الخدمة الاجتماعية والشعبية. واعتبرت الحركة أن وسيلتها لتحقيق هذه المقاصد هو "كل وسيلة مشروعة" عن طريق الدعوة والإقناع والتربية والتكوين والتنفيذ والإنشاء والتأسيس. ويقصد بالتوجيه والتنفيذ وضع المناهج التربوية والقضائية والتشريعية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والصحية على أساس الاسترشاد بالإسلام.

تميزت هذه المرحلة في مصر بسيطرة القصر على السلطة من خلال أحزاب الأقليات : الأحرار الدستوريين، والسعديين، وكتلة مكرم عبيد، والحزب الوطني. وانخرط فيها الإخوان في الفعل السياسي المباشر، وتحول تفاهمهم السابق مع الوفد خلال الحكومة الوفدية (١٩٤٢ - ١٩٤٤) إلى مجابهة أدت إلى نشوء ثالث انشقاق بينهم عام ١٩٤٧. ثم انخرطوا بشكل نشط في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

وشهدت هذه الفترة مأسسة منشآتهم الاقتصادية والتجارية والخدمية. وكان أبرز ما يميز هذه المرحلة بروز دور "النظام الخاص" أو "الجهاز السري" الذي زج بالإخوان في مآزق سياسية قاتلة، أدت إلى حل تنظيمهم والتنكيل بكوادرهم ومصادرة ممتلكاتهم وانتهت باغتيال مرشدهم العام حسن البنا.

وتركزت رؤية البنا إبان تلك الفترة في ثلاث نقاط أساسية هي:

١- أن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها.

٢- أن الإسلام نابع من مصدرين أساسيين هما القرآن الكريم وسنة الرسول عليه السلام وقائم عليهما.

٣- أن الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان.

وقد أضفت هذه الرؤية العمومية الفضفاضة في تحديد أهداف الحركة مزيدا من الغموض، ومثلت ملمحا رئيسيا صاحب الجماعة في كافة مراحلها، وهو الابتعاد المتعمد عن الوضوح والتحديد.

التأسيس رؤية مغايرة :

من المنطقي أن يختلف الباحثون في قراءة أفكار وأهداف الحركة الإسلامية، ونعرض فيما يلي لاجتهادات متباينة تبرهن على الاختلاف الذي أشرنا إليه.

يقول الدكتور زكريا سليمان بيومي في كتابه السابق الإشارة إليه :

أما عن أهداف الإخوان فقد قسمها المرشد العام إلى أهداف عامة وأهداف خاصة وقد تركزت الأهداف العامة في نقطتين هما:

١- أن يتحرر الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي وذلك حق طبيعي لكل إنسان لا ينكره إلا ظالم جائر أو مستبد قاهر.

٢- أن تقوم في هذا الوطن الحر دولة إسلامية حرة تعمل بأحكام الإسلام وتطبق نظامه الاجتماعي وتعلن مبادئه القويمة وتبلغ دعوته الحكيمة للناس، وما لم تقم هذه الدولة فإن المسلمين جميعا آثمون بين يدي الله العلي الكبير عن تقصيرهم في إقامتها وقعودهم عن إيجادها، ومن العقوق للإنسانية في هذه الظروف الحائرة أن تقوم فيها دولة تهتف بالمبادئ الظالمة وتنادي بالدعوات الغاشمة ولا يكون في الناس من يعمل لدولة الحق والعدالة والسلام. نريد تحقيق هذين الهدفين في وادي النيل وفي بلاد العروبة وفي كل أرض أسعدها الله بعقيدة الإسلام: دين وجنسية وعقيدة توحد بين جميع المسلمين.

أما الأهداف الخاصة التي لا يصير أي مجتمع إسلامياً - في رأي الإخوان - إلا بتحقيقها فقد عرضها الإخوان من خلال تجسيد ما يعاني منه المجتمع الإسلامي بشكل عام ومصر بشكل خاص، اجتماعيا واقتصاديا وفكريا وعسكريا، مشيرين إلى أن الدواء الناجع لكل هذا الداء يكمن في إقامة الدولة الإسلامية - وفق منظورهم - وتطبيق أحكام الإسلام.

ويختلف تقييم الدكتور رفعت السعيد في رصده لأهداف ورؤية الإخوان، فهو يرى في الحركة تيارا سلفيا متشددا يمثل ردة عن أفكار التجديد التي بشر بها ودعا إليها الإمام محمد عبده ويقول السعيد في كتابه "الإرهاب المتأسلم " استحق الشيخ رشيد رضا بسبب تراجعه عن قضايا التجديد وتأكيده على أن "السلف" هم القادرون على فهم المغزى الحقيقي للمبادئ الإسلامية كما أنزلت في القرآن ووردت في الحديث.. مديح وثناء حسن البنا، الذي وصف مجلة "المنار" بأنها قدمت أجل الخدمات للإسلام في مصر وغيرها من البلدان ويضيف السعيد، وهكذا يحدد الشيخ حسن البنا موقفه كامتداد أكثر "سلفية" للتيار "السلفي" بين تلاميذ محمد عبده.

وفي ذات السياق يحدد الدكتور كمال حامد مغيث في كتابه " الحركة الإسلامية في مصر في العصر الحديث " مجموعة من المحاور الأساسية التي تبلور رؤية الإخوان المسلمين لإشكالية العلاقة بين الدين والدولة:

١- شمولية الإسلام حيث يؤكد حسن البنا على أن الذين يظنون أن تعاليم الإسلام تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها مخطئون في ذلك، فالإسلام عبادة وقيادة، ودين ودولة، وروحانية وعمل وصلاة، وجهاد، وطاعة وحكم ومصحف وسيف، لا ينفك واحد من هذين عن الآخر.

وبحكم نشأة هذه الحركة في حقبة تعاظم فيها خطر حركة التغريب فلقد كان رفض الإخوان التمييز بين الدين والدولة، فكانوا أقرب إلى دعاة السلطة الدينية، وعلى الرغم من قولهم بنيابة الحكم عن الأمة، وكأنهم في النهاية يجردون الأمة من السلطات السياسية والتشريعية، ويتحدثون عن قانون إلهي جاهز، ومن ثم انحازوا لمفهوم الخلافة ودعوا إليه.

٢- الارتباط بفكرة الخلافة: وقد أوضح حسن البنا هذا الارتباط بقوله "إن الإخوان يعتقدون أن الخلافة رمز للوحدة الإسلامية، ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها والاهتمام بها، والأحاديث التي وردت في وجوب نصب الإمام وبيان أحكام الإمامة، وتفصيل ما يتعلق بها لا تدع مجالا للشك في أن من واجب المسلمين أن يهتموا بالتفكير في أمر خلافتهم، والإخوان المسلمون لهذا يجعلون من فكرة الخلافة والعمل لإعادتها في رأس مناهجهم".

٣- الدستور والأحزاب: يرى البنا أنه رغم عدم تعارض الدستور (دستور سنة ١٩٣١) أو النظام البرلماني النيابي المصري في قواعده الأساسية مع ما وصفه الإسلام في نظام الحكم إلا أن هناك قصورا في اعتبارات الدستور وسوءا في التطبيق وتقصيرا في حماية القواعد الأساسية التي جاء بها الإسلام وقام عليها الدستور أدت إلى ما نشكو منه من فساد وما وقعنا فيه من اضطراب في كل الحياة النيابية.

٤- الرجوع بالإسلام إلى تعاليمه الأولى: خاصة بعد أن التبس على الناس الدين الصحيح، بما نسب إليه ظلما وجهلاً وعندما يحدد حسن البنا المقصود بكلمة الإخوان المسلمون يقول إنها: دعوة سلفية لأنهم يدعون إلى العودة بالإسلام إلى معينه الصافي من كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وهي طريقة سنية وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية.

وكأن دعوة الإخوان بهذا المعنى هي تركيبة مفاهومية، تعمد مؤلفها أن يركبها بهذا الشكل لتتواءم والطبيعة الجماهيرية للحركة وهو ما كان بالفعل، ولعل في هذه التركيبة ما يفسر اتساع حجم الحركة جماهيريا.

٥- الحكومة الإسلامية: يعد هذا العنصر من أهم مكونات أيديولوجية الإخوان المسلمين، وفيه يتضح رؤية حركة الإخوان المسلمين قبل سنة ١٩٥٢، لإشكالية العلاقة بين الدين والدولة، وفي هذا المعنى يقول البنا: "إن الإسلام الحنيف يفترض أن الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس فهو لا يقر الفوضى ولا يدع الجماعة المسلمة بغير إمام.

عمومية الخطاب:

إن الخطاب الفكري الذي يقدمه البنا - وكل الذين جاءوا من بعده من قيادات ومفكري الجماعة - يتيح المجال لتباين التحليل والاستنباط، ويفتح الباب واسعا أمام ظهور رؤى مختلفة تتفاعل مع المقولات المطروحة بما يتوافق مع الموقف السياسي - سلبيا كان أم إيجابيا - من الجماعة التي تخلط أوراقها بين الديني والسياسي.

وفي هذا السياق يرصد الدكتور علي الدين هلال في كتابه "السياسة والحكم في مصر" ثلاث سمات مهمة في فكر الإخوان: الشمولية، الاتكاء على المنهج الإسلامي دليلا للحركة، الغموض.

١- الشمولية: فالإسلام قدم نظاما كاملا شاملا للحياة الاجتماعية في سائر مجالاتها وفروعها والفصل بين الدين والدنيا أو الدين والدولة غير ممكن. ذلك أن الإسلام "عبادة وقيادة"، ودين ودولة، وروحانية وعمل. وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم، ومصحف وسيف

وتمثلت الشمولية ليس فقط في الفكرة التي دعت إليها الحركة بل تمثلت أيضا في شكلها التنظيمي الذي أحاط بالفرد من كافة جوانبه وسعى لتنظيم حياته الاجتماعية وعلاقاته الأسرية والشخصية بما في ذلك كيفية قضاء أوقات الفراغ والمرح، وأدى ذلك إلى إذابة الأفراد في الجماعة والاندماج الكامل بين الفرد والحركة.

٢- منهاج الإخوان هو الإسلام: فقد عرضت الحركة منهاجها ليست كأحد التفسيرات أو الاجتهادات الممكنة للإسلام ولكن بوصفه هو الإسلام، تبعا للمنهاج الذي أقره المؤتمر الثالث فإن "على كل أخ مسلم أن يعتقد أن هذا المنهاج كله من الإسلام وأن كل نقص منه نقص من الفكرة الإسلامية الصحيحة.

٣- الغموض: فقد اتسمت الدعوة بالعمومية والغموض فيما يتعلق بالأهداف السياسية والاجتماعية وشكل النظام الذي تسعى إليه الجماعة، وعبر الشيخ البنا عن طبيعة الدعوة بعبارات عامة مثل قوله "نحن مسلمون وكفى، ومنهاجنا منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى، وعقيدتنا مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى" أو قوله "نحن دعوة القرآن الحقة الشاملة الجامعة.. نحن نجمع بين كل خير". ورغم دعوة الحركة إلى الحكومة الإسلامية فإنها لم تأخذ موقفا واضحا من دستور ١٩٢٣ فرفضته أحيانا وأقرته أحيانا أخرى كما لم توضح أسس الحكم الإسلامي المقترح وأساليبه ومؤسساته.

ويبدو أن هذا الغموض كان مقصودا لتحقيق عدة أهداف فهو من ناحية يساعد على انتشار الحركة في أوساط واسعة على أنها حركة دينية وحسب، تهدف إلى رفعة شأن الدين، كما أنه من ناحية ثانية يعفي قادتها من مسئولية تحديد الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومواقف الحركة تجاه الأحداث الجارية، ومن ناحية ثالثة فإنه يتماشى مع طبيعة القيادة الفردية للشيخ البنا.

تثير القيادة الفردية للشيخ حسن البنا قضية الإطار التنظيمي الحاكم للجماعة. لقد حدد المؤتمر الثالث لمجلس الشورى هيئات الجماعة في: المرشد العام، مجلس الشورى العام، مؤتمر المناطق وفرق الرحلات، فرق الأخوات. كما حدد مراتب العضوية في: الأخ المساعد، الأخ المنتسب، الأخ العامل، المجاهد.

الأطر السابقة جميعا لا تنفي سيطرة المرشد العام التامة على كافة أمور الحركة، فهو مركز السلطة الفعلية والفاعل الرئيسي - وربما الوحيد - في عملية صنع القرار.

وفي هذا الإطار عانى الإخوان كثيرا بعد رحيل حسن البنا، الذي اجتمعت في يديه كل أوراق وأموال الحركة، فضلا عن أفكارها، واستمرت الأزمة عبر تجليات مختلفة يرصدها الدكتور النفيسي في دراسة متميزة، جاءت ضمن كتاب شامل حمل عنوان "أوراق في النقد الذاتي":

يقول النفيسي: ومن يدرس المراحل التي عاشتها الجماعة بعد مقتل البنا رحمه الله (١٩٤٩/٢/١٢) يلحظ غياب هذه المؤتمرات العامة ليس في مصر فقط بل في تنظيمات الإخوان بالأقطار الأخرى (سورية - اليمن - ليبيا - الجزائر). ويضيف أن غياب هذه المؤتمرات العامة في تنظيمات الإخوان في معظم الأقطار التي تشكلت فيها هذه التنظيمات ساهم في خلخلة مراقبة القاعدة لقرارات وسياسات القيادة، بل أدى لوصول الكثير من العناصر التي تفتقر للأهلية والشرعية إلى سدتها، مما خلق أجواء مناسبة لبروز الشللية والعصبوية والفئوية ضمن التنظيم الواحد في القطر الواحد، ودون شك أن الظروف الصعبة التي مرت بها الجماعة بعد اغتيال البنا ١٩٤٩ وانتقالها من حالة العلانية إلى السرية قد ساهم في خلق هذه الأجواء غير الصحية.

ويستطرد النفيسى "استطاع البنا - بسماته النفسية والشخصية - أن يثبت في تاريخ الجماعة بعض الأعراف والأصول التنظيمية والإدارية الإيجابية منها ظاهرة المؤتمرات العامة التي عقدت تحت إشرافه الشخصي ومتابعته النشطة. لقد حرص البنا على اشتراك كل الهيئات الإدارية في الجماعة في هذه المؤتمرات، كما حرص على مساهمتها في الحوارات والنقاشات التي دارت في تلك المؤتمرات، وكانت الأعداد التي تحضر هذه المؤتمرات كبيرة والنقاشات والحوارات في اللجان المتخصصة تفصيلية وفي ذلك فائدة كبيرة لرص صفوف الجماعة عبر (أسمنت) الحوار والنقاش وليس عبر الفرمانات الفوقية كما يحصل حاليا في الجماعة نفسها".

ويتفق الدكتور كمال مغيث في تقييمه للإطار التنظيمي الذي ميز الحركة مع النفيسى، ويكشف عن ملمحين مهمين: الأول سيادة الاستجابة ورد الفعل على الإطار العام لحركة الإخوان، والثاني تركيز السلطة بشكل مطلق في يد الزعيم المؤسس حسن البنا فيقول:

"لم يكن الأستاذ حسن البنا ممن سبق لهم الانخراط في العمل السياسي في صفوف أي من الأحزاب السياسية التي شهدتها مصر بعد ثورة ١٩١٩، كالوفد، والأحرار الدستوريين، والوطني وغيرها، كما لم يكن ممن يهتمون اهتماما كبيرا بالحياة السياسية في مصر، حيث اعتبر أن الأحزاب كلها مصدر شر كبير في مصر، هذا فضلا عن صغر سنه (٢٢ سنة) عند إنشاء جماعة الإخوان المسلمين؛ مما انعكس على قلة حصيلته الثقافية والسياسية".

ومن هنا يهتم حسن البنا بوضع تصور تنظيمي لجماعته يحدد كيفية سير الأمور فيها، وكيفية إدارتها، وقيادتها، والمسئوليات المختلفة لأعضائها، وإنما سارت أمور التنظيم داخل جماعة الإخوان المسلمين على أساس غير محدد في بداية الأمر.

ونستطيع أن نحدد أهم ملمحين من الملامح التنظيمية للجماعة صحبتها منذ بدايتها حتى حلها ١٩٥٤، وهما:

أولا: أن نشأة التنظيم وتطوره ووظائفه أتى كاستجابة مباشرة للتغييرات الخارجية والداخلية التي واجهتها الجماعة والتحديات التي تفرض نفسها عليها، والأخطار التي تتهددها.

ثانيا: التركيز الشديد للمسئوليات والسلطات في يد مؤسسها وزعيمها، وهيمنته الشديدة على سائر مهام ووظائف الجماعة، تلك الهيمنة التي ظلت هي السمة الغالبة لدور الأستاذ حسن البنا داخل الجماعة، على الرغم من التطورات التي أدخلت على التنظيم، ساعده في ذلك ما أحاط به من توقير وإجلال وقدرات شخصية متميزة، وهو الأمر الذي كان كثيرا ما يهدد وحدة الجماعة بعد اغتياله سنة ١٩٤٩.

ويضيف الدكتور مغيث، مشيرا إلى أزمتي التمويل والإنفاق:

وقد كانت قضايا التمويل والإنفاق على أنشطة الجماعة من أكثر القضايا مدعاة للخلاف، كما كانت سببا رئيسيا في مختلف الانشقاقات التي حدثت في تاريخ الجماعة. حيث حرص حسن البنا أن يكون مهيمنا بشكل كامل على جميع شئون التمويل داخل الجماعة.

رؤية الإمام المؤسس[1]

لقد حاولنا في الصفحات السابقة أن نقدم عرضا موجزا لنشأة حركة الإخوان وتطورها، والسياق التاريخي المواكب لها، وأهم ملامحها التنظيمية والفكرية. خاصة ما يتعلق بدور الإمام حسن البنا مؤسس الجماعة في رسم مسار حركتها وتفاعلاتها السياسية مع كافة القوى والأحزاب لنقف على أهم ما ميز الجماعة طوال تاريخها من آليات في التفكير ومنهج في الحركة، ولأن الكتابات في هذه الموضوع عديدة ومتنوعة فقد اكتفينا بما أوردناه، وأن دراستنا لا تتعرض بالتفصيل لتلك الفترة وإنما تتحدث عن (أزمة تيار السبعينيات).

وقد كان ذلك كله بمثابة التمهيد الضروري قبل الانتقال لمناقشة وتقييم ونقد أهم الأطر والاجتهادات الفكرية للشيخ المؤسس باعتبار تأثيره الشديد على مسار الجماعة الفكري ومسيرة من يتحكمون في مصيرها الآن من رموز الحرس القديم، ولقد آثرنا الاعتماد في تلك القراءة على مجموعة رسائل الإمام طبعة "دار التوزيع والنشر الإسلامية"، باحثين عن الموقف الذي يتجسد في كتاباته من ثلاث قضايا جوهرية :

- الأحزاب
- المرأة
- الأقليات

ولعل في القراءة التي نقدمها خلال الصفحات التالية ما يساعد في الكشف الموضوعي عن رؤية زعيم الإخوان ومنهجه في التعامل مع قضايا بالغة الأهمية، ذلك أن التفاعل معها لم يتوقف بعد مرور ما يزيد عن نصف قرن على رحيل الرجل.

---

[1] اعتمدنا فى قراءتنا لرؤية الإمام البنا على محموعة رسائل الإمام (طبعة دار التوزبع والنشر الإسلامية ١٩٩٢)

أولا: الموقف من الأحزاب

موقف جماعة الإخوان المسلمين من مبدأ النظام الحزبي، كما يتجسد في "مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا"، مليء بالمفارقات والتناقضات، ويكشف عن عداء أصيل وعميق للديمقراطية والتعددية، والانتصار الواضح للفكر الشمولي والحكم الاستبدادي الفردي غير الشعبي.

الإخوان المسلمون جماعة دينية تعمل في السياسة، أو هي جماعة سياسية ترفع شعارات دينية. الانشغال بالسياسة من منظور فكري محدد، يعني أن هؤلاء المنشغلين المشتغلين يمثلون حزبا من الناحية الموضوعية، فكيف لمن يرفضون الحزبية ويعادون الأحزاب أن يتحزبوا؟!. لا شك أن هذه المفارقة قد مثلت هما عند حسن البنا، وها هو يقدم علاجا تلفيقيا بعيدا عن المنطق والقدرة على الإقناع: "إن الفارق بعيد بين الحزبية والسياسة، وقد يجتمعان وقد يفترقان، وقد يكون الرجل سياسيا بكل ما في الكلمة من معان وهو لا يتصل بحزب ولا يمت إليه، وقد يكون حزبيا ولا يدري من أمر السياسة شيئا، وقد يجمع بينهما فيكون سياسيا حزبيا أو حزبيا سياسيا على حد سواء"(ص١٥٨)، أليس الأمر أقرب إلى التحايل الشكلي والتلاعب الفج بالألفاظ؟!. بالمنطق نفسه الذي يستخدمه البنا، يحق لنا أن نتساءل: أهو سياسي أم حزبي؟!. إذا كان سياسيا مبرأ من داء الحزبية الكريه، فبماذا يصف الإخوان من أتباعه؟!. لا بد أنهم سياسيون مثله بالضرورة. حسن البنا زعيم سياسي، والإخوان سياسيون يوافقون زعيمهم فيما يدعو إليه ويبشر به، والمحصلة النهائية المنطقية أن "الزعيم" و "الأتباع" ليسوا إلا حزبا يقدم رؤية سياسية، فلا يمكن أن يكونوا سياسيين على الإطلاق، بلا هدف يجمعهم ويدفعهم إلى السلطة.

يريد البنا أن يستثمر الساحة السياسية ولا يتورط فيها، والمشكلة الحقيقية أنه يتزعم حزبا ويريد أن يسمو به على الآخرين، فهو الحزب الفريد "الواحد" وقد تحقق فيه الكمال، وامتلك اليقين المطلق والحقيقة التي لا تحتمل الخلاف. لا معنى- في ظله- لوجود أحزاب أخرى "فارغة"، وهو ما يتجلى بشكل صريح مباشر في قول حسن البنا: لا خلاف بين الأحزاب المصرية إلا في مظاهر شكلية وشؤون شخصية لا يهتم لها الإخوان المسلمون؛ ولهذا فهم ينظرون إلى هذه الأحزاب جميعا نظرة واحدة، ويرفعون دعوتهم - وهي ميراث رسول الله "ص" - فوق هذا المستوى الحزبي كله(ص٢٢٩)، دعوة الإخوان "فوق" الجميع، والأحزاب المصرية جميعا أقرب إلى حزب واحد "باطل" في مواجهة حزب "الحق" الذي يقوده البنا ولا يحمل اسم الحزب!. واللافت للنظر أن الأستاذ البنا يأخذ على الأحزاب انشغالها بالمظاهر الشكلية والشؤون الشخصية، ولا يكلف نفسه عناء تحديد هذه الشكليات التي يدينها، ولا يكلف نفسه مشقة التمييز بين الأحزاب التي تتفاوت في وطنيتها وتتباين في شعبيتها، كما أنه لا ينتبه إلى حقيقة أن الإخوان أنفسهم غارقون في المظاهر الشكلية، وأن الخلافات الشخصية ظاهرة في علاقات أعضائها بعضهم البعض!.

الهدف الحقيقي للبنا أن يكون "الكل في واحد"، والتطور المنطقي يفضي إلى أن يكون الإخوان هم الكل، وأن يكون المرشد الزعيم هو القائد الوحيد والزعيم الذي لا ينازعه أحد في الزعامة.

يتوجه حسن البنا بنداء إلى الملك فاروق والزعيم مصطفى النحاس، وإلى ملوك وأمراء وحكام بلدان العالم الإسلامي، وعدد عظيم من كبار البارزين في هذه البلدان، ويطالب في ندائه بـ: القضاء على الحزبية وتوجيه قوى الأمة السياسية في جهة واحدة وصف واحد(ص٢٩٠).

من الذي يوجه؟ ومن الذي يقود؟.

ومن الذي يضمن ألا ينحرف التوجيه وتختلف القيادة؟!.

الضمان الوحيد يتمثل في النظام الديمقراطي الذي يسمح بالتعددية، ويتيح تداول السلطة، ويجعل الأمر كله للشعب. يرفض البنا هذا كله، لكنه لا يجد الشجاعة للإعلان الصريح عن عدائه للديمقراطية والحكم الدستوري، بل إنه - شكليا - يذهب إلى النقيض تماما، فيقول: يعتقد الإخوان المسلمون أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام، وهم لا يعدلون به نظاما آخر.

بقي بعد ذلك أمران: أولهما النصوص التي تصاغ في قالبها هذه المبادئ، وثانيهما طريقة التطبيق التي تفسر بها عمليا هذه النصوص(ص١٣٨).

وهكذا يأخذ البنا بشماله ما يعطيه بيمينه، ويقدم من التحفظات ما يسلب من النظام الديمقراطي جوهره، فهو يتوقف عند نظام الانتخاب وتنافس الأحزاب قائلا: وحسبنا أن نشير هنا إلى قانون الانتخاب، وهو وسيلة اختيار النواب الذين يمثلون الأمة ويقومون بتنفيذ دستورها وحمايته، وما جره هذا القانون على الأمة من خصومات وحزازات، وما أنتجه من أضرار يشهد بها الواقع الملموس. ولا بد أن تكون فينا الشجاعة الكافية لمواجهة الأخطاء والعمل على تعديلها(ص١٣٩).

يريد البنا نظاما دستوريا يخلو من المنافسة والتعددية، ذلك أن الخصومات و"الحزازات" لا تروق له، والبديل الخطير الذي يطرحه هو الاحتفاظ بالمسمى الدستوري مع تكريس نظام بديل مضاد، يخلو من الأحزاب والاجتهادات المختلفة!. لا بأس من وجود نظام نيابي، والبأس كل البأس في وجود الأحزاب. الأحزاب لا يمثلون أنفسهم بطبيعة الحال، ولا شك أنهم يحملون أفكارا مختلفة، والمتقاربون في أفكارهم يمثلون تيارا حزبيا. أفراد مختلفون بلا انتماءات حزبية، ونظام نيابي يخلو من الأحزاب السياسية. كيف تستقيم تلك المعادلة الواهية الهشة؟!.

لا شيء يستعصي على المنهج التلفيقي الذي يتلاعب بالألفاظ ويقدم من الشواهد والأدلة والبراهين ما لا علاقة له بالعلم والمنطق. يقول حسن البنا في محاولة غرائبية للبرهنة على وجهة نظره المتطرفة في العداء للحزبية والديمقراطية:

يعتقد الإخوان كذلك أن هذه الحزبية قد أفسدت على الناس كل مرافق حياتهم، وعطلت مصالحهم، وأتلفت أخلاقهم، ومزقت روابطهم، وكان لها في حياتهم العامة والخاصة أسوأ الأثر.

ويعتقدون كذلك أن النظام النيابي، بل حتى البرلماني، في غنى عن نظام الأحزاب بصورتها الحاضرة في مصر. وإلا لما قامت الحكومات الائتلافية في البلاد الديمقراطية، فالحجة القائلة بأن النظام البرلماني لا يتصور إلا بوجود الأحزاب حجة واهية، وكثير من البلاد الدستورية البرلمانية تسير على نظام الحزب الواحد وذلك في الإمكان(ص١٤٦).

هل يجهل البنا أم يتجاهل أن معنى "الحكومة الائتلافية" يشير إلى الاختلاف الضمني والتوافق المؤقت، وأن هذه الحكومة لا تكون إلا بين أحزاب مختلفة؟!.

هل يجهل البنا أم يتجاهل أن وجود الأحزاب ليس حجة واهية أو عملا شكليا يمكن تجاوزه؟!.

إنه يدعي - في بساطة مريبة - وجود كثير من البلاد الدستورية البرلمانية بلا أحزاب، متناسيا أن البلاد التي يقصدها - ولا يجرؤ على تحديدها - ليست ديمقراطية.

النظام الشمولي هو ما يراوده حسن البنا، ولا يميل من الدعوة إليه دون أن يصرح بعدائه للديمقراطية في وضوح سافر. ويعود مؤسس الإخوان إلى الفكرة نفسها في موضع آخر:

يقول علماء الفقه الدستوري إن النظام النيابي يقوم على مسؤولية الحاكم، وسلطة الأمة، واحترام إرادتها، وإنه لا مانع فيه يمنع من وحدة الأمة واجتماع كلمتها، وليست الفرقة والخلاف شرطا فيه، وإن كان بعضهم يقول إن من دعائم النظام النيابي البرلماني: الحزبية. ولكن هذا إذا كان عرفا فليس أصلا في قيام هذا النظام، لأنه يمكن تطبيقه بدون هذه الحزبية وبدون إخلال بقواعده الأصلية(ص٢٣٢،٢٣٣).

ما الذي يمكن التعليق به على مقولة إن الحزبية "عرف" يمكن تجاوزه؟!.

من العبث أن نتساءل عن علماء الفقه الدستوري الذين يعتمد البنا على آرائهم، ومن المهم أن ننبه إلى وجود فارق كبير بين فساد الحياة السياسية وأحزابها في مرحلة معينة، وبين إدانة ونقض الفكرة الحزبية نفسها. الفساد يحتاج إلى الإصلاح، ولا يمكن أن يكون النفي الكامل هو البديل لوجود الخلل!.

يعود البنا ليتمسح في النظم الديمقراطية الغربية، ويقدم قراءة غريبة وتأويلاً عجيباً للظاهرة الحزبية في هذه النظم. التأويل مفرط في سذاجته، بقدر ما هو بعيد عن الصدق والصواب، وربما يراهن البنا على أن أحداً من مستمعيه لن يعلق، وأن أحداً من قرائه لن يفكر في تقييم ما يقوله :

الحكم النيابي في أعرق "مواطنه" لم يقم على هذه الحزبية المسرفة. فليس في إنجلترا إلا حزبان هما اللذان يتداولان الأمر في هذا البلد، وتكاد تكون حزبيتهما داخلية بحتة، وتجمعهما دائماً المسائل القومية المهمة، فلا تجد لهذه الحزبية أثراً البتة. كما أن أمريكا ليس

فيها إلا حزبان كذلك لا نسمع عنهما شيئا إلا في مواسم الانتخابات. أما في ماعدا هذا، فلا حزبية ولا أحزاب. والبلاد التي تطورت في الحزبية وأسرفت في تكوين الأحزاب ذاقت وبال أمرها في الحرب وفي السلم على السواء، وفرنسا أوضح مثال لذلك(ص٢٢٩).

أهو يرفض مبدأ الحزبية أم يدين "الإسراف" الحزبي؟!. لو أنه أجاد قراءة الواقع السياسي المصري لأدرك أن "الإسراف" الحزبي لا يحول دون التركيز في أحزاب قليلة فاعلة، وأن كثيرا من الواجهات الحزبية التي لا تمثل شيئاً جاداً، لا تمثل خطورة مهلكة.

ليس صحيحاً أيضا ما يقوله البنا عن الخريطة الحزبية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وهو يتعمد الخلط بين الأحزاب "الفاعلة" والأحزاب "القائمة"، ولا شك أن مقولته عن "مواسم الانتخابات" في أمريكا لا تنبع من متابعة واعية، فالشأن الحزبي هناك أكثر أهمية وخطورة، لكن ثقافته السياسية لا تسعفه، ورغبته في الانتصار لرأيه المغلوط تدفعه إلى التبسيط الذي لا يبالي بالحقائق.

وليس صحيحاً أن فرنسا قد هزمت في الحرب العالمية الثانية لإسرافها الحزبي، بل على العكس من ذلك فقد كانت المقاومة الوطنية الفرنسية - التي حققت الاستقلال والنصر لفرنسا - وليدة مناخ "الإسراف" الذي يدينه البنا. ولو أن الأمر كما يقول فلماذا لم يحقق نفي الحزبية، والحكم الديكتاتوري الشمولي المتسلط، الانتصار المنشود لدول المحور التي لا تعرف الأحزاب ولا تعترف بها؟ لماذا هزمت ألمانيا النازية التي تخلو من مرض الإسراف الحزبي؟. وهل يحق لمعارضي البنا أن يتوقفوا أمام نموذجي ألمانيا وإيطاليا لإدانة فكرته التي تطالب بالصف الواحد؟!.

يتجلى إعجاب حسن البنا بالنظم الشمولية المعادية للديمقراطية في قوله: فمن كان يظن أن الملك عبد العزيز آل سعود وقد نفيت أسرته وشرد أهله وسلب ملكه يسترد هذا الملك ببضعة وعشرين رجلاً، ثم يكون بعد ذلك أملاً من آمال العالم الإسلامي في إعادة مجده وإحياء وحدته؟ ومن كان يصدق أن ذلك العامل الألماني "هتلر" يصل إلى ما وصل إليه من قوة النفوذ ونجاح الغاية؟(ص٥٤). ما الآمال التي كان يعقدها العالم الإسلامي على الملك عبد العزيز؟!. وهل يمثل نظامه نموذجاً لدعوة البنا وخلفائه من بعد؟ ولماذا تدين الحكومة السعودية الآن فكر البنا وممارسات خلفائه؟!. وكيف نفسر الإعجاب بنازية هتلر؟ وغياب النقد لنظامه المرعب الذي أشعل العالم بأكمله ودمر جزءا ليس باليسير من تاريخ الإنسانية؟!.

في موضع آخر يقول البنا، في إضافة جديدة تعبر عن إعجابه بهتلر والنازية: ولئن كان التاريخ الألماني يفرض نفسه حامياً لكل من يجري في عروقه دم الألمان، فإن العقيدة الإسلامية توجب على كل مسلم قوي أن يعتبر نفسه حامياً لكل من تردد نفسه تعليم القرآن(ص١٧٨).

النموذج النازي هو المثل الأعلى للشيخ البنا على المستوى الدولي وتجربة عبد العزيز آل سعود هي النموذج المحلي القريب الذي يحلم به. أي معنى إذن في الحديث عن الحكم الدستوري؟ ولماذا لا يوجه نصيحته الغالية إلى النظام السعودي الذي لا يؤمن بما يدعي الإخوان أنهم يؤمنون به: الحكم الدستوري هو الأقرب إلى الإسلام!.

هل يجد البنا أم يهزل عندما يتحدث عن هتلر و"نجاح الغاية"؟، ولماذا يبذل الرجل جهدا خارقاً لإخفاء حقيقة أفكاره والتصريح بما لا يؤمن به؟!. إنها البراعة والسياسة كما يتصورها، فالبنا لم يكن يوما صادقاً أو مخلصاً في إيمانه الشكلي الهش بالحكم الدستوري المشوه، لا هو ولا أتباعه كما سيأتي تفصيله لاحقا.

الخلافة الإسلامية هي النظام المنشود الذي يراود البنا على طول الخط، وهو القائل في وضوح : الإخوان يعتقدون أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية، ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها والاهتمام بشأنها(ص١٤٤).

ويعود البنا ليؤكد، في محاولة للانتقال من "النظري" إلى "العملي":

والإخوان المسلمون يجعلون فكرة الخلافة والعمل لإعادتها في رأس مناهجهم(ص١٤٤).

الخلافة التي يريدها لا تتسع بطبيعة الحال للأحزاب والحق في الاختلاف، ذلك أن الخليفة هو الحاكم الذي يجسد تعاليم الإسلام ويعبر عن مبادئه، فكيف يمكن الاختلاف معه دون التورط في خلاف مع الدين؟!. الإخوان بدورهم لا يقرون الاختلاف معهم، فبرنامجهم هو الإسلام، ومعارضتهم بالتبعية ليست إلا معارضة للدين. يقول البنا:

وهذا الإسلام الذي يؤمن الإخوان المسلمون به يجعل الحكومة ركنا من أركانه، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد(ص١٣٦).

سياسة الإخوان هي الإسلام، والاختلاف المسموح به لا ينبغي له أن يتجاوز التفاصيل الصغيرة، أما الإطار العام فلا يحتمل الجدل. الدولة الدينية هي الهدف الأسمى، ومن المنطقي والبدهي أن يقود الإخوان هذه الدولة لأنهم حماة الدين دون غيرهم، ومن الحتمي أن تدفن الظاهرة الحزبية لأنها أداة تنافر وشقاق:

إن مصر لا يصلحها ولا ينقذها إلا أن تنحل هذه الأحزاب كلها، وتتألف هيئة وطنية عاملة تقود الأمة إلى الفوز وفق تعاليم القرآن الكريم(ص١٤٧).

الحزبية نتاج الحضارة الغربية، والمسلمون في غنى عن تقليد الظاهرة الوافدة والتشبث بها، ففي تراثهم ما يغنيهم، وفي دستورهم الإلهي الشامل ما يكفي لسعادتهم في ظل الخلافة:

وإن أكبر ما يخشاه الإخوان المسلمون أن تندفع الشعوب الشرقية الإسلامية في تيار التقليد، فترقع نهضتها بتلك النظم البالية التي انقضت على نفسها وأثبتت التجربة فسادها وعدم صلاحيتها. إن لكل أمة من أمم الإسلام دستوراً عاماً فيجب أن نستمد مواد دستورنا العام من أحكام القرآن الكريم(ص٤٨).

الضرورة السياسية قد تدفع الشيخ حسن البنا إلى إخفاء أوراقه الحقيقية وكتمان أفكاره أو محاولة تجميلها، وعندما تتغير الظروف الموضوعية، وتلوح فرصة التصريح، يسارع البنا بالكشف عن نواياه:

أعتقد أيها السادة أن الحزبية السياسية إن جازت في بعض الظروف أو في بعض البلدان، فهي لا تجوز في كلها، وهي لا تجوز في مصر أبداً، وبخاصة في هذا الوقت الذي نستفتح فيه عهدا جديداً، ونريد أن تبنى أمتنا بناء قوياً يستلزم تعاون الجهد وتوافر القوى والانتفاع بكل المواهب، والاستقرار الكامل والتفرغ التام لنواحي الإصلاح (ص١٦٦).

ويقول أيضاً :

وإذا جاز لبعض الأمم التي استكملت استقلالها وفرغت من تكوين نفسها أن تختلف وتتحزّب في فرعيات الأمور، فإن ذلك لا يجوز في الأمم الناشئة أبداً (ص١٦٧).

ويصل إلى غايته بقوله :

أيها الإخوان لقد آن الأوان لأن ترتفع الأصوات بالقضاء على نظام الحزبية في مصر، وأن يستبدل به نظام تجتمع به الكلمة وتتوحد به جهود الأمة حول منهاج إسلامي صالح (ص١٦٨).

الحزبية لا تجوز في مصر أبداً، ولا تجوز في الأمم الناشئة بشكل عام، ولا بديل عن "القضاء على نظام الحزبية في مصر"، والنظام البديل هو الحكم الشمولي تحت مظلة الدين، والإخوان وحدهم هم القادرون على قيادة مثل هذا النظام، فهم حماة الدين وحراسه والمؤمنون الحقيقيون به!.

الحزبية عند حسن البنا تهمة شائنة ورذيلة ينبغي التبرؤ منها، وهي أداة للتناحر والتقسيم والكيد والانتصار للمناهج الوضعية وخدمة الأهواء وتحقيق مصالح الأعداء!:

وإن كانوا يريدون بالوطنية تقسيم الأمة إلى طوائف تتناحر وتتضاغن وتتراشق بالسباب وتترامى بالتهم ويكيد بعضها لبعض، وتتشيع لمناهج وضعية أملتها الأهواء وشكلتها الغايات والأغراض وفسرتها الأفهام وفق المصالح الشخصية، والعدو يستغل كل ذلك لمصلحته ويزيد وقود هذه النار اشتعالا يفرقهم في الحق ويجمعهم على الباطل، ويحرم عليهم اتصال بعضهم ببعض وتعاون بعضهم مع بعض ويحل لهم هذه الصلة به والالتفاف حوله، فلا يقصدون إلا داره، ولا يجتمعون إلا زواره، فتلك وطنية زائفة لا خير فيها لا لدعاتها ولا للناس (ص٢١).

لا خير في الحزبية ولا جدوى منها، ويأبى الشيخ إلا أن يجعل من مقولته هذه مطلباً شعبياً عاماً، ولنتأمل في قوله:

لقد انعقد الإجماع على أن الأحزاب المصرية هي سيئة هذا الوطن الكبرى، وهي أساس الفساد الاجتماعي الذي نصطلي بناره الآن (ص٢٣٦).

"السيئة الكبرى" لا تكمن في الاحتلال الإنجليزي، ولا تتمثل في إفساد السراي للحياة السياسية، ولا علاقة لها بالخلل الاجتماعي والتفاوت الطبقي الرهيب؛ لكنها في النظام الحزبي!.

أي إجماع هذا الذي انعقد؟ وكيف توجد الأحزاب المصرية وتستمر في ظل الإجماع الوهمي الذي يشير إليه الشيخ؟!. على الحزبيين أن يتخلوا عن أحزابهم، والإخوان المسلمون قادرون على استيعاب الجميع:

ونحن الآن - وقد اشتد ساعد الدعوة وصلب عودها وأصبحت تستطيع أن توجه ولا توجه وأن تؤثر ولا تتأثر- نهيب بالكبراء والأعيان والهيئات والأحزاب أن ينضموا إلينا، وأن يسلكوا سبيلنا وأن يعملوا معنا وأن يتركوا هذه المظاهر الفارغة التي لا غناء فيها(ص١٢٩).

حزب واحد يقود، وزعيم واحد بلا منافس، وإصلاح داخلي له الأولوية دون تحديد، والمستقبل بعد ذلك كفيل بالبحث عن نظام سياسي لا يتخلى عن الوحدة التي يفرضها الإسلام؛ الإسلام كما يفهمه البنا.

تحت عنوان" حل الأحزاب المصرية" يقول البنا:

وإذا كان الأمر كذلك، فلا ندري ما الذي يفرض على هذا الشعب الطيب المجاهد المناضل الكريم هذه الشيع والطوائف من الناس التي تسمي نفسها الأحزاب السياسية؟. إن الأمر جد خطير، ولقد حاول المصلحون أن يصلوا إلى وحدة ولو مؤقتة لمواجهة هذه الظروف العصيبة التي تجتازها البلاد، فيئسوا وأخفقوا. ولم يعد الأمر يحتمل أنصاف الحلول، ولا مناص بعد الآن من أن تحل هذه الأحزاب جميعا، وتجمع قوى الأمة في حزب واحد يعمل لاستكمال استقلالها وحريتها، ويضع أصول الإصلاح الداخلي العام، ثم ترسم الحوادث بعد ذلك للناس طرائق في التنظيم في ظل الوحدة التي يفرضها الإسلام(ص٣٢٧).

ولقد انتبه المفكر الإسلامي عبد الله النفيسي إلى خطورة الموقف الذي اتخذه حسن البنا من فكرة الحزبية، واعتبره "نقطة ضعف" تعكس غياب النظرية المتكاملة لعلاقاته السياسية داخل مصر فكتب في دراسته السابق الإشارة إليها: كانت هناك شبكة من الأحزاب السياسية المتواجدة في مصر سبقت تشكيل جماعة الإخوان، وكان لهذه الأحزاب أدوار سياسية خطيرة ولتلك الأحزاب مؤسساتها وقواعدها الاجتماعية كالوفد مثلا، الذي وصل للحكم أكثر من مرة. ثم إن دعوة البنا المضادة للأحزاب والحزبية قد وترت علاقاته السياسية مع تلك القوى رغم استعداد الأخيرة لقبول جماعة الإخوان كشريك سياسي في الساحة. هذا الموقف المضاد للتعددية السياسية والذي تبناه البنا رحمه الله قد وضع الجماعة في زاوية حادة من حيث علاقاتهم السياسية بالفرقاء السياسيين، وربما قطع الحوار مع كثير من الأحزاب السياسية التي اكتسبت شرعية سياسية واقعية، سواء بصلتها بالهيئة الحاكمة أم بقاعدتها الجماهيرية.

•• المـرأة ••

لا تحظى المرأة باهتمام خاص في خطاب الشيخ حسن البنا، ولا يولي أهمية لقضاياها، وهو ما يتسق مع النظر إليها في إطار التبعية للرجل من ناحية، وعلى اعتبار أنها مصدر للفتنة والفساد الأخلاقي من ناحية أخرى.

عندما يتحدث البنا عن "منهاج القرآن الكريم في الإصلاح الاجتماعي"، يجمع بين الرجل والمرأة في إطار عام فضفاض:

- النهوض بالرجل والمرأة جميعا، وإعلان التكافل والمساواة بينهما، وتحديد مهمة كل منهما تحديداً دقيقاً(ص٩٤).

ما الذي تعنيه المساواة بينهما، وكيف تحدد المهام بدقة؟!. هذا ما لا يجيب عنه الشيخ، قانعا بالشعار العام الذي يحتمل تأويلات شتى.

وفي ندائه للشباب، يستمر البنا في خطابه العام البعيد عن الوضوح والتحديد والحسم، فهو يقول :

- ونريد بعد ذلك البيت المسلم في تفكيره وعقيدته وفي خلقه وعاطفته وفي عمله وتصرفه ونحن لهذا نعنى بالمرأة عنايتنا بالرجل(ص١٧٧).

- الأسرة المسلمة هدف، ولا يمكن تخيل وجود مثل هذه الأسرة بمعزل عن الدور المهم الذي تلعبه المرأة.

- الأسرة مجموعة أفراد، فإذا صلح الرجل وصلحت المرأة - وهما عماد الأسرة - استطاعا أن يكونا بيتا نموذجيا وفق القواعد التي وضعها الإسلام(ص٢٣٦).

البيت هو المملكة الحقيقية للمرأة، والدور الأسري وظيفتها المنشودة، وما خلا ذلك يبدو الأمر محفوفا بالمخاطر الأخلاقية. المرأة عند البنا جزء من منظمة الفساد التي جلبها الأوربيون إلى بلادنا:

- وجلبوا إلى هذه الديار نسائهم الكاسيات العاريات وخمورهم ومسارحهم ومراقصهم وملاهيهم وقصصهم وجرائدهم ورواياتهم وخيالاتهم وعبثهم ومجونهم(ص١٠٤).

المرأة أداة للفتنة، ويلح الشيخ البنا كثيرا على الإباحية والفساد، حيث الاقتران الدائم بالمرأة وشرورها:

- وإن هذه الإباحية المغرية والمتعة الفاتنة واللهو العابث في الشوارع والمجامع والمصايف والمرابع، يناقض ما أوصى الإسلام باتباعه من عفة وشهامة وإباء وانصراف إلى الجد وابتعاد عن الإسفاف(ص٤٩).

وفي نقده للمدنية الأوربية، يرصد مجموعة من الظواهر السلبية المصاحبة لها، ومن ذلك الإباحية والولع باللذة و:

- تجهيز المرأة بكل صنوف المفاتن والمغريات(ص١٠٣).

الجدير بالاهتمام هنا هو ما يقوله الشيخ حسن البنا في "نحو النور"، فبعد أن يطالب بعلاج قضية المرأة علاجا يجمع بين الرقي بها والمحافظة عليها، يقدم مجموعة من الاقتراحات التي تنم عن موقف سلبي متعنت، وتكشف عن طبيعة المساواة التي يطالب بها:

- مقاومة التبرج والخلاعة وإرشاد السيدات إلى ما يجب أن يكون، والتشديد في ذلك بخاصة على المدرسات والتلميذات والطبيبات والطالبات ومن في حكمهن.

- إعادة النظر في مناهج تعليم البنات ووجوب التفريق بينها وبين مناهج تعليم الصبيان في كثير من مراحل التعليم.

- منع الاختلاط بين الطلبة والطالبات، واعتبار خلوة أي رجل بامرأة لا تحل له جريمة يؤخذان لها(ص٢٩١).

الاقتراح الأول أخلاقي متشدد، وصياغته توحي بالمفهوم المتسع للخلاعة، فهي معطوفة على التبرج، وكأن كل متبرجة خليعة!.

وخطورة الاقتراح الثاني أنه يضرب فكرة المساواة في الصميم، فهو يطالب بمناهج خاصة للبنات، وكأن في العلم ما لا يجوز للمرأة أن تدرسه وتعرفه!، وهو لا يحدد مراحل التعليم والمناهج التي يقصدها، فيفتح الباب واسعا أمام العبث العلمي الذي يمارسه غير المتخصصين، وبخاصة أن الاختلاط في معاهد العلم "خلوة" غير شرعية تستوجب العقاب، و"جريمة" يؤخذ عليها!.

•• الأقليات ••

عنوان لافت للنظر في "نحو النور": (الإسلام يحمي الأقليات ويصون حقوق الأجانب)، ويؤكد الشيخ البنا أن التمسك بالإسلام لا ينافي وجود أقليات غير مسلمة في الأمة الإسلامية، ولا ينافي الوحدة بين عناصر الأمة. ويصل إلى القول:

- هذا الإسلام الذي بني على هذا المزاج المعتدل والإنصاف البالغ لا يمكن أن يكون أتباعه سبباً في تمزيق وحدة متصلة، بل بالعكس إنه أكسب هذه الوحدة صفة القداسة الدينية بعد أن كانت تستمد قوتها من نص مدني فقط(ص٢٨٦).

لا يقول البنا شيئاً محدداً عن حقوق الأقليات غير المسلمة في إطار الدولة المصرية، ويتسم خطابه بتعميم فضفاض بعيد عن التحديد، فالأمر عنده أقرب إلى رسالة يبث من خلالها الطمأنينة ولا يعد بشيء!.

بل على العكس فإن البنا يبث برسائل مقلقة لهؤلاء عندما يؤكد على أن:

- الإسلام فرض على المسلمين أن يكونوا أئمة في ديارهم، سادة في أوطانهم، بل ليس ذلك فحسب، بل إن عليهم أن يحملوا غيرهم على الدخول في دعوتهم والاهتداء بأنوار الإسلام التي اهتدوا بها من قبل(ص١٥٠).

•• الإطار الفكري العام ••

وتستطيع أن تقول ولا حرج عليك، إن الإخوان المسلمين:

١- دعوة سلفية

٢- وطريقة سنية

٣- وحقيقة صوفية

٤- وهيئة سياسية

٥- وجماعة رياضية

٦- ورابطة علمية ثقافية

٧- وشركة اقتصادية

٨- وفكرة اجتماعية(ص١٢٢،١٢٦)

هل أنتم طريقة صوفية؟ أم جمعية خيرية؟ أم مؤسسة اجتماعية؟ أم حزب سياسي؟ كونوا واحداً من هذه الأسماء والمسميات لنعرفكم بأسمائكم وصفتكم.

فقولوا لهؤلاء المتسائلين: نحن دعوة القرآن الحق الشاملة الجامعة:

- طريقة صوفية نقية
- وجمعية خيرية نافعة
- ومؤسسة اجتماعية قائمة
- وحزب سياسي نظيف(ص٢٥٢)

المقتبسان السابقان يعبران أفضل تعبير عن الإطار الفكري العام الذي يتبناه الشيخ حسن البنا ويبشر به، وثمة ملاحظات أساسية حول هذا الإطار:

١- الاعتماد على الصياغة اللغوية البليغة، دون اهتمام جدي بالوضوح الفكري والسياسي والاجتماعي.

٢- عمومية المبادئ والأفكار، والابتعاد عن التحديد الذي يتيح فرصة المناقشة والاختلاف.

٣- الاتكاء العاطفي على الدين و"القرآن"، دون انشغال حقيقي باستنباط واستخلاص رؤية متكاملة تنم عن وجود منهج مختلف يميز الإخوان عن غيرهم من المسلمين.

يريد الإخوان لجماعتهم أن تكون مزيجا بالغ التعقيد من الصفاء الديني والمنحى الصوفي والعمل السياسي والنشاط الرياضي والعطاء الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، والمحصلة المنطقية أن يقود مثل هذا الخليط الغرائبي إلى غموض ضبابي، يفيد في استقطاب الأنصار والمؤيدين، بقدر ما يدفع إلى تهيئة مناخ للصدام والصراع.

الإخوان وثورة يوليو

الوفاق والصدام

لقد خاض الإخوان صراعا عنيفا ضد حكومة السعديين قبل ثورة ٢٣ يوليو، أسفر عن اغتيال النقراشي والبنا معا، ثم تكرر الصدام مع ثورة يوليو خلال الحقبة الناصرية، على الرغم من البداية التي توحي بالتعاون والتنسيق، ذلك أن الخطاب الفضفاض قادر على صناعة التقارب والتصادم معا!.

القراءة التي نقدمها للعلاقة بين جماعة الإخوان وثورة يوليو، في مرحلتها الناصرية، تبدأ بتحليل عن طبيعة السلطة الناصرية، سياسيا وفكريا واجتماعيا، وصولا إلى وجود تقارب ملموس بين الحركة الإسلامية والثورة، وهو ما يتطلب الإشارة التحليلية

الموجزة إلى موقف ثورة يوليو وعبد الناصر من الدين، السلاح الأساسي الأكثر بروزا وفاعلية في خطاب الإخوان المسلمين.

لقد أدت عوامل موضوعية متداخلة إلى صناعة التقارب والتعاون المؤقت بين الإخوان والثورة، وعوامل أخرى مماثلة قادت إلى الصدام الدموي العنيف. وليس منطقيا بطبيعة الحال أن يتحمل أحد طرفي الصدام مسئولية كاملة منفردة عن التوتر والتناحر، فالأخطاء مشتركة، والأهداف المختلفة تسفر عن صراع كان كامنا ومؤجلا.

وقد انتهت أغلب الدراسات في مجال النظم السياسية المقارنة كما تورد الدكتورة هالة مصطفى في كتابها "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة" إلى إدراج النظام السياسي المصري في عهد الرئيس عبد الناصر ضمن النظم "السلطوية" "Authoiyarian Regine"، وذلك في إطار التفرقة بين كل من النظم الديمقراطية، والسلطوية، والشمولية، ووفق هذا التصنيف فإن النظام السلطوي يتسم بعدد من الخصائص تميزه عن كل من النمطين السابقين أهمها:

- انه نظام لا ينهض على وجود أيديولوجية سياسية قوية متماسكة.
- وجود حزب سياسي واحد يحتكر القوة السياسية وإن كان ذلك لا يمنع وجود تنظيمات سياسية أخرى مستقلة عنه ولكنها تكون في العادة محدودة الفعالية، وفي المقابل فإن هذا الحزب السلطوي ليس تنظيما عقائديا، ولا توجد شروط صارمة لعضويته بل يعتبر حزبا مفتوحا ولذلك فقد توجد معارضة للنظام من داخل الحزب.
- لا يوجد تعبئة سياسية في النظام السياسي السلطوي إلا في بداية قيامه، أما بعد استقراره فإن النظام لا يميل إلى الاعتماد على التعبئة الجماهيرية.
- يهتم النظام بالسيطرة على الجيش ويحتل القادة العسكريون وضعا متميزا في النظام السياسي، حيث يتحولون إلى سياسيين، ويشتركون مع الفنيين والبيروقراطيين في اتخاذ القرارات الرئيسية، ولكن كلما استقر النظام قلت نسبة العسكريين الذين يعينون في المناصب السياسية ويتجه النظام إلى إبعاد الجيش عن السياسة، والتأكيد على صفة الاحتراف العسكري، ولكن مع احتفاظ قادة النظام بصلات قوية مع الجيش لضمان استمرار ولائه للنظام السياسي.

لم يعرف النظام الناصري أيديولوجية سياسية متكاملة، وإنما عرف مجموعة من المبادئ والأهداف العامة التي يصعب وصفها بـ"الأيديولوجية"، فلم تنظر نخبة الضباط الاحرار إلى مسألة وجود نظرية أو أيديولوجية سياسية للنظام الجديد باعتبارها قضية حاسمة أو ذات أولوية متقدمة لازمة للسير على طريق "الثورة" أو بناء تنظيم حزبي سياسي فعال، وظلت هذه القضية ثانوية بأكثر من معنى. فالحركة ظلت لدى عبد الناصر حقيقة

سابقة على الفكر وارتبط ذلك بالميل إلى التقليل من شأن الأفكار والنظريات وأخذها بدرجة عالية من التبسيط.

ومن ناحية أخرى فقد أجمعت غالبية الدراسات التي تناولت "أيديولوجية" ثورة يوليو ١٩٥٢ على الطابع التجريبي لها، وهو ما أطلق عليه عبد الناصر منهج التجربة والخطأ.

ويتمثل هذا المنهج في حقيقة أن أهم التطورات كانت تجيء بالأساس كرد فعل لإخفاق أو فشل خطير حدث بالفعل، وفرض نتائجه كأمر واقع يحتم الاستجابة له، وليس نتيجة لدراسة الواقع ونقده كهدف في حد ذاته.

وأخيرا فقد اتسمت الأفكار المعلنة للنظام الناصري، بما في ذلك ما جاء في الميثاق بطابع انتقائي واضح وهو الطابع الذي اتسمت به أغلب "الأيديولوجيات" المعلنة في العالم العربي، والتي يرى فيها العديد من الباحثين تلفيقا من مدارس واتجاهات وتيارات فكرية متباينة وجمعها للآراء بطريقة ميكانيكية دون الوصول إلى صيغة تركيبية تجمع هذه الآراء في نسق فكري متكامل.

اتسمت النخبة الحاكمة في النظام السياسي المصري بعد ١٩٥٢ بعدد من الخصائص يمكن إيجازها في ثلاث: أولاها انتماؤها الأساسي إلى الطبقة الوسطى، والثانية طابعها العسكري أي الانتماء إلى الجيش، والثالثة هيمنة ما يسمى بالبرجوازية البيروقراطية على مقاليد الحكم.

وفي المقابل أدت سيادة الطابع العسكري على النخبة الحاكمة إلى إلغاء العمل السياسي تماما أو على الأقل حظر الأساليب السياسية في المجال السياسي، وافترض أن تكون جميع الأنشطة السياسية حكرا على الجيش.

أما الطابع البيروقراطي للنخبة الحاكمة، فقد ارتبط بنظام رأسمالية الدولة في ظل النظام الناصري، وما يهم في هذا المجال هو تلك القوى الاجتماعية التي ارتبطت برأسمالية الدولة، والتي أضحت تعرف باسم "البورجوازية البيروقراطية" والتي يقصد بها: تلك الطبقة التي تنشئ لنفسها موقعاً (أحيانا مسيطرا) في علاقات الإنتاج من خلال سيطرتها على قطاع إنتاجي مملوك ملكية عامة، وقد تديره باسم الدولة وتحصل من خلال ذلك على امتيازات هائلة.

وقد لعبت هذه الخصائص العامة للنظام السياسي، فضلا عن طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي للنخبة الحاكمة، دوراً مهماً في تحديد إستراتيجيات النظام وسياساته تجاه المعارضة السياسية بشكل عام والإسلامية منها بشكل خاص، حيث كان للخلفية التاريخية التي حكمت العلاقة بين النخبة الجديدة لثورة يوليو والمعارضة الإسلامية التي مثلتها جماعة الإخوان المسلمين أثر كبير في إضفاء نوع من الخصوصية على طبيعة العلاقة التي سادت، والتي تحددت في إطارها إستراتيجية كل منهما إزاء الآخر.

نظام يوليو وحركة الإخوان يتفقان في كثير من الملامح والسمات الفكرية والتنظيمية، فضلا عن الأصول الاجتماعية الطبقية المتشابهة، فكلاهما أقرب إلى النظم السلطوية، حيث

تغيب الأيدلوجية الواضحة المحددة، وتهيمن الشمولية، ويتم الإعلاء من شأن الزعامة الفردية كمرجعية وحيدة مطلقة، وتستبعد فكرة التعامل مع الجماهير والاعتماد عليها في صناعة القرار وتنفيذه. النظام الناصري وجماعة الإخوان يتفقان في فكرة الإيمان بمبادئ عامة لا تخلو من الغموض ولا تنجو من الإنشائية، وتجنح إلى التعميم، وتأخذ بالتجريب والقدرة على التغيير الجذري الذي يتناسب مع المتغيرات الطارئة، ولا تتورع عن الانتقائية التي تجمع المتناقضات لتقديم خطاب سياسي فكري ذي شكل متسق براق.

وإذا كان الإخوان المسلمون يرفعون شعارات دينية ويمارسون السياسة، فإن ثورة يوليو بدورها قد رفعت شعارات سياسية دون أن تتخلى عن التوجه الديني بما يترتب عليه من اكتساب الشعبية ومحاربة الخصوم الذين يزايدون عليها في المجال نفسه. بالرغم من الزعامة الكاريزمية لعبد الناصر، وفي مجتمع متخلف، تسوده الأمية بمختلف أنماطها - نجد أن النظام السياسي في علاقته بالمؤسسة الدينية، وبالرغم من التبعية، والخصوصية في علاقة رجال الدين الرسميين بالنظام - والتي تجد جذورها في شرعية الحاكم، والولاء له في التراث السني - إلا أن الدين ظل رافداً ضمن روافد عديدة للشرعية السياسية، وأن الدين استخدم كأداة للتعبئة، والتجنيد السياسي للجماهير - ضمن أدوات أخرى. واستخدم النص الديني - حتى المقدس - كأداة للتبرير أي تبرير المقولات التي طرحت للتطبيق - والتي قيل إنها اشتراكية، وإن هذه الاشتراكية، ليست مضادة للدين الاسلامى، سواء في أثناء صياغة الميثاق، أو بعد ذلك في الحوارات التي جرت في منتصف الستينيات.

التقارب الفكري والتنظيمي بين الثورة والإخوان يتيح فرصة كبيرة للتعاون والتنسيق المشترك، كما أنه يحمل بذرة الاختلاف والصدام. المشتركات تصنع وفاقا ظاهريا، والطموحات السياسية تمهد للصدام من جديد.

بعد أيام قليلة من حركة الجيش في ٢٣ يوليو، وبعد أن اطمأن الإخوان تماما إلى نجاح العسكريين في الإطاحة بالنظام الملكي والاستقرار في السلطة، سارعوا إلى إصدار بيان يحددون فيه مفهومهم للإصلاح المنشود في المرحلة الجديدة، وشنوا هجوما عنيفا قاسيا على الحياة النيابية السابقة، وصولا إلى أن التجربة القديمة فاشلة لا يجوز الأخذ بها، وأن الحياة البرلمانية "في كافة العهود الحزينة" ليست إلا أداة لتبرير شهوات الحكام وإضفاء الشرعية على المظالم!.

وطالب الإخوان في بيانهم بإهمال دستور ١٩٢٣ وإسقاطه، مع المطالبة بعقد جمعية تأسيسية تتولى صياغة دستور جديد، يستمد أحكامه من مبادئ الإسلام الرشيدة في كافة شئون الحياة.

لا يقنع الإخوان بنقد أوجه الخلل والفساد والمطالبة بالإصلاح، لكنهم يرفضون الحكم الديمقراطي، ويطالبون بنظام جديد تئول إليهم فيه مقاليد السلطة. أليسوا وحدهم القادرين على التطبيق المثالي الصحيح لأفكار ومبادئ الإسلام؟!.

لقد اندفع الإخوان المسلمون في تأييد ثورة يوليو ومباركة خطواتها، وكان للموقف الودي للجماعة أساسه المتين كما يؤكد ريتشارد ميتشل في كتابه "الإخوان المسلمون"، ففي الوقفة الأولى للثورة ألغى مجلس قيادة الثورة قسم البوليس السري من وزارة الداخلية وصفى نفوذه تماما، وكان من الذين شملهم التطهير محمد الجزار، أكثر رجال القسم عداء للجماعة والذي عرف (بتخصصه) في شؤون الإخوان واشتراكه في مؤامرة اغتيال البنا، كذلك تم الإعلان عن الاتجاه إلى إعادة التحقيق في قضية مقتل البنا التي حفظت دون التوصل إلى شيء، كواحد من الإجراءات الأولى التي اتخذها العهد الجديد. وقد شملت الاعتقالات التي تلت الانقلاب - كما لاحظ أحد المراقبين - أعداء معروفين للإخوان، ثم جاء تعيين رشاد مهنا كواحد من الأوصياء الثلاثة على العرش والإفراج عن المعتقلين السياسيين وأغلبهم من الإخوان في أكتوبر ١٩٥٢، ليعزز جو الارتياح الكبير الذي ساد الجماعة.

ومن الوجهة العلنية، نجح الطرفان في الحفاظ على مظهر العلاقة الودية طوال عام ١٩٥٣، وكان واضحا أن إفلات الإخوان المسلمين من الحملة ضد الأحزاب قد استقر بهم في موقف مرموق في البلاد. وقد شارك رجال الحكومة البارزون، بما في ذلك نجيب وعبد الناصر، في الزيارة السنوية لضريح البنا، شهيد الأمة كما كان يسمى، في ١٣ فبراير ١٩٥٣ الموافق للذكرى السنوية الرابعة لوفاته. وفي أغسطس عين البهي الخولي أحد أعضاء الجماعة الذي كان مناصراً للحكومة ضابطا للاتصال بين الجماعة وهيئة التحرير ومديراً للإرشاد الديني بالهيئة. وفي سبتمبر ١٩٥٢أنكر الهضيبى علناً وجود أي خلاف أو سوء تفاهم مع النظام. وفي الشهر نفسه شكلت الحكومة "محكمة الثورة" لمحاكمة القادة السياسيين السابقين، وكانت أولى قضاياها قضية إبراهيم عبد الهادي، معنية بوجه خاص بدوره في مقتل البنا واضطهاد الإخوان.

إن قراءة التاريخ السياسي المعاصر لمصر منذ ١٩٥٢ تشير إلى خصوصية العلاقة التي ربطت بين تنظيم الضباط الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين أولى الحركات السياسية الإسلامية في مصر. وتنطوي هذه العلاقة ابتداء على بعدين أساسيين: الأول هو السياق السياسي الذي نمت في إطاره الحركتان قبل نجاح حركة الجيش في الاستيلاء على الحكم، والآخر يتعلق بالأصول الاجتماعية التي جاءت منها كلتا الحركتين والتي عبرت عن إحدى شرائح الطبقة الوسطى المصرية هي الشريحة الدنيا منها!

لعب هذان البعدان دورا أساسيا في صياغة العلاقة بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين والتي تراوحت بين التعاون حينا والصراع حينا آخر، ولكنها في كل الأحوال كانت تحمل في طياتها طابعاً تنافسيا مستمرا، وإذا كانت دواعي البراجماتية السياسية قد جمعت بينهما لمواجهة النظام السابق على ١٩٥٢ إلا أن استمرار عوامل المنافسة بينهما حالت دون تعايشهما لفترة طويلة. كما تؤكد الدكتورة هالة مصطفى في المرجع السابق الإشارة إليه.

فقد كان لبعض أعضاء اللجنة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار جذور من حركة الإخوان، وربما ساعدت هذه الصلة على التنسيق بينهما في بعض المراحل خاصة في أواخر الأربعينيات حيث كانت حرب فلسطين مبررا إضافيا لكل منهما لزيادة حدة الصراع مع الوفد وخلق مساحة مشتركة للتحرك (وإن لم يمنع ذلك الخلاف بينهما حول العديد من القضايا ومن ضمنها أسلوب الاشتراك في حرب ١٩٤٨ نفسها). ولذلك فقد استمرت الصلة بين تنظيم الضباط الأحرار وجماعة الإخوان قائمة على أسس غير عدائية وغير تنظيمية أيضاً.

وربما كان الدافع الكامن لتقوية الصلة بالإخوان هو تنامي دورهم السياسي الذي توازى مع نمو الجهاز السري من حيث الإعداد التنظيمي والتدريب والتسليح وهو ما أعطى لهم قوة نسبية على الساحة السياسية كان من الصعب تجاهلها، لذلك فقد شهدت الأربعينيات تحالفات سياسية بين الجماعة والقصر حينا وبينهما وبين أحزاب الأقلية حيناً آخر، وذلك وفقاً لما تمليه دواعي المصلحة السياسية في المراحل المختلفة، ولكن ظل المنافس الرئيسي للجماعة هو حزب الوفد الذي اتخذت العلاقة معه طابعاً عدائياً وصدامياً في أغلب الأحيان.

وتخلص هالة مصطفى إلى أن الإطار التنافسي الذي اتسمت به العلاقة بين حزب الوفد من ناحية، وجماعة الإخوان المسلمين وتنظيم الضباط الأحرار من ناحية أخرى قد خلق إطارا من التعاون بين كل من الضباط والإخوان لتوجيه حركتهما في بعض اللحظات التاريخية ضد الوفد. ولكن مسار هذه العلاقة التعاونية اختلف بعد تغير هذا الظرف التاريخي بصعود حركة الضباط الأحرار ووصولها إلى الحكم مع بقاء الإخوان خارجه.

كانت حركة الضباط على وعي منذ البداية بضرورة الحفاظ على استقلاليتها، ورغم اتجاهها لدواعي الواقعية السياسية إلى التعاون مع حركات سياسية أخرى ومن ضمنها الإخوان، إلا أن هذا التعاون لم يصل إلى درجة التحالف قبل وصولها إلى الحكم، كما لم يكن مبرراً لاقتسام السلطة مع أي منها بعد نجاحها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفي هذا السياق لجأ النظام الجديد إلى احتواء الإخوان بشكل مبكر لسببين رئيسيين: الأول أنهم شكلوا قوة من أهم القوى السياسية التي كانت تمتلك تنظيمات سرية، والآخر هو تطلعها إلى اقتسام السلطة مع النخبة السياسية الجديدة.

وفي المقابل كان واضحاً أن قيادات الجماعة قد عملت هي الأخرى على تأييد الثورة وأهدافها، وكان هذا التأييد من منطلق سياسي أيضاً، إذ رأت الجماعة أنها ستحقق ثقلاً سياسيا من خلال علاقتها الخاصة والمتميزة بالنخبة السياسية الجديدة، خاصة أن بعض قيادات الثورة كان لهم ارتباط فكري وتنظيمي بالجماعة، ولعبوا دوراً في تأكيد تلك العلاقة الخاصة التي ربطت بين النخبة الحاكمة والجماعة في تلك المرحلة المبكرة من الثورة.

ويمكن تفسير المغزى من هذا الموقف المهادن الذي اتخذه نظام ١٩٥٢ في البداية من الإخوان في ضوء حقيقتين: الأولى أن الحكم لم يكن قد استقوى بعد ولم تكن مسألة السلطة السياسية قد حسمت تماماً لصالح مجموعة الضباط الأحرار وعلى رأسها جمال عبد الناصر؛ إذ كانت

المواجهة السياسية للحكم مازالت ممثلة في قيادة محمد نجيب، والأخرى تتعلق بطبيعة الصراع السياسي والاجتماعي الذي شهدته مصر في هذه الفترة الحرجة منذ صدور قانون تنظيم الأحزاب السياسية في سبتمبر ١٩٥٢، إلى تاريخ صدور قانون حل الأحزاب السياسية في ١٨ يناير ١٩٥٣، فقد كانت هذه الفترة فترة صراع سافر بين الأحزاب والقوى السياسية، وخاصة نخبة النظام الجديد وحزب الوفد الذي شكل أحد التحديات الرئيسية في تلك الفترة أمام سلطة الحكم الجديد، حيث سعى الأخير إلى إقصاء القوى السياسية القديمة خارج إطار عملية المنافسة السياسية على السلطة، من خلال ضرب وتصفية الأحزاب وإيقاع الفرقة والانقسام بين صفوفها.

كان الظاهر يوحي بعلاقات المودة بين الثورة وجماعة الإخوان المسلمين، ومع ذلك فخلف واجهة الود -كما يؤكد ريتشارد ميتشيل في المرجع السابق الإشارة إليه- كانت هناك بوادر اضطراب، فبدءاً من إبريل ١٩٥٣ وفي حركة قصد منها التفريق بين اسم الحكومة والإخوان المسلمين شنت الحكومة حملة رسمية لتوحيد الأمة مع استخدام واسع النطاق لشعار "الدين لله والوطن للجميع". وفي الذكرى الأولى لقيام الثورة، لوحظ أن الإخوان كانوا متغيبين عن مركز الاحتفالات، وإنهم حيثما تواجدوا كانوا غير مبالين وكانوا يقاطعون خطب قائد الثورة على نحو مكشوف بشعاراتهم المعروفة، كذلك بدأت الجماعة منذ أواخر مايو فصاعدا، في إصدار نشرة إخبارية كانت تظهر بصورة غير منتظمة خلال العام، وكانت تتضمن المسائل التي تهم التنظيم والآراء الرسمية للجماعة بصدد المسائل المهمة والتي لم يكن نشرها في الصحافة متاحاً بسبب الرقابة الصارمة.

بدأت بوادر الصدام بين الثورة والجماعة عندما تكشف لكل طرف الأهداف الحقيقية للطرف الآخر، وهو ما أدى إلى وقوع الصدام بينهما، وبذلت محاولات التقريب بين الجانبين، ولعب الشيخ "حسن الباقوري" بالتعاون مع "إبراهيم الطحاوي" سكرتير هيئة التحرير دوراً في دعم الجناح المؤيد من الإخوان للتعاون مع الحكم الجديد، كما سعى عبد الناصر لتقريب "عبد الرحمن السندي" رئيس الجهاز السري إليه والذي كان على خلاف مع حسن الهضيبي والشيخ سيد سابق منشئ الجهاز وهو ما أدى إلى تعميق الانقسامات الداخلية في صفوف الجماعة.

ورغم ذلك فقد تزايدت مخاوف مجلس قيادة الثورة من تزايد نفوذ الجناح المناوئ له في الإخوان والذي اتخذ موقفاً سلبياً من بعض سياسات الحكم الجديد مصرحا بذلك علنا، ومن ذلك عدم حماس الإخوان لقانون الإصلاح الزراعي، وعدم ارتياحهم لقرار إقالة رشاد مهنا الذي كان قريبا منهم، فضلاً عن بعض تصريحاتهم أمام الصحافة الخارجية والتي لم تلق قبولا من جانب مجلس قيادة الثورة، وإلى جانب ذلك سعى الإخوان لتكثيف نشاطهم والتغلغل داخل بعض النقابات العمالية وفي الجامعات.

وقد أثارت هذه السياسة الجديدة من جانب الإخوان مزيداً من المخاوف لدى السلطة وكانت تلك مقدمات طبيعية لتفجر الموقف بينهما، وفي أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء في ٢٧

يوليو ١٩٥٤ بالأحرف الأولى، اتخذ الإخوان موقفا رافضاً منها، بسبب ما ورد في الاتفاقية حول حق عودة القوات البريطانية إلى مصر في حالة وقوع هجوم مسلح على أي بلد يكون طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك من دول الجامعة العربية أو تركيا.

وبعد التوقيع النهائي على الاتفاقية يوم ١٩ أكتوبر ١٩٥٤وأثناء إلقاء عبد الناصر خطابه بالإسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر احتفالاً بتوقيع الاتفاقية في ميدان المنشية، قام الإخوان بمحاولة لاغتياله، ورداً على هذه المحاولة قام النظام بشن حملة اعتقالات واسعة ضد أعضاء الجماعة، وفي نفس الليلة صدرت الأوامر باعتقال الإخوان المسلمين، وتم تشكيل محكمة خاصة في أول نوفمبر ١٩٥٤، سميت باسم "محكمة الشعب" برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعي لمحاكمتهم، كما صدرت أحكام بالإعدام شملت مجموعة من أبرز قيادات الجماعة والجهاز السري منهم (محمود عبد اللطيف، يوسف طلعت، وهنداوى دوير، وإبراهيم الطيب، وعبد القادر عودة، ومحمد فرغلي)، ونفذ الحكم فعلاً. كما صدر حكم بإعدام حسن الهضيبى المرشد العام ثم خفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة"

واستمر الصدام بعد ذلك بين نظام حكم الرئيس الراحل عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين، وتجسد ذلك أكثر ما تجسد في محاولة إحياء الجهاز السري مرة أخرى عام ١٩٦٥ بقيادة سيد قطب لاستئناف عمليات العنف مرة ثانية، ولكنها انتهت بالفشل، وتم إلقاء القبض على العناصر المتورطة في التخطيط وقدموا للمحاكمة وحكم على بعضهم بالإعدام وفي مقدمتهم سيد قطب، ومثل هذا التاريخ نقطة تحول خطيرة سواء على صعيد تطور الحركة الإسلامية بعد ذلك أو في علاقتها بالنظام السياسي.

خرج الإخوان المسلمون من السجون والمعتقلات عاجزين تماما عن استيعاب التغييرات السياسية والاجتماعية التي حدثت أثناء محنتهم كما يوضح الدكتور كمال مغيث في المرجع السابق الإشارة إليه، أو فهم التحول الذي طرأ على القوى الوطنية والديمقراطية من موقف المعارضة والمقاومة لثورة يوليو في ظل أزمات ١٩٥٤، إلى موقف التأييد والمساندة في عام ١٩٦٤، وفي الوقت نفسه لم يستطيعوا إدراك التغيير الاجتماعي الكبير الذي وقع أثناء وجودهم في السجون متمثلا في تحرير جماهير غفيرة من الفلاحين والعمال بقوانين الإصلاح الزراعي والتأميم، ومجانية التعليم... وغيرها وإنما خرجوا تملؤهم فكرة واحدة.وهى الانتقام لما جرى للجماعة سنة ١٩٥٤.

وهكذا بدأ الإعداد لتنظيم ١٩٦٥، الذي تبنى أفكار سيد قطب الراديكالية، وراح يبحث في كيفية الوسائل لتجد تلك الأفكار طريقها إلى التنفيذ العملي.

ويقدم الدكتور عبد الله النفيسى تقيميا متوازنا موضوعيا لطبيعة العلاقة بين ثورة يوليو والإخوان، ويبدأ بالتأكيد على مرحلة المودة والتعاون: تجمع مصادر كثيرة غير إخوانية على مشاركة الجماعة في تخطيط وتنفيذ الحركة المباركة، ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتؤكد هذه المصادر على وجود تلك العلاقة الخاصة بين تنظيم الضباط الأحرار والجماعة، ولقد تكشفت

هذه العلاقة من خلال حرص التنظيم الأول على فتح ملف اغتيال البنا مؤسس الإخوان ومحاكمة المسئولين عن ذلك وإصدار أحكام ضد أربعة من ضباط الأمن في عهد فاروق، كذلك ظهرت هذه العلاقة الخاصة من خلال استثناء الإخوان من حل كافة الأحزاب السياسية في البلاد ١٩٥٣/١/١٦ برغم أن الإخوان كانوا وقتها يمارسون أنشطة سياسية أوسع بكثير من أنشطة الأحزاب الأخرى.

هذه العلاقة الخاصة بين الضباط الأحرار والإخوان كانت دائما وأبدا مؤشراً واضحاً على مشاركة الإخوان في تخطيط هذه العلاقة الخاصة لتتحول إلى تحالف إستراتيجي بين الهيئة الحاكمة الجديدة (مجلس قيادة الثورة) والإخوان، غير أن عوامل عديدة ضغطت باتجاه آخر تماما.

ثم ينتقل الدكتور النفيسي إلى مرحلة الصدام وأسبابه: هذه العوامل مجتمعة، رفض الإخوان الاشتراك في الوزارة والإعلان الصريح حول ذلك في الصحف، ومشايعة نجيب ضد عبد الناصر وحشد جمهور الإخوان في هذا الإطار أدخل الإخوان في صراع مباشر مع السلطة الجديدة (وهي سلطة لم تستقر بعد)، وهو صراع لم يستكمل الإخوان شروط مباشرته، ولم تتحمل السلطة الجديدة الشروع فيه أو حتى مجرد الاعتراف به بما أنها سلطة مضطربة لم تستقر بعد في النسيج الاجتماعي لمصر. وكانت المعادلة - معادلة الصراع - تميل دون شك لصالح مجلس قيادة الثورة برئاسة عبد الناصر الذي كان يمتلك وقتها عنف جهاز الدولة وآلته الدعائية. ومرة أخرى وقع الإخوان في الخطأ: الخطأ في تقدير الموقف وهو خطأ تكرر في السياق التاريخي للجماعة. ومن الممكن أن ينشأ الخطأ في تقدير الموقف من خلال المعلومات الخاطئة.

أو قل غير الدقيقة، وممكن كذلك أن ينشأ من طريقة وميكانيكية التعامل مع كشف المعلومات أيا كانت درجة دقتها، وفي جماعة الإخوان نشأ الخطأ في تقدير الموقف - أكثر من مرة - من خلال تزاوج السببين معاً، ونتج عن ذلك مذبح للجماعة ذهب ضحيتها آلاف من رجالات وشباب الإخوان على أعواد المشانق وفي غياهب السراديب والزنزانات. وبدلا من أن يقف الإخوان للمراجعة والمدارسة والنقد الذاتي لأساليب العمل وكيفياته (ولا أقول لشيء آخر)، يلاحظ المرء أن تفسيرهم للأحداث السياسية التي عصفت بهم لا يخلو من مسحات كربلائية تؤكد على حتمية المحنة (وأن المحنة ربانية) وأن ما أصابهم هو جزء من التمحيص الرباني للصفوف.

وللأسف - والتعليق هنا من جانبنا - فما زال هذا هو الإطار السائد حتى الآن وسط أطياف جيل الحرس القديم المسيطر على مقدرات الجماعة حتى الآن.

الفصل الثانى

المارد يغادر القمقم

عادت الجماعة إلى العمل العلني مرة أخرى عام ١٩٧١ بعد أن أفرج الرئيس السابق أنور السادات عن عدد من كوادرها المعتقلين فيما عرف بمجموعة الـ ١١٨، لم يكن واضحاً ما إذا كانت الجماعة قد حافظت على بنائها التنظيمي طوال السنوات الممتدة من عام ١٩٥٤ وحتى ١٩٧١. والأرجح أنها لم تتخلص منه ولكنها جمدته من الناحية الواقعية، واقتصر الظاهر منه على المرشد العام ونائبيه ومكتب الإرشاد. أما الهيئة التأسيسية فلم يكن واضحا أنها استطاعت الانعقاد آنذاك بسبب ظروف الحظر الأمني على الجماعة، على الرغم من توفر معلومات تشير إلى محاولات قام بها مصطفى مشهور أحد كوادر النظام الخاص (والمرشد الخامس للجماعة فيما بعد ١٩٩٦ - ٢٠٠٢) ما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨١ لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي القديم للجماعة في عدد من المحافظات. وقد جرت هذه المحاولات في عهد عمر التلمساني المرشد العام الثالث، وقد استطاع مشهور آنذاك أيضاً إبعاد عدد من القيادات التي كانت توصف بالاعتدال عن المستوى القيادي للجماعة لتتاح له الفرصة في الانفراد بالقيادة، وبالتلمساني من الناحية الواقعية. وأطلق على تلك المحاولة "مذبحة مكتب الإرشاد". وفيها تم إبعاد كل من محمد فريد عبد الخالق النائب الأول للتلمساني وصالح أبو رقيق النائب الثاني وصالح عشماوي وكيل الجماعة.

إعـــادة الـــبـــنـــاء:

أدار "حـركة الإخـوان المسلمين العامـة" إبـان وجـود قادة الجماعة في مصر داخل السجون إطار مؤسسي إقليمي أطلق عليه "المكتب التنفيذي للإخوان المسلمين في البلاد العربية"، وتألفت هيئة هذا المكتب في أواسط الستينيات من رئيس (عصام العطار المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا) ونائب رئيس (محمد عبد الرحمن خليفة المراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن) وأمـين للسر (فتحي يكن رئيس الجماعة الإسلامية في لبنان) وأمين للصندوق، وانضم إلى عضويته كل من رؤساء التنظيمات الإخوانية القطرية العربية، في سورية ولبنان والأردن والكويت والسعودية والعراق وفلسطين وتنظيم المصريين في الخارج. وقد حاول المكتب أن يضطلع في ظل غياب مكتب الإرشاد العام بوظائف "أمانة عامة". فتبنى الأردنيون تحويله إلى إطار قيادي تلزم قراراته كافة التنظيمات القطرية المنضوية في إطاره، في حين لم ينظر السودانيون والعراقيون إليه إلا كإطار تنسيقي أو مكتب اتصال ما بين تنظيمات مستقلة، ترتبط فيما بينها أدبياً وليس تنظيماً. وإزاء ذلك عمم المكتب في أواخر عام ١٩٦٨ على كافة التنظيمات القطرية مذكرة تحدد أبرز المسائل التي تختلف حولها مفاهيم الإخوان، وهي مفهوم الإخوان للعلاقة ما بين المسلمين وغيرهم على المستويات الدولية والوطنية أو القطرية، والاختيار بين الدعوة السلمية واللجوء إلى العنف، وبين السرية والعلنية، ومفهوم الشورى في الحركة الإسلامية وفي نظام الحكم الإسلامي، غير أن هذه المذكرة لم تبحث قط، بل رفضت بعض التنظيمات نقاشها، وحددت الأولوية في تكوين قاعدة فدائية إخوانية تحت

راية حركة "فتح" في الأردن. وقد تم تشكيل هذه القاعدة رغم معارضة التنظيمين الفلسطيني والسوري الحازمة، وقاد القاعدة الدكتور إسحاق الفرحان (الأردن). وقامت القاعدة في سياق جو فدائي يساري جديد معاد لها بعمليات محدودة. ووقفت على الحياد إبان أحداث أيلول ١٩٧٠ ضد المقاومة في الأردن. وأدى الخلاف الداخلي حول تشكيل هذه القاعدة، وما اندمج فيه من قضايا خلافية أخرى إلى انهيار "المكتب التنفيذي" تماماً في سبتمبر ١٩٦٩ واستقالة عصام العطار من رئاسته، ورئاسة التنظيم الإخواني السوري، وتجميد أمين سره فتحي يكن لنشاطه. وقد ترافق انهيار المكتب مع انقسام التنظيم الإخواني السوري إلى ثلاثة أجنحة متصارعة، ووقوع انشقاق حاد في التنظيم العراقي، واختيار التنظيم السوداني لسياسة إخوانية سودانية مستقلة تماماً عن التنظيم العام، وجمود نشاط الجماعة الإسلامية في لبنان، وفصل التنظيم الأردني للدكتور إسحاق الفرحان المسئول عن القاعدة الفدائية الإخوانية، لقبوله منصب وزير في الحكومة الأردنية إثر أحداث سبتمبر ١٩٧١ الشهيرة.

هذا الواقع واجه المرشد العام حسن الهضيبي إثر الإفراج عنه في عام ١٩٧١، تردّ على المستوى التنظيمي، وانقسامات في كل قطر. وفى ظل سريان قرار حلّ الجماعة في مصر، والاعتراف بعودتها فعليا دون منحها أي سند قانوني، تحددت أولوية الهضيبي في إعادة البناء التنظيمي لـ "حركة الإخوان المسلمين العامة" أي للتنظيمات القطرية الإخوانية، وإخضاعها لسلطة مكتب الإرشاد العام، باعتبار أن "مبايعة" هذه التنظيمات لـ "المرشد العام" لم تزل سارية.

شكل الهضيبى لجان حصر للعضوية في كل من الكويت والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأوروبية، وانتهز موسم الحج في مكة عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ للاجتماع بالقيادات الإخوانية القطرية العربية، وعقد أول مؤتمر قيادي لها. غير أن الهضيبي كان أضعف حلقة في القيادة الإخوانية المصرية، إذ كانت سلطته كمرشد عام لدى العديد من قادة التنظيمات الإخوانية القطرية، سلطة رمزية تتصل بالنواحي التاريخية والمعنوية والروحية. وتجلى ضعف سلطة الهضيبي ومحدوديتها في رفض الأجنحة المتصارعة في التنظيم السوري لمشروعه في تحقيق وحدة التنظيم وتجاوز انشقاقاته. فلم تتمكن القيادة المصرية من إعادة بناء التنظيم السوري، وإجراء انتخابات قاعدية فيه إلا في عام ١٩٧٤. غير أن التحدي الأكبر للمركزية المصرية في الجماعة جاء من التنظيم الإخواني السوداني، إذ تقدم هذا التنظيم (د. حسن الترابي) في نهاية عام ١٩٧٢ بمشروع يضمن الاستقلال المحلي الواسع لكل تنظيم قطري، ويوحد التنظيمات القطرية حول وظائف مركزية محددة، مع ترك كافة الشؤون الأخرى للتشاور المسبق. ورغم عجز الهضيبي فإن القيادة المصرية رفضت هذا المشروع، ودعت إلى الدمج العضوي والتوحيدي تحت قيادة مكتب الإرشاد العام وفق قانون "حركة الإخوان المسلمين العامة" الذي تم اعتماده عام (١٩٤٦). مع اعتماد مشروعات أخرى تعترف نسبيا باللامركزية وتعطي نوعا من السلطة للتنظيمات القطرية. إلا أن التنظيم السوداني لم يوافق على هذه المشروعات التي رأى أنها ما

تزال تقوم على اشتراط البيعة للمرشد العام، والاندراج التنظيمي الكامل. وأدى ذلك إلى انشقاق التنظيم السوداني عن التنظيم العام للإخوان المسلمين.

الانـتـشـار:

لجأ رجال النظام الخاص في الجماعة، وبخاصة بعد وفاة الهضيبي (١٩٧٣) إلى خطة تهدف إلى ضم شباب الجماعات الدينية، الذي بدأ ينتشر في الجامعات المصرية عقب هزيمة ١٩٦٧، في محاولة جادة لإعادة بعث الجماعة من جديد عبر ضخ دماء جديدة داخل أطرها التنظيمية، أغلب شرائحها من الشباب.

فقد أحدثت هزيمة ١٩٦٧ شروخًا نفسية عميقة خاصة لدى هذا الجيل، وأخذ ينمو داخله شعور بأن البعد عن الله وانطفاء جذوة الإيمان كانا سببًا رئيسيًا للهزيمة.

وبدأت مجموعات من المحسوبين على التيارات اليسارية والماركسية والناصرية في التحول إلى ساحة الأفكار الدينية أمثال خيرت الشاطر الذي كان أمين اتحاد الطلاب آنذاك عام ١٩٦٨ (النائب الثاني للمرشد العام لجماعة الإخوان حاليا).

في هذا التوقيت بدأ تشكيل أولى خلايا تنظيم الفنية العسكرية وهو عكس ما عرف عن التنظيم من أن تشكيله بدأ عام ١٩٧٣. حيث يؤكد حسن الهلاوي أحد أعضاء التنظيم في مصر في نقاش أجريناه معه عام ١٩٩٥ في سجن مزرعة طرة: "كان عمري عندما وقعت هزيمة ١٩٦٧ سبعة عشر عاما، وكنت طالبا في مدرسة السعيدية الثانوية وكان يزاملني فيها كارم الأناضولي وسعد دربالة، وكنا ندعو الناس للتمسك بالدين بصفة عامة والجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الإسلامية بعد طرد اليهود من فلسطين".

ويضيف "من هنا جاء التفكير في تشكيل تنظيم عسكري للقضاء على نظام الحكم والوصول للسلطة وإقامة الدولة الإسلامية التي نسعى من خلالها لتحقيق تلك الأهداف".

وللدكتور أيمن الظواهري شهادة مهمة نرصدها من كتابه "فرسان تحت راية النبي"، حيث يحدد الظواهري من خلالها طبيعة المتغيرات العاصفة التي لحقت بالمجتمع المصري في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، ويكشف عن بلورة مناخ جديد يتيح الفرصة لازدهار وانتشار الأفكار والتوجهات ذات الطابع الديني.

ويعتبر الظواهري هزيمة ١٩٦٧ حالة من "عودة الوعي" إلى المجتمع المصري، بعد أن بدأ أبناء الشعب في العودة المتسارعة إلى الإسلام، فقد: "اشتد عزم الحركة الجهادية التي أدركت أن الخصم اللدود كان صنما صنعته ماكينة الدعاية الضخمة وحملة البطش والاستقواء ضد الإسلاميين".

ويصف الظواهري متغيرات تلك الفترة قائلا: "أضافت الأحداث عاملاً خطيراً أثر في مسار الحركة الجهادية في مصر، ألا وهو نكسة ١٩٦٧، وسقط الرمز جمال عبد الناصر، الذي حاول أتباعه أن يصوروه للشعب على أنه الزعيم الخالد الذي لا يقهر".

ويضيف: "تحول الزعيم الباطش بخصومه المهدد المتوعد في خطبه إلى إنسان يلهث وراء حل سلمي يحفظ له شيئاً من ماء وجهه". الأمر الذي دفع بالحركة الجهادية إلى إدراك أن "الصنم قد نخر فيه السوس حتى أوهنه، ثم مادت به الأرض من تحته بزلزال النكسة، فخر على أنفه منتكساً وسط ذهول كهنته وهلع عبّاده، فاشتد عزم الحركة الجهادية وأدركت أن خصمها اللدود كان صنماً صنعته آلة الدعاية الضخمة وحملة البطش والاستقواء على العزّل والأبرياء".

ويتابع الظواهري: ثم تلقى الحكم الناصري الضربة القاضية بموت جمال عبد الناصر بعد ثلاث سنوات من النكسة، عاشها وهو يعاني من آثار الهزيمة، بعد أن تحطمت أسطورة زعيم القومية العربية الذي سيلقي بإسرائيل إلى البحر.

ولم يكن موت جمال عبد الناصر موتاً لشخص، وإنما كان - أيضاً - موتا لمبادئه التي أثبتت فشلها على أرض الواقع، وموتاً لأسطورته الشعبية التي تهشمت على رمال سيناء.

وفي هذا السياق، يمكن رصد عدة ملاحظات مهمة:

أ- أدت الهزيمة إلى تغيير ملموس في المزاج الشعبي المصري، وقادت الكثيرين إلى المزيد من التشبث بالدين، عبر ممارسات مختلفة، لتحقيق درجة من التوازن.

ب- تزايد وتصاعد النبرة الدينية في الخطاب السياسي للرئيس عبد الناصر، وفي كافة مؤسسات السلطة، وهو ما يعبر عن التوافق مع المزاج الشعبي من ناحية، ويكشف عن رغبة في استثمار الدين والمشاعر الدينية الفياضة للتحايل على الآثار السلبية للهزيمة من ناحية أخرى.

ج- شروع السادات، نائب الرئيس، في إجراء اتصالات مع عدد من رموز جماعة الإخوان المسلمين، بمعرفة عبد الناصر، ولم تتوقف هذه الاتصالات إلا بعد رصدها أمنيا، وهو ما يعني انتفاء الهدف منها.

ولهذا فلم يكن موت عبد الناصر نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة مغايرة إلى درجة القطيعة، ذلك أن السادات قد قاد تلك المرحلة على طريق عبد الناصر وفق أسلوبه الخاص، لكنهما - معا - كانا يتفقان في التعبير عن تأثرهم بالمناخ الموضوعي العام.

بدأ السادات اتصالاته "السرية" مع الإخوان المسلمين قبل رحيل عبد الناصر، وبتكليف شخصي مباشر من الرئيس. ففي كتابه: "عرفت السادات"، يقول الدكتور محمود

جامع أن السادات حاول تحقيق مصالحة تاريخية مع الإخوان المسلمين: وأبلغني أنه أخبر عبد الناصر، بما سوف يقوم به من اتصالات.

ويضيف الدكتور جامع: كانت الاجتماعات تستمر في منزلي إلى الواحدة صباحاً، تقريباً، وكان السادات يحضر بسيارة عبد الناصر، وقد كانت السيارة الوحيدة، وقتها، المزودة بتليفون، ولاسلكي من الخارج يميزها. كان عبد الناصر في زيارة للسودان، وكان السادات يستخدم سيارته، حتى يمكن الاتصال به، في أي وقت؛ لأنه كان رئيس الجمهورية بالإنابة.

وقد تصادف أن مر من أمام منزلي اللواء إبراهيم حليم، مفتش مباحث أمن الدولة، ولاحظ وجود سيارة رئيس الجمهورية، فسأل وعرف أنها هي فعلاً، وسارع يكلف الرائد حامد محمد أحمد بمراقبة منزلي، ومعرفة ما يدور بداخله، بعد أن عرف أن السادات يجتمع عندي، كل ليلة، بعدد من الرموز والقوى السياسية.

ثم ذهب إبراهيم حليم، وأخبر اللواء شعراوي جمعة، وزير الداخلية الذي غضب كثيراً، وقال ما معناه كيف أنه وزير داخلية ولا يعرف تحركات ولا خط سير رئيس الجمهورية بالإنابة.

ويمكن أن نستكمل شهادة الدكتور جامع من خلال ما كتبه اللواء فؤاد علام، في كتابه "الإخوان وأنا": حيث يؤكد علام أن هذه الاتصالات السرية مازالت لغزا غامضا حتى الآن، رغم أن من صنعوها وشاركوا فيها مازال بعضهم على قيد الحياة.. لكنهم يرفضون الحديث عنها أو كشف أسرارها، ويؤثرون السلامة.

ويضيف علام أنه أثناء المتابعة الدقيقة والقلقة لمنزل محمود جامع، حضرت سيارة ملاكي يقودها سائق وشخص يجلس في المقعد الخلفي، نزل ودخل مباشرة إلى البيت.. كانت مفاجأة مذهلة بالنسبة لنا.. إنه السيد أنور السادات النائب الأول لرئيس الجمهورية.

استمر اللقاء قرابة ساعتين، ولم نعلم شيئا مما دار فيه؛ لأن منزل الدكتور جامع لم تكن فيه أجهزة تسجيل أو تنصت.. والغريب أن اللقاءات السرية تكررت بنفس الأشخاص ونفس السيناريو ثلاث مرات في غضون أسبوعين.. ثم مرة رابعة في منزل السادات بميت أبو الكوم.

ويضيف علام: شرعنا في اختراق هذه التجمعات وتسجيل تلك اللقاءات الغريبة.. ولكن كان قرار شعراوي جمعة وزير الداخلية في ذلك الوقت هو أن نتابع ونرصد عن بعد ونحدد أسماء كل العناصر التي تحضر الاجتماعات، وشدد على عدم اختراق هذه الاجتماعات إلا بتعليمات مباشرة منه.

وكانت المفاجأة أن الاجتماعات توقفت بعد إخطار شعراوي، ولم نرصد أية اتصالات أخرى بين أفراد هذه المجموعة أو بينهم وبين السادات.. وضاع منا الخيط الثمين الذي كنا بدأنا نجذبه.

ويؤكد علام على أنه التقى بالدكتور محمود جامع بعد ذلك بسنوات وسأله عن هذه اللقاءات.. وعلم منه أنه تقرر إيقافها فوراً بعد أن وصلته رسالة من شعراوي جمعة بإيقاف

هـذه الاتصالات، وإلا سيعرض الأمر على الرئيس عبد الناصر.. وأضاف علام أنه لا يعلم دقة هـذه الـرواية، مشيرا إلى أن الدكـتور جـامع وحـده هـو مـن يـتحمل مسئوليتها وهو على قيد الحياة حتى الآن.

ولفت عـلام إلى أنـه فهـم مـن جـامع أن الهـدف مـن هذه الاجتماعات كان محاولة السادات استقطاب الإخوان المسلمين وربطهم به، تحت شعار الوحدة الوطنية في تلك الفترة، سعيا نحو تجميع كافة القوى السياسية في جبهة واحدة استعدادا للمعركة.

ويعلـن عـلام عـن اندهاشه مؤكدا على أنه لا يعرف حتى الآن كيف أبلغت للدكتور جامع رسالة شعراوي جمعة ولا من الذي قام بتوصيلها.. مضيفا أن اللقاءات كانت على درجة عالية مـن الأهمـية والسـرية؛ لأنها كانت تعقد أثناء الليل وتحضرها القيادات الإخوانيـة المهمة مثل عباس السيسي أحد القيادات في الغربية.. وكان السادات يأتي بدون حراسة وبسيارته الخاصة حتى لا يلفت الأنظار.

لم تكـن الاتصـالات "السـرية" بـين السـادات والإخـوان بعـيـدة عـن عـلم عبد الناصر ورصد الأجهزة الأمنية، لكن السادات الرئيس يبدو أنه اختلف عن السادات النائب، فقد اتخذ مسارا جديـدا في علاقـته مـع الإخـوان، وفـى تحالفاتـه مـع الاتجاهـات الدينية الجديدة التي تبناها وشجعها وسعى إلى استثمارها لتحقيق أهدافه السياسية.

كانت الحركة الطلابية اليسارية صداعا في رأس السادات، ووصل الصداع إلى ذروته مع اعتصام "الكعكـة الحجـرية" الشـهير في مـيدان الـتحرير عـام ١٩٧٢، وهـو الاعتصـام الـذي شـاركت فـيه مجموعـة كـبيرة مـن الطـلاب الشـيوعيين والناصـريين واليسـاريين بشـكل عـام؛ إضـافة إلى مجموعة أخري من الشعراء والكتاب والمثقفين واستمر الاعتصام لمدة ٤٨ ساعة تقريبا احتلت فـيه هـذه المجموعـات المـيدان بصـورة أوحت لوكالات الأنباء العالمية بأن نظام حكم السادات في خطر؛ الأمر الذي دفع بأجهزة الأمن إلى اقتحام الميدان وتفريق المعتصمين وإنهاء الأزمة.

اليسار هو الخطر الحقيقي:

مـنذ هـذا الـيوم شعر السـادات بـأن الخطـر الحقـيقي عـلى نظـام حكمـه يـأتي مـن اليسـاريين والشـيوعيين والناصـريين؛ خاصـة الطلاب منهم لأنهم يسيطرون على الجامعات عـن طـريق الاتحـادات الطلابـية.. ومـن هـنا فكـر السـادات في إنشـاء تـيار ديـني وسط طلاب الجامعات تكون مهمته ضرب التيار اليساري.

وفي حـواره مـع مجلـة "المجلة" اللندنية، يوضح الدكتور محمود جامع دور السادات في إنشاء وتقوية الجماعات الدينية: حيث دعاه السادات للقاء منفرد في منزله عقب التخلص من مجموعة ١٥ مايو وأسر له بعدم ارتياحه لتنامي التيارين الناصري والشيوعي في الجامعات.

وقال له ما نصه : "يا محمود العيال الناصريين والشيوعيين هايتعبوني في الجامعة"، وأردف : " أنا عايز نربي شباب مسلم ونصرف عليهم ويصبحوا ركيزتنا في الجامعة".

وبالفعل أوكل إلي مع محمد عثمان إسماعيل تلك المهمة وحدد له مخصصات مالية للإنفاق عليها، على أن أتولى "أنا" مهمة جامعات الوجه البحري، ويتولى عثمان إسماعيل مهمة جامعات الوجه القبلي انطلاقا من أسيوط التي كان محافظا لها آنذاك وكان معروفا بعلاقاته القوية والمتميزة في أوساط شبابها .. وأعطى السادات لمحمد عثمان إسماعيل صلاحيات مطلقة لتنفيذ هدفين :

الأول : خلق تيار إسلامي يوازي الاتجاه اليساري في المجتمع ككل.

والثاني : أن يكون هذا الشباب هو أداة لضرب الطلبة الناصريين والشيوعيين داخل الجامعات.

دور الاتحاد الاشتراكي:

يقول اللواء حسن أبو باشا في مذكراته: "بالفعل بدأت أمانة تنظيم الاتحاد الاشتراكي بقيادة محمد عثمان إسماعيل في إنشاء ودعم تلك الجماعات التي بدأ تشكيلها في الكليات الجامعية المختلفة مستخدما جميع الإمكانات والأساليب حتى وصل الأمر إلى حد دفعها إلى الصدام مع العناصر الماركسية لدى أي مناسبة يتاح لها فيها أن تختلق مثل هذا الصدام.

ويضيف أبو باشا: أن أحد هذه القيادات في أمانة التنظيم اتصل ذات يوم تليفونيا بمدير مباحث أمن الدولة المرحوم اللواء سيد فهمي وطلب منه المساعدة في تدبير أكبر عدد من سيارات الإسعاف لتكون جاهزة للتحرك السريع إلى جامعة القاهرة، وكانت الإخطارات قد أشارت إلى أن ثمة تجمعات طلابية في هذه الجامعة في صورة مظاهرات داخل الحرم الجامعي.

وعندما استفسر مدير الجهاز من تلك القيادة عن السبب في طلب إعداد هذا العدد الكبير من سيارات الإسعاف، كانت الإجابة أنها ستنقل الجرحى من الشيوعيين الذين ستسيل دماؤهم (على حد قوله) بعد أن يتصدى لهم أعضاء الجماعات الإسلامية..!!

وفى حوار أجريناه مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، وواحد من القيادات الطلابية البارزة في تلك الفترة، حاول أبو الفتوح التمييز بين الجماعات التي صنعها السادات وتلك التي تشكلت بعيدا عنه قائلا : لقد خلط البعض بين الجماعة الإسلامية التي نشأت تلقائيا في الجامعات بعد هزيمة "يونيو ١٩٦٧" وبين جماعة أخرى أنشأها "محمد عثمان إسماعيل" أطلق عليها اسم "شباب الإسلام"، وقد بدأت هذه المجموعة في هندسة القاهرة، وأضاف أبو الفتوح أنه من المثير للدهشة أن هذه المجموعة أنشأتها الدولة بعد أن يئست من استخدامنا أو تجنيدنا، وقد خطط النظام لهذه المجموعة أن تنتشر

في كل جامعات مصر لتحل بديلاً لتيار الجماعة الإسلامية المرتبط فكرياً بالإخوان في ذلك الوقت - حيث لم نكن قد ارتبطنا تنظيميا - إلا أنها لم تمكث أكثر من عامين على الأكثر واندثرت تماماً.

ويقدم الدكتور أيمن الظواهري في المرجع السابق الإشارة إليه، رؤية مهمة لجيل الرواد الذين ساهموا في صنع التيار الديني في مصر، حول التطورات الجديدة التي صاحبت انتقال السلطة إلى السادات حيث يقول: "كان تولي أنور السادات للحكم بداية لتحول سياسي جديد في مصر، فقد انتهى العصر الروسي وبدأ العصر الأمريكي.

وككل تحول فإنه يبدأ وئيداً ضعيفاً، ثم لا يلبث أن يتقوى شيئاً فشيئاً وتتضح معالمه أكثر فأكثر مع مرور الوقت.

بدأ أنور السادات بإزاحة بقايا النظام القديم، وكانت أقوى أسلحته في مقاومة تلك البقايا هي إتاحة بعض من الحرية للشعب المكبوت.

وما إن ارتفع الضغط قليلا عن الحركة الإسلامية حتى خرج المارد من القمقم، واتضح مدى النفوذ الشعبي الكاسح للإسلاميين، واكتسح الشباب المسلم الغالبية الساحقة من مقاعد اتحادات طلاب الجامعات والمدارس الثانوية في سنوات معدودات، وبدأت الحركة الإسلامية زحفها نحو النقابات.

وبدأت دورة جديدة من النمو للحركة الإسلامية، ولكنها هذه المرة لم تكن تكراراً لما سبق، ولكنها كانت بناء عليه واستفادة من خبرته ودروسه وأحداثه. فقد بدأت الحركة الإسلامية خوض هذه الحلقة الجديدة من حلقات نموها، وقد انتشر بين شبابها وعي عميق بأن العدو الداخلي لا يقل خطورة عن العدو الخارجي، وكان هذا الوعي يتنامى بقوة مستنداً إلى أدلة شرعية واضحة وخبرة عملية تاريخية مريرة".

السادات لم يصنع الاتجاه الإسلامي، ممثلا في جماعة الإخوان وغيرها من الجماعات الدينية، لكنه توافق مع طبيعة المناخ السائد بعد هزيمة ١٩٦٧، وسعى إلى استثمار الأمر لمصلحته ولتقوية سلطته المهتزة في مواجهة أعدائه الأكثر شراسة: ما اصطلح على تسميته بمراكز القوى، والحركة الطلابية اليسارية في الجامعة بقيادة الناصريين والشيوعيين.

حسم السادات معركته مع مركز القوى في مايو١٩٧١، وبعد انتصاره عليهم ركز جهوده لمواجهة الحركة الطلابية المتصاعدة، والتي وصلت إلى قمة خطورتها وقوتها عند احتلالها لميدان التحرير، واقعة الكعكة الحجرية، بما يمثل تهديدا سافرا صريحا للدولة وهيبة السلطة والرئيس.

بعد ساعات قليلة من الواقعة التي استفزت السادات وأثارت غضبة، اجتمع الرئيس مع مرشد الإخوان السجين حسن الهضيبى، وسرعان ما تم الإفراج عنه وعن قيادات ورموز بارزة في حركة الإخوان، وتمت الصفقة التي يبحث كل طرف من طرفيها عن مصلحة خاصة

مختلفة: السادات يراوده كيفية مساعدة الإخوان له في مواجهة الحركة الطلابية اليسارية المعارضة، والإخوان يبحثون عن أمل لبعثهم من جديد.

اتفق السادات مع الإخوان، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: أي إخوان اتفق معهم وعقد صفقته؟، وما الأهداف الحركية الحقيقية التي راهنت عليها الجماعة؟!.

كان المستشار حسن الهضيبي مرشدا رسميا وزعيما علنيا شرعيا، لكن الحركة كانت منقسمة بين اتجاهين: أولهما معتدل يمثله عمر التلمساني، وثانيهما متشدد يتجسد في رجال النظام الخاص وفى مقدمتهم كمال السنانيري ومصطفى مشهور، الأول كان في الواجهة مع السادات والآخر كان يدير كل شيء من وراء ستار، وظل الوضع هكذا حتى اغتيال السادات، عندما استطاع التلمساني إقناع جيل الشباب بتطليق فكرة العنف بشكل كامل وإلى الأبد، مستبدلا بها فكرة تقويض المجتمع المدني عبر السيطرة الكاملة على مؤسساته وفى مقدمتها النقابات والأحزاب والبرلمان.

هنا جزء من حوار أبو الفتوح :

مازلنا نتابع السيناريو المرسوم.. فقد نجحت أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكي في إقامة المخيم الطلابي الأول بجامعة القاهرة عام ١٩٧٣، وحضره من قادة الجماعة الإسلامية آنذاك كل من: عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان من القاهرة، وإبراهيم الزعفراني وخالد داود من الإسكندرية، وخيرت الشاطر من المنصورة، ومحيي الدين أحمد عيسي وأسامة حافظ وكرم زهدي من المنيا، وصلاح هاشم من سوهاج وعلي عبد الحكيم وحسن يوسف وعبد المتعال عبد الواحد من أسيوط. وكان هؤلاء هم أول قطفة لما سمي بالجماعة الإسلامية آنذاك.

وراح عدد كبير من المشايخ الذين حضروا ذلك المخيم يجوبون الجامعات ملتحمين بطلاب الجماعة الإسلامية التي أعلن عنها في المخيم.. مشايخ من جميع الاتجاهات

من السلفيين الشيخ ناصر الدين الألباني، ومن الأزهر الشيخ أسامة عبد العظيم، ومن جماعة التبليغ الشيخ إبراهيم عزت، ومن العلماء المشهورين آنذاك الشيخ الشعراوي والقرضاوي والغزالي، ومن الإخوان كان عمر التلمساني وعبد الحميد كشك، وبعض المشايخ المستقلين كالشيخ المحلاوي والشيخ حافظ سلامة.

ونعود إلى قطار الجماعة الإسلامية الذي استمر في طريقه ليخرج كما يرصد اللواء حسن أبو باشا في مذكراته خارج أسوار الجامعات، حيث العديد من المدن والقرى في محافظات مصر المختلفة، مدعما بقوة الدولة من جهة ودعم الدعاة وعلماء الدين من كافة الاتجاهات، واقترنت تلك الخطوة بنمو عدد من الظواهر الهامة نشير إلى بعضها في النقاط التالية:

الأولى: أن حركة جماعة الإخوان الفكرية والتنظيمية بدأت تعود إلى الساحة مرة ثانية منذ عاد من الخارج أعداد غفيرة من كوادرها الذين حققوا ثروات في بلدان المهجر ليضيفوا إليها

قوة اقتصادية طاغية، كما أعادت الجماعة إصدار مجلة الدعوة بعد توقف عشرين عاما لتكون منبرا إعلاميا هاما للدعوة إلى أفكارها وتبنى مواقفها من كافة القضايا والإعلان عنها، ثم لتبدأ ثانية في تنظيم شعبها على مستوى المحافظات.

وكانت الظاهرة الثانية هي بداية ظهور جماعات جديدة أكثر تطرفا تحت مسميات أخرى.

أما الظاهرة الأخيرة؛ فهي تحول الجماعات الإسلامية التي انتشرت في جميع المحافظات إلى مفرخة يتنافس على استقطاب عناصرها جميع التنظيمات الدينية على الساحة وفى القلب منهم جماعة الإخوان المسلمين. وتطورت الأمور لكي تصبح هذه الجماعات هي أداة هذه التنظيمات على المستوى القاعدي في الجامعات وخارجها في القاهرة وباقي المحافظات.

الاستيلاء على اتحادات الطلاب:

وصل الأمر عام ١٩٧٧ إلى حد فوز كوادر الجماعة الإسلامية في ثماني جامعات مصرية بإجمالي عضوية الاتحادات الطلابية من أصل اثنتي عشرة جامعة كما يوضح المهندس أبو العلا ماضي في محضر نقاش أجريناه معه عام ٢٠٠٠، مضيفا أن الجماعة فازت في الجامعات الأربع الأخرى بنصف المقاعد.

كانت مرحلة الاتحادات الطلابية أهم مرحلة من مراحل نمو الجماعة الإسلامية؛

حيث حدث فيها- كما يقول أبو العلا ماضي- انتشار واسع جدا، وبدأت الجماعة تستخدم أسلوبا جديدا في العمل مع الطلبة كتوزيع الحاسبات الآلية بأسعار رمزية وشراء وسائل المواصلات الرخيصة مثل الدراجات والضغط على الجامعات لإحضار وسائل لنقل الطلاب من خارج الجامعة وتقديم وجبات بسعر رمزي للطلبة.

ووصل الأمر- كما يؤكد ماضي- إلى التدخل لإنصاف طالب ظلم في نتيجة امتحان بأن يتم إعادة التصحيح وتخرج النتيجة لصالحه. كل هذا ساعد في التفاف الطلاب حول الجماعة الإسلامية. هذا التنظيم الذي ساعدته ظروف كثيرة في النمو؛ ليست كلها من تدبير وصناعة السادات، فقد استطاعت هذه الجماعات وبذكاء أن يتوحدوا في بعض القضايا القومية مع وجدان الناس في الشارع؛ فكانت مواقفهم العنيفة ضد وجود شاه إيران في مصر ورفضهم زيارة السادات للقدس، كذا وقوفهم ضد اتفاقية السلام مع العدو الصهيوني.

التلمساني يخدع السادات ويجند شباب الجماعة الإسلامية:

يقدم عبد المنعم أبو الفتوح، في محضر نقاش أجريناه معه، شهادة مهمة حول بداية وكيفية ارتباط شباب الجماعة الإسلامية آنذاك بالإخوان، مشيرا إلى أنه لا يستطيع أن يذكر تاريخاً محددا باليوم والساعة لمثل هذا الارتباط التنظيمي، ولكنه يضيف "لقد بدأ الارتباط بمجموعة قليلة لا تزيد على أصابع اليد الواحدة كانت تربطهم علاقة مودة بعدد من قادة الإخوان في مقدمتهم الأستاذ عمر التلمساني والدكتور أحمد الملط والأستاذ مصطفى مشهور"، ويضيف "بدأ الأستاذ التلمساني يدعونا للقائه والحديث معه وظلت هذه اللقاءات مستمرة حتى أصبحنا بشكل عملي جزءاً من حركة الجماعة في نهاية عام ١٩٧٤ مطلع عام ١٩٧٥".

بالطبع لم تكن الحكومة التي أبرمت صفقة مع الجماعة حول مواجهة التيار اليساري في الجماعات تدري شيئا عن هذا النشاط التجنيدي الذي يقوم به قادة الإخوان وفي مقدمتهم الرجل العاقل "عمر التلمساني".

وحول المعلومات التي تؤرخ لبداية الانخراط الفعلي لكوادر الجماعة الإسلامية داخل الأطر التنظيمية للإخوان بأواخر عام ١٩٧٩، قال أبو الفتوح: هذا صحيح إذا كنت تتحدث عن المجاميع ولكن الرؤوس كما قلت انضموا في نهايات عام ١٩٧٤ وكنت واحدا منهم، ولكننا كتمنا هذا الموضوع طوال سنوات عدة خشية أن نواجه بعنف من قبل النظام الذي فتح الطريق بالفعل أمام قادة الإخوان للعمل لكنه ليس على استعداد لأن يكتشف أن الجماعة الإسلامية المنتشرة في جميع جامعات مصر والتي كان السادات قد أعطاها الحرية الكاملة لتصنع توازناً سياسياً مع اليساريين داخل الجامعة قد أصبحوا أعضاء في جماعة الإخوان التي كان يعتبرها السادات وكانوا هم يعتبرون أنفسهم بديلاً شرعياً للسلطة.

وعدنا لنسأل: متى تم الإعلان عن ذلك؟، أجاب القيادي الإخوان: لم يتم الإعلان وإنما تسربت هذه الأخبار في أوائل عام ١٩٧٩ وغضب البعض من إخواننا غضبا شديداً، ولكننا استطعنا إصلاح ذات البين مع بعضهم لاسيما في القاهرة والوجه البحري، ولكننا لم نستطع إصلاحه مع الآخرين في وجه قبلي إلا مع عدد قليل منهم أبو العلا ماضي ومحيي الدين أحمد عيسى وآخرون، ولكن ظلت مجموعة كرم زهدي وناجح إبراهيم على موقفها الرافض تماما لفكرة دخول الإخوان باعتبار أن الجماعة على حد تعبيرهم تركت فريضة الجهاد وهادنت السلطة.

تحولات أساسية:

يأتي عام ١٩٧٩ ليحمل عدة تحولات أساسية داخل التيار الإسلامي الشبابي في مصر أولها: قرار الجماعة الإسلامية بتوحيد صفوفها واختيار أمير عام لها هو حلمي الجزار.

ثانيها: ظهور معارضة الجماعة لتصرفات السادات خاصة معاهدة الصلح وما نتج عن ذلك من اعتقال عدد كبير منهم.

ثالثها: محاولات الإخوان تجنيد أبرز أعضاء هذه الجماعة في محاولة لضم هذا التكتل البشري الشبابي الضخم إلى صفوف الإخوان.

رابعها: بحث بعض قادة الجماعة الإسلامية عن دور خارج الجامعة؛ خاصة بعد التخرج.

خامسها: ميلاد فكرة العنف داخل بعض أوساط هذه الجماعة؛ خاصة في المنيا وأسيوط على يد كرم زهدي وناجح إبراهيم.

وللأمانة فقد فطن السادات إلى كل هذه التحولات مؤخرا وحاول عن طريق توفيق عويضة أن يؤسس جماعة أخرى لضرب الجماعة الإسلامية داخل الجامعات لكنه لم يفلح. يقول محمود جامع في المصدر السابق نفسه: "وعندما أدرك السادات الخطورة الحقيقية لتلك الجماعات كانت الأمور قد أفلتت من يده؛ فالجماعات تعددت ولجأت إلى السرية وهناك من يعرفون - وهم قليلون - أن السادات حاول في أواخر أيامه اتباع التكتيك ذاته الذي اتبعه حين أنشأ الجماعات الإسلامية، فأتي بتوفيق عويضة الذي كان قد فصل بحكم قضائي من أمانة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - وقت أن كان الشيخ الشعراوي وزيرا للأوقاف - أتى به السادات ليعينه مستشاراً لرئيس الجمهورية للشئون الإسلامية، وطلب منه تكوين جماعات لضرب الجماعة الإسلامية، وبدأت معسكرات أبي بكر الصديق الصيفية لطلاب الجامعات والتي كان ينفق عليها من ميزانية خاصة تحت إشراف محمد توفيق عويضة. وأخذ السادات يحرص على زيارة تلك المعسكرات والالتقاء بشبابها، كما أخذ يغدق عليهم، إلا أن تلك الطريقة لم تكن لها أي فائدة".

وعلى الرغم من أهمية التحولات الخمسة التي حدثت عام ١٩٧٩ فإن أبرزها كان محاولة الإخوان الناجحة لضم كوادر الجماعة الإسلامية البارزين إليها... وقد بدأ الإخوان بذكاء في استقطاب مجموعة من القيادات التي تحظى بحب وتقدير مجموعات كبيرة من أعضاء الجماعة الإسلامية.. فكان أن انضم إلى جماعة الإخوان - كما يروي أبو العلا ماضي - بين ١٢-١٥ قياديا بالجماعة على رأسهم: عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان وخيرت الشاطر وأنور شحاتة ومحيي الدين أحمد عيسي وأبو العلا ماضي. ولقد ساعد دخول هذه العناصر في انضمام أعداد كبيرة أخرى من أعضاء الجماعة الإسلامية إلى "الإخوان"، وهذا ما أثار حفيظة بعض كوادر الجماعة وعلى رأسهم: كرم زهدي وفؤاد الدواليبي وأسامة حافظ وعاصم عبد ا بـ وناجح إبراهيم وعلي الديناري وطلعت فؤاد قاسم.. وآخرون ساءهم خيانة رفاقهم لهم ودخولهم في التنظيم الذي طالما رفضوا الانضمام له تحت دعوى أنه تنظيم مسالم ومماليء للسلطة وفقد شرعيته عندما تخلى عن "جهازه الخاص" وقبل العمل الشرعي - من وجهة نظرهم.

وهنا يجب التأكيد ومن منطلق الإنصاف والنزاهة البحثية على أن خلافات كبرى وقعت بين الفريقين.. الفريق الذي انضم للإخوان والفريق الذي ظل يحمل اسم الجماعة الإسلامية.. مضافا إليها تعبير "نحو فهم سلفي" لتمييزها عن الجماعة الإسلامية التي تحمل شعار الإخوان "المصحف وسط السيفين المتقاطعين"، ووصل الخلاف حد اقتسام المساجد في المحافظات؛ خاصة في المنيا وأسيوط والدخول في معارك دموية بالجنازير والأسلحة البيضاء حول من يؤم صلاة العيد التي كانت تتم عادة في الخلاء حتى تم الاتفاق على أن يؤمها أحد مشايخ الجمعية الشرعية حسمًا للخلاف.

وقد كان لنجاح تجربة الجماعات الدينية في الجامعات العامل الأهم في طرح أعضائها وقياديها السؤال الذي بدا منطقيا آنذاك: ماذا بعد التخرج في الجامعة؟!

الاجتهاد في الإجابة عن السؤال السابق أسفر عن صدام متوقع، بين المتشبثين بالاستقلالية والعمل المنفرد بعيدا عن مظلة الإخوان، وبين الاتجاه الذي يحبذ الانخراط في صفوف الإخوان والعمل من خلالهم.

لماذا رفض بعض شباب الجماعات دخول الإخوان؟

يجيب عن هذا السؤال الدكتور أيمن الظواهري في كتابه "الحوار مع الطواغيت مقبرة الدعاة" حيث يقدم من خلاله رؤية كافة الجهاديين من كوادر الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد آنذاك لجماعة الإخوان، ويروي الظواهري من خلال تلك الرؤية قصة الحوار بين الإخوان والحكومة كنموذج للإدانة والتشهير، مشيرا إلى أن: "الناظر في تاريخ الحركة الإسلامية القريب يرى كيف سقطت جماعة الإخوان المسلمين في فخ الحوار مع الحكومة بداية من مرشدهم الأول البنا وحتى الآن".

ويضيف: إن البنا لم يكن يكفر الملك فاروق الحاكم بغير ما أنزل الله، بل سير مظاهرة من عشرين ألفا من الإخوان لمبايعة الملك الكافر، ولما زجّ الملك بالإخوان في السجون عام ١٩٤٨، لجأ البنا إلى الاسترحام والاستعطاف لا الحوار، فالتقى بالوزير النصراني كريم ثابت باشا رجل الملك - بوساطة الصحافي مصطفى أمين - وقال البنا إن الجماعة انحرفت باشتغالها بالسياسة، وإنها تعرض على الملك أن تعود هيئة دينية لا صلة لها بالسياسة، وأن تؤيد العرش وتحارب الشيوعية، ولم يتم للبنا ما أراده، والنهاية معلومة.

ثم جاء جمال عبد الناصر فاحتوى بعض قادة الإخوان، كعبد الرحمن السندي وغيره، وضرب بعضهم ببعض وفرّق الجماعة، ثم ضربها بعدما قضى منها حاجته، إذ أيدت ثورته في البداية حتى وطد أقدامه في البلاد، فاستغنى عنهم وقتل قادتهم وعذّبهم عذابا يفوق التصور.

وظل الإخوان في السجون حتى جاء أنور السادات إلى الحكم، وهنا يقول عبد الحليم خفاجي - أحد الإخوان - في كتابه: (إن عمر التلمساني أراد أن يسد فجوة عدم الثقة بيننا وبين المسئولين في الدولة، وأن يفتح طريقا للتفاهم لطي هذه الصفحة السوداء، فرفع إلى المسئولين عن طريق إدارة السجن مذكرة كبيرة حول أهمية اللقاء المباشر مع من يهمهم الأمر كبديل لهذه الأساليب البربرية، فعل ذلك إعذارا إلى الله، وتحمل بعض العنت من قلة من الإخوان أبوا هذه الخطوة عليه)، ثم خرج الإخوان من السجن وهنا يقول التلمساني: (جاءني في عام ١٩٧٣م فضيلة الشيخ سيد سابق وأخبرني أن السيد أحمد طعيمة، وكان وزيرا في عهد السادات، جاءه وأخبره أن السادات على استعداد للقاء بعض الإخوان المسلمين المعروفين لإزالة ما في النفوس والتعاون على خدمة الوطن، وكان ذلك قبل استبعاد الخبراء السوفيت بقليل، فرحبت بالفكرة، وذهبت إلي فضيلة المرشد حسن الهضيبي الذي كان في الإسكندرية وأخبرته بحديث الشيخ سيد سابق معي، فقال لي إن الفكرة لا بأس بها إن صحت النوايا عند أصحابها، وكلفني أن أستمر في المفاوضات).

ويشير الظواهري إلى أن الحوار مع السلطة يؤدي دائما إلى مفاوضات، والمفاوضات بدورها تؤدي إلى تنازلات عن المبادئ.

ويعدد الظواهري هذه التنازلات من قبل الإخوان قائلا:

أ - لقد أسبغ الإخوان ومن والاهم الشرعية على الحكومة الكافرة، عندما قال مرشدهم محمد حامد أبو النصر: (نحن لا نضع أيدينا أبدا في أيدي القائلين بتكفير الحاكم).

وعندما أصدر الشعراوي والغزالي بيانهم المشئوم في ١٩٨٩/١/١، الذي قالوا فيه إنهم يعتقدون: (في إيمان المسئولين بمصر، وإنهم لا يردون على الله حكما ولا ينكرون للإسلام مبدأ) وأيد الإخوان البيان الذي يعترف بإيمان الحكام، بعد أن بايعوه عام ١٩٨٧!!.

ب - وأسبغ الإخوان الشرعية على الوسائل الكفرية التي تدين بها الحكومة، فاعترفوا بشرعية الديمقراطية التي تسلب حق التشريع من الله وتمنحه للشعب، ودخلوا مجلس الكفر المسمى بمجلس الشعب، مجلس الأرباب الذين يشرعون للناس.

وقال مرشدهم أبو النصر آنذاك: (نريدها ديمقراطية شاملة وكاملة للجميع)، وأضاف: (إن الانتخابات الوسيلة المشروعة للتغيير)، ولقد قالها من قبله عمر التلمساني.

ج - وترتب على الحوار والمفاوضات إنكار الإخوان للجهاد: حيث قال التلمساني: (العنف وسيلة العاجزين عن الإقناع)، وأضاف: (الإخوان يؤمنون بأن التحول عن القوانين الوضعية إلى القوانين الإسلامية لا بد أن يأخذ طريقه المشروع دون عنف أو إرهاب). ويقول حامد أبو النصر: (لم يحدث أن أقر الإخوان استخدام العنف ضد الحاكم)، ويضيف: (لن نأتي إلى الحكم إلا إذا استدعينا لهذا عن طريق الانتخابات).

ويشير الظواهري إلى أن شباب الإخوان المخدوع يعتبر هذه الأقوال من باب "التقية"، ولا يدري أن هذا تبديل لأحكام الدين المستقرة كما بدل اليهود والنصارى دينهم.

د - وترتب على المفاوضات أن تحول الإخوان إلى عملاء للحكومة الكافرة، يسبغون الشرعية على حكمها وديمقراطيتها، وينكرون على من ينادي بجهادهم، وتحول الإخوان إلى طابور خامس يمزق جسد الحركة الإسلامية بمصر ويصيب الحركة بالتخدير والشلل، وهذا ليس من عندنا بل هو كلامهم. قال مأمون الهضيبي: (إن وجود الجماعة يمثل مصلحة للحكومة؛ لأنها تلجأ إلينا كثيرا لضبط التيار الديني المتطرف)، وقال التلمساني: (أنا على اتصال دائم بأجهزة الداخلية لمساعدتها في ترسيخ الأمن)، وأضاف: (كان من فضل الله عليَّ ما ذهبت إلى كلية ثائرة لأمر من الأمور إلا وعدت موفقا، وكان جهدي موضع شكر المسئولين في وزارة الداخلية).

ويؤكد الظواهري رفضه لمثل هذه الحوارات والمفاوضات مع أجهزة الحكم، مشددا على أن الطريق واحد وواضح "قتال هذه الحكومة وخلعها وتنصيب خليفة مسلم".

الصدام

اتخذ عمر التلمسانى المرشد العام الثالث للجماعة موقفاً مراوغا فيما يتعلق بالموقف من سياسات السادات تجاه القضية الفلسطينية من الصلح مع إسرائيل، قام موقف المرشد العام للجماعة على أساس تأييد مبدأ التفاوض إذا كان معناه "رد الحقوق إلى أصحابها، وعودة فلسطين" في الوقت الذي تعارض فيه الجماعة بشكل كامل اتفاقيات كامب ديفيد، وميز التلمساني في نفس الوقت، ما بين مبدأ التفاوض والنتائج المترتبة عليه، فرفض أي اعتراف بوجود إسرائيل، حتى ولو أدت إليه المفاوضات جنبا إلى جنب مع عودة فلسطين، كما اتخذ موقفا واضحا برفض التطبيع مع إسرائيل، وحذر من مخاطره، على اعتبار أنه يمكن أن "يهود المنطقة كلها".

إن الإقرار الشرعي بمبدأ التفاوض مع إسرائيل، ورفض ما ينتج عنه، بل رفض وجود إسرائيل ذاتها، وصولا إلى الدعوة للجهاد ضدها، هو من أبرز التناقضات التي ميزت الخطاب الإخواني تجاه القضية الفلسطينية حتى الآن، فحاولت الجماعة في هذا الموقف المتناقض وشبه المزدوج أن تحافظ على سياسة وضع القدم الأولى في السلطة ووضع الثانية في المعارضة تحت دعوى اتباع "أسلوب النصح". من هنا جاء امتناع المرشد العام عمر التلمساني عن تأييد الائتلاف الوطني المعارض لسياسات كامب ديفيد في عامي ١٩٨٠-١٩٨١، واعتراضه على قرار المقاطعة العربية لمصر، ومطالبته قادة الدول العربية بتقديم بديل عن سياسات السادات السلمية بدلا من مقاطعته في الوقت الذي انضم فيه أحمد سيف الإسلام البنا نجل مؤسس الجماعة إلى الائتلاف المعارض للاتفاقية، فيما كانت مقالات "الدعوة" التي تهاجم الاتفاقية

تـتوالى، ممـا تـسـبب في حـرج وضـيق شـديـدين للرئيس السادات خاصة أن الاتفاق بينـه وبين التلمسانى لم يكن ينص على معارضة سياسات الرئيس علنا.

وسرعان ما حدث الصدام بين الطرفين، وشملت قيادات الجماعة - بمن فيهم مرشدها العام - قرارات اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة، ووجهت لها السلطة اتهاماً بتشكيل تنظيم سري جديد، بينما كان المسرح يتم تجهيزه للقضاء على السادات بواسطة إحدى الجماعات الإسلامية المتشددة التي صنعتها أجواء ما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، ومهد لها السادات نفسه طريق التوغل داخل شرايين المجتمع المصري، والغريب أن هذه الجماعة (الجماعة الإسلامية المصرية) كانت ممن يتهمون الإخوان بالتواطؤ مع نظام الحكم والتخلي عن فريضة الجهاد.

الفصل الثالث

الصعود

ى الرئيس حسني مبارك إثر تولية السلطة عقب مقتل الرئيس الراحل أنور السادات مصالحة وطنية كبرى شملت كافة التيارات السياسية خاصة تلك التي طالتها قرارات سبتمبر التحفظية. وفى إطار هذه المصالحة تبنت الدولة نظرية جديدة تقوم على التمييز ما بين التيارات الإسلامية المتطرفة (الذين يخططون ويرتكبون جرائم ضد المجتمع) وبين التيارات الإسلامية المعتدلة، التي لا تتبنى هذا النهج في توجهاتها، والتي كان يمثلها في تلك الفترة جماعة "الإخوان المسلمون" وعدد من الطرق والجماعات الصوفية، بالإضافة إلى الجمعية الشرعية.

بناء التنظيم:

يقول أبو العلا ماضي في محضر نقاش سبق الإشارة إليه "إن عام ١٩٨٢ (العام الذي خرج فيه قادة وكوادر الجماعة من الذين شملهم قرار التحفظ في سبتمبر ١٩٨١) من السجون شهد البدايات الحقيقية لبناء تنظيم الإخوان المسلمين على أسس جديدة تعتمد على العلانية ونبذ السرية، والخروج إلى المجتمع والتفاعل معه عبر أطره التنظيمية والجماهيرية المختلفة من نقابات إلى أحزاب إلى نوادي أعضاء هيئة تدريس ثم البرلمان".

ويضيف ماضي "إنه منذ ذلك التاريخ بدأت أهم فترة في تاريخ الإخوان وقد لعب الأستاذ عمر التلمساني المرشد العام الأسبق - في هذه الفترة - دوراً محورياً هاماً فقد جمع الشباب حوله وبدأ يدفع بهم - وفق رؤية سياسية واعية - إلى مجلس الشعب والنقابات ولم نفهم وقتها لماذا كان التلمساني يحتفي بنا ويحاول الاستقواء بهذا الجيل الشاب إلا بعد فترة طويلة عندما أدركنا أن هناك صراعاً خفياً يدور بين الرجل ورؤيته السياسية القائمة على قاعدة بناء تنظيم سياسي جماهيري علني وبين رؤية - رجال النظام الخاص - الذين يريدون تنظيما سريا لا علاقة له بالسياسة".

يقول عبد المنعم أبو الفتوح "كنا حتى هذه اللحظة نؤمن بضرورة استخدام العنف لتغيير هذا الواقع وكان الفرق بين رؤيتنا ورؤية مجموعة الجماعة الإسلامية (وجه قبلي) ينحصر في قضية توقيت استخدام العنف، فهم كانوا يرون الإسراع به الآن، ونحن كنا نرى تأجيل هذا العمل لحين الاستعداد له".

ويضيف (في محضر نقاش أجريناه معه) "لقد وضعت أحداث ١٩٨١ حدا فاصلا لإيماننا بقضية العنف، ففي داخل السجون عقب قرارات التحفظ السبتمبرية الشهيرة جرى حوار مطول بيننا وبين عدد من رموز وقادة الجماعة على رأسهم الأستاذ عمر التلمساني والأستاذ جابر رزق ويوسف كمال ولاشين أبو شنب، وكان لهؤلاء القادة أثر كبير في إقناعنا بضرورة العدول عن هذه الفكرة، بالإضافة لنتائج الأحداث نفسها التي قامت بها مجموعة وجه قبلي

عقب دخولنا السجون بأقل من شهر والتي أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن استخدام العنف في التغيير قضية يجب أن تكون مرفوضة من حيث المبدأ لما تجلبه من ضرر على الجميع".

ويشير أبو الفتوح للدور الكبير الذي لعبه المرشد الأسبق الشيخ عمر التلمساني من أجل إقناع هذا الجيل بتطليق قضية العنف إلى غير رجعة والاتجاه للعمل السلمي من خلال أطر المجتمع المدني فيقول "لقد ناقش الرجل معنا هذه القضية لسنوات عديدة، وكان يردد دائما أن التغيير لا بد أن يتم بالطرق السلمية عبر استخدام الأطر القانونية المتاحة واللجوء إلى الناس بعيدا عن المفاهيم الانقلابية التي كان يؤمن بها في هذه الفترة عدد لا بأس به من قادة الجماعة التاريخيين"، ويضيف أبو الفتوح "لقد عانى التلمساني منا ومنهم الكثير، ولكنه في النهاية أقنعنا بصحة موقفه وساعده في ذلك نتائج أحداث ١٩٨١".

ارتبطت خطة الإخوان المسلمين في بناء تنظيم سياسي جماهيري علني بسياسة المرشد الثالث عمر التلمساني الذي سعى إلى تحويل الجماعة من "النمط التضامني" إلى النمط التمثيلي، والفرق بين النمطين يحدده الدكتور أسامة الغزالي حرب في كتابه "الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث" بالقول "الجماعة التضامنية ذات طابع احتكاري، تسعى للقضاء على الأحزاب الأخرى، وتتميز علاقتها مع المجتمع بطابع توجيهي. فتسعى إذا كانت خارج السلطة إلى تكثيف الاحتجاج بهدف الإطاحة بالنظام القائم أو الضغط عليه. أما إذا كانت في السلطة فإنها تدفع المجتمع نحو أهدافها. وبكلام آخر تتعامل الجماعة أو الحزب التضامني مع الدستور خارجياً، وتقبل النظام القانوني، قسراً، وتستخدم آلياته للقضاء عليه، وحين تصل إلى السلطة تخضع الدولة برمتها إلى أهدافه، أما الحزب التمثيلي فذو طابع تعددي يسمح بالتنافس الحزبي في إطار نسق تنافسي - تعددي - سياسي، ويحترم أطره الدستورية، وقواعده الانتخابية".

كان التلمساني يسعى لتحويل الجماعة إلى مؤسسة سياسية تملكها الجماهير وليس تنظيما هرميا يتمحور حول ذاته ويتحكم فيه عدد من أصحاب المصالح.

يقول أبو الفتوح إن التلمساني ومجموعة السبعينيات "من قادة الحركة الطلابية" كانوا هم أصحاب فكرة دخول النقابات وبعدها مجلس الشعب، وهو الأمر الذي عارضه عدد كبير من رموز الحرس القديم، ويضيف كان كل تفكير جيلنا من شباب الجماعة منصبا على كيفية تعامل الدولة معنا بعد أحداث ١٩٨١ التي نتج عنها مقتل الرئيس السادات، وإلى أي مدى ستسمح لنا بالتحرك السياسي، فلم تكن الأمور واضحة تماما فيما يتعلق بعلاقتنا بالدولة، ولكننا فكرنا مباشرة (بعد الخروج من السجون عام ١٩٨٢) في البحث عن متنفس للعمل والتحرك وبدأنا في عقد اجتماعات أطلقنا عليها "اجتماعات الخريجين". بدأت اللقاءات الأولى في كلية طب القصر العيني حيث جمعنا فيها خريجي كليات الطب أولاً، ثم حضر معنا رموز من أعضاء الجماعات الإسلامية - التي تبنت خط الإخوان - من خريجي كافة الجامعات المصرية، وكانت المفاجأة أن الدولة لم تعترض طريقنا.

- ويوضح أبو الفتوح أن المقصود من هذه اللقاءات كان التباحث حول أطر للعمل بعيدا عن الحقل الطلابي الذي لم يعد يسعنا، خاصة وقد تركنا الجامعة، وقد بدأت هذه اللقاءات "ودية" و "عاطفية" ثم سرعان ما بزغت من خلالها فكرة العمل النقابي ودخول انتخابات مجالس إدارات النقابات المهنية.

ويؤكد أبو الفتوح أن القرار النهائي الخاص بترشيح أنفسنا في انتخابات النقابات المهنية جرى اتخاذه في أواسط عام ١٩٨٣، وكانت أول نقابة خضنا فيها الانتخابات هي نقابة الأطباء ويلفت أبو الفتوح إلى أن المثير في الأمر أن كلية الطب كانت هي الكلية الأولى أيضا التي رشحنا أنفسنا فيها في انتخابات الاتحادات الطلابية في السبعينيات، ويضيف كانت الانتخابات وقتها للتجديد النصفي ودخلنا بسبعة مرشحين ضمن اثني عشر مرشحا ونجحنا جميعا، والغريب أننا حصلنا داخل المجلس على خمس لجان بينها الأمين العام للنقابة والأمين العام المساعد والوكيل وأمين الصندوق - على الرغم من أننا كنا سبعة من أصل ٢٤ عضواً - كان هذا في إبريل عام ١٩٨٤ ثم دخلنا في ١٩٨٦ نقابة المهندسين ثم توالت انتصاراتنا داخل النقابات.

النقابات أول حجر في بناء تنظيم الإخوان الجماهيري:

كانت النقابات المهنية من أبرز المؤسسات التي شهدت اهتماما كبيرا من جيل السبعينيات الإخواني منذ أوائل الثمانينيات وحتى بدايات الصدام مع الدولة، بدأ ذلك من خلال الانتخابات الرئيسية والفرعية التي شهدتها العديد من هذه النقابات في تلك الفترة، والتي أسفرت عن سيطرة التيار الإسلامي (ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين) على أغلب مقاعد مجالس إدارتها. بدأت هذه الظاهرة في نقابتي الأطباء والمهندسين، ثم تبعتها الصيادلة في أواخر الثمانينيات، وامتدت في بداية التسعينيات إلى واحدة من أهم وأقدم النقابات المهنية في مصر وهي نقابة المحامين.

وترصد هالة مصطفى في مرجع سبق الإشارة إليه ملاحظتين هامتين حول خطة عمل الجماعة في تلك الفترة: الأولى أن غياب التيار الإسلامي عن بعض النقابات المهنية ارتبط بتلك التي اتسمت بقوة علاقتها بالدولة من جهة، وبمحدودية اهتمامها بالقضايا العامة مقابل تركيزها على القضايا المهنية المحدودة من جهة أخرى، أي النقابات التي انخفضت فيها درجة "التسييس" وطغى عليها الطابع المهني.

والثانية، أن نجاح التيار الإسلامي في النقابات ظل مقصوراً على عضوية مجالس الإدارة دون أن يمتد إلى منصب النقيب حيث كان يشغله في الغالب إحدى الشخصيات المقبولة من الحكومة رغبة من التيار الإسلامي في تجنب أية أساليب للصدام أو المواجهة مع النظام، واكتفاء مرحليا بتكثيف وجوده على مستوى مجالس إدارات مختلف النقابات المهنية لتتاح له

فرصة التغلغل فيها وتوسيع قاعدة تأييده داخلها كخطوة هامة للسيطرة الكاملة عليها بشكل تدريجي.

تحولت النقابات المهنية عقب سيطرة التيار الإسلامي على توجهاتها إلى العمل السياسي، وقد ساعدها في ذلك محدودية الفعالية السياسية للأحزاب من جهة وعدم وجود متنفس سياسي لذلك التيار بعيدا عن النقابات من جهة أخرى.

ووضح هذا الدور "السياسي" من خلال العديد من المواقف المعارضة، التي تبناها ممثلو التيار الإسلامي، إزاء توجهات الدولة في بعض القضايا. وشكلت المؤتمرات والندوات وإصدار البيانات وتشكيل اللجان، الآليات الأساسية التي اعتمد عليها التيار الإسلامي للتعبير عن معارضته.

وفي المقابل لجأ النظام إلى ممارسة نوع من الضغط لاحتواء المعارضة داخل النقابات المهنية خاصة من خلال منصب النقيب، وهو ما أدى إلى وقوع بعض الصدامات بين الطرفين. ومثلت هذه السياسة شكلاً من أشكال الاحتواء طوال سني الثمانينيات.

النقابات المهنية.. قنوات بديلة

أرجعت الباحثة الأمريكية "كاري ويكهام"، في رسالة نالت بها درجة الدكتوراه من جامعة برنستون بالولايات المتحدة حول "صعود الاتجاه الإسلامي في النقابات المهنية في مصر"..

تحول النقابات المهنية في مصر منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي إلى ميدان للتنافس بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة إلى صرامة القيود المفروضة على الحراك السياسي في المجتمع، خاصة بعد التحول لنظام التعددية..

حيث كانت مصر هي أول الدول العربية التي تتحول من حكم الحزب الواحد إلى النظام المتعدد الأحزاب وذلك بعد فترة الاستعمار، وقد بدأ ذلك التحول في عهد الرئيس أنور السادات في عام ١٩٧٦. غير أن هذا الانفتاح- كما في نظم حكم الفرد الواحد في أي بلد - كان يتم بشكل تدريجي وغير متكامل، ففي حين تم توسيع مجال التنافس السياسي في بعض المجالات جرى تقليصها في مجالات أخرى.

وعلى الرغم من التصريح لبعض أحزاب المعارضة في عهد الرئيس حسني مبارك بالعمل وإعادة تنشيط صحف المعارضة، فإن التنافس على السلطة من خلال ميكانيكية الأحزاب السياسية ظل محل تحكم دقيق من أعلى. فقانون الطوارئ الذي وضعه السادات و ه مبارك مكن النظام من إبطال الحقوق الدستورية في التجمع والتعبير عن المصالح الخاصة. وحجبت الشرعية القانونية عن الجماعات الإسلامية وبعض فصائل اليسار، وتم منعها من تكوين أحزابها الخاصة في حين تم "تفصيل" قوانين ووضع آليات سياسية تكرس

سيطرة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم خاصة ما يتعلق بضمان أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان لتمرير سياسات الحزب والتمديد لمنصب رئيس الدولة.

وأخيرا فإن معظم القوى الكامنة والمؤثرة تظل في يد الرئيس والجيش.

وتؤكد "ويكهام" أنه خارج نطاق الأحزاب السياسية ظهرت قنوات بديلة أمكن من خلالها لقوى المعارضة أن تعبر عن آرائها وأن تقيم من خلالها روابط خاصة مع قطاعات إستراتيجية في المجتمع المصري.

وكانت النقابات المهنية من بين أهم هذه القنوات البديلة التي تمثل الطبقة المتوسطة في مصر.

وترصد - ويكهام - بداية ظهور نفوذ الإخوان في النقابات المهنية.. منذ عام ١٩٨٣..

فمنذ أواسط الثمانينيات اضطلعت النقابات المهنية بدور بارز في السياسة المصرية، عندما سمح نظام الرئيس مبارك للقوى الإسلامية بالمنافسة العلنية مع المرشحين الحكوميين أو المعارضين أو العلمانيين على رئاسة المكاتب التنفيذية للنقابات المهنية، وقد يكون السبب وراء هذا القرار تراجعاً غير مقصود من الحكومة عن مواقفها أو يمكن أن تكون محاولة متعمدة لتوسيع قنوات "صمام الأمان" للمعارضة.

وقد استعوض الإخوان المسلمون حرمانهم من الحق في تكوين حزب سياسي بالعمل في إطار النقابات المهنية كطريقة بديلة للتأثير في الحياة العامة، وعلى الرغم من كون النقابات المهنية خاضعة لقانون النقابات وتعتمد على تمويل الدولة إلا أنها بحلول أواسط الثمانينيات أصبحت مسرحاً جديداً للصراعات السياسية.

وقد نجحت جماعة الإخوان المسلمين أكثر من أي جماعة أخرى في استغلال النقابات المهنية لتوثيق صلاتها بالقطاعات المتعلمة من الطبقة المتوسطة في المجتمع المصري.

وتذهب د. أماني قنديل إلى أن طموح الإخوان في دخول انتخابات النقابات المهنية.. يأتي كتطور طبيعي لطموحات الجماعة بعد نجاحهم في أوائل الثمانينيات في السيطرة على الاتحادات الطلابية في الجامعات الكبرى وكذا سيطرتهم على معظم مقاعد نوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات.

وبحلول أوائل الثمانينيات سيطر الإسلاميون على اتحادات طلاب الكليات الكبرى وأندية أعضاء هيئة التدريس بها، محققين هزيمة لكل من اليساريين والموالين للحكومة على حد سواء، ومن أجل زيادة نشاط الحركة الإسلامية في الحياة السياسية قررت قيادات الإخوان المسلمين في أواسط الثمانينيات أن يقوموا بحملات انتخابية في أبرز النقابات في مصر ليكسبوا التأييد الذي زرعوه في نفوس طلبة الجامعات، ففي عام ١٩٨٤ دخل "التيار الإسلامي" الموالي للإخوان المسلمين انتخابات نقابة الأطباء كجبهة منظمة لأول مرة وفي خلال خمس سنوات تمكن التيار الإسلامي أو "الصوت الإسلامي" كما هو معروف في بعض النقابات، من تحقيق

انتصارات انتخابية متوالية وفرض سيطرته على المجالس التنفيذية في نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة مع تحقيق وجود قوي في غيرها من النقابات.

ونتوقف هنا أمام تفسير روجت له جماعة الإخوان، وبعض الدوائر الإعلامية والسياسية [١١] تفقة مع الجماعة في الرؤى والتوجهات ينطلق من أن انتصار وأحيانا اكتساح الإخوان لانتخابات النقابات المهنية خير دليل على أن الخيار الإسلامي السياسي خيار مجتمعي تسانده أغلبية الشعب.. وهذا التفسير قد يبدو لأول وهلة صحيحا.. لكن تفحص هذه الانتخابات وعدد المشاركين فيها يعطي دلالات تخالف هذا التفسير.

الأقلية المنظمة.. أو أغلبية الأقلية:

قد نتصور أن غالبية الأعضاء يؤيدون الحركة الإسلامية، ولكن هذه ليست الحقيقة بالضرورة، فليس من السهل معرفة اتجاهات المهنيين الفكرية من نتائج الانتخابات لسبب بسيط وهو أن غالبية الأعضاء لا يدلون بأصواتهم. فعلى سبيل المثال عند انتصار التيار الإسلامي في نقابة المحامين عام ١٩٩٢ لم يشارك في الانتخابات سوى ١٠٪ فقط من الأعضاء البالغ عددهم ١٤٠٠٠٠. ولم يكن هناك سوى ٤٤٠٠٠ عضو أو ما يعادل أقل من ثلث الأعضاء قد سددوا اشتراكاتهم السنوية ولهم الحق في التصويت، ومن بين هؤلاء لم يشارك في الانتخابات سوى ١٤٠٠٠ أي ما يعادل أقل من ثلث الذين لهم حق التصويت. وتختلف معدلات المشاركة في الانتخابات النقابية من مهنة إلى أخرى فهي تتراوح بين ٣٠٪ من إجمالي الأعضاء (ما يعادل ٦٥ ٪ ممن لهم حق التصويت) في نقابة الأطباء في آخر انتخابات عقدت بها، وتصل إلى ٥٪ من إجمالي الأعضاء في نقابة التجاريين، وإذا كانت نتائج الانتخابات النقابية لها أي معنى، فإنها تعني الشعور العام بالعزلة والانسلاخ واللامبالاة أكثر من التمسك بفكر سياسي أو قضية سياسية معينة، وأفضل تصور للتيار الإسلامي هو أنه اختيار "أغلبية الأقلية" للمهنيين الذين يدلون بأصواتهم في انتخابات النقابات.

وتتساءل أماني قنديل: ماذا يميز أقلية المهنيين الذين يصوتون، وما الذي جعل غالبيتهم يصوتون لصالح التيار الإسلامي؟ والإجابة عن هذين السؤالين، تبدأ منذ التغييرات المهمة التي طرأت على هيكل أعضاء النقابات في العقد الذي يسبق دخول الإسلاميين في معترك الحركة النقابية.

التيار الإسلامي في انتخابات النقابات المهنية:

دخل التيار الإسلامي في انتخابات النقابات المهنية لأول مرة عام ١٩٨٤عندما قيد قائمة من المرشحين لمقاعد المجلس التنفيذي لنقابة الأطباء. وفي عام ١٩٨٥ دخل التيار

الإسلامي تحت لافتة "الصوت الإسلامي" في انتخابات نقابة المهندسين، ثم استمر في الترشيح إلى انتخابات نقابات أطباء الأسنان والعلميين والزراعيين والصيادلة وكذلك في انتخابات الصحفيين والتجاريين والمحامين.

وقد أدت المكاسب الأولية للتيار الإسلامي إلى تكوين جبهات سياسية مضادة تضم المرشحين العلمانيين واليساريين والليبراليين وفي بعض الحالات انضم إليهم مرشحو الحكومة. وفي نفس الوقت كانت هناك قوائم انتخابية تقليدية قائمة على قطاع أو مكان العمل (مثل قائمة مهندسي الجيش في نقابة المهندسين أو قائمة القصر العيني في نقابة الأطباء) ويرأس هذه القوائم وزير ذو نفوذ أو مرشح حكومي، وكانت تعتبر من العوامل المؤثرة على انتخابات النقابات آنذاك وكذلك الأمر بالنسبة للمرشحين المستقلين.

وعند رصد البيانات الانتخابية التي تشير إلى نجاح التيار الإسلامي في كثير من نقابات مصر المهنية منذ أواسط الثمانينيات علينا أن نقدم تحذيراً واضحاً.

فالكثير من الدراسات الحالية تستمد معلومات عن نتائج الانتخابات من التقارير الصحافية لكنها في أغلب الأحيان تتضارب، فتغطية الانتخابات في النقابات خاصة عندما تسجل تفوقاً كبيراً للمعارضة تعتبر ضعيفة جداً في الصحافة الحكومية؛ لذا يضطر المرء أن يعتمد فقط على صحافة المعارضة التي قد تتأثر بمواقفها السياسية.

والنقابات نفسها أفضل مصدر للمعلومات، إلا أن موظفيها عادة ما يكونون غير راغبين أو غير قادرين على تقديم معلومات دقيقة عن نتائج الانتخابات خلال فترة معينة من الزمن. وفوق هذا فان سجلاتهم تورد المرشحين الناجحين بأسمائهم فقط ولا توضح انتماءاتهم. ومما يزيد من صعوبة تفسير نتائج انتخابات النقابات أن الانتماء السياسي للمرشح لا يكون واضحا.

فالمرشحون الإسلاميون قد يدخلون كمستقلين والقوائم قد تضم يساريين أو أصحاب التيار الإسلامي مع مرشحي الحكومة دون أن يصل للجمهور أي إعلان عن هذا التحالف. وكما أوضح المهندس أبو العلا ماضي (في محضر نقاش أجريناه معه) فإنه في حالة المعرفة بانتماء مرشح للمعارضة، فإن هذا يعرضه للمشاكل ويؤثر على حياته العملية، لذا نجد أن انتماءات المرشحين السياسية لا تكون معروفة، مثلما يحدث في انتخابات مجلس الشعب؛ ولهذا فمن المهم التعامل مع دلالة نتائج هذه الانتخابات بدرجة عالية من الحذر وعدم الانزلاق للتعميم.

وتوضح ويكهام أن المعلومات المتوافرة حول الانتخابات توضح تماما صعود نجم التيار الإسلامي في بعض النقابات. فقد دخل التيار الإسلامي انتخابات الأطباء لأول مرة ككتلة منظمة في عام ١٩٨٤، ولكن طبقا لقول عبد المنعم أبو الفتوح الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب، وأحد رموز التيار الإسلامي (في محضر النقاش السابق الإشارة إليه) فإن الانتخابات كانت تضم مرشحين من المتعاطفين مع المبادئ الإسلامية منذ فترة طويلة، وأن أفكار

الإخوان المسلمين كان لها أتباع كثيرون بين الأطباء. إلا أن ما يميز انتخابات ١٩٨٤ هو أنه لأول مرة تم تكوين قوائم على أساس فكري وليس على أساس مكان العمل أو خطوط قطاعية.

وفي انتخابات ١٩٨٤ فاز التيار الإسلامي بسبعة من مقاعد المجلس التنفيذي لنقابة الأطباء البالغ عددها ٢٥ مقعداً، وبحلول عام ١٩٩٠ فاز بجميع المقاعد.

وفي عام ١٩٨٦ فاز التيار الإسلامي بستة آلاف من إجمالي الأصوات البالغة ١١٨٠٠ وفاز أيضا بـ ١٢٠٠٠ صوت من ١٩٠٠٠ في عام ١٩٨٨. أما في سنة ١٩٩٠ زاد عدد الناخبين حتى وصل إلى ٢١٥٠٠ حصل التيار الإسلامي من بينها على ١٥٠٠٠ وكما قلنا من قبل تختلف تقديرات أعداد الأعضاء العاملين في النقابات، ولكن إذا تقبلنا الافتراض الشائع بأن حوالي ٤٥٠٠٠ كان لهم الحق في التصويت عام ١٩٨٨ يبدو أن معدل الإدلاء بالأصوات ارتفع من حوالي ٧٪ في ١٩٨٠ إلى أكثر من ٣٥٪ في ١٩٨٨، وطبقا لما جاء في مجلة الأهرام الاقتصادي وصل معدل التصويت إلى ٤٥٪ في ١٩٩٠. وكما لاحظت د.أماني قنديل فإن عدد الأطباء المسجلين قد تضاعف في ١٩٨٠ من ٤٠٠٠٠ إلى ٨٨٠٠٠ بينما ازداد عدد الناخبين ست مرات من ٣٠٠٠ في ١٩٨٠ إلى ١٩٠٠٠ في ١٩٨٠.

وباختصار فإن التيار الإسلامي نجح في السيطرة على المجلس التنفيذي لنقابة الأطباء بفوزه في أربعة انتخابات متتالية وبنسب متزايدة. فبينما لم يستطع الفوز إلا بـ ٥٠٪ فقط من الأصوات في ١٩٨٦، ارتفع نصيب التيار الإسلامي إلى ٦٣٪ في ١٩٨٨ ووصل إلى ٧٠٪ في ١٩٩٠ . وهذه النتائج لافتة للنظر نظراً لشدة المنافسة بين ثلاث جبهات انتخابية وهى القائمة الإسلامية والقائمة اليسارية الليبرالية وقائمة الحكومة التي تشرف عليها وزارة الصحة بنفسها، هذا إلى جانب أن ثلث أعضاء النقابة من الأقباط. إن وجود جبهات متعددة منظمة متنافسة قد يساعد على تفسير سبب تمتع نقابة الأطباء بأكبر نسبة حضور للانتخابات بين جميع النقابات.

ومع ارتفاع نسبة الاشتراك في الانتخابات، فإن التيار الإسلامي قد حظي بنصيب الأسد في الأصوات الجديدة، مما يدل على أنه استطاع اجتذاب تأييد الخريجين الجدد الذين التحقوا بالنقابات في الثمانينيات وقد أيد هذا الرأي كل المرشحين والمراقبين على الساحة السياسية ككل.

وعلى صعيد آخر حقق التيار الإسلامي - أو الصوت الإسلامي - نصرا متزايداً في نقابة المهندسين التي تعتبر من حيث الحجم أكبر من نقابة الأطباء بمقدار الضعف، وهى مقسمة إلى سبع شعب وطالما كانت انتخاباتها تتميز بالمنافسة بين عدة فئات أو مصالح يتم ـ يمها تبعاً للقطاعات أو المهن. وقبل دخول التيار الإسلامي في نقابة المهندسين تنقلت السلطة فيها بين تحالفات تمثل تجمعات مثل مهندسي الري والمدنيين (خاصة في عهد عبد الناصر) ومهندسي شركة المقاولين العرب (الذين برزوا في فترة الانفتاح)، ومهندسي الجيش (الذين ظلوا جبهة انتخابية قوية طوال الثمانينيات). ومن عام ١٩٧٩ حتى ١٩٩١ كان عثمان أحمد عثمان رئيس مجلس إدارة المقاولين العرب ورجل الصناعة الأول في مصر، يستغل

منصبه على رأس النقابة ليحولها إلى إمبراطورية صناعية ومالية تمتلك أغلب الأسهم في ست عشرة مؤسسة صناعية وبنكية في مجال التأمين والإسكان والغذاء. وقد تكون الصلات الحميمة التي ربطت عثمان أحمد عثمان مع الإخوان المسلمين منذ عهد بعيد هي السبب في تفسير استعداده للسماح للتيار الإسلامي بدخول النقابة في عام ١٩٨٥. وتعرقل التعاون الضمني بين عثمان والتيار الإسلامي عندما حاصرت الضغوط عثمان وحلفاءه في المجلس وسط ادعاءات بالمخالفات المالية وإساءة استخدام أموال النقابة. وفي عام ١٩٩٠ كان التيار الإسلامي القوى قد نأى بنفسه عن عثمان، وفي الجمعية العمومية لشهر مارس قادوا المطالبة بتكوين لجنة تقصي الحقائق للتحقيق في الخسائر التي حققتها الشركات التي تمتلك النقابة فيها جزءا كبيرا. ومن الغريب أنه مع أن التيار الإسلامي قد ثبت أقدامه في النقابة بتأييد من عثمان إلا أنهم استفادوا تماما من كبوته بأن وضعوا أنفسهم "بنظافة أيديهم" إلى جانب المخالفات التي اقترنت بعهده. وبمعنى آخر فإن التيار الإسلامي مع موقفه الثابت ضد الحكومة نجده في واقع الأمر يتحالف مع جبهات حكومية عند توافر المصلحة في هذا ثم يتحدى هذه الجبهات عند تغير الظروف.

وقد حقق التيار الإسلامي انتصارا متواضعا في انتخابات النقابة في ١٩٨٥، ولكن على حد قول مهندس أبو العلا ماضي الأمين العام المساعد وأحد قادة التيار الإسلامي، فإن المعركة الحقيقية كانت في عام ١٩٨٧ عندما اتحدت الجبهات المختلفة في قائمة واحدة ضد التيار الإسلامي، ومع هذا فقد انتصر التيار الإسلامي، ويضيف المهندس أبو العلا قائلاً: "لقد كانوا أقوى منا من حيث التنظيم والتمويل، فلهم السلطة أن يأمروا المهندسين كي يذهبوا إلى الانتخابات، لكن الحال انقلب فلم يكونوا متأكدين أن هؤلاء الناس سيعطون أصواتهم للجانب الذي يريدونه بـ ٥٤ مقعدا من ٦١ مقعدا موضع التنافس. ووفقا لقول المهندس أبو العلا فإن عدد الناخبين ارتفع من ٢٠٠٠ في ١٩٨١ إلى ١٨٠٠٠ في ١٩٨٧ ثم انخفض إلى ١٤٠٠٠ في ١٩٨٩ وارتفع ثانية إلى ٢٥٠٠٠ في ١٩٩١. وبالنظر إلى هذه التقديرات تبين أن خمس الناخبين هم الذين اشتركوا في انتخابات النقابة على المستوى القومي في ١٩٩١. كما أنه يلاحظ أن نسبة الاشتراك في الانتخابات ترتفع في الأقاليم عن المدن الكبرى. ففي القاهرة الكبرى كان هناك ٤٥٥٠٠ عضو عامل (حوالي ٦٠ - ٧٠٪ من الأعضاء المسجلين وفقا لتقديراته) منهم ٦٠٠٠ أدلوا بأصواتهم بنسبة ١٣٪ فقط. وفي انتخابات ١٩٩١ فاز التيار الإسلامي بجميع المقاعد في مجالس الشعب السبعة (المدنية، والميكانيكية...الخ) بمعدلات تصل إلى ٥ إلى ١ لأقرب منافسيهم.

وطبقا لما يقول المهندس أبو العلا ماضي فإن نسبة كبيرة من الناخبين كانوا من الشباب، وهم يحتاجون أكثر لخدمات النقابة ولمن يساعدهم في البحث عن عمل وسكن وتكوين مدخرات تكفي لتغطية مصروفات الزواج. هذا إلى جانب أنهم - على حد قوله - في القاهرة الكبرى في ١٩٨٩ نجد ٣٠٠٠ منهم كانوا تحت ٣٥ سنة، ومن بينهم قام ٢٨٠٠ بالتصويت لصالح التيار الإسلامي.

أسباب نجاح الإخوان في تجربة انتخابات النقابات المهنية:

وتحصر "ويكهام" الأسباب التي أدت لنجاح تجربة الإخوان في النقابات المهنية في أربعة أسباب رئيسية هي:

١- التقارب الاجتماعي والثقافي بين الزعماء الإسلاميين وبين الجماهير مع تعمدهم لإقامة صلة وطيدة بينهم وبين الجماهير.

٢- جهود التيار الإسلامي لتنمية نمط الخدمات الاجتماعية التي قدمها العهد الناصري عن طريق تقديم خدمات جديدة لأعضاء النقابات.

٣- السياسات الإسلامية الجريئة لاجتذاب التأييد لتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتصار السياسي.

٤- ما يتمتع به فكر التيار الإسلامي من قبول نظراً لتعمده إغفال تفاصيل البرامج الانتخابية مع التركيز على الدعوة للعودة للأخلاق والمحاسبة للقائمين على الحياة السياسية المصرية.

تيار السبعينيات الإخواني.. صاحب الرؤية وصانع النجاح:

لعب تيار السبعينيات من جيل الوسط الدور الأكبر في مجال تحقيق نفوذ غير مسبوق لجماعة "الإخوان المسلمون" في النقابات المهنية.. وقد سجلت "ويكهام" ملاحظة تحمل ذات الدلالات التي سوف نتحدث عنها بالتفصيل عند الحديث عن أزمة هذا الجيل في الفصول القادمة من هذا الكتاب.

فهي تؤكد أنه من اللافت للنظر أن عددا كبيرا من الشباب الذين مثلوا قاعدة للجماعات الإسلامية في أواسط وأواخر السبعينيات يظهرون ثانية في سنوات لاحقة كمرشحين للتيار الإسلامي "الإخوان المسلمون" في النقابات المهنية وفى نوادي أساتذة الجامعة وفى مجلس الشعب. ومن بين هؤلاء القادة: دكتور عصام العريان أمير كلية الطب جامعة القاهرة، وتم انتخابه في مجلس الشعب وكان أصغر أعضائه سناً في ١٩٨٤، وحاليا هو عضو في مجلس نقابة الأطباء - هناك أيضا الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة ١٩٧٥ - ١٩٧٦، وقد انتخب كأمين عام لنقابة الأطباء في ١٩٨٨ - وهناك الدكتور حلمي الجزار أمير الأمراء السابق للجماعة الإسلامية وانتخب كأمين عام مساعد لنقابة الأطباء بالجيزة في ١٩٨٤ - وأخيرا يوجد المهندس أبو العلا ماضي النائب الأول لرئيس اتحاد طلاب مصر عام ١٩٧٨ وانتخب كأمين عام مساعد لنقابة المهندسين عام ١٩٨٨.

ونعود لمحاضر النقاش التي أجريناها مع كل من أبو الفتوح وأبو العلا:

حيث أكد الرجلان على أن النقابات المهينة أعطت للطلبة الإسلاميين الفرصة للاستمرار في نشاطهم بعد التخرج، يقول أبو المفتوح: "من الطبيعي أن أصحاب الرأي يرغبون

أن يكون لهم دور، بعد التخرج بحث هؤلاء الطلبة عن مكان للاستمرار في نشاطهم فيه، وتوجه معظمهم إلى النقابات المهنية نظرا للقيود الموضوعة على النشاط الحزبي".

وكان أعضاء الحركة الإسلامية على وعى أفضل باحتياجات الخرجين وهمومهم نظراً لتقاربهم في السن والطبقة الاجتماعية وخبرة أولئك القادة بواقع خريجي الجامعة التي تفوق خبرة رؤساء الاتحادات الطلابية السابقين. وكما قال الدكتور حلمي الجزار "كنا شبابا مثل الطلبة وواجهنا تحديات مثلهم فنجح البعض فيها ولم ينجح البعض الآخر. وأنا عندي أصدقاء أصغر مني سنا وأسألهم عما يواجهون من مشاكل: فأنا حقيقة أريد أن أعرفها. ويضيف قائلا: كان قادة النقابات من قبل يجلسون في مكاتبهم وينتظرون أن يأتي الأطباء إليهم، ولكن كانت غلطة واضحة. فنحن (التيار الإسلامي) نذهب إلى الأطباء في العيادات والمستشفيات لنسألهم عن مشاكلهم وشكواهم، وقد أكد الاستفتاء الذي يهدف إلى معرفة أهم مشاكل الأطباء، على وجود "مشاكل جيل". فالأطباء الأصغر سنا يواجهون مشاكل أكثر، فعلى سبيل المثال انخفضت نوعية التعليم الطبي إلى حد كبير في السنوات الحالية نظرا لزيادة عدد طلاب كليات الطب. فلقد كان هناك أستاذ واحد لكل عشرة أو خمسة عشر طالبا، والآن يحاول آلاف الطلبة أن يحصلوا على نفس نوعية التعليم في نفس الكليات. وبهذا لا توجد فرصة حقيقية للتعليم العملي.

وبالمثل قال المهندس أبو العلا ماضي: "حتى عام ١٩٨٥ كان معظم المهندسين ممن يحكمون النقابة أناسا روتينيين ولا يهتمون بمشاكل أعضاء النقابة" ولقد كان هناك انفصال تام بين القادة والأعضاء، ولم يعرف القادة السالفون معنى المعاناة من البطالة والبحث عن سكن وركوب الحافلات..

أما نحن مثل المهندسين العاديين، فنحن نعيش في نفس مستوى المعيشة وأقل منه. فالمهندسون الشبان يرون أننا نستطيع تفهم مشاكلهم والتحدث عنها؛ لذا فهم يشعرون بتضاؤل الفجوة بينهم وبين قادتهم".

خدمات نقابية - تأييداً انتخابياً سياسياً :

مع محدودية الخدمات النقابية - كما ونوعا - التي يعد بها مرشحو الإخوان - أو حتى تلك التي حققوها بالفعل - يبقى المعنى "الرمزي" - بتوصيف ويكهام - كدليل على أنها نوع من حسن النية، إن لم تكن وسيلة ملموسة لتحقيق احتياجات أعضاء النقابة المهنية والشخصية.

ويرى أبو الفتوح وكذا أبو العلا أنه لا بأس من عقد صفقة بين مرشحي الإخوان والناخبين شعارها "الوعد بخدمات مقابل تأييد انتخابي وسياسي".

كما قامت اللجان التنفيذية تحت القيادة الإسلامية بتوفير برامج وخدمات جديدة تستهدف معظمها توفير احتياجات الأعضاء الشبان. وحاول التيار الإسلامي بشكل ما أن يضع "أسلوبه

الاجتماعي" المتميز مع الطبقة المتوسطة، وخاصة مع الأعضاء الشبان في مقابل تأييدهم السياسي لذلك التيار. ومما لاشك فيه أن دور التيار الإسلامي كمدافع متحمس عن الأعضاء الشبان واحتياجاتهم وهمومهم قد برز تماما في حملاته الانتخابية منذ أول دخوله في الانتخابات النقابية في أوساط الثمانينيات.

وفى عام ١٩٨٧ كان المهندس أبو العلا ماضي مرشحاً في انتخابات نقابة المهندسين وكتب مقالا في جريدة النور الإسلامية قال فيه: "إننا نهدف إلى التأكيد على أن المهندسين الشبان يحصلون على خدمات النقابة كي نساعدهم على بدء حياتهم العملية بروح معنوية مرتفعة.. إننا نقدم لهم المساعدة المالية لمواجهة نفقات الزواج عن طريق تقديم قروض ذات فائدة ضئيلة، كما أننا نعطي للمهندسين أجرا تعويضيأ أثناء تأديتهم الخدمة العسكرية". وفى عام ١٩٨٩ أعلن المهندس أبو العلا بصفته الأمين العام المساعد: "أننا على ثقة من أن المهندسين سيعطون أصواتهم للتيار الإسلامي بناء على سجلات خدماتنا التي تتضمن حل كثير من مشاكل المهندسين، خاصة الشباب منهم".

وكانت هذه هي الحالة في نقابة الأطباء - أيضا - حيث أعلن الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح في عشية انتخابات ابريل ١٩٨٦ أنه "غدا سوف نرى ما إذا كان الناخبون لديهم الوعي الكافي لاختيار مجلس جديد قادر على الدفاع عن مصالح الأطباء الشبان الذين لا يجدون من يدافع عنهم أم لا".

كيف نجح الإخوان في حشد أنصارهم؟

وقدم التيار الإسلامي خدمات خاصة لمؤيديه لمساعدتهم على الإدلاء بأصواتهم، فعلى سبيل المثال هناك أقوال ترددت بقوة عن أن التيار الإسلامي دفع رسوم الاشتراك المتأخرة لحوالي ٣٠٠٠ محام قبل الانتخابات مباشرة، وهو إجراء اتخذ في نقابات أخرى. وفي يوم الانتخابات تم حجز غرفة مقراً لنشاطات الحملة الانتخابية، وقاموا بتوزيع الدعاية الخاصة بالانتخابات ومأكولات ومشروبات على مؤيديهم. وفي نقابات أخرى وفر التيار الإسلامي وسائل انتقال مجانية للناخبين من مكان عملهم أو إقامتهم، وأخيراً استفاد التيار الإسلامي من عدد كبير من المتطوعين في لجنة الشريعة الإسلامية بالنقابة تحت قيادة المحامي الإسلامي مختار نوح، وبحلول عام ١٩٩٢ كانت هذه اللجنة تضم أكثر من ٤٠٠٠ محام شاب. ومن الواضح أن سياسات التيار الإسلامي الإنتخابية قد نجحت بالفعل لأنه فاز بـ١٦ مقعداً من ٢٤ مقعداً في مجلس النقابة وحوالي نصف عدد الناخبين بحيث توزع النصف الآخر على القوائم الأخرى التي تة[١٥] المرشحين الليبراليين والماركسيين والناصريين ومرشحي الحكومة. وساعدت عدم قدرة هذه القوى على القيام بحملات انتخابية فعالة، ساعدت على تسهيل مهمة التيار الإسلامي. وقد علق أحد المراقبين بقوله إن الحزب الوطني الديمقراطي كان غائبا فعليا من الصراع الانتخابي كما لو كان في بلد آخر غير مصر، وذلك على الرغم من ارتفاع عدد مرشحيه

لمجلس النقابة، وكان الحزب الوطني على عكس التيار الإسلامي يفتقر إلى التخطيط والاتصال والتنسيق، وجدير بالذكر أيضا أن التيار الإسلامي لم يهزم القوى الوطنية العلمانية في النقابة فقط ولكنه تغلب أيضا على قائمة إسلامية أخرى تنتمي لتنظيم الجهاد الذي فشل في الحصول على مقعد واحد في المجلس. وسواء كان تفوق التيار الإسلامي - المنتمي للإخوان المسلمين - على خصمه الإسلامي يرجع إلى اعتداله أو تفوق تنظيمه أو يرجع إلى السببين معاً فإنه من الواضح أن التيار الإسلامي كان الاتجاه السياسي الوحيد القادر على القيام بحملة انتخابية ناجحة.

ويمكن ملاحظة مشاهد مماثلة في انتخابات مماثلة في غيرها من النقابات. ففي مقر نقابة المهندسين في يوم الانتخاب في شهر فبراير ١٩٩١ كانت هناك مجموعة من المتطوعين الإسلاميين (كان من الواضح أنهم أصغر سنا من أن يكونوا مهندسين) يرتدون أوشحة خضراء مكتوبا عليها "الإسلام هو الحل" ويقفون في المدخل المؤدي إلى مكان الإدلاء بالأصوات ويوزعون المواد الانتخابية الخاصة بالصوت الإسلامي.

وحمل بعضهم اللافتات وفى بعض الأحيان يرتفع صوتهم بالهتاف قائلين "أيها الإخوان المسلمون أيقظوا إسلامنا كما كان في الماضي" إلى جانب شعارات أخرى، وفى المدخل تجد لافتة كبيرة زرقاء اللون مكتوبا عليها الصوت الإسلامي.

أما في "انتخابات نقابة التجاريين عام ١٩٨٩ احتشد مؤيدو التيار الإسلامي في مدخل مقر الانتخاب ووزعوا المنشورات وأنشدوا الأناشيد ليدعوا الناس إلى إعطاء أصواتهم للقائمة الإسلامية. ويقول أحد المرشحين الوطنيين: "لقد كان لي ناخبون أتوا ليعطوني أصواتهم وكانوا يعرفون سجل خدماتي للنقابة، ولكن كيف لي أن أفوز ومؤيدو التيار الإسلامي كانوا يسألون الناخب عند دخوله "هل ستعطى صوتك لله تعالى" !.

وتبقى ملاحظة جوهرية سجلتها "ويكهام":

"من اللافت للنظر الغالبية العظمى من مؤيدي التيار الإسلامي لم ينكروا شيئا عن تأييدهم للأهداف السياسية لهذا التيار وهي تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة والمجتمع، وبذا تظل رغبة مؤيدو التيار الإسلامي في تكوين مجتمع مسلم مبهمة وغير واضحة".. أي يأتي التأييد سعيا وراء مصالح شخصية.. أو نفور من النظام الحكام ومرشحيه.

ففي جو من النفور والاغتراب نجح التيار الإسلامي أن يوجد له مؤيدين بين أصحاب المهن النقابية. وبدءوا من الكليات العملية وفى أماكن إقامة الطلاب والمساجد وبالدخول في النقابات المهنية استطاع التيار الإسلامي أن ينشئ شكلاً جديدا من الوعي السياسي بين الشباب المتعلم. وعلى الرغم من أن غالبية الأعضاء الفقراء لا يزالون يبحثون عن حلول فردية لمشاكلهم ويتمنون الحصول على فرصة للهجرة أو يغرقون في اليأس، على الرغم من كل هذا نجح التيار الإسلامي في إقناعهم بأن الإيجابية واجب ديني.

طلاب وأساتذة:

لم تقف محاولات الجماعة لتطويق المجتمع المدني المصري على تغلغلها داخل النقابات المهنية فقط، وإنما امتد ليشمل نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية المختلفة والاتحادات الطلابية.

فعلى صعيد نوادي أعضاء هيئات التدريس استطاعت كوادر الجماعة السيطرة على الناديين الأساسيين في جامعتي القاهرة وأسيوط. وقد تزامن سيطرة الجماعة على هذه النوادي مع خطتها في السيطرة على النقابات المهنية، فشهد عام ١٩٨٣ بداية انخراط الجماعة في انتخابات نوادي أعضاء هيئات التدريس والسيطرة على مجالس إداراتها، وحازت الجماعة في هذه الانتخابات على دعم كبير من أعضاء هيئات التدريس المنتمين للفكر السلفي والمتدينين بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقة ما بين هذه النوادي والإدارات الجامعية، في سياق التوتر الحاد ما بين مؤسسات المجتمع المدني التي يسيطر عليها الإسلاميون وبين السلطة، وأحال وزير التعليم بعض قادة هذه النوادي من الإسلاميين إلى مجالس تأديبية بسبب انتقاداتهم للإدارة الجامعية وأنظمتها.

أما على صعيد الحركة الطلابية التي ارتبط نفوذ التيار الإسلامي فيها طردا مع انحسار النفوذ الناصري واليساري. فقد دعمت الإدارة الجامعية طلاب "حورس" المستقلين، وشطبت أسماء آلاف من الطلاب الإسلاميين المرشحين في هذه الانتخابات، بدعوى عدم "استيفاء شروط الترشيح". وتقدم بعض هؤلاء بالطعن في قرار إدارة الجامعة، وحصلوا على أحكام قضائية لصالحهم. وتفجرت التظاهرات العديدة في جميع جامعات مصر احتجاجا على شطب المرشحين الإسلاميين، ولجأت السلطة في الجامعات الإقليمية إلى اعتقال أعداد كبيرة من الطلاب المحتجين. وشهدت الانتخابات الطلابية في عام ١٩٩٤ نتيجة للإجراءات الإدارية ضد الطلاب الإسلاميين بداية تراجع للتيار الإسلامي في الاتحادات الطلابية، فلم يحصل إلا على عدد قليل من المقاعد في بعض الكليات مثل الإعلام والاقتصاد والتخطيط العمراني، أما في الكليات التي اعتاد التيار الإسلامي أن يحقق فيها أغلبية مطلقة، فقد تراجعت هذه الأغلبية (كما يؤكد عصام سلطان أحد قادة جماعة الإخوان) في كلية الزراعة من ١٠٠٪ إلى ٦٠٪. ويضيف سلطان أنه على الرغم من شطب مرشحي التيار الإسلامي فقد تمكنوا من الحصول على نسبة كبيرة في كليتي التجارة والآداب جامعة القاهرة. وأكدت نتيجة الانتخابات عدم تمكن التيار الإسلامي من تشكيل الاتحاد، إذ فاز التيار الإسلامي برئاسة اتحاد طلاب ٦ كليات من أصل ٢٨ كلية. أما في انتخابات ١٩٩٥ التي تنافس فيها الإسلاميون والناصريون وحزب التجمع واليسار وحورس والتي استخدم فيها سلاح الشطب، فقد احتدمت المنافسة الانتخابية في كليات العاصمة، إلا أن الإخوان فازوا بالتزكية في كلية العلوم كما فازوا مع السلفيين في كلية دار العلوم. وفي كلية الهندسة فازوا بكل مقاعد الاتحاد. وأسفر التشكيل النهائي للاتحاد عن

تحجيم نفوذ الإسلاميين، إذ حصلوا على ٨ مقاعد من أصل ٦٠ مقعدا على مستوى انتخابات اتحاد الطلبة على مستوى الجامعة.

مجلس الشعب:

شاركت جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ضمن قائمة حزب الوفد، وحصلت على سبعة مقاعد، كانت هذه هي المرة الأولى التي تصل فيها الجماعة إلى البرلمان، ووصف المرشد العام للجماعة الشيخ عمر التلمساني مشاركة الإخوان ضمن الهيئة البرلمانية لحزب الوفد بأنه تعاون رافضا القول بأنه تكتيك أو إستراتيجية يمثل فيها حزب الوفد القناة الشرعية والإخوان القاعدة الشعبية. كان واضحا أن الجماعة اتخذت من تعاونها مع حزب الوفد جسرا للتغلب على عقبة دخول البرلمان، أما حزب الوفد ممثلا في زعيمه فؤاد باشا سراج الدين فكان يرى أن من حق الإخوان المسلمين كمواطنين ليس لهم وجود قانوني حزبي أن يؤيدوا مايشاؤون من الأحزاب القائمة ومنها حزب الوفد.

لم يستمر تعاون الجماعة مع حزب الوفد طويلا فسرعان ما تحالف الإخوان مع حزبي العمل والأحرار في انتخابات عام١٩٨٧، وخاض مرشحوا الجماعة هذه الانتخابات ضمن قائمة "التحالف الإسلامي" تحت شعار "الإسلام هو الحل" وفق نسبة (٤٠٪ للعمل و٤٠٪ للإخوان و٢٠٪ للأحرار). تخطى تحالف الإخوان هذه المرة التعاون، وامتد ليصل إلى برنامج مشترك، جاء المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية على رأس أولوياته.

وصل عدد نواب الإخوان في تلك الدورة إلى ستة وثلاثين نائبا مثلوا ٦٠٪ من قوة التحالف و٤٠٪ من قوة المعارضة التي تولى التحالف قيادتها تحت قبة البرلمان.

انتهت الثمانينيات بمقاطعة الإخوان لانتخابات عام ١٩٩٠ في سياق مقاطعة المعارضة لها، وحددت أسباب المقاطعة بعدم دستورية كثير من القوانين، واستمرار قانون الطوارئ، وفقدان ضمانات إجراء انتخابات نزيهة حرة، وعدم الإشراف الكامل للقضاء على الدوائر الانتخابية، وصدور قانون جديد للانتخابات لا يتماشى مع المبادئ الديمقراطية. وعندما عادت عام ١٩٩٥ للمشاركة في الانتخابات التي أجريت وفق النظام الفردي لم يفز من مرشحيها سوى نائب (علي فتح الباب نائب دائرة حلوان) من أصل ١٤٩ مرشحا شكلوا ثالث أكبر قوة سياسية منظمة ترشح نفسها في تلك الانتخابات، غطت بهم الجماعة ١٠٦ دائرة انتخابية.

الفصل الرابع

الصدام

بـدأت العلاقـة بـين جماعـة الإخـوان المسلمين والدولة المصرية في التأزم تدريجيا منذ أوائل التسعينيات عندما قاطعت الجماعة الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٠، وبدأت في ممارسة ضغوط مكثفة (ضمن موجة من ضغوط المعارضة ككل) على النظام للمطالبة بتعديل قوانين الانتخابات. بات واضحا منذ هذا التوقيت تحول الجماعة من سياسة التناغم مع النظام وتوجهاته التي سادت طوال فترة الثمانينيات إلى سياسة المعارضة الضاغطة. تضافر مع موقف الجماعة المتناقض جذريا مع موقف النظام من حرب الخليج الثانية (اجتياح صدام للكويت) حيث نجح التجمع النقابي المهني الذي تسيطر عليه الجماعة في تعبئة عشر نقابات مهنية للتوقيع على بيانات موجهة إلى الرأي العام والقيادة السياسية والسفارات الأجنبية، لمعارضة موقف الدولة الرسمي في حرب الخليج. وقد ظهر البيان الأول في ١٩٩٠/٨/١٥ وقدم تصورا من ثلاثة أبعاد لحل الأزمة: الأول هو تشكيل قوة عربية إسلامية تابعة للجامعة العربية للإشراف على انسحاب القوات الأمريكية والغربية من الخليج وانسحاب القوات العراقية من الكويت، والثاني منع إيداع الأموال العربية في البنوك الغربية وتوجيهها للاستثمار في البلاد العربية، والثالثة مطالبة الحكومة المصرية بإشراك المؤسسات الشعبية والنقابية في اتخاذ القرارات الهامة كإرسال قوات مصرية للتدخل في الخليج.

شكل موقف الجماعة المعارض لموقف الدولة تحديا سياسيا واضحا، إلا أن بيانات الجماعة في ٨/٢/ ١٩٩٠ وبيان المرشد العام في ٨/١١ / ١٩٩٠ونداء الإخوان في ١٩٩١/١/٢١ وبيانهم في ٢/١٤ ثم في ٤/١٣ حاولت إحداث توازن ما بين موقف الجماعة وموقف الحكومة، فأشارت صراحة بأنها تؤيد العراق لكنها ترفض صدام وحزب البعث بقدر رفضها للتواجد الغربي وللتحالف العربي - الغربي "غير المقدس". وقد أثر هذا الموقف على مدى استعداد الجماعة للنزول إلى الشارع مع أن قواعدها كانت تشكل فعليا جزءا من مجمل تظاهراته الصاخبة. وشارك التنظيم العالمي للإخوان المسلمين مع تنظيم حسن الترابي في السودان بعقد اللقاء الإسلامي الشعبي العالمي في ٩/١٢/ ١٩٩٠ في عمان، الذي ألح على حل الأزمة في إطار عربي - إسلامي يكفل خروج القوات الأجنبية، وانسحاب العراق من الكويت، ومراعاة مطالبه المشروعة، وتأمين المنطقة بأسرها في المستقبل، مع ربط كل هذا بحل القضية الفلسطينية.

لم يكن موقف الجماعة من حرب الخليج هو السبب الوحيد - كما يحلو لبعض المراقبين أن يشيروا - وراء تصاعد الأزمة بين الدولة والإخوان. فقد جاء زلزال أكتوبر ١٩٩٢ - كما يوضح المهندس أبو العلا ماضي ليقوي من شعور الدولة بأن الإخوان باتوا دولة داخل الدولة. كان الرئيس مبارك يقوم بزيارة خاصة إلى جمهورية الصين الشعبية عندما وقع الزلزال في الثاني عشر من أكتوبر عام ١٩٩٢. وسرعان ما راحت نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة تجوب قرى ومدن مصر مقدمة للناس المساعدات الطبية والاجتماعية اللازمة. كانت حركة البيروقراطية المصرية بطيئة في مواجهة حركة أبناء الجماعة المسيطرين على كافة النقابات المهنية في مصر. ووضح للجميع كيف استطاعت تلك النقابات أن تتوجه بشكل

سريع إلى أماكن المتضررين وتقوم بتقديم الخدمة مصحوبة ببطاقة تعريف سياسية إلى الجماهير الغاضبة من الحكومة.

بلغت كل تلك التقارير إلى القيادة السياسية، وبقي أن تصدر قرارات من شأنها منع تكرار ما حدث بأي شكل ووفق أية طريقة.

كانت قضية سلسبيل هي الدليل الذي قدمه جهاز الأمن المصري إلى القيادة السياسية لإقناعها بخطورة الجماعة. فقد ذكر جهاز الأمن في تقريره أن الجماعة تعد للسيطرة على كل المرافق الحيوية في المجتمع المصري استعدادا للانقضاض على السلطة. مضيفة أن الجماعة تبني تنظيما أخطبوطيا هدفه قلب نظام الحكم.

كل مصادر الجماعة كانت تكذب هذه التقارير وتؤكد بأنها محض ادعاءات. ولكن بعض قادة الجيل الوسط أكد بأن الأوراق التي تم ضبطها أوراق حقيقية لم يتم تلفيقها، ولكنها لا تتعدى أوهاما في ذهن من صنعوها (في إشارة لبعض قادة الحرس القديم وفريقهم).

خطة تقليم الأظافر:

بدأت الدولة في وضع خطة عاجلة هدفها تقليم أظافر جماعة الإخوان المسلمين. على خلفية التعامل معها بوصفها تنظيما سياسيا محظورا. كان أول بنود تلك الخطة تقليص سيطرة الجماعة على النقابات المهنية؛ فأصدرت القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الذي وضع أطرا جديدة للعملية الانتخابية تتيح مشاركة أكبر عدد (النصف ثم الثلث) من أعضاء النقابة المهنية حتى تصبح الانتخابات قانونية.

ولكن يبدو أن القانون فشل في تحقيق أهدافه فقد جرت الانتخابات في إحدى عشرة نقابة فرعية للمحامين بعد صدور القانون، حصل فيها مرشحو الجماعة على أغلبية مجالسها، وقد ظهر عدم ارتياح الحكومة لتقدم الإخوان في انتخابات النقابات على الرغم من القانون ١٠٠ في خطاب الرئيس مبارك في عيد العمال، والذي ألقاه في ٣٠ إبريل ١٩٩٥؛ حيث أشار في خطابه الذي ألقاه بتلك المناسبة إلى أن "ما يحدث في بعض النقابات المهنية من خلط خاطئ بين العمل النقابي والعمل الحزبي.. يجعلنا ننبه إلى خطورة أن يصبح العمل النقابي حكرا على فئة محدودة تتمكن بوسائل غير صحيحة وغير ديمقراطية من الاستحواذ على مجالس إدارات هذه النقابات في غيبة جموع ضخمة من المهنيين الذين لم تتهيأ لهم الفرص الصحيحة كي يشاركوا في انتخابات ممثليهم".

كان قد سبق هذه الاتهامات الضمنية من الرئيس مبارك للإخوان بالسعي نحو تزوير إرادة المهنيين حملة اعتقالات منظمة في صفوف الإخوان قبيل انعقاد مؤتمر السكان (١٩٩٤). وأصدرت الجماعة إبانها بيانا ذكرت فيه أن أجهزة الأمن اعتقلت ٧٩ إخوانيا في عدة مدن مصرية، وردت عليها وزارة الداخلية المصرية ببيان اتهمت فيه الإخوان المعتقلين بتوزيع

منشورات تناهض مؤتمر السكان ونظام الحكم، ولم يمض سوى أسبوعين حتى قامت أجهزة الأمن باعتقال القيادي الإخواني لاشين أبو شنب عضو مجلس الشعب السابق بتهمة الانتماء إلى جماعة سرية غير مشروعة، تهدف إلى تعطيل أحكام القوانين والدستور والاعتداء على الحريات والحقوق العامة، والإضرار بالسلام الاجتماعي، ثم قامت بعد أسبوع باعتقال ١٥ كادراً من شباب الإخوان في دمياط والإسماعيلية، واقتحمت في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤ دار التوزيع الإخوانية، واعتقلت مديرها أحمد حسين عضو مكتب الإرشاد العام، وأغلقت في أكتوبر ١٩٩٤ مقر الدعوة في التوفيقية. وقد سبق ذلك في إبريل ١٩٩٤ أن قامت السلطة في حالة تعد الأولى من نوعها باستدعاء المرشد العام للجماعة حامد أبو النصر والتحقيق معه بشأن توزيع عدد من الإخوان لبيان يحمل توقيعه. وكان ذلك يعني أن العلاقة بين السلطة والجماعة وصلت إلى نقطة اللاعودة.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد حاول حامد أبو النصر المرشد العام للجماعة تهدئة الأجواء؛ فقام بتوجيه خطاب مفتوح إلى رئيس الجمهورية عبر صحيفة الشعب في ١٣ يناير ١٩٩٥ حرص فيه على إبعاد شبهة تآمر الإخوان لقلب نظام الحكم ونفي ما تردد عن وجود صلة مع الولايات المتحدة وإيران تحسبا لإمكان وصول الجماعة إلى السلطة. كما أكد على عدد من النقاط الهامة، جاء في مقدمتها: أن الإخوان لا يعرفون التطرف ولا يؤمنون بالإرهاب والعنف، وهم دعاة لا قضاة، ولا يسعون إلى السلطة وإنما هم دعاة إلى الإسلام بالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة، ومن كان هذا شأنه لا يعرف التآمر أو العنف، كما أكد مجددا أن الجماعة أدانت العنف واستنكرت الإرهاب وأعلنت رفضها للعدوان على الأرواح أو المعتقدات والأفكار، وأن الإخوان شاركوا في الحياة السياسية في حدود المتاح وأمام أنظار وتحت سمع الأمن، ولم ينسب لأحد منهم عمل من أعمال العنف على مدى أكثر من عشرين عاما.

وبعد حوالي أسبوع من صدور هذا البيان ردد نائبه مصطفى مشهور نفس المقولات نافيا أن يكون بين الإخوان تيار عنف وآخر سلمي، وإنما هم تنظيم واحد يتسم بالاعتدال. كما نفى عن نفسه تهمة الميل إلى العنف استنادا إلى دوره في النظام الخاص إبان حقبة الأربعينيات، مفسرا ذلك بأنه كان لغرض وطني هو محاربة العصابات الصهيونية والمستعمر الإنجليزي. ولكنه أرجع الحملة باتهام الإخوان بالعنف إلى محاولات الدولة تشويه صورة الإخوان أمام الرأي العام خاصة وقد لمس الحكم تجاوب الجمهور مع الإخوان في انتخابات النقابات برغم القانون الموحد رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣، مشيرا إلى أن ذلك القانون لم يحقق أهداف الحكومة بمنع وصول الإخوان إلى مجالس النقابات المهنية.

هجوم آخر

ولم يمض شهران على خطاب الرئيس في عيد العمال حتى جدد إدانته لجماعة الإخوان، وكرر اتهامه لها بالعنف وذلك في حوار أجرته معه مجلة نيوزويك الأمريكية في يونيو ١٩٩٥، في هذا الحوار قال الرئيس مبارك: "جماعة الإخوان المسلمين وما يسمى بالجماعات

الإسلامية هما وجهان لعملة واحدة. وهم يقولون: إنهم معتدلون. وهذا ليس صحيحا..."، وقال الرئيس مبارك أيضا إنه رفض إجراء حوار مع الجماعات المتطرفة؛ حيث إنه و "منذ السبعينيات كان هناك نوع من الحوار استمر حتى عام ١٩٩٢ على أمل أن تقتنع هذه الجما ات بنبذ العنف، إلا أن المتشددين الذين قدموا من أفغانستان بدءوا في ارتكاب عمليات قتل".. وأضاف الرئيس: "نحن نعرف كيف نتعامل مع هؤلاء الأشخاص وليس بالحوار". كما اتهم جماعة الإخوان بأنها وراء الشائعات المثارة حول أسرته. وقد أصدر الإخوان بيانا نفوا فيه الاتهام. وقالوا في بيانهم: "مثل هذا الاتهام لا أصل له على الإطلاق. وحملة الكراهية التي بثتها فئات معينة تحمل الحقد ضد الإخوان وتعمل جاهدة لإيغار صدر الرئيس ضدهم هي السبب وراء تلك الاتهامات".

وجاءت محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في ٢٦ يونيو ١٩٩٥ لتلقي مزيدا من الزيت على النار المشتعلة بين الدولة والإخوان، في تلك الواقعة سارع الإخوان في اليوم الأول إلى إدانتها، وصدر بيان للجماعة استنكر الحادث ووصفه بأنه عمل عدواني بغيض ليس وراءه إلا الفساد والخسران، وهنأت الجماعة الرئيس مبارك والوفد المرافق له بنجاتهم من الحادث. وجددت موقف الجماعة حول عدم شرعية مثل هذه الأعمال الإجرامية، وانعدام أي سند لها من شرع أو قانون أو أعراف يُعتد بها.

محاكمات عسكرية:

اتجهت الدولة إلى إستراتيجية الاستبعاد ضد الإخوان عقب محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا في ٢٦ يونيو ١٩٩٥. فبعد أيام قليلة من تلك المحاولة عقد مجلس الوزراء المصري اجتماعا طارئا أعلن بعده وزير الإعلام أن الحكومة اعتمدت خطة لمواجهة العنف والإرهاب في الداخل والخارج. ويبدو أن الخطة لا تقوم فقط على مواجهة العناصر التي تحمل السلاح ضد رجال الأمن، ولكن وبنفس الدرجة ضد من تراه الحكومة نصيرا للعنف وللجماعات التي تمارسه. وكان تشخيص أجهزة الأمن للإخوان أنهم جماعة تناصر العنف وتؤازر الجماعات الإسلامية. ورغم نفي الإخوان المتكرر لهذا الاتهام إلا أن تقدير أجهزة الأمن ربط بشكل أو بآخر بين الإخوان ومحاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس مبارك في أديس أبابا استنادأ إلى ما ذكرته هذه الأجهزة بوجود علاقة بين الإخوان والجبهة القومية في السودان المتهمين الأساسيين إبانها بإيواء الإرهابيين عموما ومساعده المجموعة التي قامت بهذه المحاولة. ومع أن الإخوان كانوا من أول القوى التي بادرت بتهنئة الرئيس مبارك على نجاته من حادث أديس أبابا وأدانوا هذا الحادث بشدة، إلا أن أجهزة الأمن والدولة عموما كانت قد وصلت إلى اعتقاد مؤداه أن جماعات الإسلام السياسي بما فيها الإخوان مسئولة عن مناخ العنف ومحاولات زعزعة الاستقرار في مصر، وأنه يتعين شن حملة مشددة ضدها جميعا لإزالة هذا المناخ كلية.

ومنذ محاكمات الدعوى العسكرية لبعض قادة وأعضاء الإخوان عام ١٩٦٥ لم يتعرض أعضاء الجماعة لمثل هذا النوع من المحاكمات إلا في عام ١٩٩٥؛ مما يعني أن عام ١٩٩٥ كان ذروة الصدام بين السلطة والجماعة منذ ٣٠ عاما. وعلى مدى ذلك العام تعددت قضايا الإخوان الأمنية كان أهمها القضايا ١١٠٨، ١٣ لعام ١٩٩٥ محكمة عسكرية، وجميعها ارتبط أساسا بالقضية ١٣٦ لعام ١٩٩٥ أمن دولة عليا، والتي شملت اول قائمة للمقبوض عليهم من أعضاء الجماعة، وكان على رأسهم د. عصام العريان الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء. وبجانب القضايا الثلاث السابقة كانت هناك بعض القضايا الأخرى الصغيرة لم ينتج عنها سوى احتجاز المتهمين لبضعة أيام.

ففي فجر الأحد الموافق ٢٢ يناير ١٩٩٥ بدأت أجهزة الأمن حملة موسعة للقبض على عدد من قيادات الإخوان شملت ٢٧ منهم ينتمون لمهن مختلفة ومحافظات متعددة، وكان على رأس هذه القائمة الدكتور عصام العريان، ود. ابراهيم الزعفراني أمين نقابة الأطباء بالإسكندرية، والدكتور علي عز الدين ثابت مدرس بكلية طب أسيوط وعضو مجلس نقابة الأطباء بها، والمهندس أحمد محمود ابراهيم رئيس مجلس محلي حي الأربعين بالسويس، والدكتور محمد عبد الغني رئيس المجلس المحلي لمدينة الزقازيق، وجمال سعد ماضي صاحب دار طباعة ونشر، ووجهت النيابة الى المتهمين تهم الانضمام إلى جماعة سرية غير مشروعة على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوة الى تعطيل أحكام الدستور ومنع مؤسسات الدولة من اداء أعمالها والإضرار بالسلام الاجتماعي، وحيازة مطبوعات مناهضة لنظام الحكم تحض على الكراهية والازدراء به. وقد ادرجت هذه المجموعة الإخوانية في القضية رقم ١٣٦ لعام ١٩٩٥ أمن دولة عليا. وخلال التحقيقات كانت النيابة تصدر امرا بتمديد حبس المتهمين الذين حذفت منهم بعض الأسماء واضيفت أسماء اخرى على مدى عدة أشهر حتى وصل عدد هذه المجموعة إلى ٤٩ متهما.

ولأن القانون لا يسمح بتمديد الحبس لأكثر من ٦ شهور؛ فقد قررت غرفة المشورة عندما طالت مدة التحقيقات تمديد حبسهم إلى أن صدر في ٢ سبتمبر ١٩٩٥ القرار الجمهوري ٢٧٩ لعام ١٩٩٥ بإحالة القضية إلى القضاء العسكري، وتم ضم قضايا أخرى بجانبها اهمها تنظيم سلسبيل وقضية لجنة الاغاثة الانسانية، وأصبحت هذه القضية تحمل رقم ٨ محكمة عسكرية لعام ١٩٩٥، وفي ٢٨ يوليو القت اجهزة الأمن القبض على ٢٠٠ من أعضاء الإخوان كانوا في مخيم كشفي بمنطقة العامرية بالإسكندرية، ووجهت إليهم اتهامات بتنظيم تدريبات على فنون القتال داخل المخيم. وفي ٢٨ سبتمبر تم إلقاء القبض على ٥ من أعضاء الجماعة في المنيا واتهمتهم النيابة بمنح بعض قيادات عمليات العنف مبالغ مالية لتطوير عملياتهم وإعانة أسرهم بمبالغ تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ جنيه لكل اسرة شهريا. وفي ٢ اكتوبر القي القبض على ٦ من أعضاء الجماعة واتهمتهم النيابة بإشاعة جو من الفوضى والاضطراب [illegible] كندرية لإفساد جو الانتخابات التشريعية. وكان بعض هؤلاء محبوسا على ذمة قضايا [illegible] وقالت النيابة إن هذه المجموعة لها صلة بالمجموعة التي تم القبض عليها في المخيم الكشفي بالعامرية.

وفي ٩ أكتوبر ألقت أجهزة الأمن القبض على ١٥ من أعضاء الجماعة وتم توجيه الاتهام إليهم بانضمامهم إلى جماعة غير مشروعة وإقامة قنوات اتصال مع قيادات العنف الهاربة بالصعيد. وكان على رأس هؤلاء الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الأمين العام المساعد لاتحاد الأطباء العرب، والدكتور حسين شحاتة أستاذ المحاسبة بكلية التجارة جامعة الأزهر، والدكتور محمود عزت أستاذ التحاليل الطبية بكلية الطب جامعة الزقازيق، والدكتور السيد عبد الستار المليجي الأمين العام لنقابة العلميين، وعلي غلي متولي الداعية الإسلامي بالشرقية، وحلمي محمود التاجر ببورسعيد، ولاشين أبو شنب عضو مجلس الشعب السابق والداعية الإسلامي، والدكتور أنور حسن شحاتة أمين صندوق اتحاد المهن الطبية، والدكتور محيي الدين الزائد أخصائي الأمراض الجلدية بجامعة عين شمس، والدكتور حسين محمود حسين أمين صندوق نقابة المهندسين وأستاذ الهندسة بجامعة أسيوط، ومحمد غريب المحامي، وسعد زغلول عشماوي أمين عام نقابة الأطباء القاهرة والدكتور محمد سعد أمين صندوق نقابة أطباء الجيزة، وعبد العزيز زويل المدير المالي والإداري بنقابة أطباء الإسكندرية، ومحمد شحاتة المدير المالي والإداري بنقابة المهندسين بالإسكندرية. وتم تحويل هذه المجموعة والتي ارتفع عددها إلى ٣٢ متهما إلى القضاء العسكري في القضية رقم ١١ محكمة عسكرية لعام ١٩٩٥، وكان من المقبوض عليهم الجدد الصحفي صلاح عبد المقصود عضو مجلس نقابة الصحفيين الذي ألقي القبض عليه في ٢٠ أكتوبر، وفي ٢٢ أكتوبر ألقي فرع مباحث أمن الدولة ببني سويف القبض على ٣ من أعضاء الجماعة لاستخدامهم مكتبا للدعاية والإعلان في طبع المنشورات والمطبوعات الخاصة بفكر الإخوان بهدف ترويجها.

وفي نهاية أكتوبر تم إلقاء القبض على عضو الجماعة عبد الوهاب شرف الدين الأمين العام لنقابة المهندسين بالسويس وشخص آخر هو حلمي عيسي إبراهيم (ينتمي لتنظيم الجهاد)، ووجهت النيابة الاتهام لهما بإقامة مركز اتصال بين الإخوان وجماعة الجهاد المتطرفة بهدف الإعداد لتنفيذ عمليات إرهابية في مصر. وشملت هذه القضية أيضا ياسر توفيق السري المتهم بقيادة تنظيم طلائع الفتح المنشق عن الجهاد. وقالت النيابة إن عبد الوهاب شرف الدين أجرى اتصالات سرية مع ياسر السري الهارب من تنفيذ حكم بالإعدام في قضية الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء السابق، وأحيلت هذه القضية أيضا في منتصف نوفمبر إلى القضاء العسكري لتحمل رقم ١٣ محكمة عسكرية لعام ١٩٩٥، وفي ذلك الوقت قبضت الشرطة على ٦٢ طالبا من كوادر الإخوان لاتهامهم بإثارة طلاب جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس والأزهر، والتظاهر وترديد هتافات ضد نظام الحكم، والإخلال بالأمن والنظام خلال مرحلة الإعداد للانتخابات.

وكان رد الإخوان على القضايا الثلاث الأساسية ٨، ١١، ١٣ محكمة عسكرية لعام ١٩٩٥ أن جميع التهم ملفقة، وأن الهدف من القبض على أعضاء الجماعة هو منع هؤلاء الأعضاء من دخول انتخابات مجلس الشعب وإعاقة الجماعة عموما عن خوض الانتخابات، وأثار الإخوان ثلاث مسائل: أولاها أن أوامر القبض هي اعتقالات تمت بقرارات من وزير الداخلية وفقا

لقانون الإرهاب، وثانيها عدم دستورية محاكمة مدنيين - هم أعضاء الجماعة - أمام المحاكم العسكرية، وثالثها أن ارتباط المتهمين بالجماعة هو ارتباط فكري لا يرتب جريمة. ولكن وزير الداخلية حسن الألفي أعلن في مؤتمر صحفي في ١٢ أكتوبر ١٩٩٥ أن القبض على عدد من قادة الإخوان تم وفقا لأذون صادرة من النيابة. وقال: "نحن لم نعتقل أيا منهم، والمحبوسون منهم غير معتقلين، وإنما هم موقوفون رهن الحبس الاحتياطي بقرارات من النيابة"، كما أعلن في ٢ نوفمبر أن عملية ضبط الإخواني عبد الوهاب شرف الدين أمين نقابة المهندسين بالسويس أكدت حجم العلاقة بين الإخوان والجهاد؛ إذ ثبت تلقيه منشورات تحريضية للإخلال بالأمن والنظام وتأليب المواطنين ضد نظام الحكم. وكانت ترسل له من القيادي الإرهابي الهارب ياسر السري المقيم في لندن، ويقوم بنقلها عضو تنظيم الجهاد في مصر حلمي إبراهيم العزازي. وأما بالنسبة للارتباط الفكري فلم تأخذ المحكمة بهذا الاعتبار بالنظر لما حوته مذكرة النيابة من وقائع على القيام بمخطط ضد نظام الحكم.

ومع اقتراب موعد الحكم في القضايا الثلاث تمكن الإخوان من الحصول على حكم من محكمة القضاء الإداري بالطعن في دستورية المحاكمة العسكرية، وطلب محامو الإخوان في القضيتين ٨، ١١ وقف نظر الدعوى أمام المحكمة العسكرية لحين البت في دستورية المحكمة من عدمها. ولكن المحكمة العسكرية قررت في جلسة ١٣ نوفمبر مد أجل النطق بالحكم في القضيتين، ورفض طلب الدفاع بوقف نظر الدعوى. بينما قال الدفاع إن الانتظار واجب قانونا بحكم نص قانون مجلس الدولة وقانون المحكمة الدستورية العليا، على أن الأحكام الصادرة منهما حجة على الكافة، أي على جميع الأفراد والسلطات والهيئات الخاضعة للقانون المصري. ولم تأخذ المحكمة العسكرية برأي الدفاع.

وفي ٢٣ نوفمبر أصدرت المحكمة العسكرية في القضيتين ٨، ١١ اللتين شملتا ٨٢ منهما، حيث أدانت ٥٤ منهم وبرأت ٢٧، كما قررت إغلاق مقر الجماعة بسوق التوفيقية ومصادرة محتوياته. وتضمنت الأحكام الأشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات على كل من عصام الدين العريان، ومحمد خيرت الشاطر، ومحمد السيد حبيب، والسيد محمود عزت إبراهيم، وعبد المنعم أبو الفتوح. كما أصدرت المحكمة أحكامها بالبراءة على كل من الصحفي صلاح عبد المقصود، وإبراهيم البيومي غانم، وحسن إسماعيل، ومحمد عبده إبراهيم، ومحمد سلامة، وإبراهيم متولي، ومحمد عوض عبد العزيز، ومحمد عبد الفتاح رزق، وياسر محمد علي قاسم، ومحمود مصطفى البنداري، وسعد عصمت الحسيني، ومحمد عبد اللطيف طلعت، والشيخ سيد عبد المقصود عسكر، ومصطفى عبد الحليم حجازي، ومحمود السيد الديب، وعبد الله طه أحمد وهدان، ولاشين علي عبد الله شنب.

وفي جلستها بتاريخ ٢٥ نوفمبر قررت المحكمة العسكرية رفض الطعن الذي تقدم به دفاع المتهمين في قضية الإخوان بالسويس أي القضية ١٣ محكمة عسكرية، وأشارت المحكمة إلى أنها كانت قد أصدرت حكمها السابق في الموضوع نفسه برفض جميع الطعون، أي بالنسبة لما حدث في القضيتين السابقتين ٨، ١١ وفي ٣٠ نوفمبر برأت المحكمة العسكرية المتهم الأول عبد

الوهاب شرف الدين في القضية ١٣ محكمة عسكرية، وقضت بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على المتهم الثاني حلمي الجزازي ومثلها على المتهم الثالث ياسر توفيق السري. ولكن النيابة العسكرية استأنفت في حكم البراءة الذي صدر في حق شرف الدين، وبناء على ذلك أصدرت المحكمة العسكرية حكمها في ٢٢ ديسمبر بالحبس ٣ سنوات مع الشغل والنفاذ على هذا المتهم، حيث أدانته المحكمة بأنه كان على علم بمخطط إجرامي ولم يبلغ على الرغم من أن منشورات هذا المخطط كانت تصل عن طريق الفاكس الخاص بالشركة التي كان يديرها وهي شركة التوكيلات التجارية.

وقد علقت قيادات الجماعة على الأحكام السابقة بأنها قاسية للغاية. وقال مأمون الهضيبي: "إذا كان عصام العريان وزملاؤه يواجهون تهمة الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين، فإن عقوبة الانضمام في القانون مجرد الحبس لفترة بسيطة، ولكن الأحكام صدرت وبينها أحكام بالأشغال الشاقة مع أن الثابت أنه لم توجه إلى أي من المتهمين تهم تتعلق بممارسة العنف أو التحريض عليه، ولم يضبط مع اي متهم في القضيتين مجرد سلاح أبيض أو منشور يحض على العنف أو يباركه". كما حرص الهضيبي على التأكيد مجددا على أن فكر الإخوان يحترم الدستور والممارسة السياسية المشروعة، مشيرا إلى أن بعض من صدرت ضدهم أحكام مثل العريان وحسن الجمل وحبيب وغيرهم حلفوا اليمين علنا بالعمل بأحكام الدستور حينما دخلوا مجلس الشعب وفازوا بثقة الناخبين. واختتم تعليقه بالقول: "إن القضية سياسية بالدرجة الأولى، والهدف من إصدار الأحكام في هذا الوقت هو التأثير في وضع مرشحي الإخوان في الانتخابات والإيحاء للناخبين بان لهم علاقة بالعنف والإرهاب".

وكان من أشهر قضايا تلك الفترة ما اطلق عليها قضية حزب الوسط، ففي شهر ابريل ١٩٩٦ ألقت أجهزة الأمن القبض على ١٣ من قياديي الإخوان بينهم ٣ من مؤسسي حزب الوسط، ووجهت اليهم اتهامات تضمنت "إدارة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، والعمل على تعطيل أحكام الدستور والقوانين، حيث إنهم قاموا بدراسة الأوضاع الجديدة وتقويم التجربة بهدف إحلال قيادات جديدة وضم عناصر أخرى للسعي إلى إثارة الجماهير ضد نظام الحكم القائم في البلاد". ووفقا لما نشرته الصحف استنادا إلى مصادر أجهزة الأمن، فقد تم ضبط عدة مستندات مع المجموعة تثبت علاقتهم بحزب الوسط وبالتنظيم الدولي للإخوان وخطط لإعادة تنظيم هيئات الجماعة والاتصال بهيئات دولية مختلفة.

وجرى ضبط المجموعة خلال عمليات مداهمة في ٧ محافظات هي: القاهرة والجيزة والدقهلية والغربية والسويس والفيوم وبني سويف. وضمت هذه المجموعة: محمد مهدي عاكف (٦٨ سنة) (المرشد الحالي للجماعة)، د. عبد الحميد الغزالي (٥٩ سنة) أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ووكيل النقابة العامة للتجاريين، والمهندس أبو العلا ماضي (٣٨ سنة) الأمين العام المساعد للنقابة العامة للمهندسين ووكيل المؤسسين لحزب الوسط، ود. رشاد محمد البيومي (٦١ سنة) أستاذ الجيولوجيا بكلية العلوم جامعة القاهرة ووكيل النقابة العامة للمهن العلمية، ود. جمال عبد الهادي (٦٠ سنة) أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعتي أم

القرى بمكة المكرمة والأزهر الشريف، ومحمود أبو ريه (٧٤ سنة) موظف سابق بالجامعة العربية، وحسن جودة عبد الحافظ (٦٧ سنة) رئيس مجلس إدارة جمعية الدعوة الإسلامية ببني سويف عضو مجلس الشعب السابق، ود. محمود أحمد العريني (٧٢ سنة) عميد كلية الزراعة بجامعة الأزهر سابقا، وعبد العظيم عبد الحميد المغربي (٦٨ سنة) عضو سابق بمجلس الشعب، ود. عصام عبد الحليم حشيش (٤٦ سنة) الأستاذ المساعد بقسم الكهرباء بكلية الهندسة جامعة القاهرة وأحد مؤسسي حزب الوسط، ومحمد إبراهيم بدوي (٥٩ سنة) خبير مناهج بوزارة التعليم سابقا، ود. مصطفى طاهر الغنيمي (٤٠ سنة) عضو مجلس نقابة أطباء الغربية، والمهندس مجدي الفاروق أنور (٣٩ سنة) رجل الأعمال بالفيوم وأحد مؤسسي حزب الوسط، وحملت القضية رقم ٩٦/٣٣٢ أمن الدولة طوارئ، ثم أحيلت في ١١ مايو إلى المحكمة العسكرية العليا برقم ٩٦/٥. وفي منتصف أغسطس صدرت الأحكام العسكرية في هذه القضية بالسجن ثلاث سنوات لسبعة من هؤلاء والسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ لعبد العظيم المغربي مراعاة لحالته الصحية، وبرأت المحكمة ٦ هم: أبو العلا ماضي، وعصام حشيش، وجمال عبد الهادي، ورشاد البيومي، ومجدي الفاروق، ومن بين هؤلاء ثلاثة من مؤسسي الوسط هم: ماضي وحشيش والفاروق.

وقد حظيت هذه القضية (حزب الوسط) باهتمام خاص بالنظر لأنها القضية الرابعة ضد الإخوان خلال عام تقريبا، وهى القضايا التي أحيلت سريعا إلى القضاء العسكري. ومع أن الدفاع عن المتهمين الإخوان أعلن عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل في القضيتين ١١٢٨ عسكرية لعام ١٩٩٥ والتي اتهم فيها ٨٢ من الإخوان، إلا أن ذلك لم يمنع المحكمة العسكرية من النظر في الدعوى. وقبل أيام قليلة من إصدار الأحكام في هذه القضية الرابعة رفضت المحكمة الدستورية الطعن في قرار إحالة المتهمين المدنيين إلى القضاء العسكري استنادا إلى أن المادة السادسة من قانون المحاكم العسكرية التي تجيز لرئيس الجمهورية إحالة المدنيين على القضاء العسكري تتوافق مع الدستور ولا تعد خرقا له. وأشار تقرير هيئة المفوضين الذي رفعته إلى المحكمة الدستورية إلى أن الدستور أقر رئيس الجمهورية في اتخاذ الإجراءات التي تكفل الحفاظ على أمن البلاد إذا تعرض للخطر. كما أشار التقرير إلى أن المحكمة الدستورية العليا كانت أصدرت تفسيرا للمادة السادسة حين اعترض عليها أعضاء في تنظيم الجهاد اتهموا في قضية نظرت فيها المحكمة الدستورية، وهو التفسير الذي أقر حق رئيس الجمهورية في إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري.

كما لوحظ أن المحكمة العسكرية أصدرت إحكامها بعيداً عن موضوع تأسيس حزب الوسط، تأسيسا على أن "المتهمين ينتمون إلى تنظيم سياسي سري يهدف إلى قلب نظام الحكم"، تمت محاكمة هؤلاء باعتبارهم ينتمون للإخوان ويسعون إلى إحياء نشاط جماعة محظورة، ومن ثم فالقضية (خاصة بتكييف المحكمة العسكرية) تأسيسا على أن القانون المدني لا يحاكم أحدا على تشكيل حزب سياسي، وأن مسألة حزب الوسط من اختصاص لجنة الأحزاب. وجاءت الأحكام التي أصدرتها المحكمة العسكرية مخففة قياسا على الأحكام في

القضيتين ٨ و ١١ عسكرية لعام ١٩٩٥، وتمت تبرئة ٦ بينهم الثلاثة الذين تقدموا بطلب تأسيس الحزب.

ومن ناحية أخرى فإن لجنة الأحزاب ذاتها كانت قد رفضت في شهر مايو الموافقة على تأسيس حزب الوسط استنادا إلى أنه لا يضيف جديدا للأحزاب القائمة، ولم يشر رفضها من قريب أو بعيد إلى جماعة الإخوان المسلمين أو وجود أية علاقة لهذه الجماعة بالحزب، فقد تبين أن اللجنة استندت في رفضها الموافقة على الترخيص للحزب إلى أن برنامجه "لا يتضمن إضافة جديدة للعمل السياسي تميزه عن برامج الأحزاب الأخرى"، وهو السبب ذاته الذي استندت إليه اللجنة في رفض طلبات تأسيس أحزاب أخرى كثيرة. ومن جهة ثالثة فإن الأشخاص الثمانية الذين حكمت المحكمة العسكرية بحبسهم سواء كان حبسا فعليا أم مع إيقاف التنفيذ (وباستثناء مصطفى الغنيمي) هم من شيوخ الإخوان.

وقد استمرت سياسة الدولة في تقليم أظافر الإخوان طوال السنوات اللاحقة، وفي الجدول المرفق ثبت بكافة القضايا التي اتهم فيها الإخوان، وأسماء المتهمين والأحكام التي حصلوا عليها.

أولا: القضايا التي أحيلت للقضاء العسكري

م	رقم القضية	المتهمون	الأحكام	البراءة	ملاحظات
١	٨ لسنة ١٩٩٥ ج. ع	٤٩	٣٤	١٥	٣:٥ سنوات
٢	١١ لسنة ١٩٩٥ ج. ع	٣٣	٢٠	١٣	٣:٥ سنوات
٣	١٣ لسنة ١٩٩٥ ج. ع	٣	٢	١	
٤	٥ لسنة ١٩٩٦ ج. ع	١٣	٨	٥	١:٣ سنوات
٥	١٨ لسنة ١٩٩٩	٢٠	١٥	٥	٣:٥ سنوات
٦	٢٩ لسنة ٢٠٠١	٢٢	١٦	٦	٣:٥ سنوات
	الإجمالي	١٤٠	٩٥	٤٥	

ثانيا: القضايا التي أحيلت الى محاكم أمن الدولة طوارئ

م	رقم القضية	المتهمون	الأحكام	البراءة	ملاحظات
١	٢٠٠٢/٢٧٦٩٠ جنح الرمل	٨	–	٨	
٢	٢٠٠٢/٢٧٦٩١ جنح الرمل	١٠	–	١٠	
٣	٢٠٠٢/٢٧٦٩٢ جنح الرمل	٣	–	٣	
٤	٢٠٠٢/٢٧٦٩٣ جنح الرمل	٢٩	٢٩	–	٣ شهور مع الإيقاف
٥	٢٠٠٢/٢٧٦٩٤ جنح الرمل	٥	–	٥	
٦	٢٠٠٢/٢٧٦٩٦ جنح الرمل	٥	–	٥	
٧	٢٠٠٢/٢٧٦٩٩ جنح الرمل	٦	–	٦	
٨	٢٠٠٢/٢٧٧٠٠ جنح الرمل	٣٥	–	٣٥	
	الإجمالي	١٠١	٢٩	٧٢	

ثالثا: عدد المتهمين الذين تم عرضهم على النيابة ولم يتم إحالتهم الى المحاكمة حوالي ٣٠٠٠ متهم وذلك خلال المدة من (١٩٩٢ - ٢٠٠٤)

المتهمون في القضية رقم ٨ لسنة ١٩٩٥ جنايات عسكرية عليا

م	الاســـــــم	الحكـــــم
١	عصام الدين محمد حسين العريان	٥ سنوات
٢	محمد علي العريشي	٣ سنوات
٣	إبراهيم البيومي البيومى غانم	٣ سنوات
٤	حسين إسماعيل عثمان اسماعيل	براءة
٥	محمد عبده إبراهيم علي	براءة
٦	محمود علي عبد الحكيم الكيال	براءة
٧	محمد سلامة محمد أبو المكارم	براءة
٨	إبراهيم محمد متولي ياسين	براءة
٩	صبيح علي صبيح منطاوي	٣ سنوات

م	الاســــــــم	الحكـــــــم
١٠	إبراهيم خليل عمر الزعفراني	٣ سنوات
١١	جمال سعد حسن ماضي	٣ سنوات
١٢	عيسى عبد العليم عبد الحميد عبد العال	٣ سنوات
١٣	محمد أحمد عبد الغنى حسانين	٣ سنوات
١٤	رزق عبد الرشيد رزق يونس	٣ سنوات
١٥	محمد عوض عبد العزيز رمضان	براءة
١٦	محمد عبد الفتاح رزق شريف	براءة
١٧	جمال عبد العزيز حسين بطيشة	٥ سنوات
١٨	ياسر محمد علي قاسم	براءة
١٩	محمود مصطفى البنداري السيد	براءة
٢٠	بشير العبد محمود أبو السعيد	٣ سنوات
٢١	سعد عصمت محمد الحسيني	براءة
٢٢	محمد بسيونى حسين القصبي	٣ سنوات
٢٣	أحمد محمود محمد ابراهيم	٣ سنوات
٢٤	محمد طه محمد أحمد وهدان	٣ سنوات
٢٥	محمد حسن ابراهيم فرج	٣ سنوات
٢٦	أحمد محمد فرج عثمان الدفرى	٣ سنوات
٢٧	عبد الخالق حسن عبد الوهار عبد الله	٣ سنوات
٢٨	على عز الدين ثابت على	٣ سنوات
٢٩	محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر	٣ سنوات
٣٠	حسن أحمد ابراهيم الجمل	٣ سنوات
٣١	رشاد نجم الدين عبد الرحيم نجم الدين	٣ سنوات
٣٢	محمد عبد العزيز علي الصروى	٣ سنوات
٣٣	السيد نزيلي محمد العوضي	٣ سنوات

م	الاســــــم	الحكـــــم
٣٤	محمد عبد اللطيف طلعت محمد قاسم	براءة
٣٥	محسن يوسف السيد راضي	٣ سنوات
٣٦	محمد حسين محمد عيسى	٣ سنوات
٣٧	أمين أحمد سعد مجمد الطاحوري	٣ سنوات
٣٨	محمد محسن إبراهيم سويدان	٣ سنوات
٣٩	نبيل يوسف حجازي عزام	٣ سنوات
٤٠	محمد السيد أحمد حبيب	٥ سنوات
٤١	عبد الرحمن عبد الفتاح عبد الله محمد	٣ سنوات
٤٢	طلعت محمد محمد الشناوي	٣ سنوات
٤٣	علي حسن حسن الداي	٣ سنوات
٤٤	عاشور سليمان عبد الباري غانم	٣ سنوات
٤٥	محمد فؤاد عبد المجيد أحمد يوسف	٣ سنوات
٤٦	سيد عبد المقصود محمد عسكر	براءة
٤٧	مصطفى عبد الحليم إبراهيم حجازي	براءة
٤٨	محمود السعيد حسن الديب	براءة
٤٩	عبد الله طه أحمد محمد وهدان	براءة

المتهمون في القضية رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ جنايات عسكرية عليا

م	الاســـــم	الحكـــم
١	محمود السيد محمود بسيوني	٣ سنوات
٢	حلمي مصطفى حمود	٣ سنوات
٣	محسن عبد الفتاح إسماعيل القويعي	٣ سنوات
٤	السيد محمود عزت إبراهيم عيسى	٥ سنوات
٥	سعد زغلول العشماوي محمد صابر	براءة
٦	أنور حسن حسن شحاتة	٣ سنوات
٧	علي متولي علي سالم	٣ سنوات
٨	محمد غريب عبد العزيز إسماعيل	براءة
٩	السيد عبد الستار عبد السلام المليجي	٣ سنوات
١٠	محمد سعد عليوة السيد طه	٣ سنوات
١١	لاشين علي عبد الله شنب	براءة
١٢	حسين حسين شحاتة	براءة
١٣	محيي الدين محمد محمود زايط	٣ سنوات
١٤	محمود حسين أحمد حسن	٣ سنوات
١٥	عبد المنعم أبو الفتوح عبد الهادي	٥ سنوات
١٦	حلمي السيد عبد العزيز الجزار	براءة
١٧	عبد الله محمد عبد الله	براءة
١٨	فهمي محمد محمد عامر	٣ سنوات
١٩	طلعت محمد فهمي خليفة أبو دقيق	٣ سنوات
٢٠	مصطفى إبراهيم محمود حلمي	٣ سنوات
٢١	جمال سعد حسن ماضي	
٢٢	أسامة سعد محمود عثمان	٣ سنوات
٢٣	سعيد أحمد عبد الرحمن	براءة

م	الاســــــــم	الحكـــــم
٢٤	حامد محمد محمد علي المداح	٣ سنوات
٢٥	محمد أحمد شحاتة	٣ سنوات
٢٦	عبد العزيز إبراهيم عبد العزيز زويل	٣ سنوات
٢٧	متولي صلاح الدين عبد المقصود	براءة
٢٨	السيد مصطفى السيد مصطفى سمك	٣ سنوات
٢٩	علي أحمد محمد عمران	٣ سنوات
٣٠	محمد خيري حسن محمد	براءة
٣١	محمد محمد مليجي موسى	براءة
٣٢	علي حسن محمد الكودبى	براءة
٣٣	محمد قاسم سيد عبد الرحيم	براءة

المتهمون في القضية رقم ١٥ لسنة ١٩٩٦ جنايات عسكرية عليا

م	الاســــــــم	الحكـــــم
١	أبو العلا ماضي أبو العلا	براءة
٢	محمد مهدي عثمان عاكف	٣ سنوات
٣	عصام عبد الحليم حشيش	براءة
٤	عبد العظيم عبد المجيد المغربي	براءة
٥	جمال عبد الهادي محمد مسعود	براءة
٦	محمد إبراهيم عبد الفتاح بدوى	٣ سنوات
٧	محمود أحمد عمر العريني	٣ سنوات
٨	رشاد محمد علي البيومي	براءة
٩	عبد الحميد حسن إبراهيم الغزالي	٣ سنوات
١٠	حسن جودة عبد الحافظ	٣ سنوات

م	الاســــــــم	الحكــــم
١١	محمود علي أبو ريه	٣ سنوات
١٢	مصطفى طاهر علي الغنيمى	٣ سنوات
١٣	مجدي الفاروق أنور	براءة

المتهمون في القضية رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ جنايات عسكرية عليا

م	الاســــــــم	الحكــــم
١	محمد بديع عبد المجيد سامي	٥ سنوات
٢	مدحت أحمد محمود الحداد	٣ سنوات
٣	سعد زغلول العشماوي محمد صابر	٥ سنوات
٤	مختار محب الدين نوح	٣ سنوات
٥	محمد علي إسماعيل بشر	٣ سنوات
٦	عبد الله زين العابدين سليمان	٣ سنوات
٧	خالد محمد أحمد بدوى	٣ سنوات
٨	أحمد إبراهيم أحمد الحلواني	٥ سنوات
٩	محمد هشام مصطفى الصولي	٣ سنوات
١٠	سيد عبد العظيم مصطفى هيكل	٣ سنوات
١١	إبراهيم الرشيدي ابراهيم	براءة
١٢	أحمد شوقي عبد الستار عماشة	٣ سنوات
١٣	علي عبد الرحيم محمد	براءة
١٤	أحمد عبد الرحيم محمد	٣ سنوات
١٥	عاطف عبد الجليل السمري	٣ سنوات
١٦	إبراهيم علي السيد	٣ سنوات
١٧	عبده مصطفى البردويل	٣ سنوات

م	الاســــــــــــم	الحكـــــم
١٨	محمد سعد عليوة	براءة
١٩	أحمد محمد أبو الأنوار	براءة
٢٠	أحمد محمود محمد حسن	براءة

المتهمون في القضية رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠١ جنايات عسكرية عليا

م	الاســــــــــــم	الحكـــــم
١	محمود سيد عبد الله غزلان	٥ سنوات
٢	عبد المنعم علي عبده البربري	٥ سنوات
٣	حسين علي علي حسين الدرج	٣ سنوات
٤	أسامة أحمد أحمد أبو شادي	٥ سنوات
٥	طاهر عبد المنعم سيد حسين	٥ سنوات
٦	ماجد حسن حسن الزمر	٥ سنوات
٧	صلاح الدين محمد أحمد حسن	٣ سنوات
٨	مأمون محمد إبراهيم عاشور	٣ سنوات
٩	محيى الدين محمد محمود زايط	٣ سنوات
١٠	شرف الدين محمود شرف الدين	٣ سنوات
١١	حمدي مصطفى خليل شاهين	براءة
١٢	محمد عزيز همام عبد المجيد الزمر	٣ سنوات
١٣	أحمد عبد الحليم وهبة سعفان	٣ سنوات
١٤	أحمد العبد محمود أبو السعيد	براءة
١٥	محمد محمود منصور السيد منصور	براءة
١٦	خالد حنفي فيهم حسين عثمان	براءة

م	الاســـــــــــم	الحكـــــــم
١٧	محمد أحمد كمال عبد القادر الأكحل	٣ سنوات
١٨	محمد محمد محمد إمام	٣ سنوات
١٩	محمد هشام احمد عبد العزيز عيسى	٣ سنوات
٢٠	محمد علي إبراهيم القصاص	براءة
٢١	سيد أحمد شيبة احمد على	٣ سنوات
٢٢	أحمد علي جمعة السيد	براءة

الفصل الخامس

قصة حزب وأزمة جيل

تختصر قصة تشكيل "حزب الوسط" قضية تيار السبعينيات التجديدي بشكل عام، وإن كان بعض قادة هذا التيار لم يشاركوا في فصولها؛ نظرا لكونهم كانوا خارج إطار الصورة في هذا التوقيت، على ذمة المحاكمات العسكرية التي عقدت لهم في عام ١٩٩٥ (وأعني هنا مجموعة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح تحديدا).

لم يكف الإخوان أبدا عن المطالبة بإلغاء قرار حل الجماعة الصادر عام ١٩٥٤؛ فتقدموا في مارس ١٩٧٦ مع ظهور المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي بطلب لإعادة الجماعة إلى العمل رسمياً، ثم أقاموا دعوى قضائية تطالب بإلغاء قرار الحل، إلا أن القضاء رفض البت في هذه الدعوى. وعلى إثر صدور قرار تنظيم الأحزاب عام ١٩٧٩ أصرت الجماعة على استعادة شرعيتها القانونية كحزب سياسي، إلا أن السادات أحال الأمر إلى وزيرة الشئون الاجتماعية، وطلب من المرشد العام للجماعة التواصل معها. إلا أن التلمساني لسبب ما لم يقم بهذا الاتصال، وعوضا عن ذلك الاتصال الذي كان من الممكن أن ينهي المسألة دخل قانونيو الجماعة في جدل حقوقي، ولكنه في جوهره سياسيا، مؤكدين أن قرار حل الجماعة عام ١٩٥٤ لم يكن خاصاً بها؛ بل تطبيقاً لقانون حل الأحزاب السياسية، ومن هنا فإن من حق الجماعة أن تستعيد شرعيتها بعد إلغاء ذلك القانون، والنص في الدستور (الذي تم تعديله أكثر من مرة في السبعينيات) على أن الحياة السياسية تقوم على أساس التعددية الحزبية.

كان عمر التلمساني المرشد العام الثالث أول من طرح على الجماعة فكرة تكوين حزب سياسي في ظل قرار الدولة باستمرار سريان قرار حل الجماعة، وقد تخطى التلمساني بفكرته تلك مبدأ إخوانيا تقليديا رسّخه البنا (كما رأينا في الفصل الأول) يقوم على رفض الحزبية. ولم يكن ما طرحه التلمساني تقية أو أسلوبا أدواتيا لإعادة الجماعة إلى الشرعية (كما يؤكد المهندس أبو العلا ماضي)، وإنما رؤية سياسية جديدة تؤمن بإمكانية - بل ضرورة - اندماج الجماعة في النسق التعددي التنافسي المعلن. لقد كان التلمساني في الماضي وفديا وإخوانيا في آن واحد، فكان الوفد يرشحه في قوائمه الانتخابية دون اعتراض من البنا رغم خصومة البنا الحادة مع قيادة الوفد. كان التلمساني يعرف مزايا التعددية السياسية ويقدرها، ويؤمن بآلياتها على نحو ما في خدمة الدعوة الإخوانية وإتاحة فضاءات فاعلة لها.

من هنا جاء طرح التلمساني في عام ١٩٨٤ لفكرة الحزبية لأول مرة بشكل فاجأ الإخوان التقليديين. لم يطرح التلمساني الفكرة انطلاقا من لغط إيديولوجي؛ بل من مصلحة عملية بحتة، فقد كان قانون الانتخابات وقتها ينص على أن المرشح لمجلس (انتخابات ١٩٨٤) يجب أن يكون حزبيا أو أن يرشح نفسه على إحدى القوائم الحزبية. من هنا طرح التلمساني على الجماعة ضرورة التكيف مع القانون وتشكيل حزب سياسي يمثل واجهة لها. وقد واجه التلمساني معارضة مزدوجة، من الحكومة والإخوان معا، غير أنه واصل طرحه، مبررا عداء البنا للحزبية بظروف وأوضاع أحزاب تلك الفترة وليس من حيث المبدأ، كان التلمساني يعرف أنه يراوغ قادة الجماعة، ولكنه استخدم تلك الحيلة في محاولة لإقناعهم، بيد أنها باءت بالفشل.

جدد التلمساني طرحه حول تحول الجماعة إلى حزب سياسي قبيل وفاته عام ١٩٨٦. ولم يقف هذه المرة عند مستوى الطرح والمناقشة، وإنما بادر بمساعدة قوية من أبناء جيل السبعينيات التجديدي في كتابة برنامج سياسي تحت اسم "حزب الشورى"، وبعد وفاته كرر أبناء هذا الجيل المحاولة مرتين باسم مختلف، "حزب الإصلاح"، ولم تحظ محاولتهم في المرتين برضى قادة الحرس القديم، الأمر الذي أدى إلى وأد التجربة للمرة الثانية.

كان الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح هو الذي قاد التجربة الثالثة عام ١٩٩٥ الخاصة بحزب الإصلاح، ثم قاد عضو الإخوان البارز في نقابة المهندسين محمد السمان تجربة رابعة في نفس العام ١٩٩٥ تحت اسم "حزب الأمل". وأخيرا جاء دور مجموعة حزب الوسط وأبو العلا ماضي لتكتمل مأساة هذا التيار، برفض تيار الحرس القديم لهم للمرة الخامسة، ولتبدأ فصول الحزب الذي ما زال تنظره محكمة القضاء الإداري للمرة الثالثة حتى الآن.

لقد أثارت مبادرة شباب الإخوان التقدم بحزب جدلاً كبيرا في صفوف الجماعة، سرعان ما تطور إلى صراع ما زالت فصوله تتهادى حتى لحظة كتابة هذه السطور.

حزب " الوسط:

بوفاة الشيخ عمر التلمساني - المرشد العام للإخوان- الذي نجح إلى حد كبير في إقامة جسور من التواصل والثقة والمودة مع جيل الشباب في تنظيم الإخوان منذ استطاع جذب قيادات "ونجوم" الجماعة الإسلامية التي نشطت في صفوف الشباب، وبخاصة طلاب الجامعات للعمل والانضواء تحت لواء "الإخوان المسلمون".. ومكن الشيخ - لبعض القيادات الشابة - من أن تكون صاحبة نفوذ داخل الجماعة، وأن تقدم بعضا من رؤاها الفكرية الجديدة خاصة ما يتعلق بكيفية العمل السياسي وسط قطاعات الجماهير المختلفة.. ووصل بعضهم إلى مستويات تنظيمية رفيعة داخل الجماعة (عضوية مكتب الإرشاد)، وبالطبع لم تخل - تلك المرحلة - من صراعات مكتومة أحياناً.. ومتفجرة في أحيان أخرى بين رؤى هذا التيار الذي مثله جيل السبعينيات وبين قيادات الحرس القديم في الجماعة.. لكن ظل وجود التلمساني بقدراته ومهاراته القيادية بمثابة رمانة الميزان في حالة الشد والجذب بين رؤى هذا التيار ورؤى الحرس القديم.

وبوفاة التلمساني (١٩٨٦).. انتهت مرحلة.. وبدأت مرحلة جديدة.. كانت تجلياتها الأولى اختيار الحرس القديم لرجل ضعيف ليتولى منصب المرشد العام خلفا للتلمساني حتى يتسنى لهم العودة إلى صدارة الحدث من جديد، وبالفعل تم لهم ما أرادوا، وجاء حامد أبو النصر مرشدا عاما ومعه مصطفى مشهور أحد أبرز نجوم الحرس القديم (والجهاز الخاص) للجماعة نائبا له- كان مشهور وقتها خارج مصر وعاد فور سماعه بموت التلمساني-.

نجح رجال الحرس القديم "صقور الإخوان".. في استعادة نفوذهم ورؤيتهم داخل الجماعة، ومنذ ذلك الحين - فيما نعتقد - شعر تيار السبعينيات التجديدي الذي كان يقوده ويحركه التلمساني بأنهم باتوا يتامى أمام نفوذ أخذ يتزايد يوما بعد يوم لرموز الحرس القديم ومريديهم من جيل الشباب أمثال خيرت الشاطر (النائب الثاني للمرشد العام حاليا) ومحمود عزت (عضو مكتب الإرشاد بالجماعة وأحد مجموعة ١٩٦٥ القطبية).

أحس تيار السبعينيات منذ وفاة التلمساني بأن فرص الأخذ برؤيتهم في تطوير المناهج والأساليب "التاريخية" للجماعة قد تقلصت.. وهو ما أدى إلى تصاعد طرح "الملاحظات" النقدية تجاه الفكر المحافظ للقيادة التقليدية للجماعة.. وبدأت فكرة البحث عن مخارج تنظيمية وبرنامجية في إطار حركي مختلف، تعتمل في عقول بعض القيادات الإخوانية الشابة.. ولعلها كانت المدخل لمحاولات بعض قيادات هذا الجيل السعي لتأسيس حزب سياسي.. إنها قصة حزب "الوسط" التي لم تبدأ في عام ١٩٩٦ كما ذكرنا في مقدمة هذا الفصل؛ وإنما بدأت في حياة المرشد التلمساني عام ١٩٨٤.

تعبر قصة حزب "الوسط" عن الصراع المحتدم بين رؤية تيار السبعينيات من شباب الحركة الإسلامية - الذين انضموا إلى الجماعة في منتصف سبعينيات القرن الماضي - وبين رؤية تاريخية تقليدية محافظة حكمت سلوك ومفاهيم جماعة الإخوان في الأغلب الأعم من مسيرة الجماعة الفكرية والحركية.

هذا الصراع الذي تراوح في ثمانينيات القرن الماضي بين الشد والجذب، وبين الحدة والخفوت، وبين التصريح به من جانب، وإنكار وجوده من جانب آخر، خرج إلى العلن عندما تقدم المهندس أبو العلا ماضي في بدايات عام ١٩٩٦، إلى لجنة الأحزاب بمجلس الشورى طالباً التصريح بإنشاء حزب الوسط، انفجر الصراع علنيا بين بعض شباب الإخوان من جانب وبين قادة الجماعة من جانب آخر.. حتى وصل إلى ساحات المحاكم!.

وهكذا بعد أن التقت بعض من أفكار ورؤى جيل شباب الإخوان في تجديد وتطوير أفكار وأساليب عمل تنظيم الإخوان في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مع طموحات وتصورات المرشد الراحل عمر التلمساني صاحب سياسة النفس الطويل وتجنب الصدام المباشر مع السلطة، واستبدالها بسياسة "التسلل" - وفقاً للمثل الإنجليزي الشهير "يبطيء لكن بثقة" - لكافة أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.. مع التركيز على النقابات المهنية والمدارس والجامعات.. واستقطاب أوسع الشرائح من الطبقات الوسطى "مركز الثقل في صناعة الرأي العام" في أي مجتمع، هذا التسلل التدريجي المحسوب، الذي كان رأس الحربة فيه قيادات شابه تنتمي إلى جيل السبعينيات في الجماعة، حققوا وتحققوا، حققوا الكثير من المكاسب والنجاحات - على هذا الدرب -، وتحققوا كقادة ونجوم ورموز للتيار الإسلامي.. خاصة في الاتحادات الطلابية، ومجالس أغلب النقابات المهنية.

بـيعـة الـمـقـابــر:

كان رجال النظام الخاص يحكمون من وراء ستار في عهد المرشد الرابع حامد أبو النصر، ولكن جاءت "بيعة المقابر" التي اختير على أساسها مصطفى مشهور أحد أهم رجال النظام الخاص مرشدا عاما، لتضع هؤلاء الرجال في واجهة الحدث، في وقت كانت الجماعة تعيش أصعب أوقاتها في صراعها مع الدولة، مما زاد الأمور تعقيدا في هذا السياق.

جاء مشهور ومعه رجاله أصحاب منهج التصعيد والمجابهة على صعيد التعامل مع ال[illegible]عة والمخالفين في المجتمع، وأصحاب الرؤى المحافظة التقليدية، حيث إعلاء مفاهيم السمع والطاعة والتشدد التنظيمي والفكري والصلاحيات الضخمة الممنوحة للمرشد العام فضلا عن تقديسه، والتحايل على مبدأ "الشورى".. (فالشورى غير ملزمة.. والأخذ بها من باب "الاستئناس" لا أكثر).. فكان لا بد من أن تتوتر الأجواء، سواء في علاقات الإخوان بالغير أو على الصعيد الداخلي.. وهو ما دفع بفكرة "حزب الوسط" للظهور على مسرح الأحداث السياسية.

كرس تولي مشهور- والطريقة التي تم اختياره بها - أجواء "التوتر" بين جيل القيادات التاريخية المحافظة لجماعة الإخوان، وجيل الشباب السبعيني التجديدي، خاصة بعد نجاح التيار المحافظ التقليدي في الإمساك بزمام الأمور تنظيماً وحركيا بعد مجيء مشهور.

في محضر نقاش أجريناه مع عصام سلطان المحامي، وأحد رموز تيار التجديد من شباب الإخوان.. تحدث عن الصدمة والدهشة التي لفت الكثيرين من داخل الجماعة، خاصة شبابها، للطريقة التي تم بها اختيار المرشد العام.. خلفا للمرحوم حامد أبو النصر، وكيف أن قيادات كبيرة ووسطى بالجماعة لم تكن على علم بتخطيط وتدبير تيار المحافظين من القيادات التاريخية لهذه البيعة المباغتة التي حدت بعصام سلطان لتقديم استقالته من التنظيم؛ احتجاجاً ورفضاً لهذا الأسلوب.

تردد وتردد مقابل:

عندما تقدم المهندس أبو العلا ماضي بطلب تأسيس الحزب لم يكن قادة الحرس القديم قد حسموا أمرهم من قضية الحزبية بشكل عام على الرغم من موافقتهم في بادئ الأمر على المشروع، وهو ما أكده ماضي نفسه - في حوار مع جريدة الحياة - عندما ألمح إلى أن المبادرة بتأسيس الحزب لم تأت منبتة الصلة بجماعة الإخوان بمعنى تنظيمي.. أو بمعنى فكرى.

وأشار في الحوار الذي أجري معه بعد عشرة أيام فقط من تقدمه بطلب الحزب "في ٩ يناير ١٩٩٦ إلى أن بعض قيادات الإخوان كانوا على علم مسبق بهذه الخطوة، هذا على الصعيد التنظيمي، أما على صعيد الانتماء الفكري للإخوان فقد أكد ماضي بوضوح "اعتقادنا الراسخ في شعار الإسلام هو الحل.. (الشعار الرئيسي الجامع للإخوان المسلمين)، وأن حزب الوسط هو

ترجمة برنامجية للشعار.. وشدد على أن المؤسسين للوسط لا يمانعون أن ينضم للحزب أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين".

أما اعتراف تيار الحرس القديم فجاء على لسان المرشد العام للجماعة في حوار أجريناه معه ونشر في حينه بجريدة الأهالي عدد ٧ فبراير ١٩٩٦، أكد مشهور في رده على سؤال لنا حول ما أعلنه مجموعة حزب الوسط من أنهم لا ينتمون تنظيميا للجماعة، هذا كلام يقولونه لدرء الشبهات؛ لأن الحكومة تعلن أن جماعة الإخوان جماعة غير شرعية، وتقول إنه لا يوجد ما يسمى بتنظيم "الإخوان المسلمون" في مصر.. وهؤلاء الشباب يريدون أن يدفعوا عن أنفسهم كونهم ينتمون لتنظيم غير شرعي، حتى يحظى حزبهم بالقبول، ولكنهم لم ينسلخوا عنا ومازالوا أعضاء في تنظيم "الإخوان المسلمون".

وفى حوار آخر لمجلة المختار الإسلامي في ٥ مارس ١٩٩٦ يعود المرشد ليؤكد على علاقة الجماعة بالحزب وبمؤسسيه حيث يقول "نحن لم نحظر على الشباب أن يتحرك، وهم قالوا نؤسس حزبا لأن الحكومة لا تعترف بشرعية الجماعة، ونحن كشيوخ داخل الجماعة لم نحظر عليهم تلك الخطوة"، وأضاف "التزام هؤلاء الشباب بالجماعة أصل وتصرفاتهم مجرد اجتهاد، وهم لا ينوون الانعزال عن الجماعة أو الانشقاق عنها، ورأوا أنها قد تكون وسيلة للعمل لكنها لا تعني الانفصال عن الجماعة".

بل يذهب المستشار مأمون الهضيبي المتحدث الرسمي باسم الجماعة وقتها ليعلن بوضوح أن شباب الإخوان قد تم لهم الإذن بذلك وذلك في حوار بمجلة اليسار في عدد فبراير ١٩٩٦.

ويبقى التصريح الأوضح والأسرع لقيادات الإخوان بخصوص الحزب، هو ذلك التصريح الشهير الذي أدلى به المرشد العام مصطفى مشهور لوكالة الصحافة الفرنسية ونشرته الشرق الأوسط اللندنية في ٢١ فبراير ١٩٩٦ "أن بعض الشباب من الإخوان فكروا في إنشاء حزب حتى نتحرك بشكل قانوني، وهذه المرة الأولى التي تنوي فيها جماعة "الإخوان المسلمون" إنشاء حزب منذ تأسيسها في العام ١٩٢٨" انتهى كلام المرشد العام للإخوان.. وهو في غاية الوضوح لا لبس أو غموض فيه.. ولكن.. وكعادة قيادات الإخوان دائماً ومنذ المؤسس الأول الإمام حسن البنا وحتى آخر مرشد عام، عاد مصطفى مشهور ليعلن بعبارات واضحة، لا لبس فيها أيضا أنه لا علاقة "للإخوان" بالمجموعة التي سعت لإنشاء حزب الوسط، وأنه لا تربطهم بالجماعة صلة تنظيمية(!!) - في حديث مع مجلة الحوادث اللبنانية في ٨ مارس ١٩٩٦.

وهكذا استمر التردد والمراوحة يتحكم في تصريحات قيادات المعسكرين.. شباب الوسط.. وقيادات الإخوان وإن يكن تردد و"مراوغة" المرشد العام والمتحدث الرسمي باسم الإخوان قد جاءا من باب الاعتياد واتساق مع أساليب الجماعة في التعامل مع الأمور.. حيث دائماً أكثر من رأي وأكثر من تصريح.. فاعلان.. ثم إنكار ثم إعلان.. وهكذا وهى سنة شائعة.. تمثل فهماً وأسلوباً ملازماً للجماعة، وقد تكون الجماعة (الإخوان المسلمون) وخاصة تيار المحافظين قد عمد لهذا السلوك.. حتى تتكشف الأمور.. فإن خيرا ووافقت الحكومة على

التصريح للحزب.. فالعدة والعتاد جاهزان للاستحواذ على الحزب.. وإن لم يكن ذلك.. فتبقى للجماعة "هيبتها" وثبات مواقفها من قضية العمل الحزبي.. وربما في تحليل آخر عمدت الجماعة على لسان صقورها وقادتها إلى التأكيد على العلاقة التنظيمية بين "الإخوان" وجماعة المؤسسين للحزب كرسالة للحكومة؛ وبالتالي ترفض الحكومة التصريح للحزب، فتقطع الجماعة على "الخارجين عنها" من شباب الوسط الطريق.. فيعودون "صاغرين".

على كل حال.. وأيا ما كانت إستراتيجية الصقور من مشايخ وقيادات الإخوان فهي قابلة للفهم بمنطق تاريخي مرجعي أو بمنطلق برجماتي نفعي، يبقى أن تردد شباب إخوان الوسط.. في تحديد علاقاتهم التنظيمية والفكرية - رغم تفهمنا لبعض ترددهم كما أسلفنا بجماعة الإخوان - فيما يبدو هو نقطة ضعفهم أو قل كعب آخيل الذي تسللت منه حجج ومبررات الرافضين وغير المتحمسين والمحذرين، سواء لجنة الأحزاب أو بعض القوى السياسية أو النظريات الأمنية التي تلاحقهم باعتبارهم مجرد بالون اختبار أطلقته جماعة الإخوان، أو مناورة لاستشراف نوايا الحكومة، أو في أحسن الأحوال مجرد "حاجزين" لحزب سياسي.. حتى تأتي جحافل الإخوان بصقورها ومشايخها التقليديين للسكن فيه.

هكذا - في رأينا - جنى تردد شباب الوسط عليهم.. وكما كانت فكرتهم على المستوى النظري جسورة ومثلت خطوة كبيرة للإمام في تاريخ العمل السياسي الإسلامي، كان عليهم أن يتحلوا بجسارة مماثلة على مستوى الممارسة العملية.. وأن يتجاوزوا جدار "الهيبة".. وخشية العاقبة.. عاقبة الانسلاخ الواضح عن الإخوان المسلمين.

الافتراق .. حتمية موضوعية :

أمام هذا التصاعد "الدرامي".. قد يخطر للبعض سؤال: ألم يكن من الممكن تدارك الأمور قبل "استفحالها"؟ هل عدمت الجماعة "نفرا من الحكماء" - من داخلها أو من خارجها - يسعون للم الشمل؟ ألم يتفهم هذا التيار أو ذاك ضرورة تقديم بعض التنازلات للآخر؟ ألم يكن من الممكن تجاوز هذه "الحالة" ببعض المرونة من هذه الرؤية أو تلك..؟!

نقول.. لا شك أن بعضا من هذا حدث..

لكن كل هذه المحاولات لتجاوز مساحات الخلاف بين رؤى الفريقين.. لم تحقق مرادها.. ويبقى السؤال: لماذا؟ يقدم طلعت رميح في كتابه "الوسط والإخوان" رؤية متكاملة لتلك القضية تنظر في ماهية هذه القيادات التاريخية للإخوان والظروف الذاتية والموضوعية التي تشكلت فيها ملكاتهم وأملت عليهم مواقفهم واختياراتهم ورؤاهم.. كذا الظروف - المغايرة- التي تشكل خلالها جيل شباب السبعينيات التجديدي، وأملت عليهم - أيضا - رؤاهم وانحيازاتهم.. يقول طلعت رميح - واصفا - جيل المحافظين من الحرس القديم:

"القيادة الحالية للإخوان تشكلت عقلياً وسياسياً وتنظيميا ونفسياً من خلال ضغط الأزمة والصراع الضاري مع ثورة يوليو والرئيس عبد الناصر، وتأثرت بتبعاته فيما بعد، حيث دخلت هذه القيادات السجون، وهم في سن الشباب وكانت خلفيتهم الثقافية ورؤاهم السياسية وقدراتهم التنظيمية هي ما يتوافر للشعب المصري في تلك المرحلة.. وكان لطول الفترة التي قضوها وراء الأسوار وصلت بالنسبة للكثيرين منهم إلى ١٥ عاماً وقضى بعضهم اثنين وعشرين عاما كاملة، ومنهم المرشد الحالي للجماعة مهدي عاكف- بصمود وصبر وتبتل، انقطعوا خلالها عن العالم تأثير كبير.. سواء من ناحية تحديد نوعية العناصر التي استمرت، أو المفاهيم والأفكار والآراء والسلوكيات التنظيمية التي تغلغلت في داخلهم، بما يمكن تلخيصه في التالي:

١- أن من صمد طوال هذه الفترة العصيبة، ومن تنادى بعد ذلك لبدء نشاط الإخوان مجدداً، كانوا في معظمهم من أعضاء النظام الخاص الذين اختيروا لهذه المهمة، وتربوا خلالها على صفات الثبات والسرية والطاعة والثقة المطلقة في القيادة وتنفيذ الأوامر، وهي إن كانت صفات ضرورية للعمل في هذا الجهاز الخاص، لكنها ليست متناسبة مع الدور الجديد الذي أصبحوا مطالبين بأدائه في قيادة الجماعة في الفترة التي بدءوا فيها إعادة نشاط الإخوان مع مطلع السبعينيات، والذي يتطلب موهبة وأسلوباً وتجربة خاصة في قيادة الجماعة في كافة مجالات نشاطاتها السياسية والتنظيمية والنقابية... الخ.

٢- أن الخلفية الثقافية والسياسية بالنسبة لهذه القيادات قد أصيبت بالتجمد بحكم طول الفترة في السجن، وصعوبة إمكانية الاطلاع كذلك بسبب ظروف السن، مما جعل هذه القيادات ليست على إدراك كامل بالتطورات السياسية الهائلة التي حدثت في العالم، وبالأفكار والتيارات الحديثة التي ظهرت على ساحة الأحداث، وبنظم الإدارة والتنظيم الحديثة... الخ، وهو الأمر الذي دفعهم إلى الغموض وعدم الوضوح في الشعارات السياسية التي يطرحها الإخوان، والبعد عن تفصيلها في برامج سياسية، بل والإصرار على جعل تفاصيلها في رؤوس الإخوان القدامى، دون تفصيلها لدى الجدد أنفسهم!.

لقد توقف هؤلاء عند حدود الأفكار التي طرحها الشهيد حسن البنا، بحكم أنهم تربوا عليها، غير أنها وإن كانت سابقة لعصر تشكيل الإخوان، إلا أنها بعد مضي وقت كانت بحاجة للتحديث والتطوير بحكم التغيرات الكبيرة التي شهدها العالم والحياة، وهو أمر لم تمكنهم ظروفهم السالفة الذكر من القيام به.

٣- وكان طبيعياً والحال كذلك أن يصاب الحرس القديم بحالة عاطفية تجاه بعضهم البعض، وأن تسخر القواعد واللوائح للحفاظ على تماسكهم، بل ولعدم إغضاب بعضهم البعض، مهما كانت الظروف والأحوال والمشكلات، الأمر الذي تسبب في شلل داخلية للتنظيم، باعتبار أن غضب أحدهم هو "خط أحمر لصدور أي قرار سياسي أو تنظيمي".

٤- كما كان من ناتج أحداث الملاحقات والمحاكمات والنشر في الصحف خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٥ أن حدثت هالة من التقديس تجاه بعض الرموز نتج عنها تكريس شديد لعدد من الشخصيات.

لقد كانت أجهزة الإعلام الناصرية في حاجة إلى التضخيم من حجم الأفكار ومن قدرة بعض الشخصيات، ومن عظم بعض الأحداث، لتبرير اتساع وسطوة الإجراءات المتبعة ضد الإخوان، فتأثر بعض من جرت حولهم عمليات النشر والإعلام، وغزت هذه الأوضاع نفوسهم، بما قلل من شعورهم بأهمية الاطلاع على ما يجري من تطورات، وبما قلل من احتمالهم للخلاف مع الجيل الجديد، أو تقبل أرائه ومساهماته.

٥- وكان من ناتج عمليات الإعدام التي جرت -وقبلها عملية اغتيال الشهيد حسن البنا- أن أصبح المرشحون للقيادة أنداداً لبعضهم البعض، إذ افتقد الإخوان كاريزمية شخصية البنا، كما افتقدوا الصف الأول في القيادة، ولم تبرز منهم شخصية قيادية خلابة، الأمر الذي كان عامل طرد للبعض، كما كان عاملاً من عوامل "الاستقلال التنظيمي" بالمحافظات التي تتواجد فيها قيادات تاريخية.

٦- أن ظروف الأحداث التي مرت بها الجماعة مع ثورة يوليو جعلت هذه الرموز في حالة قطيعة مع التيارات الأخرى، وقللت من مرونتهم السياسية، وبالغت في نظرتهم الخلافية مع هذه التيارات ومع الدولة، وأصبحت تنظر بشك وحذر لكل تعاون مشترك لسابق تحميلها بإرث الماضي.

تيار جديد:

- وفى المقابل نشأ تيار السبعينيات التجديدي نشأة عفوية، ارتبطت بالطاقات والإبداعات الفردية، وارتبطوا بحركة جماهيرية واسعة قبل ارتباطهم التنظيمي بالإخوان.

- وإذا كان الجيل القديم، خرج في إطار ما أتيح من ظروف ثقافية وفكرية وتنظيمية وإدارية في الأربعينيات، فإن الجيل الجديد ارتبطت نشأته بظروف تعليمية وثقافية وسياسية مختلفة، ومنفتحة على الحياة والعالم، قرأ خلالها لمفكرين من خارج الإخوان، وذهبوا إلى كل أطراف العالم ينشدون العلم والمعرفة، أو المساهمة السياسية في نشاطات التجمعات الخارجية، وتعلموا لغات الغرب، واحتكوا بحضارتهم، فاستفادوا منها، ورفضوا سلبياتها.

وإذا كان الجيل القديم حدد موقفا من التيارات السياسية ومن الدولة، تأثر فيه بإرث الأزمة، فإن التيار الجديد نشأ وتربى مع ثورة يوليو، وخرج للعمل العام من خلال الاحتكاك بالحركة السياسية والتيارات الأخرى، غير محمل بإرث الماضي، فوجدها على غير ما يرى القدامى، فاقترب منها وتأثر بها وأثر فيها.

- وإذا كان الجيل القديم انضم للجماعة في غير نزاع مع جماعات أخرى، فإن الجيل الجديد انضم للجماعة في نزاع مع جماعات أخرى، أهمها جماعات العنف، مما يجعله أشد حساسية ونفورا من فكرها، وأكثر طلبا وإلحاحا على التمايز عنها.

- وإذا كان الجيل القديم لم ير في جماعات الدول الأخرى التي خرجت على خط الإخوان سوى تيارات انحرفت بالدعوة، فإن الجيل الجديد رآها مجددة، تطورت بفكر الإخوان الذي توقف، تفهم مواقفها وتعلم منها، ورفض ما رآه مخالفا لما يرى، ووافق على ما رآه إيجابيا صحيحا. جيل رأى الإخوان في اليمن يشاركون في الحكم، ومثلهم إخوان الأردن، فلم يغيروا فكرهم وأصابوا نجاحا في خدمة مواطنيهم. ورأى الإخوان في السودان صاروا أقلية أمام زحف فكر الترابي بغض النظر عما لهم من تحفظات عليه وعلى المجيء للحكم عبر انقلاب عسكري، فرموز هذا التيار يرفضون هذا الأسلوب - والتكتيكات السياسية البالغة التعقيد التي اتبعها.

مـأزق الإخـــوان:

غير أن الأهم من اكتشاف وتعرف الجيل الجديد على ظروف الحرس القديم هو تعرفهم على المشكلات والمآزق الخطيرة التي تواجه الإخوان بسبب هذا الجيل المسيطر أو للأسباب التاريخية التي مر بها الإخوان.

وقد توصل بعض رموز هذا الجيل إلى أن ثمة ازدواجية تحكم ظروف الإخوان، وتعرقل تطورهم السياسي والتنظيمي والجماهيري!.

فالإخوان.. جماعة.. وليسوا حزباً.

ينشدون الحرية والتعددية.. ويقيدهم رأيهم في عدم المشاركة في أية حكومة لا تمثل الإخوان بصفة كاملة.

- ينشدون العمل السياسي.. ويفتقدون مرونة التعاون مع كل القوى السياسية أو معظمها.

- يرغبون في تأسيس حزب.. وغير قادرين على تقديم رؤى وأفكار تناسب الظروف السياسية والقانونية السائدة.

- يقفون ضد الإرهاب.. دون أن يعلنوا انحيازهم للتغيير السلمي وتداول السلطة، مكتفين بما صدر في الستينيات (كتاب دعاة لا قضاة) وبإدانة العمليات الإرهابية.

- يشعرون بالتغييرات الهائلة في العالم.. وغير قادرين على طرح رؤى فكرية وفقهية لمعالجتها.

- يعملون في علنية.. وتحاط أمورهم بالسرية!

بهذا الوضوح الجامع.. وصف طلعت رميح الحال.. حال كل معسكر.. معسكر تيار الحرس القديم وأتباعهم.. ومعسكر تيار السبعينيات التجديدي.. حتى بات جلياً أن التقاء المعسكرين وإن تم في لحظات وفرت الظروف الموضوعية والذاتية ممكنات التلاقي لهما إلا أن واقع الحال الآن يشير لصعوبة إن لم نقل استحالة التلاقي.. ونعني هنا بالتلاقي الاستمرار في وعاء تنظيمي واحد تسيطر عليه أفكار المحافظين المتشددين من صقور جماعة الإخوان.. ومن هنا.. فإن الافتراق حادث لا محالة كما تم في الوسط سيتم مع باقي أطياف هذا التيار، إن لم يكن اليوم فغداً، وإن لم يكن بالجسد فبانتصار الفكرة.

الـــــوثـــــائـــــق

أولاً، مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين
حول المبادئ العامة للإصلاح فى مصر

إيمانا وتصديقاً بقول الله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) وإحساسا منا بالمسئولية الشرعية والوطنية والقومية، وقياما بالواجب الشرعى حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "الدين النصيحة"

وحيث تشهد المنطقة العربية والإسلامية اليوم محاولات دؤوبة ومستمرة من أجل فرض تغيير عليها من الخارج بالقوة حينا وبالضغوط الشديدة أحيانا أخرى .

ويقينا منا أن هذه المحاولات الخارجية لا تستهدف فى جوهرها ولا أغراضها إصلاحا حقيقيا لصالح شعوب المنطقة بل هى تهدف فى المقام الأول والأخير لاستمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على ثروات ومقدرات المنطقة وتفوق الكيان الصهيونى المغتصب لأرض فلسطين وزرع حكومات أكثر تعاونا معها فى استراتيجيتها العامة .

ولما بدا لنا من عدم تجاوب الحكومة المصرية مع المطالب الوطنية التى عرضها الإخوان المسلمون مع كل القوى الوطنية منذ عام ١٩٨٧ وحتى اليوم فى أكثر من وثيقة وعريضة، وأن جرعات الإصلاح التى تقوم عليها الحكومات المتتالية بطيئة جدا إلى درجة تأخرت معها مسيرة الإصلاح طوال العقد الماضى بصورة كبيرة: لذا ارتأينا أن نتقدم بهذه المبادرة،

وبداية لابد لنا أن نؤكد بكل وضوح :

أولا : إن الإخوان المسلمين يرفضون كل صور الهيمنة الأجنبية ويدينون كافة أشكال التدخل الأجنبى فى شئون مصر والمنطقة العربية والإسلامية .

ثانيا : إن الإصلاح الشامل هو مطلب وطنى وقومى وإسلامى، وأن الشعوب هى المعنية أساسا بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح الذى يهدف إلى إنجاز آمالها فى حياة حرة كريمة ونهضة شاملة وحرية وعدل ومساواة وشورى .

ثالثا : إن البداية يجب أن تكون من الإصلاح السياسى الذى هو نقطة الانطلاق لإصلاح بقية مجالات الحياة كلها والتى تعانى فى مصر والوطن العربى والإسلامى تدهورا متسارعا يكاد يصل بنا إلى القاع .

رابعا : إن القيام بريادة هذا الإصلاح لا تقوى عليه حكومة ولا أى قوة سياسية منفردة، بل هو عبء يجب أن يحمله الجميع وأن المصالحة الوطنية العامة التى تؤدى إلى تضافر

الجهود جميعا هى فريضة الوقت ليس لمجرد الوقوف ضد المخططات الهادفة إلى استباحة المنطقة، بل للنهوض من عثراتنا وعلاج مشاكلنا .

ويرى الإخوان المسلمون أن واجب الوقت يقتضى من كل القوى السياسية والنخب الفكرية والثقافية وكافة المهتمين بالشأن العام أن يلتفوا حول إطار عريض ينطلق من المقومات الأساسية لهذا المجتمع، وأن يتعاونوا فى المتفق عليه - وهو كثير - وأن يتحاوروا حول المختلف فيه - وهو قليل من أجل الصالح العام لهذه الأمة .

إن الثالوث المدمر لهذه الأمة من جمود سياسى، وفساد وظلم اجتماعى، وتخلف علمى وتقنى يهدد مصر الآن فى أمنها الوطنى ومكانتها القومية وريادتها الإسلامية ودورها العالمى.

ومن منطلق أن هداية البشر إلى الحق، وإرشاد الناس جميعًا إلى الخير، وإنارة العالم بمبادئ الإسلام هي الغاية العليا لدعوتنا: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ★ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ} .

وإيمانا بأننا ندعو بدعوة الله، وهي أسمى الدعوات، وننادي بفكرة الإسلام، وهي أقوم الفكر، ونقدم للناس شريعة القرآن، وهي أعدل الشرائع } صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ{ فإننا نؤمن بأن العالم كله عامة، ونحن خاصة، في حاجة إلى هذه الدعوة، وإلى كل شيء يمهد لها ويهيئ سبيلها.

ومن منطلق: {إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ}' نرى أن الغاية لدعوتنا هذه هي الإصلاح الحقيقي الشامل الذي يجب أن نتعاون عليه جميعًا، من خلال القنوات الدستورية والقانونية، لإقامة شرع الله، وفي ذلك صلاح الدنيا والدين، { ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} .

ومن الحق أن نعترف أننا بَعُدنا إلى حد كبير عن مقتضيات الإسلام الذى يحض على أن نقتبس النافع، وأن نأخذ بالحكمة أنى وجدناها، فهى ضالتنا، ولا أمل لنا في تحقيق أي تقدم يُذكر في شتى نواحي حياتنا، إلا بالعودة إلى ديننا وتطبيق شرعتنا، والأخذ بأسباب العلم، والتقنية الحديثة، وحيازة المعرفة بأقصى ما نستطيع، في ظل ثوابت هذا الدين العظيم، ومن منطلق مبادئه وقيمه.

ولذلك فإن لنا مهمة محددة، نقدمها كتصور أساسي للإصلاح، من خلال حقنا الاصيل في المشاركة الجادة والفاعلة في الحياة السياسية المصرية، على أساس كوننا جزءًا هامًا من هذا الشعب الحر الأبيّ.

وتتمثل هذه المهمة إجمالاً في العمل على إقامة شرع الله من منطلق إيماننا بأنه المَخْرَج الحقيقي الفاعل لكل ما نعاني منه من مشكلات داخلية وخارجية - سياسية كانت أو

اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية - وذلك من خلال تكوين الفرد المسلم والبيت المسلم والحكومة المسلمة، والدولة التي تقود الدول الإسلامية، وتقيم شتات المسلمين، وتستعيد مجدهم، وترد عليهم أرضهم المفقودة وأوطانهم السليبة، وتحمل لواء الدعوة إلى الله، حتى تسعد العالم بخير الإسلام وتعاليمه.

فهذه غايتنا أيها الإخوة والأخوات الكرام، وهذا منهجنا.. وعليه، فرؤيتنا لإحداث هذا الإصلاح، وتحقيق هذه الغاية تتحدد في الخطوط الرئيسية التالية:

أولاً- في مجال بناء الإنسان المصرى:

إننا نؤمن أن الإنسان هو محور هذا الكون فهو الذى خلقه الله تعالى بيده ونفخ فيه من روحه وأسجد له ملائكته وعلمه الأسماء كلها وسخر له ما فى السماوات وما فى الأرض جميعا منه، وكرمه وفضله على كثير ممن خلق تفضيلا، واصطفى منه رسله وأنزل عليهم كتبه هداية وسعادة، ومن ثمّ كانت سعادة الإنسان هى هدف كل تنمية وتقدم ورقى، وكان الإنسان هو وسيلة تحقيق كل تنمية وتقدم ورقى، لذلك كان لابد من تزكية كل ما يسمو بإنسانية الإنسان، ويرتفع بخصائصه التى يتميز بها عن غيره من المخلوقات، ولما كان الإيمان بأركانه وقواعده، والأخلاق بمكارمها ومحاسنها، أسمى ما يتصف به الإنسان، إذ أنها تحيى الضمائر فتمنع المنكر والحرام، وتحض على المعروف والحلال، ولا تكتفى بأداء الواجبات، بل تدفع إلى الإتقان والبذل والتضحية والعطاء، ولما كان الشعب المصرى كله متدينا بطبعه، إلا أنه فى الفترة الأخيرة رانت على القلوب غلالة من الغفلة والأنانية وسادت بعض القيم المادية والشهوات الآنية، فأثرت تأثيرا سلبيا على الشخصية المصرية السوية، ومن ثمّ كان لا مناص لمن يريد الإصلاح أن يسعى إلى تطهير جوهر هذه الشخصية وإعادة بنائها ولا سيما الأجيال الجديدة منها على أساس من الإيمان والاستقامة والأخلاق، وإلا كان الإصلاح كمن يحرث فى الماء أو يبنى فى الهواء، ولذلك فإننا فى هذا المجال نستهدف تحقيق ما يلى :

١. تأكيد احترام ثوابت الأمة المتمثلة فى الايمان بالله وكتبه ورسله وشرعه .

٢. تربية النشء نظريا وعمليا على مبادئ الإيمان والأخلاق الفاضلة .

٣. إطلاق حرية الدعوة لشرح مبادئ الإسلام وطبيعته وخصائصه وأهمها شموله لتنظيم كل جوانب الحياة.

٤. حث الناس على الالتزام بالعبادات والتمسك بالأخلاق الفاضلة والمعاملات الكريمة بكل الوسائل .

٥. تنقية أجهزة الإعلام من كل ما يتعارض مع أحكام الإسلام ومقتضيات الخلق القويم .

ثانيا - فى مجال الإصلاح السياسي:

إننا نؤكد تمسكنا بنظام الدولة نظاما جمهوريا برلمانيا دستوريا ديمقراطيا فى نطاق مبادئ الإسلام .

كما نؤمن بحق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة، كما نؤمن بأن هذه المشاركة أساس لاستقلال القرار السياسي، داخليًا وخارجيًا، كما نؤمن بحقنا في علاقات دولية تقوم على الندّية، وعلى الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية، واحترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرها، وأن هذا وغيره من جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق إلا من خلال تطبيق الديمقراطية التي نؤمن بها، ونلتزم بأصولها، وندعو الأحزاب والقوى السياسية الأخرى إلى تأييدها كميثاق وطني، تتمثل بنوده فيما يلي:

١. الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة، أن تزعم لنفسها حقًا في تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا استمدادًا من إرادة شعبية حرة صحيحة.

٢. الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

٣. التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.

٤. تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.

٥. تأكيد حرية الرأي والجهر به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والآداب العامة، والمقومات الأساسية للمجتمع، ويعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.

٦. تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر إخلالاً بالتزام العمل السلمي، وعدم الالتجاء للعنف أو التهديد به.

٧. تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة، والدعوة إليها، والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أي سلاح.

٨ تأكيد حق التظاهر السلمي.

٩. تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابي منتخب انتخابًا حرًا، ولمدة محدودة، يُعاد بعدها الانتخاب، مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخاب الضمانات التي تؤكد نزاهتها وصحتها وحيدة القائمين على إجرائها، والإيمان بأن النظام السليم لإدارة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلماني الذي يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات في انتخابات حرة نزيهة، هو الذي يتولى تشكيل الحكومة.

١٠. ضمان حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية، متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.

١١. ضمان حق كل مواطن ومواطنة في تولي عضوية المجالس النيابية، متى توفرت فيه الشروط العامة التي يحددها القانون.

١٢. إبعاد الجيش عن السياسة ليتفرغ للدفاع عن أمن الدولة الخارجي، وعدم استعانة سلطة الحكم به بالطريق المباشر أو غير المباشر لفرض إرادتها وسيطرتها، أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية، وأن يكون وزير الدفاع مدنيًا سياسيًا كسائر الوزراء.

١٣. أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الأمنية وظائف مدنية كما هو نص الدستور، وتحديد مهامها في الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، وعدم تسخيرها للحفاظ على كيان الحكومة، أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة، ووضع نظام يحكم عملها، ويحكم قيادتها، وعلى وجه الخصوص منع تدخلها في الأنشطة العامة والانتخابات.

١٤. تحديد سلطات رئيس الجمهورية، بما يجعله رمزًا لكل المصريين، فلا يترأس أي حزب سياسي، ويكون بعيدًا كل البعد عن المسئولية التنفيذية للحكم، وتحديد مدة رئاسته، بما لا يتجاوز فترتين متتاليتين.

١٥. إلغاء القوانين سيئة السمعة، وعلى الأخص قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الصحافة، وقانون النقابات، وغيرها من القوانين، التي أدت إلى حالة الخنق والجفاف والجمود السياسي الذي تعانيه الحياة السياسية المصرية واستبدال ما تدعو الحاجة إليه بما يؤكد حرية المواطن وكرامته وحقه فى الاشتراك فى العمل العام.

١٦. الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة النظر فى الأحكام الصادرة من محاكم استثنائية عسكرية.

١٧. القضاء على ظاهرة التعذيب داخل مقار الشرطة، ومقار مباحث أمن الدولة، وتطبيق مبدأ (الشرطة في خدمة الشعب) وتقليص دور الأمن السياسي على حساب الأمن الجنائي وحفظ كرامة المواطن المصري.

١٨. إلغاء القوانين التى شلت حركة العمل الجاد فى النقابات المهنية والعمالية وتبني مشروعات القوانين التي تؤدي إلى إعادة الحياة إلى النقابات والعمل النقابي في مصر، وتعلي من قيمة أداء المهن الحرة، وتحقق لها المناخ الملائم للمشاركة السياسية والاجتماعية في نطاقها المهني.

ثالثا - في مجال الإصلاح القضائي:

باعتبار أن السلطة القضائية هي صمام أمن المجتمع وأمان المواطن، وأن استقلالها ضرورة أساسية للقيام بوظائفها الحيوية لإقامة مجتمع الحق والعدل، فإننا نؤمن بأن الإصلاح القضائي من أساسيات الإصلاح الشامل، والذي يتمثل -في نظرنا- فيما يلي:

١- كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، وبكل الإجراءات، ووضع كل الشروط لإبعاده عن أية مظنة أو مطمع، واحترام أحكام القضاء وعدم التحايل عليها، وألا يُحاكم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعي، وأن تلغى جميع أنواع المحاكم الاستثنائية، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم ومخالفات العسكريين فقط.

٢- الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، ويحق لكل من تحبسه احتياطيًا أن يتظلم فورا من قرارها أمام جهة قضائية.

٣- تعديل القوانين وتنقيتها بما يؤدي إلى تطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، إعمالاً لنص المادة الثانية من الدستور.

رابعا - في مجال الإصلاح الانتخابى :

- كف يد السلطة والأمن عن التدخل فى أى خطوة من خطوات العملية الانتخابية .

- تتولى أمر الانتخابات وتشرف عليها لجنة أو هيئة مسئولة عن العملية الانتخابية بداية من جداول الناخبين وحتى إجراء الانتخابات والفرز، وهذه الهيئة تتشكل من القضاة.

- رجال القضاء هم الذين يشرفون على العملية الانتخابية ومجلس القضاء الأعلى هو الذى يختار القضاة المشرفين على كافة خطوات العملية الانتخابية دون أى تدخل من وزير العدل.

- اللجنة تفصل فيما يعترض الدعاية الانتخابية .

- لكافة المرشحين حق الإعلان والدعاية الانتخابية من عقد مؤتمرات وتوزيع مطبوعات انتخابية وتسيير مسيرات وتعليق لافتات .

خامسا - في مجال الإصلاح الاقتصادي:

نحن نؤمن بالنظام الاقتصادي الذي ينبثق من إسلامنا كدين ونظام حياة شامل وكامل، يؤكد على حرية النشاط الاقتصادي، وعلى دور الفرد في هذا النشاط، محترمًا للملكية المتعددة، والتي تشمل كأساس الملكية الخاصة، شريطة قيامها بوظيفتها الاجتماعية، وملكية الدولة بالنسبة للمرافق العامة، والمنشآت الحيوية.

وعلى ذلك فنحن نعمل على تشجيع القطاع الخاص، وذلك من خلال برنامج مدروس للخصخصة يتسم بتقييم عادل للمشروعات العامة موضع الخصخصة، وشفافية كاملة عنه، مع الحفاظ على الحقوق الكاملة للعمال، كما نؤمن بضرورة إقامة المشروعات العامة الكبرى، شريطة دراسة متأنية لجدواها الاقتصادية، والتمويلية والفنية، ومشاركة عامة فى الإحاطة بها ودراستها واعتمادها .

كما نؤمن بضرورة التعاون مع بقية دول العالم لخير البشرية، ومن ثمَّ نعتمد تحرير التجارة والانفتاح أسلوبًا رئيسيًا لعلاقاتنا مع الدول الأخرى، في ظل الاعتماد المتبادل، وثورة المعلومات والاتصالات، ولكننا ضد الهيمنة والتبعية التي تهدف إليها حركة العولمة المعاصرة، ومن ثمَّ سوف نعمل على تعظيم إيجابيات اتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية، والحد من سلبيات هذه الاتفاقيات.

وعليه يقوم الإصلاح الاقتصادي -في نظرنا- على ما يلي:

١) اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، مع تحريم وتجريم الربا كمصدر للتمويل أو الكسب.

٢) إيجاب العمل والكسب على كل قادر .

٣) الكشف عن منابع الثروات الطبيعية، ووجوب الاستفادة منها.

٤) حرمة المال واحترام الملكيات، وبالذات المال العام.

٥) تنظيم المعاملات المالية، والتدقيق في شئون النقد، باتباع سياسات نقدية ومالية وضريبية وتجارية وإنمائية رشيدة.

٦) تطبيق النظام الاجتماعي، ومساعدة العاطلين في إيجاد العمل الذي يناسبهم.

٧) تقرير مسئولية الدولة في حماية النظام الاقتصادي.

٨) حظر استغلال النفوذ، ومحاربة الإثراء غير المشروع.

ووفقا لهذه المبادئ العامة نرى أساسا :

١) العمل على تعظيم الإنتاج بدءا بالضرورات ثم الحاجيات ثم الكماليات، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار ومنح التسهيلات والإعفاءات لكل مستوى حسب أهميته، فالإنتاج الغذائى والكسائى والمساكن ومستلزمات الإنتاج يجب أن تحظى بأكبر قدر من الإعفاءات والتسهيلات

٢) الاقتصاد فى الاستهلاك بصورة عامة، وربطه بالإنتاج، ومنع الإسراف والتبذير والإنفاق الترفى والمظهرى عن طريق :

-إعادة النظر فى النفقات الحكومية ولا سيما ما يتعلق منها بالحفلات والمناسبات ... إلخ

- الاهتمام بضبط كافة السلع المدعمة وضمان وصولها لمستحقيها من أجل ترشيد الدعم.

- ترشيد استهلاك السلع الترفيهية والكمالية

٣) التشجيع على الادخار بكل الوسائل الممكنة ومنها على سبيل المثال :

- تنمية الوعى الادخارى لدى الأفراد وتبصيرهم بحق الأجيال القادمة .

- ﻧ ويع سبل الاستثمار فى المجالات المشروعة حسب أولويات حاجة الإنتاج وضرورات الاستهلاك.

- استخدام الصناديق الاجتماعية فى إقامة المشروعات الصغيرة وتمليكها للعاملين فيها .

- إيجاد نظام لتسويق منتجات هذه المشروعات داخليا، وتيسير إجراءات التصدير إلى الأسواق العربية والأفريقية والخارجية .

٤) ربط الصناعات الصغيرة المغذية والوسيطة بالصناعات الكبرى لدعمها وتطويرها واستهلاك منتجاتها، ودعم هيئة الرقابة على الجودة للإلتزام بالمواصفات العالمية لضمان استمرار تسويق منتجات هذه المشروعات وذلك عن طريق :

- تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية على الاستثمار فى هذا المجال .

- ربط سياسة التعليم والتدريب بخطة إنشاء هذه المشروعات .

- ربط سياسة البحث العلمى بحل مشكلات هذا القطاع وتطويره .

- تشجيع الابتكارات والاختراعات فى هذا المجال .

٥) إحداث تنمية زراعية جادة وشاملة، رأسية وأفقية، وتوفير التمويل اللازم لتحديث العملية الزراعية، خاصة لصغار المزارعين، وإتاحة فرص التسويق التعاونى، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعى، وتطوير التصنيع الزراعى .

٦) العمل على تشجيع الصادرات ودعم الصناعات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة، مع ترشيد الواردات دون مساس بمتطلبات التنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطنى، والضرورات الأساسية من مواد غذائية ودواء .

٧) عدم الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل الفجوة الادخارية (الفرق بين الاستثمار المطلوب والادخار القومى) وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المباشر العربى فالإسلامى، ثم من بقية دول العالم ومؤسساته .

٨) تغليظ العقوبات على جرائم الفساد الاقتصادى والمالى من الغش والنصب والاحتكار واستغلال النفوذ والمنصب واغتصاب أموال الدولة وأراضيها والتهرب من الضرائب والعمولات والرشاوى إلى غير ذلك من صور الفساد والإفساد .

سادسا - فى مجال التعليم والبحث العلمى :

التعليم والبحث العلمى هما وسيلتا أى تقدم مأمول، ولذلك لا تبخل الدول المتقدمة بالمال والتدريب والإعداد وتوفير الأبنية والمكتبات والملاعب والمعامل والأجهزة على أجيالها الراغبة فى التعليم، ولما كنا نريد أن نلحق بهذا الركب وجب علينا أن نهتم بالتعليم معلما ومنهجا ومعهدا أو مدرسة ولذلك فنحن نسعى لتحقيق ما يلى :

١- تحسين أوضاع المعلمين الوظيفية والمادية حتى يستغنى المعلم بدخله الرسمى من وظيفته عن الحاجة للدروس الخصوصية، فيستعيد مكانته الأدبية والاجتماعية، ودوره الغابر كقدوة ومرب للأجيال .

٢- تطوير مناهج التدريس فى كليات التربية ودور المعلمين والقيام ببرامج التدريب المستمر حتى يتخرج المعلم مؤهلا لوظيفة محبا لها مستشعرا لعظمة مهمته فى الحياة .

٣- رفع نسبة الأموال المخصصة للتعليم من الدخل القومى .

٤- العمل على معالجة جادة لمشكلة الأمية بطريقة عملية ونهائية .

٥- ترسيخ القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية والمثل العليا والإنتماء للوطن .

٦- الاهتمام بالرياضات البدنية والتدريب العسكرى وتجهيز المدارس بالملاعب والأجهزة الرياضية .

٧- اتباع نظام التعليم الإقليمى الذى يزود التلاميذ بما يقفهم على شئون إقليمهم الخاص ويزيد من قدرتهم على استغلالها والانتفاع بها.

٨- تطوير مناهج التعليم بما يحقق النهضة المصرية والحفاظ على الشخصية المصرية ومقوماتها، بما يتفق وثوابت الأمة وخصوصيتها الثقافية وميراثها الحضارى والاهتمام بالعلوم الحديثة مثل الحاسبات والهندسة الوراثية .

٩- رفع نسبة المخصص للبحث العلمى من ميزانية الدولة .

١٠- تحرير مجالات البحث العلمى من سيطرة البيروقراطية .

١١- التوسع فى مجال إرسال البعثات إلى الخارج .

١٢- توفير حياة كريمة ومستوى مادى مريح للعاملين بالبحث العلمى .

١٣- توفير الإمكانات العلمية من معامل ومكتبات وأجهزة وكيماويات .

١٤- حصر دقيق للبحوث العلمية والدراسات التى تمت حتى يمكن الاستفادة منها وعدم تكرارها.

١٥- وضع خطة لكل معهد بحثى بحيث يتعاون العاملون فيه بروح الفريق، حتى تتكون المدارس العلمية المتكاملة فى التخصصات المختلفة .

١٦- زيادة الاحتكاك العلمى عن طريق المؤتمرات العلمية وتبادل الزيارات بين الأساتذة والباحثين على المستوى الداخلى والعالمى .

١٧- ربط البحث العلمى بالإنتاج، واستحداث أسلوب المشروعات البحثية المتخصصة التى تنفق عليها وحدات الإنتاج .

١٨- حل مشكلات المجتمع سواء فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو التعليمى ...، إلخ عن طريق البحث العلمى والاستغناء عن استيراد الحلول الجاهزة التى قد لا تتناسب مع ظروفنا .

سابعا : فى مجال إصلاح الأزهر الشريف :

إن الأزهر الشريف مؤسسة فريدة فى العالم، حبا الله تعالى بها مصر، ولقد قامت على دراسة وحماية ونشر علوم القرآن والشريعة واللغة العربية فى مصر، وتخرج منها علماء من كل بلاد الإسلام فكانوا خير رسل من مصر لشعوبهم، بالإضافة إلى دور الأزهر التاريخى المجيد فى حمل راية الجهاد وقيادة المجاهدين أمام كل غزوات الاحتلال الأجنبى على مصر، فضلا عن صدعه بالحق فى وجوه الحكام الظالمين، ووقوفه بجانب المستضعفين المظلومين، كل ذلك جعله قبلة لطلاب العلم من كل أنحاء العالم الإسلامى، وجعله محل احترام بل تقديس المسلمين من إندونيسيا وحتى المغرب العربى، الأمر الذى يفرض على كل من يحب مصر والإسلام ويسعى لرفع شأنهما أن يقوى الأزهر ويدعمه، وأن يتيح له حرية الفكر والحركة والدعوة، وأن يمده بالمال والرجال الذين يحملون أمانته ويؤدون رسالته، ومن هذا المنطلق فإننا نسعى لتحقيق الآتى:

١. التوسع فى إنشاء الكتاتيب والحضانات مع التركيز على حفظ القرآن الكريم وجزء من السنة النبوية الشريفة وتعلم الأخلاق الفاضلة .

٢. دعم المعاهد الأزهرية بالمعلمين الأمناء الأكفاء، ووضع المناهج التى تناسب ظروف العصر .

٣. دعم الكليات الشرعية بما يؤهل المتخرجين منها للدعوة والتدريس والفتيا والاجتهاد فى علوم الشريعة.

٤. الاهتمام بالكليات الأزهرية المدنية حتى تخرج الطبيب والمهندس والمحاسب .. إلخ الداعية الذى يدعو إلى المعروف بلسانه وكيانه وسلوكه كما كان مستهدفا منها .

٥. إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء بالانتخاب من العلماء .

٦. اختيار شيخ الأزهر يكون بالانتخاب من هيئة كبار العلماء ويقتصر القرار الجمهورى على تسمية من ينتخبه العلماء .

٧. إعادة أوقاف المسلمين إلى هيئة أوقاف مستقلة عن ميزانية الدولة، وصرف عوائدها فيما أوقفت عليه، وبالذات مخصصات الأزهر ومرتبات شيخه وعلمائه وطلبة العلم فيه .

٨. إطلاق حرية الدعاة والأئمة والوعاظ فى شرح مبادئ الإسلام وشريعته وقيمه وأخلاقه وتنظيمه لشئون الحياة وحله لمشكلاتها دون تدخل من السلطة الإدارية إلا بما يقتضيه العلم والخلق الإسلامى .

ثامنا - فى مجال مكافحة ظاهرة الفقر :

شاعت ظاهرة الفقر فى مجتمعنا، إذ وصلت نسبة الفقراء من مجموع السكان طبقا للإحصاءات المتاحة إلى أكثر من ٥٠٪، وعليه، يتعين أن نوجه اهتمامنا إلى معالجة جادة لهذه الظاهرة، وذلك من خلال :

* توفير المقومات الأساسية لحياة كريمة لعموم شعبنا وبالذات للطبقات الفقيرة، وذات الدخل المحدود، وتشمل هذه المقومات :

- المسكن الملائم الذى تتوافر فيه ضروريات الحياة الكريمة من إضاءة ومياة نقية وصرف صحى ومساحة مناسبة لأفراد الأسرة .
- الغذاء المتوازن بسعر مناسب وبكمية ونوعية تحفظ بنية الجسم وحيويته .
- الملبس المناسب الذى يستر الجسم ويحفظ للإنسان آدميته وكرامته .
- الخدمات الصحية التى توفر رعاية صحية حقيقية من تطبيب ودواء فى متناول هذه الفئات.
- الخدمات التعليمية الجادة والمجانية حقا والتى تعمل على رفع المستوى الثقافى لهذه الطبقات .

تاسعا : في مجال الإصلاح الاجتماعي:

نحن نؤمن بأن التماسك والسلام الاجتماعي ضرورة لكل تقدُّم، وهذا يتطلب العمل الجاد والمستمر على القضاء على مظاهر الفقر والحد من آثارها، كما يتطلب القضاء على العشوائيات، ومحاربة الإدمان والمخدرات، ورفع مستوى الفئات المهَمّشة، وتضييق الفجوة في توزيع الدخل والثروة، من خلال مؤسسات الزكاة فى ظل نظام إسلامى متكامل.

وعليه فيتمثل الإصلاح الاجتماعي -في نظرنا- فيما يلي:

١- تحقيق الربانية والتدين في المجتمع.

٢- الحفاظ على الآداب العامة، وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي.

٣- دعم مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

٤- رعاية الأسرة، وبالذات (المرأة والشباب والأطفال).

٥- محاربة الجرائم والفساد.

٦- إحياء نظام الحِسبة.

٧- إقامة العدل الاجتماعي، وتوفير العمل والكسب.

٨- العناية بالصحة العامة.

٩- إصلاح التربية والتعليم.

١٠- تنظيم السياحة، وخاصة السياحات العلمية والثقافية والعلاجية والبعد عن أنواع السياحات المشبوهة.

١١- تأهيل العاطلين مهنيًا، وتوفير فرص العمل المناسب لهم.

١٢- الحفاظ على كيان الأسرة الشرعية أساسا للمجتمع ومحضنا للنشء، وبيئة صالحة للتربية، والتصدى لمحاولات الخروج عليها والالتفاف من حولها لإقامة علاقات غير شرعية بكل أشكالها .

عاشرا - فى مجال المرأة :

إن المرأة هى نصف المجتمع وهى القائمة على تنشئة الأجيال رجالا ونساء، فلا ريب فى استحقاقها أن تكون الجنة تحت أقدامها، وهى مخلوق طاهر مكرم كرمه الله تعالى كما كرم الرجل (ولقد كرمنا بنى آدم ...) وهى مخلوق عاقل ورشيد وهى مخاطبة بالخطاب الإلهى فى القرآن والسنة كخطاب ارجل ومكلفة مثله ومسئوليتها كاملة، فمسئوليتها الجنائية والمدنية كالرجل وذمتها المالية كاملة، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافذة دون الحاجة إلى موافقة زوج أو أب أو أخ أو غيرهم، ونطاق قوامة الرجل على زوجته محصور فى مسائل المشاركة الزوجية - فقط - وهى قوامة مودة وتراحم وتشاور فى مقابل مسئوليات يتحملها الزوج ولهذا المقام الكريم نرى :

١. أن من حق المرأة المشاركة فى انتخابات المجالس النيابية وما هو فى مثلها .

٢. من حقها أن تتولى عضوية هذه المجالس فى نطاق ما يحفظ لها عفتها وحيادها وكرامتها دون ابتذال .

٣. من حقها تولى الوظائف العامة عدا الإمامة الكبرى وما فى حكمها .

٤. القضاء على الأمية المتفشية بين النساء ولا سيما فى الريف .

٥. تضمين مناهج التعليم ما يتناسب مع طبيعة المرأة ودورها وحاجتها .

٦. صيانتها فى كل مكان : فى وسائل الانتقال وفى أماكن العمل .

حادى عشر : في مجال الأخوة الأقباط :

إننا نؤكد أن موقفنا من الأخوة الأقباط موقف مبدئى ثابت مفروض على المسلمين بموجب إسلامهم وإيمانهم مؤكد بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة (قولية وعملية) وهذا الموقف يتلخص فى النقاط التالية :

١. هم جزء من نسيج المجتمع المصرى .

٢. هم شركاء الوطن والمصير .

٣. لهم مثل ما لنا وعليهم مثل ما علينا .

٤. حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع، والتعاون فى كل ما يخدم الوطن ويحقق الخير لكل المواطنين أمر لازم.

٥. الحرص على روح الأخوة التى ظلت تربط على مدى القرون بين أبناء مصر جميعا مسلمين وأقباط وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة .

٦. تأكيد الوحدة الوطنية وعدم السماح لأى نشاط يؤدى إلى إثارة مشاعر التفرقة الدينية أو التعصب الطائفى.

٧. الحرص على روح الأخوة المصرية التى أظلت أبناء مصر على مر القرون مسلمين وأقباطا وإشاعة الأصول الداعية إلى المحبة والمودة بينهم لتمكين الأمة من العمل المتكامل لبناء مستقبلها وحماية لها من ويلات التعصب الطائفى المقيت وعدم السماح لأى محاولات تؤدى لإثارة مشاعر التفرقة أو التعصب الطائفى بين المصريين .

ثانى عشر - في المجال الثقافي:

نحن نؤمن بضرورة أن تنبثق ثقافتنا من مصادرها الإسلامية، تنمية للفرد والمجتمع، وهذا يتطلب إصلاحا جادا لمفردات الثقافة القائمة ووسائلها من صحف ومجلات وإذاعة وتلفاز، بحيث تتأسس مادتها وتنطلق من المبادئ والقيم الإسلامية، تربيةً للفرد، وتعميقًا لهذه المبادئ والقيم في وجدانه، وذلك لحمايته من التغييب والتغريب، وبما ينأى بها عن مواطن العبث بالمبادئ الأخلاقية والسقوط فى هاوية الفحش والبذاءات وما توافق الناس جميعا على تسميته ببرامج ومسلسلات وتمثيليات هابطة تخدش الحياء وتشيع الفحش، وتقوية هذه الوسائل بما يجعلها قادرة على مواجهة عصر السماوات المفتوحة والفضائيات الوافدة، والاتصالات والمعلومات فائقة الزخم والسرعة.

وعليه، فيتمثل الإصلاح الثقافي -في نظرنا- فيما يلي:

١- صياغة رشيدة لنظام التعليم.

٢- صياغة واعية للإعلام المقروء والمسموع والمرئي.

٣- حرية وتدعيم نشر الكتاب.

٤ تشجيع الندوات والمؤتمرات والمعارض.

٥- تشجيع السياحة العلمية وسياحة المؤتمرات.

٦- إعادة النظر في دور المجلس الأعلى للثقافة، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وكافة المؤسسات الثقافية، بما يكفل الإصلاح الثقافي المنشود.

٧- ترشيد دور السينما والمسرح، بما يتفق ومبادئ وقيم الإسلام.

ثالث عشر - في مجال السياسة الخارجية :

ثمة دوائر يجرى العمل فيها فى مجال السياسة الخارجية بما يحقق المصلحة العامة وهى الدائرة العربية، ويتطلب الأمر دعم الجامعة العربية وتفعيلها، وتفعيل آليات العمل العربى مثل الدفاع العربى المشترك والسوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية .

ثم الدائرة الأفريقية، مصر بلد أفريقى تربطها بدول حوض النيل والدول الأفريقية روابط تنمية هى حريصة عليها .

ثم الدائرة الإسلامية : وهى الدائرة العقائدية، وتهتم السياسة الخارجية بهذه الدائرة بالسعى لتحقيق الوحدة الإسلامية وتفعيل المؤتمر الإسلامى .

وأخيرا الدائرة العالمية : ترتبط مصر بدول العالم بروابط عديدة، كما أنها عضو فى الأسرة الدولية والمنظمات الدولية، وهى من ثم تسعى لتأكيد الشرعية الدولية، كما تسعى لخروج المنظمات الدولية من وصاية القوى الكبرى.

هذه هي الخطوط الرئيسية للإصلاح الشامل والممكن والمأمول، في شتى مجالات حياتنا السياسية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي تمثل الحد الأدنى المطلوب لتحقيق تقدم مستمر لمجتمعنا، وتنمية مستدامة لاقتصادنا، وثقافة واعية لأبنائنا، يمكن - بعون الله وتوفيقه ومؤازرتكم - أن نسهم إسهاما حقيقيًا في العمل على تنفيذها على المستوى القومي .

والله من وراء القصد، وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل.

محمد مهدى عاكف

المرشد العام للإخوان المسلمين

ثانياً: نص مبادرة الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح

المفهوم الإسلامي للإصلاح الشامل

"قبل التطرق إلى مفهوم الإصلاح الشامل أرى أنه من الضروري أن أشير إشارة سريعة إلى مفهوم الديمقراطية الأمريكية كما يراها كبار المفكرين الغربيين.

ففي كتاب (ثقافة النرجسية) لـ"كريستوفر لاش" تحذير من أن المجتمع الأمريكي فقد القدرة تقريباً على مواجهة الأزمات التي تواجهه والمشاكل السياسية والرأسمالية المعقدة والتي هي تعبير واضح عن أزمة روحية وثقافية حادة.

وفي عام ١٩٨٧ أصدر "بول كيندي" كتابه الشهير (سقوط القوى الكبرى)، وقال: "إن الأمريكيين كانوا على وشك أن يلقوا نفس المصير الذي لاقاه الإنجليز في القرن التاسع عشر - وهو الاضمحلال- كقوى عالمية، إلا أن الإدارة الأمريكية استطاعت أن تدير الأمور على نحو يجعل التآكل النسبي في وضع الولايات المتحدة يحدث ببطء وهدوء"، واستخدم أحد المحللين السياسيين أفكار "كيندي" للمقارنة بين واشنطن وروما الإمبراطورية ولندن في القرن التاسع عشر؛ حيث أشار إلى استقطاب الاقتصادي، وتآكل الطبقة الوسطى، وانتشار الانحلال الأخلاقي، وفقدان الإحساس بالوطنية والانتماء إلى المجتمع الأمريكي.

وفي كتاب (قضايا العرق) الذي صدر عام ١٩٩٣م استخدم الناقد "كور نول ويست" -وهو من الزنوج- الصورة التي رسمها "بول كيندي" وشبّه شعب الولايات المتحدة بأنه "يتدلى هكذا بلا جذور"، وبأنهم مواطنون لا حول لهم ولا قوة.

وتحت عنوان (صناعة الانتخابات) في كتاب (أمريكا في العقول) للكاتب الفرنسي "أنياسو رامونيه" يقول: إن الانتخابات أصبحت صناعة يتقنها نفر من رجال السياسة والمال".

وتحت عنوان (من يوقع الشيكات يصنع القانون) يقول: "إن المرشحين والأحزاب ما يفتئون يجدون أنفسهم في نهاية الأمر تحت أقدام أصحاب المال"، ويخلص إلى أن كل الشروط اللازمة للديمقراطية الحقة غير مستوفاة على الإطلاق في أمريكا، وإذا ما تبين أن ٥٪ فقط من الأمريكيين هم الذين يتابعون الملفات الدبلوماسية والسياسية فإن الأمر يبدو غريبا بعض الشيء إذا ما أسرف قادة أمريكا في الحديث عن الديمقراطية.

كل هذا -وكثير غيره- يجعلنا نقف بحذر أمام صيحات الديمقراطية الآتية من الغرب، والتي بدأت عيوبها الثقيلة تنكشف شيئا فشيئا أمام كبار المفكرين والمثقفين الغربيين، ويجعلنا نتطلع بشغف إلى نموذج آخر مختلف يحقق (الديمقراطية الإنسانية) الحقة التي يختفي فيها التأثير السيئ للمال وإغراءاته، والإعلام وإلحاحاته، ويبدو فيها الإنسان حراً قوياً

غنياً بمبادئه وأفكاره وإيمانه الذي يهديه إلى التمييز الدقيق بين أصحاب المصالح وأصحاب المبادئ، بين أصحاب المال والنفوذ وأصحاب العقل والرأي، الإنسان الذي تتحقق حريته الكاملة وإنسانيته الكاملة كما أرادها له خالقه سبحانه وتعالى.

كان لا بد من هذا الاستطراد لنعرف ونتعرف بدقة على ماهية هذه الصيحات التي ارتفع ضجيجها في الآونة الأخيرة، وليست كلها مزعجة على أية حال.

مفهوم الإصلاح الشامل :

مفهوم الإصلاح الشامل -الذي ينشده التيار الإسلامي، وفي القلب منه (الإخوان المسلمون)- يدور حول معنى "التنمية المستديمة" الذي يشمل الإنسان والدولة والمجتمع، و"يتغلغل" في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية التي يشكل فيها الإنسان مركز الدائرة وتلتف حوله دوائر كثيرة، أهمها: دائرة (الحرية) التي بغيابها تحل بالبشر أعظم كارثة، وتتجسد في حياتهم أعلى صورة من صور الفساد في الأرض؛ ذلك أن الله -سبحانه وتعالى- خلق الإنسان، ومنحه (حرية المشيئة)، وعندما تصادر هذه القيمة الإنسانية العظيمة فإنما تتم المصادرة على معنى وجود الإنسان من الأساس، وتلك أبشع جريمة ترتكب على وجه الأرض، باعتبار أن رسالة جميع الرسل والأنبياء تهدف في الأساس إلى تحرير الإنسان من العبودية لغير خالقه سبحانه وتعالى.

وقد حسم الإسلام هذا الموضوع بأن حمل الإنسان (مشيئة الإرادة الحرة) قال تعالى: "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" (الكهف: ٢٩)، وقالها عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟"، ورأى أن هناك بعض الحقائق حول الحرية ينبغي الإحاطة بها:

حقائق حول الحرية:

١- ليس هناك حرية بدون قدرة، فالذي يقول إنه حر لا بد أن يملك مقومات الرفض كما يملك مقومات القبول.

٢- ليس هناك مجال للحرية بالمعنى المطلق، فلا بد أن تنتظم تلك الحرية مع قيم المجتمع ومبادئه وأعرافه.

٣- الحرية حق لمن يعمل وينتج ويشارك الآخرين الحياة.

٤- المساواة بين الناس أجمعين في ممارسة الحقوق.

ثم تنطلق من حول هذا الإنسان (الحر) (الرشيد) كل صور الإصلاح الشامل:

صور الإصلاح الشامل من المنظور الإسلامي:

١ - الإصلاح التعليمي:

الذي يقوم على الطريقة العلمية في اتصال التربية والتعليم بمقتضيات الحاضر والمستقبل تعليميًا لا تلقينيًا، يتصل باحتياجات المجتمع، ويشمل كل الأمة -ذكورًا وإناثًا- ويتحول إلى عمل يومي مستمر، لا ينتهي بالتخرج من فصول الدراسة، بل يستمر لتأهيل النشء لإخراج طاقاتهم وقدراتهم الكامنة، وتزويدهم بكل ما من شأنه أن يغرس فيهم القدرة على رجاحة الحكم، والإعلاء من قيمة الحوار، وتثبيت معنى الاختلاف والتعدد على أنه من حقائق الحياة، وأن يتعلم كيف يقول "نعم" وكيف يقول "لا" في اعتزاز وكرامة، وأن يتعود على التفكير الإبداعي المثمر الذي يرفض التقليد والإمَّعيّة، ويتأكد لديه الشعور الذاتي بالمسؤولية والعطاء والمشاركة والتعاون، وهو ممتلئ إحساسًا بالكرامة التي أرادها له خالقه عز وجل.

٢ - الإصلاح الاقتصادي:

الذي يتجه نحو العدل الكامل في توزيع الثروة والدخول باتباع سياسات عملية صحيحة لبناء نهضة شاملة، تكون الركيزة الأساسية فيها تنمية القدرات، وتهيئة مناخ التشغيل الكامل، وتوفير فرص عمل جيدة، وتأمين اجتماعي فعّال، وقد أثبتت كثير من تجارب الإصلاح الاقتصادي الحديثة -خاصة في التجارب الآسيوية- أن المشروعات الصغيرة من أهم أدوات توفير فرص العمل.

كل هذا يتطلب قيام روح اجتماعية جديدة تتعاون فيها حكومة نشطة ذات قدرات فعالة مع قطاع خاص وأهلي يتمتع بالحيوية والإحساس الوافر بالمسئولية الاجتماعية ومؤسسات مدنية قوية تمثل مختلف فئات الشعب من برلمان ونقابات وصحافة وجمعيات أهلية وأجهزة رقابة شعبية، وإصلاح الجهاز الإداري إصلاحًا كاملاً وتحديثه وتطويره على أرفع مستوى من مستويات الأداء الإداري الفعال، وأعتقد أن مجتمعاتنا تملك من الطاقات والقدرات في علم الإدارة ما يكفل تحقيق كل ذلك على نحو صحيح تمامًا.

٣ - الإصلاح السياسي:

أود أن أشير في هذا الخصوص إلى أنه ليس للتيار الإسلامي -وفي القلب منه (الإخوان المسلمون)- أي تصور لتنفيذ الإصلاح السياسي إلا (صندوق الانتخاب)، وليس من وسيلة أخرى على الإطلاق لتحقيق هذا الإصلاح المنشود إلا (الديمقراطية الإنسانية) التي تحدثت عنها سابقًا، وأؤكد في هذا الجانب ما ذكرناه مرارًا وتكرارًا:

١- المواطنة في الدولة المدنية المنشودة هي أساس الوجود في المجتمع داخل إطار ديمقراطي، وكل من رضي بهذا الإطار يكون على قدم المساواة مع الآخرين بكل اتجاهاتهم الفكرية

والسياسية، والجماهير هي الحكم من خلال انتخابات حرة ونزيهة، مع التأكيد على وضع كل الضمانات التي تحفظ التحييد والنزاهة، حتى يتحول شرف الصوت الانتخابي للفرد إلى جزء لا يتجزأ من شرفه الشخصي.

٢ - النظام الديمقراطي النيابي -من برلمان وأحزاب وتعددية كاملة- هو أكثر الصيغ فعالية لحماية الحرية، والحفاظ على قوة المجتمع، ومنع الاستئثار بالسلطة الذي يكاد يكون عيبًا إ[illegible]نيًا لا يخلو منه بشر؛ لذا فإنه يتحتم على نحو صارم وضع القوانين والدساتير وأدوات المراقبة والمساءلة التي تحد من الآثار البشعة لهذا العيب على الشعوب والأوطان.

٣ - إعلاء شأن الأمة على شأن الدولة، فالدولة (الديناصور) -كما وصفها "توماس هوبز"- أصبحت أحد أسوأ العيوب في حضارة إنسان القرن الحادي والعشرين؛ الأمر الذي يستوجب تقوية الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية، وكل ما من شأنه أن يجعل دور الأمة فاعلاً ومؤثرًا ومانعًا من (توحش) الدولة.

٤ - المساواة السياسية والقانونية الكاملة بين كل فئات المجتمع وطوائفه، ووضع كل الضمانات لحماية هذه المساواة من أي انحراف سياسي أو مذهبي.

٤ - المرأة والإصلاح الشامل:

١ - الأصل في التكاليف الإسلامية هو العموم، فليس هناك إسلام للرجل وإسلام للمرأة، والمجتمع السوي الصحيح يتحرك أفراده في طهر وتلقائية دون حرج أو عُقد أو توتر في اتصال أفراده بعضهم ببعض.

٢ - المرأة تكوين عقلي وروحي، ونفسي وجسدي، والإسلام يحضها على أن تقدم نفسها للمجتمع بعقلها وفكرها وروحها بكل ما تملك من قدرات وإمكانات، أما جسدها فلا يهم المجتمع في شيء وليس مطروحًا للاهتمام، ولا يجب أن يكون كذلك، وهذه أحد الوجوه الارتقاء بالمرأة والإعلاء من شأنها ككيان إنساني.

٣ - الإسلام هو الدين الذي قدم شهادة ميلاد (المرأة الإنسان) التي تتمتع بكافة الحقوق التي تحفظ لها الكرامة الكاملة.

٤ - حجاب المرأة المسلمة هو في حقيقته هوية وانتماء قبل أن يكون شكلاً وغطاء، ولنتذكر بهذا الصدد الساري الهندي.

وأود الإشارة إلى عدة نقاط متفرقة أرى أنه من المهم للغاية طرحها:

نقاط هامة:

١- الخطاب الإصلاحي الإسلامي خطاب بشري، وليس خطابًا مقدسًا؛ وإنما هو اجتهاد بشري في فهم نصوص الإسلام، وبالتالي فمن يختلف معنا فهو يختلف مع فهمنا، ولا يختلف مع

الإسلام.. أرجو أن تكون هذه النقطة شديدة الوضوح للجميع، ولا أدري ما يمكن أن يقال في هذه النقطة تحديدًا أكثر من ذلك).

٢- العمل المسلح في تاريخ جماعة (الإخوان المسلمين) كان مقترنًا بوجود احتلال أجنبي؛ وهو أمر تاريخي لا وجود له على الإطلاق في مرحلة الدولة الوطنية، مهما كانت مساحة الاختلاف.

٣- ميدان (صناعة الإنسان) وصياغته الصياغة الربانية السليمة هو أهم ميدان في حركتنا نحو الإصلاح.

٤- هدف الحكم في رؤية التيار الإسلامي هو سعادة المحكومين، وتحقيق السلام والاستقرار في الداخل، والعزة والاحترام في الخارج، والحاكم وكيل الأمة، وليس له عليها سيادة، بل هي سيدته، وهو خادمها.

٥- الحضارة الإنسانية في رؤية الإسلاميين يجب أن تسير في حماية أمرين أساسيين: السياسة السليمة، والأخلاق القويمة.

السياسة السليمة التي تقوم على الحرية والعدل والمساواة بين البشر، فكلهم لآدم، وآدم من تراب كما قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

والأخلاق القويمة تعتمد على وضع حاجات الإنسان على أساس سليم، وتهذيب اختياراته ورغباته، وعدم الإلحاح عليه بالآلة الإعلانية الساحقة؛ كي يستبد به سعار الاقتناء والاستهلاك الذي لا يتوقف عند حد، ويدفع به إلى ما لا تحمد عليه عواقبه من أفعال.

وأخيرا.. أرى أنه من المهم الإشارة إلى هذه النقاط:

أولاً: المشكلة الأمريكية لدى المسلمين هي في التأييد المطلق للكيان الصهيوني في فلسطين، بحيث تداخلت صورة أمريكا والكيان الصهيوني في مواقع الرؤية العربية والإسلامية، وزاد على ذلك الاحتلال الباغي للعراق الذي يخالف كل الشرائع والقوانين والأعراف الدولية، وما صاحب ذلك من أقوال عن حروب دينية تخلو من أي فهم حضاري محترم لما استقر عليه التاريخ من ارتقاء بالتدافع الإنساني المثمر، نحو إقامة حضارة إنسانية مزدهرة بالعطاء والحب والتعاون.

ثانياً: أن ما يسمى بالإرهاب في القاموس الأمريكي ليس دقيقاً بما يمثله معنى الإرهاب، بل للأسف هو ما يمثل كل خط سياسي يصطدم بالسياسة الأمريكية والصهيونية، فهو مسألة سياسية في حركة السياسة الأمريكية أكثر مما هو حركة عنف ضد الأمريكيين كشعب وأفراد.

ثالثاً: أن تكون صديقا للإسلام والمسلمين فأهلا ومرحبا، ولكن يتحتم أن يكون ذلك متحققاً في الواقع؛ لأن الإسلام يتمثل في المسلمين ومصالحهم وثقافاتهم واقتصادهم وسياستهم وأمنهم.. وللأسف الشديد هذا ما تعبث به أمريكا طوال الوقت (أمريكا الإدارة وليس الشعب الذي نكن له كل المشاعر الطيبة).

مصطلحات هامة للتفكر:

- تآكل الطبقة الوسطى.
- صناعة الانتخابات.
- الديمقراطية الإنسانية.
- التنمية المستديمة.
- الروح الاجتماعية الجديدة.
- الدولة الديناصور.
- الإنسان الحر الرشيد.
- المرأة الإنسان.
- صناعة الإنسان.
- السياسة السليمة.
- الأخلاق القويمة.

ثالثاً: حوار السيدين :

مصطفى مشهور، ومامون الهضيبي

تمر جماعة الإخوان المسلمين المصرية في هذه الآونة (٢٠٠٢) بمرحلة من أحرج مراحلها التاريخية؛ فقد توالت الاعتقالات في صفوف أعضائها طوال الأشهر الستة الماضية حتى وصل عدد المعتقلين في صفوفها إلى نحو ألف من أفضل كوادرها، تم تقديم عدد كبير منهم للمحاكمة وتم الحكم على بعضهم بالسجن لفترات تتراوح من سنة إلى خمس سنوات، وظل البعض الآخر رهن التحقيقات لمدد وصلت إلى ما يقرب من عامين كما حدث مع الدكتور محمد حبيب ومجموعته.

وقد ظلت الجماعة في حالة جمود طوال تلك الفترة لا يحركها شيء، الأمر الذي دفع بعض الشباب إلى انتقاد القيادة والتقدم بمذكرة للمرشد العام (مصطفى مشهور) يتهمون فيها القيادات الوسيطة بالتراخي.

في هذه الآونة ارتفعت بعض الأصوات تطالب بحصول الجماعة على الشرعية لحماية كوادرها والمطالبة بفتح قنوات اتصال مع الدولة وكثرت المناقشات التي دارت حول سبل الخروج من الأزمة الحالية. التقينا بكل من السيد مصطفى مشهور المرشد العام للجماعة (في هذا التوقيت) ونائبه المستشار محمد المأمون الهضيبي في أغسطس ٢٠٠٢، لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء الحملة ضد الإخوان، وموقف الإخوان من القضايا العامة ومنها الموقف من الأقباط والنقابات والأداء البرلماني للهيئة البرلمانية للإخوان.

سيد مشهور: ما هو تفسيركم للحملات الأمنية المتتالية طوال الفترة الماضية ضد كوادر الإخوان المسلمين؟

- هذا ابتلاء من الله وهو لم يتوقف منذ الأربعينيات وحتى الآن؛ فالجماعة تتعرض طوال ستين عاماً مضت للمطاردة والسجن من قبل الحكومات المتعاقبة سواء قبل حركة يوليو ١٩٥٢ أو في عهد عبد الناصر أو الآن، لماذا.. لأن الجماعة لم تتخل يوما عن مبدئها الأساسي الخاص بالمناداة بضرورة تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية واستعادة الخلافة الضائعة. وقد صعدت الحكومة من حملتها ضد كوادر الجماعة عقب التعاطف الشعبي الذي حظيت به نتيجة لموقفنا المعلن ضد ما يحدث لشعبنا الفلسطيني على أيدي الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالحكومة تصورت أن الذي يستطع أن يجيش الناس خلفه في هذه القضية يستطيع أن يجيشهم أيضا ضد الحكومة فيما بعد وهذا تصور مغلوط،

فالإخوان لا يريدون تجييش الشعب ضد الحكومة، ولكن يريدون تشكيل قاعدة شعبية متحدة تستند إليها الحكومات العربية في مواجهتها مع إسرائيل وأمريكا.

- إذن لماذا لم تحاولوا توصيل وجهة نظركم تلك إلى الحكومة؟

- لقد بح صوتنا في المطالبة بقناة اتصال مع الحكومة المصرية نستطيع من خلالها توصيل وجهة نظرنا ولم ينظر أحد في طلبنا حتى الآن، وقد قلنا مراراً إننا جماعة تركت العنف منذ أكثر من نصف قرن، ولم يؤخذ علينا أننا مارسناه أو نادينا به طوال هذه الفترة، والدولة وجهازها الأمني يعرفان كل المنتمين للجماعة بالاسم ولديهم ملفات تفصيلية عنهم؛ لذا فنحن نندهش لمثل هذه الحملات، وما يزيد الأمر غرابة عودة أساليب التعذيب من جديد، والتي لا تهدف إلا إلى إذلال الإخوة وبث الرعب في قلوبهم.

- ما هي الاتهامات التي توجه لكوادر الجماعة الذين يتم اعتقالهم أو القبض عليهم؟

- اتهام واحد متكرر.. الانتماء إلى جماعة محظورة ومحاولة ضم عناصر جديدة لها.

- ألا ترى أن الدولة لديها إستراتيجيتها الواضحة في التعامل مع جماعة الأخوان المسلمين وهو ما تسميه بإستراتيجية "تقليم الأظافر" أولا بأول وأن الجماعة تفتقد لأية إستراتيجية في مواجهة إستراتيجية الدولة المعروفة للقاصي والداني طوال كل هذه السنوات؟

- نحن نحاول زرع الصبر على الابتلاء في قلوب الإخوة مؤمنين بأن النصر قادم لا محالة لأننا على الحق.

- ولكن هذه سياسة كربلائية؟

- ماذا يريدون منا.. نحن رفضنا العنف ولن نرفع سلاحا للدفاع عن أنفسنا لكن أيضا لن نتخلى عن مبادئنا الأساسية.

- ولكن هذه السياسة تكلفكم وتكلف كوادركم والمتعاطفين معكم الكثير دون تحقيق أية نتائج تذكر على أرض الواقع؟

- نحن نحاول حماية أنفسنا بشتى الطرق.. لكن لسنا سلطة وليس أمامنا بالتالي إلا الاستمرار في الدعوة، مقتدين بسيرة الرسول - صلى الله عليه وسلم - الذي استمر يدعو إلى الله في مكة ثلاث عشرة سنة ثم أذن له الله بالهجرة فنحن نعمل حتى يأتي فرج الله؟

- لكن الرسول كان نبيا يوحى إليه وأنتم بشر تبحثون عن مشروع سياسي وشتان بين التجربتين؟

- نحن أيضا لدينا "الوحي" ممثلا في القرآن وطريقنا واضح منذ سبعين عاماً خطه لنا الأستاذ حسن البنا رحمه الله مقتديا بسيرة الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم -،

والمسألة ببساطة أننا "ناس" تعاديهم الدولة، فإما أن يكون هؤلاء الناس على خطأ وإما أن تكون الدولة على خطأ.

- ولماذا لا تكون قياداتهم التي ترسم لهم السياسات هي التي على خطأ؟

- كيف تكون قيادتهم هي المخطئة؟

- لأنها لم تسع للحصول على الشرعية القانونية التي تحمي تحرك كوادرها وعندما عرضت عليها فرصة تاريخية في بداية السبعينيات رفضتها؟

- نحن حاولنا وأعلنا أكثر من مرة أننا نريد حزباً سياسياً ولكن لم يسأل فينا أحد.

- هل تقدمتم للجنة شئون الأحزاب وطلبتم رسمياً التصريح بحزب؟

- البرنامج موجود ونحن مستعدون لتقديمه خلال ٢٤ ساعة، لكن القضية هي لمن نقدم الطلب، أعضاء لجنة شئون الأحزاب جميعهم من قيادات الحزب الوطني الحاكم، هل هذا معقول، وهل سيوافقون على طلب لحزب يتقدم به الإخوان؟

- ومن أدراكم ربما يوافقون ثم إن المحاولة تنفي عنكم تهمة التعنت؟

- نحن لا نخوض في إجراءات وهمية لأننا لن نستفيد شيئا من وراء ذلك فمن العبث القيام بإجراءات مرفوضة من حيث المبدأ. ثم إن الذين تقدموا بحزب وانشقوا عن الجماعة لم يسمح لهم أيضا بالوجود القانوني بل على العكس كان نتيجة التقدم بهذا الحزب تقديم عدد كبير من كوادر الجماعة للمحكمة العسكرية آنذاك عام ١٩٩٦.

- أنتم تقدمون إلى المحاكم العسكرية دون أن تقدموا أي طلبات سواء لتأسيس حزب أو خلافه، ثم إنه يجب عليكم كمنظمة تعمل في مجال العمل السياسي العام أن تكون لديكم إستراتيجيات بديلة؟

- الإستراتيجيات البديلة هي تلك التي نتبعها الآن ووضعنا - على الرغم من هذه الضغوط التي لم تمارس ضد أي تنظيم سياسي في مصر أو الوطن العربي - جيد والحمد لله، ويكفي أننا جماعة محظورة منذ أكثر من خمسين عاما واستطعنا أن نحافظ على وجودنا بل استطعنا الانتشار في بلدان عديدة عربية وأوربية في الوقت الذي تتلاشى فيه الأحزاب المعترف بها.

- لكن طبقا لما لديكم من إمكانات كان من الممكن أن يكون وضع الجماعة أفضل من هذا الوضع عشرات المرات لو أنكم اتبعتم إستراتيجية واقعية بعيداً عن المفهوم "الكربلائى"؟

- هذه وجهة نظرك .. "واللى إيده في المية مش زى اللى أيده في النار" لكن أنا أريد الرد على الذين يروجون بأن الجماعة ظلت طيلة سبعين عاماً لم تحقق أهدافها ويرجعون السبب إلى أمرين: إما الطريق كان خطئا أو أن القائمين على الجماعة ليسوا أهلاً للقيادة، وأنا أقول إن طريقنا صحيح مائة في المائة؛ لأننا اقتبسناه من سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ونحن أهل للقيادة لأننا تعرضنا لمحن عديدة وصمدنا وحافظنا على الجماعة فلم تنهر بل اتسعت دائرة تأثيرها لتشمل العالم بأكمله، ونحن الآن في مرحلة إعداد، نقوم خلالها بإعداد القاعدة المؤمنة الصلبة القائمة على الجلد والصمود استعدادات لوقت تتحسن فيه الظروف.

- يعني في النهاية أنتم تقومون بتجهيز العدة انتظارا لتحسن في الأوضاع تأتي به الأقدار؟

- نعم إن شاء الله.

- دعونا نعُد قليلا للوراء، أنتم لم تجيبوا عن سؤالي لماذا عندما حانت لكم فرصة فريدة للوجود الشرعي العلني عندما طلب السادات من الأستاذ عمر التلمسانى المرشد العام الأسبق للجماعة تشكيل حزب عارضتم وطلبتم هيئة دعوية شاملة؟

- أولا: لم يكن ما طلبه السادات من الأستاذ عمر حزبا ولكن قال له بالحرف: اذهب إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية وتفاهم معها على تأسيس جمعية، والجمعية محصور عملها في نشاط اجتماعي ولكن نحن هيئة شاملة للدعوة والاجتماع والسياسة ولا نستطيع أن نتخلى عن هذا المبدأ قط.. ثم إن كلام السادات وقتها كان فض مجالس.

- هذا ينقلنا إلى سؤال هام، هل المسمى هو المهم أم العمل للفكرة الإسلامية بشكل عام. ولماذا تصرون على شكل تنظيمي بعينه "هيئة دعوية شاملة" في الوقت الذي لم يعد في القوانين الحديثة ما ينص عليها، فالقوانين الموجودة لا تسمح سوى بحزب، طبقا لقانون الأحزاب، أو بجمعية طبقا لقانون الجمعيات أو بشركة طبقا لقانون الشركات؟

- شوف، المادة الثانية من الدستور تنص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى وأن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع، والمحكمة الدستورية العليا أصدرت حكما بأن مسؤولية العمل على تغيير القوانين غير الإسلامية الصادرة قبل النص الدستوري هي مسئولية سياسية، فلا مانع إذن من قيام حزب يرتكن على مرجعية دينية، وهذه المادة وهذا الحكم هما المظلة التي يجب أن يفسر من خلالها باقي النصوص الأخرى، حتى إن المادة التي تنص على منع أحزاب سياسية على أساس التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس أو الدين لا تنطبق علينا فنحن ليس لدينا تفرقة.

- لكن كل ما قلتموه شيء والسماح بوجود هيئة دعوية سياسية اجتماعية شاملة شيء آخر وهو ما لن تسمح به القوانين المعمول بها في مصر، وهنا يثار السؤال الذي ألححنا عليه من قبل وهو: لماذا لا توجد إستراتيجية واضحة للجماعة تجاه تلك الأزمة المتكررة؟

- أولا الجمعية تفرض عليك عدم العمل بالسياسة وعدم دخول الانتخابات البرلمانية، والحزب لا يتيح لك فرصة العمل في مجال الدعوة إلى الله، ونحن لدينا أكثر من ستين جمعية وليس المهم الاسم كما قلت. نحن نطالب بإنشاء حزب نمارس من خلاله عملاً سياسيا شرعيا ولكن من الذي سيوافق لنا على هذا الحزب، هذا هو المهم لأن شرط الحزب في مصر أن يولد ميتا ولن يسمحوا لحزب يولد وكله حيوية.

- الاتصالات ظلت بينكم وبين الحكومة - وعلى مستوى رفيع - حتى عام ١٩٩٢ ثم انقطعت فجأة فما هي الأسباب وراء قطع الاتصالات من وجهة نظركم؟

- لقد مرت العلاقة بيننا وبين السلطة في مصر بمراحل متعددة، ففي المرحلة الناصرية كان عبد الناصر مرميا في أحضان روسيا واحتل إبانها الشيوعيون وضعا متميزا بينما كنا نحن في المعتقلات، وعندما جاء السادات أفرج عن الإخوان لأنه كان يريد أن يرتمي في حضن أميركا ونحن اشتغلنا وهمشنا الشيوعيين إلى حد ما، وعندما قتل السادات رأى الرئيس مبارك وأجهزة أمنه أن الإخوان ليس لهم علاقة بموضوع قتل السادات أو التحريض عليه، فتركنا نعمل ودخلنا انتخابات ١٩٨٤ على قائمة "الوفد" ونجح لنا تسعة أعضاء ثم عام ١٩٨٧ نجح لنا ٣٦ عضوا ثم أثير موضوع استحواذ الإخوان على مقاعد مجالس إدارات النقابات المهنية، فبدأ النظام يشعر بالقلق من ناحيتنا، في هذا التوقيت حدث غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، الأمر الذي كان له أثر سلبي على كافة القوى الإسلامية في المنطقة ونحن منهم، وحدثت آنذاك تطورات داخل الحكم انعكاسا لما يحدث في المنطقة من سيطرة أميركية شاملة. وتراجع الهامش الديمقراطي وهامش الحريات حتى لا يحدث أي رد فعل شعبي يمكن استغلاله من أية قوة سياسية.

وعلى الرغم من إدانتنا للعنف المتبادل من الطرفين (الدولة وشباب الجماعات الإسلامية المتشددة) إلا أن الدولة أخذت علينا هذا الموقف وحسبته على كل الإسلاميين دون تفرقة، كل هذه التطورات أدت إلى قطع كل قنوات الاتصال ولم يبق منها سوى قناة الأمن الذي لا هم لهم سوى اعتقال عناصر الجماعة واستدعاء كوادرها للتحقيق معهم وتعذيبهم.

- نعود لقضية أخرى.. بماذا تفسرون حوار الحكومة مع الجماعة الإسلامية وقيادييها في الوقت الذي تقوم فيه باعتقال كوادر جماعة الإخوان المسلمين؟

- أولا لا يوجد أي حوار سياسي بين الدولة والجماعة الإسلامية ولا يوجد حوار ولا غيره، هذه كلها عمليات أمنية مخطط لها وليست سياسية ومحورها الأساسي يقوم به جهاز

الأمن وهو التخلي عن العنف، ونحن ليس لدينا معلومات واضحة عن هذا الموضوع، كما أننا نرفض أن ينحصر الحوار معنا (كما حدث مع شباب الجماعة الإسلامية) ضمن الإطار الأمني فقط فنحن جماعة سياسية بالأساس.

- هل طلبت مجلة "المصور" إجراء حوار معكم على نفس النمط الذي قام به رئيس تحريرها مع الجماعة الإسلامية وقيادييها؟

- نعم هذا حدث ولكننا اعترضنا على التوقيت، فهو يضعنا في سلة واحدة مع هذه الجماعات، ونحن لدينا وضع مختلف تماما.

- بهذه المناسبة - وأرجو أن يتسع صدركم للسؤال - ألا ترى معي أن وجود شخصكم (مصطفى مشهور) على رأس الجماعة بما لكم من تاريخ داخل النظام الخاص (الجناح العسكري للجماعة) يمكن أن يكون سببا فيما يحدث للجماعة؟

- أعتقد أن هذا غير صحيح فالقضية التي اتهمت فيها - قضية السيارة الجيب - لا علاقة لها بالعنف وإنما كنت أقوم بتهريب سلاح موجه للحرب في فلسطين وحيثيات الحكم لم تزل وساما على صدري.

- وماذا عن ارتباطكم بالتنظيم الخاص؟

- التنظيم الخاص بناه الأستاذ حسن البنا لتدريب الشباب على الحرب ضد اليهود في فلسطين وقد قدم عددا كبيرا من الشهداء نفخر بهم ولم يقم التنظيم بأي عملية ضد أي مصري.

- وماذا عن النقراشي باشا والقاضي الخازندار؟

- هذه الحوادث حدثت والجماعة غير موجودة تنظيمياً فقد تم حلها واعتقال قيادييها وأغلب كوادرها قبل تنفيذ هذه العمليات، وجاءت هذه الأحداث ليست تعبيرا عن غضب يموج داخل أوساط الجماعة ولكن عبر اجتهاد فردى، وقد أعلن الأستاذ البنا وقتها "إنهم ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين".

- موضوع الأداء البرلماني للإخوان تحت القبة يشغل الكثير من النخب السياسية والفكرية فهل تكبدتم كل هذا العنت وأنفقتم كل هذه الأموال حتى تطالبوا بوقف طبع رواية طبع منها مائتا نسخة أو وقف عرض فيلم سينمائي أو حفلة لاختيار ملكة جمال، هل هذه هي الأمور التي خضتم الانتخابات من أجلها؟

- أولا بالنسبة لمسألة الروايات فالقضية لا تكمن في طبع مائتي نسخة أو ألف ولكن هي قضية "الحلال والحرام" وهذه ليست مسألة بسيطة فقد أفنينا عمرنا في الدفاع عن هذه

القضية وهي من أساسيات فكر الجماعة خاصة لو تعلق الأمر بالآداب العامة، القضية الأخرى في ذات الموضوع تتعلق بموقف وزارة الثقافة وكيفية إنفاقها لأموال دافعي الضرائب وهذا اختصاص أصيل لنواب الشعب، أما مسألة الأداء فالجميع يعترف بأن مجلسي ١٩٨٤ و١٩٨٧ كانا من أفضل المجالس من حيث الأداء بسبب وجود الإخوان كقوة ضاربة فيهما.

- لكن لماذا لم نسمع عن نائب مثل "البدري فرغلي" مثلا داخل الإخوان؟

- نحن لا نحب الفرقعات ونعمل في صمت وناقشنا كافة القوانين والميزانيات وأجدنا وقمنا بعملنا خير قيام والحمد لله.

- بالنسبة لقضية النقابات.. هل راجعتم موقفكم، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاستحواذ، هذا الخطأ الذي أدى إلى تدخل الدولة بإصدار القانون ١٠٠ لسنة ٩٣ وتجميد عدد من النقابات؟

- بداية نحن لا نعتبر ما حدث منا في النقابات خطأ، فما الخطأ في اختيار صفوة المجتمع - المهنيين - بكل حرية مجلس إدارة لنقابتهم من زملاء لهم يرون صلاحيتهم بغض النظر عن موقفهم أو اتجاههم السياسي، ومع ذلك فعندما رأينا أن الظروف المحيطة تعمل في غير صالح العمل النقابي عدلنا عن التوجه السابق ودخلنا انتخابات المحامين بثمانية من أصل ٢٤ أي الثلث، وهو ما سوف نفعله في كافة النقابات بعد ذلك في محاولة لفك الطوق عن العمل النقابي.

- هناك قضيتان أخيرتان دائما ما يأتي موقفكم وتصريحاتكم فيها بشكل ملتبس وهما الموقف من الأقباط والموقف من التعددية السياسية، خاصة فيما يخص حق الشيوعيين - مثلا - في إنشاء حزب فما هو موقفكم بوضوح من هاتين القضيتين؟.

- أولا: بالنسبة للأقباط نحن لسنا جهة إفتاء فهناك مفت لمصر يمكن سؤاله عن كل الأوضاع المتعلقة بهم.

- لكنكم جماعة دعوية إسلامية سياسية تطرح نفسها كبديل للحكم، ويجب أن تكون لكم رؤية في هذه القضية الهامة.

- ساعتها سنلجأ لجبهة من العلماء وما سيتفق عليه الإجماع سنعمل به، ولكن رأينا الخاص أن مصر دولة إسلامية فلا يحق أن يقوم على شؤونها ويحمي حماها إلا مسلم يحمل عقيدة الإسلام وإلا فلماذا لا يوجد حاكم ولاية في أمريكا مسلم أو قائد جيش ولماذا عندنا نحن فقط يقر هذا؟.

- أما فيما يتعلق بمسألة التعددية السياسية والسماح للشيوعيين بتشكيل حزب، فالأمر يتوقف على طبيعة هؤلاء الشيوعيين وهل هم ملحدون أم لا.. ثم إن المسألة كلها من وجهة نظرنا

تكمن في أن تقوم الدولة برفع يدها عن قضية تشكيل الأحزاب وتترك الأمر للشعب ومن يريد الطعن في أحد الأحزاب لعدم التزامه أو احترامه للمكونات الأساسية المنصوص عليها في الدستور وأخلاقيات هذا المجتمع يطعن ثم يعرض الأمر على المحكمة الدستورية التي تقر وتبت في هذا الأمر، فلا نتدخل نحن ولا غيرنا، ولكن يظل الحكم فيما بيننا للدستور الذي ينص على أن مصر دولة إسلامية ودينها الرسمي الإسلام والشريعة مصدر أساسي للتشريع فما يوافق الدستور أهلا وسهلاً به وما لا يوافقه فهناك المحكمة الدستورية، وحكمها ملزم للجميع.

- لماذا لا تنسقون مع باقي الأحزاب في المواقف، خاصة الأحزاب اليسارية والعلمانية؟.

- هم الذين يرفضون التنسيق معنا، وقد أخذوا جانب الحكومة وقاموا بعمليات تحريض واسعة ضدنا، ووصل الأمر إلى حد "الشتيمة"؛ فهل ننسق مع من "يشتموننا" ويحرضون علينا؟.

- لماذا لا تقدمون المثل وتقومون بتحديد مدة المرشد العام حتى يتسنى للشباب تولي المناصب العليا في الجماعة؟

- نحن قدرنا مدة المرشد العام بست سنوات قابلة للتجديد وهو ما حدث عندما تم التجديد لي (مصطفى مشهور ٢٠٠١) قبل عام لفترة ثانية، ولكن لم يحدد حد أقصى لبقاء المرشد على رأس الجماعة، والمهم من وجهة نظري ليس منصب المرشد وإنما من يحركون كافة الخيوط داخل الجماعة وهم جميعا من الشباب.

- ماذا عن التنظيم الدولي للإخوان هناك من يعتبرونه وهما وهناك من يعتبرونه حقيقة فما هي الحقيقة؟

- هناك إخوان مسلمون في كل مكان في العالم خاصة في العالم العربي، ونحن نقوم بتنسيق المواقف مع الجميع، ولكن كل جماعة في بلد أعلم بظروفها، فلا يوجد كما يشيع البعض أوامر مركزية تصدر من القاهرة لتطبق في جميع أنحاء المعمورة، لكن هناك تنسيقا باعتبار أننا جميعاً ننتمي لفكرة واتجاه واحد.

رابعاً: حوار: دكتور عبد المنعم أبو الفتوح

يعد عبد المنعم أبو الفتوح واحدا من رواد جيل السبعينيات في الحركة الإسلامية المصرية المعاصرة، وأحد أهم الرموز الذين ساهموا في بناء جماعة الإخوان المسلمين وإعادة إحيائها وتشكيل بنيتها التنظيمية عقب انضمامه للجماعة عام ١٩٧٤ هو وعدد قليل من زملائه الذين كانوا يمثلون القادة الطبيعيين للجماعة الإسلامية الناشئة آنذاك.

وكان أبو الفتوح أول كوادر هذا الجيل الذي يدخل إلى مكتب إرشاد الجماعة عام ١٩٨٦ بالتعيين مدعوما من المرشد الثالث آنذاك الأستاذ عمر التلمساني.

سألناه في البداية عن جذور العلاقة بين الجماعات الإسلامية التي نشأت في بداية السبعينيات في الجامعات المصرية وبين جماعة الإخوان المسلمين؟

قال: على الرغم من أن بداية السبعينيات شهدت خليطاً من علماء كثيرين ومدارس فكرية عديدة سلفيين وصوفيين وإخوان قدامى كالغزالي وسيد سابق إلا أن اتصالنا نحن كمجموعة من طلبة كلية الطب بكوادر وشيوخ الإخوان بدأ مبكراً "أظن عام ٧٠ أو ١٩٧١" حيث كان عدد من قادة الإخوان يتم تحويلهم إلى عنبر المعتقلين في القصر العيني، وكان مسموحا لنا كطلبة طب أن ندخل إلى هذه العنابر، وتعتبر هذه الزيارات البوادر الأولى التي شكلت علاقتنا بالإخوان؛ حيث بدأنا نطلع على رسائل حسن البنا ونتداولها من خلالهم - في السر - حتى سمح لنا بطباعتها في أواخر عام ١٩٧٤ وبعد خروج معظم كوادر الإخوان من السجون.

عنبر المستشفى

هل تتذكر أول من قابلتهم في تلك الفترة من خلال زيارتك لعنبر المعتقلين؟

- كنا كلما سمعنا عن شيخ من شيوخ الإخوان تواجد في هذا العنبر ذهبنا وجلسنا معه أياما نتبادل المناقشات، ولا أذكر الآن سوى الأستاذ صلاح أبو شادي والشيخ فتحي رفاعي ولكن الوحيد الذي لم نستطع مقابلته آنذاك هو الأستاذ حسن الهضيبي (المرشد العام للجماعة) رحمه الله.

يفهم من هذا أن علاقتكم بالإخوان بدأت تقريبا عام ١٩٧٠، فكيف ومتى تم انضمامكم فعليا للجماعة؟

- لقد كنا مبهورين بشيوخ الإخوان ومتعاطفين معهم في الوقت نفسه، فهم الشيوخ الذين سجنوا وعذبوا في سبيل الدعوة، ولكن كان لدينا أيضاً تحفظات على منهج الإخوان في العمل، وهو ما أجل قليلا حسم قضية الانضمام للجماعة.

أي تحفظات تقصدون؟

- قضية استخدام العنف على سبيل المثال، فقد كان الإخوان يؤمنون في تلك الفترة بتطليق العنف بشكل نهائي وإستراتيجي، وكنا نؤمن بأن العنف له وقته الذي يجب أن يحسب جيدا، ولكن لا بد منه في النهاية.

كما كان البعض منهم من حيث الشكل بدأ في حلق اللحى وسماع الموسيقى ولم يجدوا في هذا غضاضة، وكنا نحن مازلنا ننظر لمن يفعل ذلك بتشدد رافضين مثل هذه التصرفات.

نعود إلى ارتباطكم التنظيمي بالإخوان متى كان هذا بالتحديد؟

- لا أستطيع بالطبع أن أذكر تاريخاً محدداً فقد بدأ ارتباط مجموعة قليلة لا تزيد على أصابع اليد الواحدة ببعض قادة الإخوان وعلى رأسهم الأستاذ عمر التلمساني والدكتور أحمد الملط والأستاذ مصطفى مشهور، وبدأ الأستاذ عمر يدعونا للقائه والحديث معه وظلت هذه اللقاءات مستمرة حتى أصبحنا بشكل عملي جزءاً من حركة الجماعة في نهاية عام ١٩٧٤ ومطلع عام ١٩٧٥.

ولكن هناك من يؤكد أن انضمام كوادر الجماعة الإسلامية للإخوان لم يتم إلا في أواخر العام ١٩٧٩؟.

- هذا صحيح إذا كنت تتحدث عن المجاميع، ولكن الرؤوس كما قلت انضموا في نهايات العام ١٩٧٤، ولكننا كتمنا هذا الموضوع طوال سنوات عدة خشية أن نواجه بعنف من قبل النظام الذي فتح الطريق بالفعل أمام قادة الإخوان للعمل لكنه ليس على استعداد لأن يعرف أن الجماعة الإسلامية المنتشرة في جميع جامعات مصر والتي كان السادات قد أعطاها الحرية الكاملة لتصنع توازناً سياسيا مع اليساريين داخل الجامعة قد أصبحوا أعضاء في جماعة الإخوان. متى تم الإعلان عن ذلك؟

- لم يتم الإعلان وإنما تسربت هذه الأخبار في أوائل عام ١٩٧٩ وغضب البعض من إخواننا غضباً شديدا، ولكننا استطعنا إصلاح ذات البين مع بعضهم لاسيما في القاهرة والوجه البحري، ولكننا لم نستطع إرضاء إخواننا في الصعيد اللهم إلا أبو العلا ماضي ومحيي الدين أحمد عيسى وعددا قليلا آخر، ولكن ظلت مجموعة كرم زهدي وناجح إبراهيم على موقفها الرافض تماماً لفكرة دخول الإخوان باعتبار أن الجماعة على حد تعبيرهم تركت فريضة الجهاد وهادنت السلطة.

فقه العنف

هل تعتقدون أن دخولكم الإخوان بهذا الشكل السري في البداية كان سبباً - عندما تم كشفه - في ظهور فقه العنف وجماعة الجهاد رداً على تصرفكم؟

- لا أعتقد أن المسألة بهذا الشكل لأن فكر الجهاد بدأ يتبلور منذ بداية العام ١٩٧٩ وقبل ذلك انتشرت التصرفات الخاصة بتغيير المنكر بالعنف من قبل هذه المجموعة في الصعيد، ولكن يمكن القول إن كشف انضمام مجموعتنا للإخوان عجل عملية الفصل بين من تبنوا فكر الإخوان ومن راحوا ينسجون فقه العنف ويتبنون طريق التغيير بالقوة.

بمناسبة التغيير بالقوة والعنف قلتم في بداية الحديث إنكم كنتم تأخذون على الإخوان أنهم طلقوا العنف، وكنتم ترون ضرورة العنف في توقيت معين فما الذي بدلكم إلى هذا الحد؟

- لقد ناقشنا هذا الموضوع مرارا ولسنوات عدة مع الأستاذ عمر التلمساني وكان له دور كبير في إقناع مجموعتنا بالتغيير السلمي عن طريق الأطر القانونية وباستخدام الناس والبعد عن مفهوم التغيير الانقلابي واستخدام العنف في التغيير وقد نجح إلى حد كبير في إقناعنا بشكل جزئي حتى جاءت أحداث ١٩٨١ (اغتيال السادات وأحداث أسيوط) ثم تم سجننا مع مجموعة من شيوخ الإخوان الذين قاموا بتحليل ما قامت به مجموعة الجماعة الإسلامية بالصعيد وظل الحوار معهم متواصلاً حتى تم إقناعنا بشكل نهائي بتطليق مبدأ العنف بشكل إستراتيجي والعمل على إرساء دعائم التحرك السلمي والتغيير عن طريق الأطر القانونية.

معنى هذا أنكم ظللتم حتى العام ١٩٨١ ودخولكم السجون وأنتم تؤمنون بضرورة استخدام العنف في التغيير؟

- نعم!

- ما الفرق الذي كان بينكم إذن، وبين مجموعة الجهاد أو مجموعة الصعيد كما يسمونها؟

- الفرق في التوقيت، فهم كانوا يرون ضرورة التحرك بشكل عاجل ونحن كنا نرى أن المسألة تحتاج إلى رؤية وتجهيز حتى يكون الاستعداد تاماً وذلك كله بالطبع تغير عقب أحداث ١٩٨١ ودخولنا السجون فقد وصلنا لقناعة بأن استخدام العنف لا يؤدي إلا إلى كوارث تحيق بالإسلام كفكرة وبالمسلمين كأفراد وبالدعوة بشكل عام.

هل كان هناك من يوافقكم داخل الجماعة؟

- بالطبع كان هناك عدد من أعضاء الإخوان يؤمنون بما نؤمن به وهؤلاء هم الذين عانى منهم الأستاذ عمر التلمساني رحمه الله كثيرا.

قلتم إن هذا الوضع ظل حتى دخولكم السجن العام ١٩٨١ فماذا حدث داخل السجن؟

- لقد كان السجن بالنسبة لنا بمثابة معسكر كبير مكثنا فيه أكثر من عام تم تعميق المفاهيم الصحيحة باستخدام أسلوب العمل السلمي وساهم في ذلك وجود شخصيات مؤثرة معنا في السجن على رأسهم الأستاذ عمر التلمسانى والأستاذ جابر رزق ويوسف كمال ولاشين أبو شنب، كل هؤلاء أثروا فينا تأثيرا كبيرا بالإضافة لنتائج الأحداث نفسها التي قامت بها مجموعة الصعيد عقب دخولنا السجون في تحفظات سبتمبر الشهيرة بأقل من شهر.

- ماذا عن الحكومة السرية لرجال الجهاز الخاص في تلك الفترة ألم تكن هي الأخرى موجودة؟ وكيف وافقتم على الانضمام للجماعة وأنتم تعرفون أن هذه المجموعة هي التي تتحكم في كل مسار الجماعة وأن وجود التلمسانى لا يتعدى دور واجهة سياسية مقبولة لهم؟

- أولاً هناك فرق بين ما يزعم البعض من سيطرة لرجال مثل السنانيرى رحمه الله ومشهور وبين حب الشباب لهم وارتباطه بهم لاسيما في هذه المرحلة من العمر، هذا بالإضافة إلى وجود بعض النشطاء - وهو أمر موجود في كل حزب - يخيل للبعض نتيجة لتواجدهم المكثف ونشاطهم الملحوظ وارتباطهم الزائد بالكوادر أنهم هم المسيطرون على الأوضاع، ولكنني أشهد الله أن الأستاذ عمر التلمسانى كان المرشد العلني والسري والرجل الأقوى والأكثر تأثيراً فينا في تلك الفترة ولم يكن واجهة كما تقول.

السيطرة على الجامعات

إذا لم تكن الدولة قد دعمتكم فكيف سيطر التيار الإسلامي على الجامعة آنذاك؟

- لقد بدأنا الترشيح في الاتحادات الطلابية منذ عام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ على ما أذكر ورشحنا أنفسنا للمرة الأولى في كلية طب القصر العيني وحصلنا على معظم لجان الاتحاد حتى اللجنة الفنية ولم تفلت منا سوى لجنة الجوالة وأذكر وقتها أن رئيس اللجنة الفنية الدكتور "حسن عبد ربه" لم تكن له أي علاقة بالفن - ولا نحن بالطبع - وكان اليساريون عندما يريدون إحراجنا يطلبون مناقشة الدكتور حسن مسئول اللجنة الفنية، فنحجبه عنهم بحجج كثيرة، وكان هذا مؤشراً على أن الطلبة يريدون الإسلاميين تحت أي لافتة، وهذا أعطانا مؤشرا بضرورة الترشيح في باقي الكليات، ثم امتد نفوذنا إلى جميع الجامعات، وكانت نسبة نجاحنا في بادئ الأمر ٦٠ ٪ والباقي كان يحصل عليه الطلاب الناصريون والحكوميون، ومع ازدياد التفاف الطلاب حول التيار الإسلامي وصلنا إلى الاستحواذ على مجالس الاتحادات الطلابية كافة في جميع جامعات مصر وكان رئيس اتحاد طلاب مصر وقتها الدكتور طلعت الدكش ونائبه

الأول المهندس أبو العلا ماضي من التيار الإسلامي، وهو ما دفع الدولة إلى الإسراع بإصدار لائحة ١٩٧٩ لتسد الطريق أمام سيطرتنا على الاتحادات الطلابية.

النقابات

خرجتم من السجون في عام ١٩٨٢ فما الذي فكرتم فيه فور خروجكم؟

- كان كل تفكيرنا منصباً على كيفية تعامل الدولة معنا بعد كل ما حدث وإلى أي مدى ستسمح لنا بالتحرك، فالأمور لم تكن واضحة لنا فيما يتعلق بعلاقة الدولة بنا كجماعة، ولكننا فكرنا مباشرة في عقد اجتماعات أطلقنا عليها "لقاءات الخريجين" بدأناها بخريجي كلية طب القصر العيني ثم عممناها على جميع خريجي كليات الطب، وسرعان ما امتد الأمر ليشمل كافة رموز الجماعات الإسلامية - التي تبنت خط الإخوان - من خريجي جميع الجامعات المصرية وكانت المفاجأة بالنسبة لنا أن الدولة لم تعترض طريقنا.

ماذا الذي كان مقصوداً من وراء عقد هذه اللقاءات؟

- كان المقصود منها التباحث حول أطر للعمل بعيداً عن الحقل الطلابي الذي لم يعد يسعنا بعد أن صرنا خريجين وقد بدأت هذه اللقاءات "ودية" و "عاطفية" ثم بزغت من خلالها فكرة العمل النقابي ودخول انتخابات مجالس إدارات النقابات المهنية.

متى اتخذتم هذا القرار بالتحديد؟

- أواسط العام ١٩٨٣ وكانت أول نقابة رشحنا أنفسنا فيها هي نقابة الأطباء والمثير للدهشة، أن أول كلية رشحنا أنفسنا فيها في انتخابات اتحاد الطلاب كانت كلية الطب، وقد كانت الانتخابات للتجديد النصفي ودخلنا بسبعة مرشحين ضمن اثني عشر مرشحاً ونجحنا جميعاً، والغريب أننا حصلنا داخل المجلس على خمس لجان بينها الأمين العام للنقابة والأمين العام المساعد والوكيل وأمين الصندوق - على الرغم من أننا كنا سبعة من أصل ٢٤ عضواً - كان هذا في إبريل من العام ١٩٨٤ ثم دخلنا في ١٩٨٦ نقابة المهندسين ثم توالت انتصاراتنا داخل النقابات.

هناك من يرى أنكم تسببتم في تدمير العمل النقابي بإصراركم على فكرة الاستحواذ وتحويل النقابات إلى ساحة للعمل السياسي؟

- هذا انتقاد مقبول وأنا أوافقك على الجزء الخاص بفكرة الاستحواذ وتحويل النقابات إلى ساحة للعمل السياسي، ولكنني لا أوافقك على أننا قمنا بتدمير العمل النقابي؛ فنحن على العكس أنقذناه من التدمير الذي كان يلاحقه من جراء تنافس حزبي وشللي عانت منه النقابات لسنوات عديدة حتى جاء التيار الإسلامي ليعطي لهذا

العمل قيمة ومعنى، أما فكرة الاستحواذ فقد كنا للمرة الأولى نمارس مثل هذا العمل ونحن محرومون ومعزولون سياسيا كجماعة محظورة ليس لديها أطر شرعية للتحرك فكان لا بد أن ينعكس هذا الوضع على تجربة النقابات.

الإخوان والبرلمان

كان الإخوان ضد فكرة دخول البرلمان طوال حقبة السبعينيات فلماذا فجأة تحول الأمر وقررتم دخول الانتخابات البرلمانية على قائمة الوفد عام ١٩٨٤؟

- ليس طوال حقبة السبعينيات فقط ولكن حتى قبيل انتخابات ١٩٨٤ ظل الإخوان ضد فكرة دخول البرلمان باعتباره مجلسا يشرع من دون الله وهذه فكرة مغلوطة ناضلنا كثيراً في إقناع الحرس القديم للجماعة بخطئها، وقلنا لهم إن الإمام البنا رشح نفسه في الانتخابات فكيف لا نفعل نحن ذلك فنقف في وجه تشريع ظالم يضر بالناس أو تشريع مخالف لشرع الله فنمنع مروره؛ ومن هنا قررنا دخول البرلمان عام ١٩٨٤ وكانت تجربة ناجحة كررناها طوال السنوات التالية حتى عام ٢٠٠٠.

الإسلام هو الحل

في انتخابات مجلس الشعب وقبلها انتخابات النقابات كان شعاركم الأساسي "الإسلام هو الحل" فما المقصود بهذا الشعار؟

- أولاً... الإخوان لم يتصوروا قط لا في السبعينيات ولا قبلها ولا بعدها أنهم يمثلون الإسلام، بل يعرف الإخوان أنفسهم على أنهم جزء من المسلمين لهم أن يتحدثوا عن الإسلام مثل غيرهم بدليل أن الهضيبي "رحمه الله" وهو في أشد لحظات التعذيب والسجن رفض مقولات التكفير التي انطلقت من أفواه البعض والإخوان عندما يرفعون شعار "الإسلام هو الحل" إنما يعنون فهمهم للإسلام وطريقتهم في التعامل معه، بدليل أننا دعونا الأقباط للدخول معنا تحت هذا الشعار منطلقين في دعوتنا من الإسلام هنا يقصد بمعناه الحضاري، والأقباط ساهموا معنا في بناء الحضارة الإسلامية، وبالتالي فعندما نتحدث عن الإسلام كحضارة وليس كعقيدة يصبح لهم فيه مثل مالنا بالضبط، وهذا هو مفهومنا لهذا الشعار وليس ما ردده البعض في محاولة لتشويهنا.

- هذه الدعوة يبدو أنها تخص جيلكم فقط بدليل أن المرشد العام (مصطفى مشهور) عندما سئل عن أحقية الأقباط في دخول الجيش رفض متعللا بأنهم أهل الذمة مشكوك لا يجوز لهم المشاركة في الدفاع عن الوطن كما أنه مازال يؤمن بالتعددية انطلاقا من أرضيه إسلامية إلى آخر هذه المفاهيم ألا يكشف هذا عن خلاف عميق بينكم وبين هذا الجيل؟

- أولاً هذا الكلام نسب للمرشد العام (مصطفى مشهور) ونحن كنا في السجن واستنكرنا هذا في حينه، بينما أكد الأستاذ مشهور أن كلامه تم تحريفه وبغض النظر عما حدث فأنا أقول لك إنه إذا كان المرشد العام قال هذا الكلام فهو مخطئ لأنه مخالف لرؤية الإسلام أولاً ولرؤية الإخوان ثانيا.. فقد كان هناك أعضاء أقباط في المكتب السياسي للإخوان إبان فترة المرشد العام الأول الإمام البنا "رحمه الله" فكيف يكون رأينا فيهم كذلك، ثم إننا أصدرنا دراسات عديدة وبيانات متتالية تؤكد على أن الأقباط يربطنا وإياهم مبدأ المواطنة لهم مالنا وعليهم ما علينا لا تفريق بيننا وبينهم، ولهم الحق كاملا في شغل المناصب كافة في الدولة بلا استثناء إذا توافرت الصلاحية واختارهم الشعب بالانتخاب ولا يصح حجب منصب في حالة - التعيين- عن قبطي إلا بسبب أنه لا يصلح، ويسري هذا على المسلم قبل القبطي.

بمناسبة الحديث عن الأقباط ماذا عن رؤيتكم لدور المرأة خصوصا أن الإمام البنا كان يرى أن المرأة لا يجب أن تخرج من بيتها تحت أي دعوى؟

- لقد طورنا وجهات النظر كافة بدءا من العمل السياسي والبرلماني والحزبي وانتهاء بالرؤية الخاصة بالأقباط والمرأة، وفي مجال المرأة أصدرنا وثيقة خاصة بهذا الوضع أكدنا فيها على أحقيتها في ممارسة العمل السياسي والترشيح للمجالس النيابية والحصول على أعلى المناصب في الدولة شريطة أن تكون صالحة لهذا العمل من الناحية التخصصية، والغريب أن هذه الرؤية ليست جديدة فهي الرؤية الإسلامية الصحيحة، ولكن بعض الثقافات عكست هذه الرؤى وأشاعت مفهوم "المرأة المتاع" وتداخلت الأمور في بعضها لتشكل ثقافة مصرية وبدلا من أن يطلق عليها هذا اللفظ قرنوها بالإسلام وهو منها براء، أما مفهومنا الفكري للمرأة والذي نحاول أن نطبقه كإخوان بشكل عملي فهو أن المرأة نصف المجتمع لها ما للرجل من حقوق وعليها ما عليه من واجبات ولها ذمة مستقلة.

لماذا لا تمثل المرأة في قيادة الجماعة تطبيقا لهذه الرؤية؟

- الإخوان لهم وضع خاص فنحن نطارد ونحبس ونقدم للقضاء العسكري وهذا شيء محتمل للرجال، ولكننا لا نستطيع أن نعرض النساء لهذه المشكلات، ولكن عندما يسمح لنا بالعمل بشكل قانوني فسوف ترى المرأة في مجمل التشكيلات الإدارية للجماعة.

العلاقة مع النظام

في الأعوام العشر الأخيرة دفعت الجماعة للصدام مع أجهزة الدولة المختلفة كيف تقيمون هذه الأزمة من وجهة نظركم؟

- العلاقة بين النظام والجماعة كانت في حالة جيدة طوال حقبة الثمانينيات، ثم بدأ الصدام في أوائل التسعينيات بسبب حرب الخليج والوجود الأمريكي في المنطقة الذي فرض مواجهة مع التيارات الإسلامية كافة ومارس ضغوطا مكثفة على الحكومات كافة وكنا أول من تصدى عن طريق التظاهرات للوجود الأمريكي الأمر الذي عجل بالمواجهة مع النظام.

البعض يرى أن هذا الكلام يجافي الحقيقة وأن السبب الرئيسي للصدام هو اكتشاف الدولة عن طريق قضية سلسبيل إعدادكم لخطة التمكين التي من خلالها تسعون للانقلاب على الحكم في مصر؟

- وهل السعي للوصول للسلطة عن طريق غير طريق العنف وباستخدام الوسائل السلمية والتخطيط لذلك يعد جريمة في نظر القانون، إن كان هذا السعي يشكل جريمة فلماذا كل هذه الأحزاب والمؤسسات السياسية؟

ولكنكم جماعة محظورة طبقا للقانون، فكيف تسعون للوصول إلى السلطة ووفق أي طريق؟

كيف تكون جماعة محظورة وغير قانونية ونحن نمارس كل أنشطتنا في العلن ولنا مقر رسمي يلتقي فيه المسئولون عن الجماعة بالصحافيين والسياسيين، الحقيقة أن الحكومة تريد تحجيمنا، ولكنها لا تسعى لاستئصال الجماعة؛ لذلك فهي تارة تعتبر الجماعة غير قانونية، وتارة تتغاضى عن بعض أنشطتها، وهكذا لأنها لا تريد نظاما سياسيا قويا أو معارضة قوية، هي تريد تثبيت الوضع على ما هو عليه الآن.

ولماذا لا تحاولون الحصول على الشرعية القانونية؟

كيف؟

بالتقدم بطلب لإنشاء حزب أم أنكم ضد فكرة الحزبية؟

- من حيث المبدأ لسنا ضد فكرة الحزب وقد قام الأستاذ عمر التلمسانى رحمه الله عام ١٩٨٦ بوضع برنامج لحزب سياسي أطلق عليه اسم حزب "الإصلاح" وكنا نود التقدم به ولكننا ننتظر ظرفا ملائما، ثم تم تعديل البرنامج وأطلق عليه اسم آخر وذلك في أوائل التسعينيات ثم جاءت قضية "سلسبيل" ثم المواجهات التي بدأت بالنقابات ونوادي أعضاء هيئة التدريس ثم القضايا العسكرية في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ فلم يتسن لنا الفرصة للتقدم بحزب، وأعتقد أنه بعد تجربة "حزب الوسط" لا معنى لهذه الفكرة الآن، فقد حوكم أعضاء الحزب بتهمة التفكير في إنشائه!!

- الحكومة كانت تنظر للحزب على أنه مؤامرة يتم من خلالها تمرير حزب لتمارس الجماعة نشاطها العلني من خلاله، أي أنه - من وجهة نظر السلطة - كان غطاء سياسيا وليس حزبا؟

- الأمر في النهاية واحد فالحكومة لن تسمح لنا بإنشاء حزب؛ لأنها لا تريد معارضة قوية، ونحن لا نستطيع أن نخوض تجربة محكوما عليها بالفشل؛ فقانون الأحزاب في مصر يسمح للجنة شؤون الأحزاب بحل الحزب وقتما تشاء وهذا لا يتفق مع استقلالية العمل الحزبي، لكننا وبمنتهى الإخلاص نتمنى أن يكون لنا كيان قانوني.

هل حاولتم شرح وجهة نظركم للسلطة السياسية؟

- حاولنا وسدت جميع المنافذ في وجوهنا.

هل ساهمت أحداث ١١ سبتمبر في تفاقم أزمة الجماعة؟

- على الرغم من أننا قمنا بإدانة شاملة للأحداث إلا أننا نتيجة لضغط أمير كي مكثف على الحكم في مصر تعرضنا لضربات أمنية متتالية، وتم القبض على أكثر من خمس عشرة مجموعة من قادة وكوادر الجماعة طوال العام المنصرم

مراجعة: (ضمت نحو ٢٥٠ عضوا بالجماعة قدم بعضهم للمحاكمة ومازال البعض رهن التحقيقات، هذا بالإضافة إلى إغلاق أكثر من عشرين جمعية تضم عددا كبيرا من المدارس التي كانت تشرف عليها الجماعة).

مـراجــعـــة :

ألا يستدعي ما يحدث للجماعة مراجعة لمنهج التعامل مع الواقع السياسي والبحث عن بدائل، بدلا من الاعتماد على طريقة واحدة في التفكير تهدف إلى فرض علانية الجماعة بطريقة الأمر الواقع ولي ذراع الدولة؟

نحن نمد أيدينا للجميع ونطالب بفتح قناة حوار مع الحكومة حتى تسمع منا بدلا من أن تسمع عنا خصوصا في هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر فنحن نقف في هذه المرحلة خلف النظام ونعتبر تحديه في هذه الفترة خيانة؛ لأن الخطر المحدق يتعلق بمصر حكومة وشعبا، وهذا جزء من المراجعة التي فرضتها علينا الظروف الراهنة، فنحن في مواجهة خطر يهدد الأمن القومي المصري والعربي ولا بديل أمام أي مواطن من الوقوف خلف قيادته الشرعية دفاعا عن مصر وأمنها وسلامتها.

نعود إلى الجماعة فأنتم تواجهون دائما اتهامات بفقدان الديمقراطية داخل الإخوان وبسبب ذلك خرج عدد كبير من الكوادر ليكونوا حزب الوسط؟

- خروج عدد من الإخوان ليشكلوا مشروعا جديدا حق مطلق لهم، أما أن السبب وراء ذلك عدم وجود ديمقراطية فأنا أعتقد أن هذا غير صحيح؛ فالديمقراطية موجودة داخل الإخوان، ولكنها لا تظهر للعيان نظراً للحظر المفروض علينا.

وماذا تسمي إذن طريقة اختيار المرشد العام الحالي (مصطفى مشهور) والتي أطلق عليها "بيعة المقابر"؟

— هذا اجتهاد ربما جانبه الصواب، ولكنني أريد التأكيد على أن الإجماع العام قبل أن يتوفى المرشد الأستاذ حامد أبو النصر كان معقودا على اختيار الأستاذ مشهور خلفا له، وكان هذا معروفا داخل كل أوساط وهيئات الجماعة، وإن كانت الطريقة التي تمت بها عملية الاختيار أثارت مشاعر البعض فإنه اجتهاد شخصي كما ذكرت لم يغير في إرادة أعضاء الجماعة شيئا وبخاصة المنوط بهم انتخاب المرشد العام.

وماذا عن التجديد للمرشد من دون حد أقصى من الدورات؟

— هذه لائحة تكاد تتطابق مع معظم - إن لم يكن - كل الأحزاب في مصر وليس ذلك مقصورا على الإخوان فقط.

كيف ترى مسألة تداول السلطة داخل الجماعة هل يمكن أن نرى أحد أفراد جيلكم مرشدا عاما للجماعة؟

- قضية المناصب لا تشغلنا داخل الجماعة؛ لأن الجماعة تدار بشكل جماعي عن طريق مكتب الإرشاد، والشباب يكاد يشكل ٩٥٪ من كوادر وأعضاء الجماعة، ولم يبق من شيوخنا الكبار سوى ٥٪، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ظاهرة الرئاسة أو الزعامة الحزبية في مصر تأخذ دائما شكلاً أبوياً وعاطفياً، وهي مسألة ليست متعلقة بنا كجماعة إخوان، ولكنه سلوك وثقافة مصرية بالأساس على اعتبار أننا نعيش في مجتمع أبوي.

خامساً: حوار المهندس أبو العلا ماضي

لأنـه الأقرب إلى قلبي فلا أستطيع التحدث عنه كثيراً.. ولكنني أشير في عجالة - بحكم ضرورات المهنة - إلى أنه واحد من أفضل شباب الحركة الإسلامية الذين انضموا في وقت مبكر لجماعـة الإخـوان المسلمين وصنـع مـع إخوانـه مـن الشباب مجد الجماعة الذي حظيت به في الثمانينـيات وطـوال نصـف عقـد التسـعينيات إلى أن اصطدم مـع قـادة الجماعـة حـول رؤى التجديد التي انتمى إليها منذ البداية، والتي اصطدم برؤية رجال النظام الخاص التي سعت إلى الانغلاق في محاولة للحفاظ على وجودهم المادي والمعنوي، الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالة، والتقدم بطلب بتأسيس حزب "الوسط" في محاولة للتفاعل العملي والحي مع رؤيته التي طالما آمن بها.. في هـذا الحـوار يقـدم المهندس أبـو العـلا ماضي تجربته مع الجماعة ويحدد - وفق وجهـة نظـره - طبـيعة وأسـباب الأزمـة التي يمر بها التنظيم وكيفية الخروج منها عبر تبني مشروع مراجعة شامل يشمل "التاريخ والفكر والحركة" وهذا نص الحوار.

★ مهندس أبو العلا ماضي.. لديكم تجربة كبيرة داخل صفوف الإخوان المسلمين امتدت طوال خمسة عشر عاماً، كيف تقيمون من خلال تجربتكم تلك أزمة الجماعة الحالية؟!

★★ بداية نحن التحقنا بجماعة الإخوان عام 1979 تقريباً.. كنا مجموعة صغيرة دخلنا اسـتجابة لـنداء إخـوة نحترمهم ونعـتز بهـم ونـثق في خـيارتهم، وكـان عـلى رأس هـؤلاء الدكتور

"عـبد المـنعم أبـو الفـتوح"، وهـذه المجموعـة الصغيرة هي التي استطاعت أن تجند الشباب بـالآلاف داخـل تنظـيم الإخـوان، فقـبل دخـول هـذه المجموعـة حاولـت قيادات الإخوان "مصـطفى مشـهور - الله يـرحمه - وكمـال السـنانيرى - الله يرحمه - والدكتور أحمد الملط" وكـثيرون آخرون.. حاولوا كثيراً تجنيد عدد من الشباب ولكنهم فشلوا.. كان لدينا تصور أن الجماعـة لديهـا رصـيد وخـبرة سياسـية كـبرى، فعمـر الجماعـة كـان قد تجاوز في ذلك الوقـت "نصـف قـرن"، ولكنـنا فوجـئنا بخـواء داخـلي رهيـب، وهـذه كانت الصدمة الأولى بالنسبة لنا.

بناء التنظيم:

في عـام ١٩٨٢ بـدأ البـناء الحقـيقي لتنظـيم الإخـوان المسلمين "الجديـد"، ومـنذ ذلـك الـتاريخ بـدأت أهـم فـترة في تـاريخ الإخوان، وقد لعب الأستاذ عمر التلمساني المرشد العام الأسـبق - في هـذه الفترة - دورا محورياً هاماً، فقد جمع الشباب حوله وبدأ يدفع بهم - وفق

رؤيـة سياسـية واعـية - إلى مجلس الشعب والنقابات، ولم نفهم وقتها لماذا كان التلمساني يحـتفي بـنا ويحـاول الاسـتقواء بالجيل الشباب إلا بعد فترة طويلة عندما أدركنا أن هناك صراعا خفيا يدور بين الرجل ورؤيته السياسية القائمة على قاعدة بناء تنظيم سياسي جماهيري علني وبـين رؤيـة - رجـال الـنظام الخـاص - الذيـن يـريدون تنظيما سريا لا علاقة له بالسياسة.

* ماذا كانت وجهة نظرهم أو رؤيتهم في ذلك الوقت؟

** أحـد الكـوارث الأساسـية مـن وجهـة نظـري أن هؤلاء الناس لم يكن لهم رؤية واضحة آنـذاك، كانوا يعيشون حالة من الغموض.. فمثلا إذا جاء لهم مجموعة من الشباب المنتمين لـلمجموعات الإسـلامية الجهاديـة في الصعيد وجلسوا ليتحاوروا معهم يخرجون بانطباع أنهـم معمهـم في اسـتخدام العـنف - شـرط ألا يخبروا أحدا بذلك - وإذا جاء مجموعة أخرى بعدهـا بقلـيل ينـتمون للمجموعات الداعية إلى العمل السلمي سرعان ما يوحون لهم أنهم مع العمل السلمي وضد العنف.. ثم يستقبلون جماعة أخرى من أصحاب الأفكار القطبية الـتي يشـتم منها رائحة التكفير.. وهكذا أصبحت المقولات المواقف المتناقضة لقادة النظام الخـاص داخـل الجماعـة وسـيلة الجمـع بين المتنافرين.. ولكن السؤال والهدف من تجميع لناس وتجنـيدهم.. لا أحد يجيبك.

* ألم يعطوا أية إجابات واضحة طوال فترة وجودك داخل الجماعة؟

** لقـد حضـرت لقـاءات كـثيرة وسمعـت إجابـات عديـدة متـناقضـة، وهـذا مـا دعانـا إلى تشكيل رؤيتـنا الـتي بـدأت مـنذ عـام ١٩٨٦ ففـي هـذا العـام حدثـت مـتغيرات مهمة جدا أخطـرها كان وفاة الأستاذ عمر التلمساني وعودة العديد من قادة الإخوان في الخارج مثل المستشار مـأمون الهضـيبي الـذي لم يكن له أي وجود قبل هذا التاريخ، لدرجة أنني كنت دائمـا أردد أنـه هـبط عـلى الجماعـة ببراشـوت، وكذلـك عـاد "محمـود عـزت" أحـد أفـراد مجموعـة ٦٥ - القطبـيون - وقـد أثـرت هذه المتغيرات خاصة بعد سيطرة الحاج مصطفى مشـهور - رحمـه الله - عـلى مقـدرات الجماعة؛ نظرا لمرض الأستاذ حامد أبو النصر لفترة زمنية كبيرة، ثم مجيئه مرشداً بعد ذلك في بيعة المقابر الشهيرة عام ١٩٩٦.

* ولكـن هـذه الفـترة شـهدت دخـول مجلس الشعب في ١٩٨٧ بأكبر عدد من النواب في تاريخ الإخـوان "٣٧" كذلـك شـهدت تلـك الفـترة انتصارات عديدية في النقابات أهمها ما حدث في حامين ١٩٩٢.

** نحـن كـنا مشـغولين فعـلاً باسـتكمال مـا بدأناه في العمل النقابي والبرلماني وكان هناك زخـم وحـركة كثـيفة، فبدت المسألة وقـتها وكأن الأمور على ما يرام ولكن رجال النظام الخـاص كـانوا يخطـطـون لشـيء آخـر.. كنا نحن نجمع الناس من كل مكان وهم يوظفون

ذلك كله في عمليات تجنيد لصالح التنظيم في الظاهر، ولكنها في واقع الأمر لصالحهم كقادة للجماعة على خلفية مبدأ السمع والطاعة، ولم نكتشف ذلك إلا عندما بدأ الصدام معهم، ورأينا الخوف والرهبة في عيون إخواننا الذين أحببناهم وأحبونا، ولكننا عندما قمنا بتجنيدهم أخبرناهم أن التنظيم أهم من الأشخاص، ولقناهم مبدأ السمع والطاعة؛ فراحوا يرددون كل تلك المقولات دون أن يعوا أنهم بصدد صراع سياسي بين فريقين وليس خروجا من فريق على مبدأ السمع والطاعة للجماعة أو الأمير.

* ولكن هناك من يردد أنكم قفزتم من المركب عندما أحسستهم أنها على وشك الغرق، فقد بدأ الصدام مع الدولة عام ١٩٩٣ بقانون النقابات المهنية المعروف بالقانون (١٠٠) ثم جاءت المحاكم العسكرية عام ١٩٩٥ واستمرت بعد ذلك.

** نحن لم يخطر ببالنا أن نفكر بهذا الشكل لقد كنا نريد إصلاح الجماعة من الداخل؛ لأننا كنا نؤمن بأن الفكر يمكن تقويمه بدليل أنني قدمت استقالتي عدة مرات من قبل تقديمها بشكل نهائي عام ١٩٩٦؛ احتجاجا على ممارسات عديدة منها ما حدث في نقابة المحامين عام ١٩٩٢، فقد كنا ندرك جيدا أنه سيتسبب في مشاكل كبيرة، وأخيراً انتهينا إلى وضع عناوين عريضة أهمها أنه لا يوجد تنظيم في الدنيا يعيش خارج نسق النظام، وأن هذه الطريقة في العمل تولد أمراضا تستعصي على الحل مثل عدم وضوح الأهداف.. فجميعنا على سبيل المثال نريد خدمة الإسلام وتقويته، لكن كيف يترجم هذا الكلام إلى تفاصيل.. مثلا .. هل نحن هدفنا الوصول للسلطة أم المشاركة في الحكم؟ .. هل الإخوان جماعة إصلاحية دعوية ملك للأمة أم هي حزب سياسي.. الاثنان مطلوبان.. ولكن جمعهما في شكل أو جماعة أو تنظيم واحد مستحيل.. هذا شيء له إطار وذاك شيء آخر له إطار مختلف..

لقد اكتشفنا بعد تفكير طويل ومواجهة عنيفة داخلية أنه لا توجد أي رؤية مستقبلية، وسأحكي لك قصة توضح ما أقوله: قدم أحد قيادات الإخوان في سوهاج استقالته من الجماعة عقب عودته من رحلة للحج، وعندما ذهبنا له لنسأله لماذا قدم استقالته؟ قال: عندما ذهبت إلى الحج انتهزت فرصة وجودنا في الأماكن المقدسة بعيداً عن التسجيلات والمراقبات وسألت بعض قادة الجماعة ماذا تفعلون وما هو الهدف من وجودنا؟ فلم أجد ردا منهم على سؤالي إلا أن قالوا كيف تسأل بعد وجودك لعشرين عاما في الجماعة ماذا نفعل؟ هذا المثل يوضح لك حجم الغموض الذي كان موجودا وما زال داخل الجماعة.. أضف إلى ذلك الوضع الداخلي حيث لا يوجد أي أسلوب للمحاسبة، ولا يوجد أدنى شفافية في الجانب التمويلي لدرجة أن أعلى قيادة في الجماعة كانت لا تعرف شيئا في بعض الأحيان حول بعض بنود صرف الأموال، وعندما كنا نثير هذا الموضوع كانوا يقولون "نحن نعاني من المطاردات الامنية، ولا يجوز والحال كذلك أن نعلن عن مصادر تمويلنا.

* وكيف تصرفتم حيال ذلك الوضع؟

** وصلنا إلى حل نهائي وهو أن أفضل شيء ممكن عمله هو تطليق السرية إلى غير رجعة، ومحاولة تكوين كيان قانوني علني، وأنسب شيء رأيناه يحقق ذلك هو التقدم برخصة لحزب سياسي، وقد أيقنا أن هذه المجموعة لا يمكن أن توافق أو تؤيد خطوة من هذا النوع؛ لأن قبولها يعني فقدانها لمواقعها التي هي "ليست أهلاً لها".

* كيف ستفقد مواقعها إن هي وافقت على العلانية وتشكيل حزب سياسي؟

** العلانية والحزب معنا هما إجراء انتخابات للقيادة بشكل علني وحر وباقتراع سري ومعناه آليات للمحاسبة وشفافية في التمويل وبنود الصرف، وكل هذا سيدفع بهؤلاء الناس إلى زاوية المشهد، وسينهي سيطرتهم التي يحتفظون بها على خلفية الظروف الأمنية والمطاردات والحفاظ على وحدة التنظيم.. إلى آخر تلك المقولات التي يستخدمونها كفزاعة في وجه كل من يطالب بالتغيير.

* ولكن كيف ترى سبيل الخروج من الأزمة؟

** يجب قبل الحديث عن كيفية الخروج من الأزمة أن نقدم توصيفا للأزمة وأسبابها، فنحن نعتقد بأن أزمة الإخوان ترجع إلى ما بعد وفاة مؤسسها الإمام "حسن البنا" مباشرة؛ حيث حاول رجال النظام الخاص السيطرة وقتها على مقدرات التنظيم، ونجحوا في الإمساك بزمام الأمور عندما دفعوا الجماعة للصدام مع الرئيس الراحل "جمال عبد الناصر" بتخطيطهم لحادث المنشية، ومن هنا فالأمر يحتاج إلى مراجعة شاملة تتضمن "التاريخ والحركة والفكر" خاصة بعدما أحكم "منهج" النظام الخاص في العمل قبضته على أسلوب عمل الجماعة بشكل كامل منذ وفاة المرشد الأسبق الأستاذ "التلمساني" - الذي قاوم هذه السيطرة طوال عشر سنوات حتى وفاته عام ١٩٨٦.

وتتضمن تلك المراجعة الشاملة ما يلي:

أولا: المراجعة التاريخية: وتتضمن دراسة الأخطاء الكبرى، وأهمها إنشاء النظام الخاص والأعمال الإرهابية التي قام بها، وكذا الصدام مع عبد الناصر ومسئولية الجماعة عنه، ومشروعية عودة الجماعة في السبعينيات وطريقة اختيار المرشد وقتها، كذا الطريقة التي اتبعها رجال النظام الخاص في الاستحواذ على القرار داخل الجماعة؛ مما دفع إلى إبعاد عدد كبير من قادة الجماعة التاريخيين، وأخيرا إهدار الفرصة التاريخية التي عرضها عليهم الرئيس السادات حينما طلب منهم إنشاء حزب ورفضوا.

ثانيا: المراجعة الحركية: وتتضمن تحديدا دقيقا وحاسما لشكل التنظيم الذي يجب أن تعمل الجماعة من خلاله، وهل هو شكل جماعة دعوية أم حزب سياسي، فالشكل الأول ملك للأمة وناصح أمين لها ومعين على اختياراتها، أما الثاني فمنافس للقوى الموجودة يجب عليه تبني برامج محددة حتى يتاح للأمة حسن تقييمه، ولا يجوز بالطبع الجمع بين الشكلين حيث لا يمكن أن تكون داعياً ناصحاً وفى ذات الوقت منافساً سياسيا شريفا.

هذا بالإضافة إلى إعادة النظر فيما يطلق عليه التنظيم الدولي وحجم الضرر العائد من ورائه والذي يفوق حجم النفع بكثير.

ثالثا: المراجعة الفكرية: وتشمل مراجعة أفكار قادة الجماعة - بمن فيهم مؤسسها - حول قضايا المرأة والعمل الحزبي والمجتمع الجاهلي واستخدام القوة في التغيير، كذا مراجعة أفكار الجماعة حول المواطنة والتعددية والنظرة إلى السلطة الحاكمة وقضايا قبول الآخر والديمقراطية والمرجعية الإسلامية، وهل ستكون دينية أم حضارية؟.

سادساً: حوار : د. عصام العريان

في حوارنا معه توقعنا الكثير، ولم تخب آمالنا.. فلأول مرة يقدم أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين رؤية واضحة مكتملة للخروج من الأزمة، يعترف فيها بالخطأ وضرورة المراجعات، ويكشف عن اتجاهات الحوار داخل التنظيم الحركي الإسلامي الأكبر في العالم حول فكرة التحول إلى العمل السياسي المؤسسي، والتعامل مع الأسئلة التي تطرحها المتغيرات الدولية والعالمية، شارحًا بوضوح كيفية الاستجابة لتلك المتغيرات، مقدمًا خططًا محددة وواضحة ذات أبعاد مجملة حول التعاطي مع الواقع المحلي بكل تجلياته وتناقضاته.

وليس هذا غريبا على الدكتور "عصام العريان" أحد قادة الجماعة ورموزها الفكرية الكبرى؛ فهو واحد من صانعي القرار السياسي والدعوي داخل الجماعة، وواحد من راسمي خطط التوجه نحو كافة القوى السياسية اتفاقا واختلافا في محاولة للتفاعل الحي والموضوعي، وأخيرا فهو واحد من جيل يحاول أن يخرج بالجماعة من نفق التنظيم المكبل إلى رحاب الحركة الحرة.

تأثيرات ١١ سبتمبر

★ بداية د. عصام، ما حجم تأثيرات أحداث ١١ سبتمبر على جماعة الإخوان المسلمين بوصفها كبرى الحركات الإسلامية؟

-خسائر الإخوان كانت قليلة إذا قيست بباقي الحركات، خاصة في السنة الأولى اللاحقة للأحداث

★ وكيف ذلك؟

-أعني أن الهم الأمريكي نصب بالأساس على الطرف الذي وجهت له الاتهام مباشرة، أما باقي الأطراف فإما تم تأجيلها أو هي تحت الرقابة إذا صح التعبير لتحديد موقفها بشكل نهائي.

★ دعنا نتحدث عن الإخوان المسلمين بشكل محدد..

-بداية هناك تياران رئيسيان داخل الحركات الإسلامية: التيار السلمي، وهو الذي يعبر -من وجهة نظري- عن طموحات عامة الشعوب الإسلامية في استئناف حياة تتوافق مع العصر، وتستطيع أن تقدم الإجابة حول أسئلة كثيرة تدور في أذهان الناس فيما يخص الاستقلال و[illegible]عية والعدل والشورى، وهذا التيار تمثله جماعة الإخوان المسلمين أفضل تمثيل.

والتيار الثاني التيار الرافض المتبني لسياسات العنف في التغيير، وهو صاحب خطاب متشنج، وأنا أعتقد أن هذا التيار الأخير ليس له مستقبل.

بالنسبة للإخوان المسلمين فأنا أعتبر أن أكثر خسائرهم جاءت فيما يتصل بالقضية الفلسطينية؛ باعتبار أن ما يحمل عبء المقاومة الرئيسية في فلسطين الآن هي المقاومة الإسلامية، وفي القلب منها "حماس" التي تعتبر امتدادا لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، كذلك الوجود الإسلامي الحركي في أوروبا وأمريكا وبخاصة الأخيرة، وهو وجود إخواني بالأساس. صحيح أنه طرأ عليه في السنوات الأخيرة وجود حركات أخرى، ولكن الأساس كان الإخوان، وهذا الوجود تعرض ويتعرض لانتكاسة، ولكنه قابل للتعافي سريعا خاصة إذا أخذ بنصائح علماء الأمة المخلصين بأن يركزوا على كونهم مواطنين أوروبيين وأمريكيين بالطبع دون الانفصال التام عن هموم الأمة، ولكن عبر أولويات مختلفة عن أولوياتنا نحن في الشرق، وسيبقى تأثر هذا الشكل من الوجود قليلا إذا قيس بتأثر حماس، على سبيل المثال.

أما عن الوجود الإخواني في الدول العربية والإسلامية.. فأنا أرى أنه لم يتأثر كثيرا؛ لأن خطابه المعتدل وإدانته للحدث ووقوفه من البداية ضد هذا التيار الرافض وضد العنف وهو الذي حمى هذا الوجود وهو الذي سيؤدي -في النهاية- إلى أن يستمر في النمو، وهو ما حدث في انتخابات المغرب والجزائر وأخيرا في باكستان.. فهناك صعوبة ملحوظة لهذا التيار. وأستطيع القول بأن الإخوان خرجوا من هذه الأحداث أكثر قناعة بصحة موقفهم الداعي إلى العمل السلمي الدعوي والتربوي والتغيير عبر القنوات القانونية والدستورية، ولكنهم يحتاجون بعد حسم هذا الأمر بصورة نهائية إلى اجتهادات كثيرة.

التوجه السلمي.. حسم نهائي

* ماذا تعني بقولك: "حسم هذا الأمر بصورة نهائية"؟ ألم يحسم الإخوان -من وجهة نظرك- فكرة التوجه السلمي؟

من خلال معايشتي لأفراد كثيرين من الإخوان رأيت أن هناك من يقبلون على العمل السياسي بروح موسمية، وليس بروح تعتقد أن هذا هو النضال الأساسي والدستوري الذي أوصى به مؤسس الجماعة الإمام حسن البنا من أجل التغيير.

* تقصد روحا صورية وليست موسمية؟

لا أقصد صورية، ولكن أقصد موسمية؛ بمعنى أنهم يمارسون السياسة -على سبيل المثال- في موسم الانتخابات، وليس لأنهم يثقون في أن هذه الانتخابات ستؤدي إلى التغيير ولا على أساس أنها تعتبر خطوة في طريق التغيير؛ وذلك لأن التغيير عبر الانتخابات مسدود، وهذا مأساة في حد ذاته يزيد المعاناة لدى الشباب؛ فهم يرون في الانتخابات -مثلا- أنها ستؤدي إلى مزيد من الدعم الشعبي الذي تحتاج إليه كل مؤسسة سياسة، ومزيد من الأنصار الذين يحتاج إليهم كل تنظيم حركي، ومزيد من فضح ممارسات النظام الحاكم "اللي همه بيقولوا عليه فاسد من البداية"، هذه ممارسة من وجهة نظري موسمية، وليست عملا سياسيا تراكميا يؤدي مع الوقت إلى تغيير سلمي.

* ولكن هذا لا يسمى موسميا، ولكن يسمى صوريا، ثم إنني أسألك عن قضية عدم حسم التوجه السلمي والتغيير عبر الدستور. وبعبارة أخرى: ما هو البديل الذي يطرحه الذين لم يحسموا بعد؟

البديل عند هؤلاء طريق من اثنين؛ إما معجزة تأتي من السماء فتحدث عملية التغيير المنشود، أو قوة أخرى غير الإخوان تقوم بأي طريق بإحداث عملية التغيير؛ هذا لأن الإخوان قد حسموا بشكل نهائي مسألة ترك العنف.

* ولكن ما أدراهم أن التغيير الذي تقوم به قوة أخرى لا يأتي بانتكاسة وليس بانفراجة؟

-هذا ممكن الحدوث.. بل حدث فعلا، وعانى منه الإخوان عندما شاركوا في دعم انقلاب ١٩٥٢؛ فهم عندما شاركوا في هذا الانقلاب كان ذلك انحرافا عن الخط الأصيل الذي رسمه الإمام حسن البنا، وهو التغيير الدعوي والتربوي السلمي في ظل الإطار السياسي والدستوري للأمة بعيدا عن اللجوء إلى الانقلاب العسكري.

أسباب عدم الحسم

* إذن يمكن القول بأن الإخوان لم يحسموا خيارهم في التوجه نحو التغيير السلمي والدستوري بنسبة ١٠٠٪؟

هناك أسباب لعدم الحسم.. فالإخوان حسموا قضية العنف بكل جوانبها بصورة نهائية، أما حسم خيارهم في التوجه نحو التغيير السلمي عبر الأطر القانونية والدستورية؛ فيجب أن يتوافر له عدة شروط، أهمها السعي بجد وإخلاص نحو إصلاح المناخ الدستوري والسياسي كله، ويجب أن يقتنع الإخوان أنهم ليسوا قوة ضمن قوى تنادي بالإصلاح.. بل يجب أن يكونوا القوة الأساسية التي تنادي بالإصلاح السياسي والدستوري عبر آليات كثيرة.

* وما هي هذه الآليات؟

كأن تصل بالناس عبر عمل سياسي دؤوب إلى حالة العصيان المدني -مثلا-، أو تخلق مناخ حرية في المجتمع يفتح الباب أمام التغيير السلمي عبر صناديق الانتخابات لنسد الطريق أمام كل الطرق الأخرى التي ينادي بها البعض. النقطة الثانية والجوهرية هي الاقتناع بالتحول نحو العمل السياسي المؤسسي، قضية الحزب على سبيل المثال وهذه مرتبطة بالأولى.

المؤسسية

* ولكن التحول للعمل السياسي المؤسسي بالنسبة للإخوان يمثل مشكلة على الصعيد الفكري و ..هجي؟

الإخوان لديهم ارتباك في هذه النقطة.. فمثلا في الجزائر تحول الإخوان إلى حزب، ولم يعد لديهم ازدواجية، وفي اليمن كذلك، ولكن في الأردن على سبيل المثال لم يزل هناك المؤسسة الحزبية تعمل كواجهة للجماعة.

* وأنتم هنا في مصر تميلون إلى هذا النموذج؟

بالقطع لا، فأنا أعتبر أن حوارات الداخلية في مصر حسمت هذا الموضوع تماما؛ فالاتجاه العام أن تتحول الجماعة بشكل كامل إلى مؤسسة حزبية، هناك أناس ما زالت لديهم تحفظات؛ فهم يثيرون -على سبيل المثال- إشكالية الوجود الدولي للجماعة وطبيعة مهام المرشد.. فهل المرشد يدخل الحزب أم لا؛ باعتباره مرشدا للإخوان في العالم كله وليس مصر وحدها؟ هناك تخوف شديد من مثل هذه الأمور. أيضا على سبيل المثال هناك أناس مقتنعون ببعض المقولات التي قالها الإمام حسن البنا في توقيت معين؛ لذا فأنا واحد من الذين طالبوا مرارًا بدراسة التجارب الحزبية للإخوان في اليمن والجزائر والكويت.

القيادة والقاعدة

* دعنا مؤقتا في قضية حجم القناعة بالتحول للعمل المؤسسي الحزبي داخل الجماعة.. كم بالمائة مقتنعون في رأيك بهذا الاتجاه؟

لو تحدثنا عن القيادات فيمكنك القول بوجود أغلبية ٦٠ إلى ٧٠٪ في صالح التحول إلى مؤسسة حزبية، أما إذا تحدثت عن القاعدة فستجد الأمر مختلفا؛ لأن ذلك يحتاج إلى تهيئة سياسية.

* ولكن لماذا يشاع أن العكس صحيح، وأن هناك مطالبات دائما من القاعدة للقيادة بالتحول للعمل السياسي المؤسسي مسايرةً للتطور وحمايةً للدعوة؟

- هذا غير صحيح؛ فالقيادة أكثر تفهما للمتغيرات السياسية، ولكن القاعدة -كما قلت لك- علاقتها بالسياسة علاقة موسمية.

* ولكن هل من الممكن التواصل عبر المناقشة إلى شيء إيجابي حاسم في هذا الاتجاه (العمل السياسي المؤسسي)؟

- كيف يناقش أناس وهم مطاردون؟! أعضاء مكتب الإرشاد تتخاطفهم السلطة كل شهرين أو ثلاثة، واحدا وراء الآخر، ثم يُسجنون ويخرجون من السجن ليعودوا مرة أخرى. الحوار بيننا غير متصل والظروف غير طبيعية، وعندما تأتي أمامك تجربة مثل حزب الوسط؛ توضح بما لا يدع مجالا للشك أن رأي القيادة بأن الطريق مسدود الآن أمام إنشاء حزب في هذه الظروف كان الرأي الأصوب؛ بدليل الإخوة في حزب الوسط طرقوا الباب مرتين، ورُفض طلبهم.

* من الجائز أن الحكومة تريد الإخوان كجماعة وليس كمجموعة منهم؟

كان من الممكن إعطاء مؤشرات على هذا (ضوءًا أخضر يعني).

مراجعات

★ دعنا نرجع لموضوع الأفكار والجماعة.. فقد سمعنا أنك تقدمت بمراجعات، أو قلت: إن الجماعة بحاجة إلى مراجعة فرضتها أحداث ١١ سبتمبر.. ما هي الأطر العامة لهذه المراجعات؟

نعم طرحت أربعة أطر للمراجعة تربويا وسياسيا ودعويا واجتماعيا.

★ ليتك توضح رؤيتك تفصيلا في كل إطار على حدة.

تربويا: نحتاج إلى أن نتخلص من فكرة تغليب الجانب التنظيمي على الجانب الدعوي؛ نتيجة للضغوط الأمنية؛ فنحن نحتاج إلى الاعتراف بوجود الآخر بكافة تنويعاته، والاستعداد لتفهم الآخر والتفاهم معه، وأن نسمع له ونسمعه، وأن نصل إلى قناعة أننا لن نصبح جميعا نسخة واحدة، وأنه سيكون حتما هناك اختلاف، وأننا يجب علينا احترام هذا الاختلاف، وبالتالي نصعد لمرحلة أكبر، وهي مرحلة التعاون مع هذا الآخر.

والسبب في حاجتنا الشديدة الآن لهذه المراجعة أن المناهج التربوية داخل الجماعة لا تعود إلى عهود الحرية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، ولكن تعود إلى عهود المحن، وهذه العهود كانت شديدة القسوة على الإخوان، وخلقت داخلهم تصورًا خاصًا للآخر ما زال ماثلا في أذهان البعض، وهو ما جعل هذه المناهج التربوية تنظر للآخر على أنه ذلك الذي يريد سحقنا وقتلنا وإنهاء وجودنا.

★ ماذا عن الإطار الثاني (الإطار الدعوي)؟

نحن نحتاج خطابا أكثر تسامحا بين الأفراد داخل الجماعة، وهذه نقطة مهمة، وهذه آفة انتقلت إلينا نتيجة غلبة الفكر السلفي في فترة السبعينيات والثمانينات؛ فالفكر السلفي دائما متشدد، ويغالي، ويأخذ بالأصعب في أمور الفقه. ونحن نحتاج إلى أن نفهم أن هناك مسلمين عاديين متدينين ومتفاوتين في تدينهم. والإخوان زمان قبل أن يطفو الفكر السلفي إلى السطح، ويشتد عوده كانوا متسامحين جدا. الآن ونتيجة غلبة الفكر السلفي وُجد في صفوفهم التشدد، نجد هذا في مصر وخارج مصر، وكأننا داخلون في حالة تنافس مع هؤلاء الذين يحبون أن يأخذوا أنفسهم بالتشدد والعزيمة، تاركين عموم الساحة الإسلامية الأقل التزاما؛ لذا فالخطاب الدعوي يحتاج إلى كثير من التسامح حتى نأخذ الناس بالرفق.. فدعوتنا ليست منغلقة على نفسها، ولكنها موجهة أساسا للناس.

تطوير برامج الإخوان

★ الإطار الثالث!

سياسيا، أعتقد أنه آن الأوان لتطوير برامج الإخوان وخطط عملهم لاعتماد المصالحة مع النظم الحاكمة والمشاركة مع القوى السياسية. وهذا شرط أساسي للإصلاح.. فلا يمكن أن يتم أي إصلاح دون تحقيق نوع من الهدوء في العلاقة بين الإخوان والنظم الحاكمة في البلاد التي

يسود العلاقة توتر مع النظم. هناك أيضا الاتفاق مع القوى السياسية الأخرى حول برامج للإصلاح، وأنا من دعاة المراحل الانتقالية؛ يعني لازم تكون فيه مراحل انتقالية؛ لأن هناك شبابًا كثيرًا مسلمًا يتصور أن الإسلام سيطبق هكذا فجأة.. فهذا الكلام ينافي حتى مجريات التاريخ نفسه، كما ينافي أيضا مبادئ الإخوان للتدرج.

وأنا أعتقد أن أحداث ١١ سبتمبر فرضت ذلك فرضا، ولكن النظم تقرؤها بطرق مختلفة، والشعوب تقرؤها كأنها قدر محتوم يجب أن يحدث؛ ولذا فأنا أدعو أن يكون فعلنا إيجابيًا في طرح المبادرات أمام الأوضاع الصعبة التي نعيش فيها كي نستطيع أن نقف أمام تيار عنيد اسمه أمريكا يريد أن يقود العالم إلى أوضاع يفرضها بالقوة، وبالتالي فأنا هنا محتاج لكل الأيادي.

* كيف يمكن إبرام المصالحة مع النظام.. ما هي الوسائل؟

الوسائل مطروحة للتفكير فيها بعمق، كيف تصل أولا؟ بمعنى إذا كان النظام -على سبيل المثال- قد قرر في بداية التسعينيات أنه ليس على استعداد لتكرار تجربة الجزائر في مصر؛ فأنا أدعوه لدراسة تجربة المغرب؛ فالمغرب يتمتع باستقرار سياسي، واستطاع أن يستوعب التيار الإسلامي، وأن يحيد التيارات الأخرى الرافضة للأوضاع كـ"العدل والإحسان"، مع اعترافنا -بالطبع- أن مصر لها طبيعة خاصة، ولكن تستطيع أن تبني وضعية خاصة معها.

علاج الأمراض الاجتماعية

* دعنا نتحدث عن الإطار الرابع للمراجعة؟

اجتماعيا: فأنا أرى أن الاهتمام بالأمراض الاجتماعية التي تنتشر داخل المجتمع وتهدده يجب أن يحظى بعناية شديدة من الإخوان.. ليس فقط على صعيد التأمل والدراسة، وإنما أيضا على صعيد العلاج؛ لأنه ما معنى أن تكسب سياسيا في مجتمع يتآكل ويتفسخ وينهار (المركب كلها تغرق)؟ وبالتالي يجب الاهتمام بالمشاكل الأخلاقية والمشاكل الزوجية؛ فهناك في مصر ٢ مليون مطلق، بالإضافة إلى وجود ٧ إلى ٨ ملايين عانس وعانسة إلى جانب مشاكل الإدمان والتطرف... مشاكل كثيرة جدا تهدد المجتمع المصري.

والإخوان، وبرغم كل ما يحدث لهم وما يتعرضون له من ضغوط يجب أن يعطوا جهدًا خالصًا لمعالجة هذه المشكلات، وتقديم حلول عملية لها، وليس شرطًا أن يتحول جسد الإخوان كله ليعمل في هذه الناحية، ولكن ليتحول أجزاء من الاهتمام بهذه القضايا، وذلك سيؤدي إلى صلاح الإخوان؛ فالإخوان يفقدون أعدادا هائلة كل عام بسبب شروط العضوية، وأنا من أنصار أن من لا يصلح كعضو لا يجب فقده، ولكن عندما يسيطر فكر "التنظيم أولا" يحدث هذا.

العائق القانوني؛ فعندما تكون موجودا بشكل قانوني يصبح لديك شروط للعضوية. ولكن هناك أيضا سجلات للأنصار والمتعاطفين. الإخوان بحاجة الآن إلى ابتكار أشكال جديدة

لاستيعاب المتعاطفين والأنصار غير الأعضاء. فمثلا لماذا لا نقوم بعمل جمعية لتيسير الزواج؟ لماذا نهتم فقط بأشياء شكلية مثل جمعيات دفن الموتى والحج والعمرة؟

* هل تكفي الأطر الأربعة السابقة كمراجعة شاملة لجماعة الإخوان؟

بالطبع هناك أشياء أخرى؛ على سبيل المثال مجال تقدم الأمة بشكل عام، الناس يسمعون عن أعضاء هيئة تدريس يتم القبض عليهم منتمين للإخوان، والناس يسألون: ماذا قدم هؤلاء الأساتذة الإخوان في مجال البحث العلمي وفي التنمية؟ ولا يمكن بالطبع الارتكان بمقولة "المناخ العلمي في الجامعات مناخ سيئ"، إذن لماذا لا يقدمون شيئًا بشكل مستقل في مجال الصناعة والتنمية؟ على سبيل المثال: لماذا لا يتبنى الإخوان فكرة إنشاء قاعدة صناعية ضخمة؟ البعض يرى أن هذه أحلام، ولكني أعتبرها مشروعًا لبناء نموذج للحضارة الإسلامية.

صدام الرؤى

* د. عصام، بصراحة ما مدى اصطدام هذه الرؤية المتطورة بالرؤى الأخرى داخل الجماعة؟

أنا أرى أن المرحلة الحالية بطبيعتها تفرض حوارًا داخليًا في كافة تشكيلات الإخوان وصولا للمستويات العليا؛ وذلك لأسباب عديدة: أولا- الضغوط الحكومية العديدة التي تفرض أسئلة كثيرة. ثانيا- الحالة العالمية التي تفرض على الإخوان أسئلة على المستوى الدولي والعالمي؛ فالإخوان كمدرسة ومنهج أسلوب عمل في الدعوة موجود من ٧٥ سنة على المستوى العالمي. هناك أساليب تناقض أساليبنا، وهناك طرح خاص بعولمة العنف، وهناك أجهزة تغذي هذه الأطروحات ودول واختراقات تنظيمية هدفها تشويه العمل الإسلامي، فكيف يمكن العمل على المستوى الدولي في ظل هذا المناخ؟ وهل يجوز الاقتصار على العمل المنفصل في كل دولة على حدة؟ هذه أسئلة تطرحها المتغيرات، وتجب الإجابة عليها.

أضف إلى ذلك -من حيث الشكل- المناخ الذي خلقته ثورة الاتصالات الحديثة، وسهل كثيرا إجراء الحوارات والسماع لوجهات النظر المختلفة؛ فالإخوان الذين لا يستطيعون أن يجلسوا معًا نظرًا للظروف الأمنية لديهم مواقع على الإنترنت، ويتواصلون سويا؛ فالتفاعل قائم.. هذا المناخ يحتاج مبادرة من الدولة لخلق أجواء الحوار.

* ما مدى تنفيذ تلك الرؤية؟

هذا يعتمد على عوامل كثيرة.

* مثل ماذا؟

العوامل الخارجية مهمة فعندما تكون لديك القدرة على تنفيذ عدد من الأفكار، ثم تصطدم بعدد من الأمور الكابحة، مثل قانون الجمعيات على سبيل المثال، الذي يمنع الناس من أن يقوموا بأي عمل اجتماعي جاد وحقيقي.. فهنا في مصر توجد أموال وأناس مستعدون لعمل شيء حقيقي، ولكن المشكلة أن المناخ لا يسمح.

* هل جربتم عمل شيء والمناخ عاندكم؟

أنا أتحدث عن واقع نعيشه جميعا، وسأضرب مثالا؛ فقد نشطت الجمعية الشرعية في مجال كفالة اليتيم، وسرعان ما أعلنت بعض الأصوات تنبه إلى أن الإخوان يعدون جيشا من الأيتام؛ فهل هذا مناخ يستطيع أن تعمل من خلاله؟ إذن لا بد من العمل على تغيير هذا المناخ بشكل جذري.

* لماذا لم تطرحوا أفكاركم في شكل مبادرة متكاملة موجهة للمجتمع أساسا حتى يشعر الجميع أن لديكم ما تقولونه، والأكثر من هذا ما تفعلونه؟

المناخ العام نفسه لا يساعد على خروج هذه المبادرة.

* ولكن كيف تقوم بتغيير هذا المناخ؟

أنا أتحدث معك بصراحة؛ فأكبر المؤسسات السياسية هي المؤسسات الحزبية على سبيل المثال، وقد طالبنا منهم أن نقوم بتأييدهم ودعمهم في الانتخابات الأخيرة والنتائج لصالحهم.. قلنا لهم: إننا لن ندخل كل الدوائر ولدينا قوة تصويتية، وطلبنا منهم أن نتفق على شروط أو ضوابط أو مبادرة نعلنها معا، ولكنهم هربوا جميعا منا، ولو أن هناك انتخابات أخرى وبرغم ما حدث من نتائج فسيهربون مرة أخرى. الأمن وسياسة العصا الغليظة نجحت في خلق حالة من الخوف لدى التيارات الأخرى من التعامل مع الإخوان، على الرغم من علم الجميع وقبل أي مراجعات أن الإخوان تيار معتدل، وينبذ العنف، إلا أنهم يهربون من أي تنسيق معنا.

التراضي

* ولكننا نسمع عن مبادرات بين بعضكم وبين رجال أمن، ونسمع عن مفاهيم جديدة للتراضي مثلا؟

أنا أرى أن الأمر في حاجة إلى ما هو أكثر من التراضي والمبادرات الأمنية بكثير؛ فالتراضي كما فهمته هو غض الطرف، وهذا لا يؤدي إلى حل؛ لأنه هو نفسه سبب الخلل الذي نعاني منه حتى الآن؛ لأن السادات لو امتلك قدرا أكبر من الشجاعة لكان قد سمح لكل القوى السياسية أن تؤدي دورها في المجتمع بشكل قانوني ومنها الإخوان، وكنا الآن في حالة مختلفة لا نعاني مما نعانيه من جراء مفهوم "التراضي" أو "غض الطرف".

* سؤال يحتاج إلى إجابة واضحة وصريحة.. هل لو وافقت الدولة على منحكم شكلا قانونيا "رخصة حزب" فستتحول الجماعة إلى مؤسسة حزبية فعلا، أم سيكون الحزب واجهة للعمل السياسي؟

غالبية قيادة الإخوان مع هذا الرأي، وستكون هناك حلول موضوعية لأي آثار جانبية.

* لقد تسببتم في أزمة كبرى للنقابات المهنية بسبب أسلوب الاستحواذ؛ مما اضطر الدولة لأن تلجأ لاستصدار قانون يحول دون وصولكم، ولكنه بدلا من هذا أصاب العمل النقابي في مقتل.. فهل لديكم فكرة عن كيفية الخروج من هذه الأزمة؟

لا يمكن أن تطالب تيارا سياسيا بأن يتخلى عن حق المواطنة التي يتبعها حق الترشيح والانتخاب لحل مشكلة ما، هذا من ناحية، ومن جهة أخرى فإن مراجعة عقد كامل سيطر الإخوان فيه على العمل النقابي يقول بأن التجربة كانت لها إيجابيات كثيرة؛ فقد أحيت العمل النقابي، وعظمت من موارده، وجعلته في قلب الاهتمام وسط كافة المهنيين والقوى السياسية بشكل عام، وهذه الإيجابيات يتلاشى بجانبها أي سلبيات أخرى.

الأمر الثاني هو أنه لا يمكن القول بأن الاستحواذ في العمل النقابي سيؤذي أمن الدولة أو يشكل ضررا عليه؛ لأن النقابات تحكمها قوانين، وهي ليست أحزابا سياسية يمكن أن تتهم بالسعي للسيطرة على الحكم.. بل تدافع -في الأصل- عن مصالح أعضائها، وتنمي انتماءهم لها.

الأمر الثالث أن السبب الذي حدا بالدولة للخوف من النقابات هو نفس السبب الذي حدا بها لقتل التجربة الحزبية؛ فبحكم تحكم العقلية البوليسية، وبحكم التخوفات الأمنية غير المبررة لا يريدون أن يكون هناك أي حيوية في أي عمل مؤسسي، والنقابات تمتعت بحيوية كثيرة طوال عقد الثمانينات.

الأمر الرابع أننا برغم كوننا أصحاب القرار في العمل النقابي؛ فقد حافظنا على أن يكون منصب النقيب قريبا من الدولة، كما حافظنا على وجود تمثيل للقوى السياسية الأخرى -شريطة أن أختاره أنا-؛ لأنني أعرف تماما أوضاع القوى السياسية؛ فلا يفرض علي أحد عضوا لا أريده؛ لأن المجلس يجب أن يكون متجانسا، وعلى الرغم من كل هذا فقد حاولنا أن نصلح قدر المستطاع والتجربة أمامنا في نقابة المحامين.

* حتى هذه أنتم قلتم "المشاركة لا المغالبة"، ثم دخلتم بقائمة بها ٢٢ منكم ومن حلفائكم؟

وكانت النتيجة أن هناك صراعا داخل المجلس، ونجحت الحكومة في خلق فتنة من الممكن أن تعطل عمل المجلس، أو تؤدي إلى هدم النقابة وعودتها للحراسة. وهذا نتيجة استقطاب الناس؛ فأنت عندما تأتي بأحد تريد مجلسا متجانسا؛ لأنك لا تعمل عملا سياسيا، ولكن تقوم بعمل نقابي، وهذه وجهه نظر موجودة وتحترم.

* هل يمكن القول على ضوء ما يحدث في نقابة المحامين أنه من الممكن العودة إلى نظام الاستحواذ مرة أخرى أو التجانس؟

رغم صعوبة تجربة المشاركة فأنا لا أؤيد العدول عنها، وأعتبر ما حدث في المحامين مرده إلى فوز نقيب لم يكن الإخوان يؤيدونه، قطعا لا يوجد تجانس بينه وبين المجلس، ولو كان النقيب الآخر نجح لكانت الصورة ستكون أهدأ بكثير.

* هل لديك أقوال أخرى؟

أعتقد أن صعود ونمو التيار الإسلامي في عدد من البلدان العربية كالمغرب والجزائر، والإسلامية كباكستان إشارة يجب قراءتها جيدا، وهي تقول بشكل واضح: إن التيار الإسلامي الذي يقبل بالدستور، ويقبل بالعمل في إطار القانون، ويدعو للتغيير السلمي عبر صناديق الانتخابات، والذي يقدم قراءة معاصرة للإسلام يقول بالتواصل مع الأمم والحضارات الأخرى في ندية وتكافؤ.. هذا التيار الذي يعبر عن أشواق الأمة بل المحرومين في العالم كله يستطيع بل هو قادر في خلال نصف قرن أن يكون قطبا عالميًا جديدًا في مواجهة القطب الأمريكي.

سابعاً: حوار مختار نوح

ملامح مبادرة مختار نوح

التراضي صيغة ملائمة في العالم الثالث

* بداية.. لعلك تتفق معي في وجود أزمة حادة بين الحكومة وجماعة الإخوان. هل سمحت لكم فترة السجن بتأمل هذه الأزمة واكتشاف أسبابها؟

** بالطبع أتفق معك في وجود أزمة مظاهرها واضحة تماما في كم المقبوض عليهم من أعضاء الجماعة، وعدد القضايا التي قدمت للمحاكم، وشيوع ظاهرة التعذيب لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عاما مضت. هذا فيما يخص الأزمة، أما الأسباب فأنا أرى أن السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة يتمثل في وجود "رسائل زائفة" بين الطرفين الحكومة والجماعة.

* عفوا: ما معنى "رسائل زائفة" وما المقصود بها؟

** كأن يصل إلى الحكومة رسالة مفادها أن الجماعة "طلاب سلطة" ويريدون الحصول على الحكم بأي طريقة، وأنهم يعدون أنفسهم كبديل للنظام. ويصل إلى الجماعة رسالة مفادها أن النظام يسعى لاستئصالهم تماما. وكلتا الرسالتين من وجهة نظري غير صحيحتين؛ فلا الحكومة تريد استئصال الجماعة ولا الجماعة تريد الوصول للسلطة أو تعد نفسها بديلاً عن النظام.

* ومن الذي يقوم بإرسال تلك الرسائل الزائفة من وجهة نظرك؟

** الرسائل تصل من عدة طرق، طرق حسنة النية، ولكنها مليئة بالأخطاء وسأعطي لك مثالاً: أحد الضباط الصغار الذين يتابعون ملف الإخوان يقوم بالاتصال بشخص ما داخل الجماعة، ويتحدث معه حديثا عابرا، وهذا الشخص لا يعلم أن كلامه يؤخذ باعتباره رسالة، كما أنه غير مخول بإرسال رسائل من هذا النوع تحمل وجهة نظر الجماعة، ثم يقوم الضابط بكتابة تقرير إلى قيادته الأمنية التي ترفعه إلى الجهات السياسية ليتحدث عن رؤية للإخوان في كذا وكذا هذا في إطار حسن النية.

أما في إطار سوء النية فهناك الكثير داخل أجهزة الأمن لا يريدون لهذه الأزمة أن تحل، ولا لهذا الملف أن يغلق، وبالتالي فهم يقومون بدورهم في إذكاء روح الفتنة بين الطرفين.

* إذا كانت الأزمة فقط في تبادل الرسائل الزائفة فلماذا لا تحددون أطرافا بعينها ترسل وتتلقى الرسائل وينتهي الأمر عند ذلك؟

** سؤالك مهم ولكن الطريق بين الطرفين مفروش بسوء الظن وانعدام الثقة وكافة التجارب في هذا الشأن فاشلة جدا.

* التجارب التي تتحدث عنها كانت بين مسئولين سياسيين في الحكومة وأعضاء في مكتب الإرشاد، ثم إنكم لا تستطيعون أن ترسلوا برسالة موحدة "كمكتب إرشاد" وقيادة للجماعة في موضوعات عادية "يوسف ندا على سبيل المثال" فكيف برسائل موحدة في مجالات حساسة كالاتصال بالنظام؟

** هذا أول خطأ وقع.. مكتب الإرشاد عليه حظر واقعي ودولي؛ لأن الدولة في ظل هذا المناخ العالمي الموجود لديها حساباتها، ولذلك فهي تكون شديدة الحساسية في الاتصال بأعضاء مكتب الإرشاد، وهذه الحساسية هي التي تلجئها إلى الاتصال بغيرهم وتقع المشاكل، ولكن لو أن الأمر اقتصر على "شخص واحد" لما حدثت الرسائل الزائفة.

* دعنا نكن أكثر وضوحًا.. ما هي الطرق البديلة التي تقترحها؟

** هناك مبادرة سأقوم بطرحها على قادة الجماعة تتضمن عناصر أربعة أولية، فإذا وافقوا عليها سأقوم بطرح كافة تفاصيلها؟

* وما هي هذه العناصر الأربعة الأولية؟

** أولاً: إتاحة فترة من الهدوء تسمح باستيعاب المعطيات والمتغيرات الدولية الجديدة؛ فالإخوان طوال السنوات الماضية لم تتح لهم الفرصة لفترة هدوء يلتقطون فيها الأنفاس، ويفكرون بهدوء، فكافة الإجراءات التي تتخذ من قبل الدولة ضد الإخوان تدعوهم إلى الإحباط وإلى التفكير في أن الدولة تسعى لاستئصالهم، وهو ما يؤكد الرسائل الزائفة التي تصلهم.

ثانيًا: إزالة عناصر الالتهاب وتمهيد الطريق لميثاق جديد في التعامل بين الدولة والجماعة.

ثالثًا: حسن اختيار الرسول وحسن انتقاء الرسالة.

رابعًا: الانطلاق بقناعة من كلا الطرفين بأن ثمة أخطاء إجرائية وحركية تم ارتكابها، فلا يعقل أن يوجد عمل حركي أو آخر سياسي لا توجد به أخطاء والاعتراف بها أول الطريق لمعالجتها.

إذا تحقق هذا فسنصل لنتيجة. وهذا في رأيي يمثل بدايات الحل لهذه الأزمة المحتدمة، خاصة أن هناك مبادرات من الحكومة في هذا الإطار.

* أنا لم أسمع بمبادرات صدرت من الحكومة موجهة إليكم، فهل لك أن تلقي لنا نظرة على هذه المبادرات؟

** أنا أعتقد أن حديث صفوت الشريف الأمين العام للحزب الحاكم، وكذلك السيد جمال مبارك أمين لجنة السياسات، وكذا الدكتور علي الدين هلال عضو الأمانة العامة للحزب الوطني، كلها تؤكد على مفهوم واحد ثابت وهو: "فتح الأبواب أمام كل التيارات والأفكار"،

وحينما يتبلور هذا الشعار على أرض الواقع فهذا معناه وجود رسالة واضحة بأن المناخ يتغير للأفضل، وأن هناك إمكانية للتفاهم مع كل الأطراف.

* ولكن السادة الذين ذكرتهم أعتقد أن كل كلا مهم منصب على التيارات الشرعية أو القانونية إذا أردنا الدقة؟

** التيارات الشرعية أو القانونية اسمها الأحزاب، وهذا الخطاب نفسه قيل منذ سبع سنوات وقرنت كلمة التيارات بلفظة "القانونية"، ولكن هذه المرة كان يعني قائلوه كافة التيارات وليست القانونية فحسب، فهم لم يقرنوها بذلك.

* فلماذا إذن لم تبادر جماعة الإخوان بالرد على هذه المبادرة بمبادرة مماثلة بدلاً من "الرسائل الزائفة" التي تحدثت عنها؟

** أنا الآن خارج لتوي من السجن، وسأتحدث مع الإخوان، ولو رأيت أنهم لم يفعلوا شيئا تجاه هذه المبادرات الحكومية سأطرح عليهم القيام بعمل شيء، وإذا لم يقتنعوا فسأعمل أنا، فنحن كجيل تمتع بهذه الصفات داخل الجماعة ولا يوجد حجر على حريتنا، وهم كجيل قائد سعيد بهذه الصفات - أي القوة في إبداء الرأي والاستعداد لذلك.

* لكن أعتقد أن البعض يضيق صدره بهذه الممارسات، وتجربة "يوسف ندا" مؤخرا وما قاله الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، واعتراضات البعض عليه دليل على ذلك.

** أعتقد أنني خضت تجربة شخصية للتنسيق بين الجماعة والحكومة في انتخابات نقابة المحامين، وكانت تجربة ناضجة جدا خضناها بالاتفاق مع الدكتور سليم العوا، وعندما عرضتها على "أعلى هيئة في الإخوان" وكان عدد الحاضرين ستة من القيادات استمعوا لها وحدثت مناقشات ساخنة واعتراضات كثيرة منها اعتراضات على شخصي ومدى مغالاتي في مثل هذه المبادرات.. ثم انتهى الاجتماع بتفويضي تماما في إدارة هذا الملف. ثم وجدت نفسي مبعوثا من الجماعة للتحدث باسمها وكان الفرق بيني وبين أكبر قيادي كان موجودا (٤٠ سنة). وجلست وبمنتهى القوة واتفقت مع الأستاذ رجائي عطية باسم الإخوان، واتفقنا في هذه الجلسة على إزالة حاجز الغربة بين الجماعة والدولة، وعلى مدى ثلاث سنوات قمنا بعمل أكبر مشروع لإنهاء عملية الاستحواذ الذي كانت تقوم به الجماعة، والذي أصاب القوى السياسية الأخرى بالاستفزاز، وانتهى المشروع بقرار ينص على عدم خوض الإخوان للانتخابات النقابية بأكثر من ٥٠٪ في بعض النقابات و٣٠٪ في البعض الآخر وفي نقابة المحامين بأربعة أعضاء من أصل ٢٤، واتهمني البعض وقتها بالسعي للارتماء في حضن الحكومة ولكن ثقة الإخوان لم تهتز في وقد ساندني من تصفهم "بالجيل القديم" ولم يساندوني فقط، ولكنهم أمسكوا بكتفي في مواجهة عواصف كافة التيارات التي حاولت النيل مني.

* إذن بماذا تفسر القبض عليك بعد كل هذا المجهود الذي قمت به للتوفيق بين الإخوان والدولة؟

** هذا ما جعلني أتأكد من أن هناك جهات ورجالا داخل أجهزة الدولة ووسط الصحفيين والتيارات السياسية لا تريد لهذه الأزمة أن تنتهي، وهذا ما جعلني مصرا هذه المرة على إنجاح هذه المبادرة والمساهمة في إنهاء هذه الأزمة وغلق الملف نهائيا. فهذه التجربة أثبتت لي أن لدى الإخوان قابلية لأي مشروع يساهم في حل هذه المشكلة.

* قيل إنك تقدمت بورقة وأنت في السجن حددت فيها مقومات الإصلاح داخل الإخوان، ما هي ملامح هذه الورقة؟

** جزء منها هو النتيجة التي حدثتك عنها الآن من أن هناك من يريد لهذه الأزمة أن تستمر وحددت أسماء بعينها، ولكن كان ينقصني كثير من المعلومات فيما يخص الجهات والقوى السياسية وبعض أصحاب المصالح المشتركين مع هذه الأسماء ولكن كان لدي معلومات كاملة وجيدة عمن يرغبون في حل هذه المشكلة وخاصة في وزارة الداخلية، فهناك عشرات من الضباط الكبار أصحاب مبادرات شجاعة سوف أحتفظ بأسمائهم وبعد فترة تجربة سأطرق أبوابهم.

* ماذا لدى هؤلاء الضباط ليقدموه لك أو للجماعة؟

** لا تنقصني الشجاعة للقول بأني لمست تغييرا كبيرا في أسلوب عمل وزارة الداخلية. ستقول لي: وما بال التعذيب والسجن؟ سأقول لك: لا يوجد شيء اسمه أسود وأبيض، لكن هناك ما هو مائل للسواد وهناك ما هو مائل للبياض، وهكذا فالسجون تحسنت والمعاملة أيضا.

* دعنا أستاذ نوح في الأفكار والمبادرات الساعية للحل؟

** الأفكار أيضا تحسنت.

*يعني هل هناك لدى وزارة الداخلية خطة لحل المشكلة؟

** الداخلية ليست على هذا التعميم، يعني لا يوجد شيء اسمه "جهاز الداخلية" وأظن أن أصحاب المبادرة الرائعة التي حدثت مع الجماعة الإسلامية قابلوا صعوبات شديدة وما زالوا يقابلون حتى هذه اللحظة مما يجعلني أنفي التعميم بأن هناك جهازا اسمه الداخلية.

* دعنا في النقطة الأساسية.. ماذا في ذهن مختار نوح.. هل لديك مشروع محدد؟

** تلافي سلبيات الماضي أولى المهمات، فقد أصبحت مقتنعا بأهمية جمع المعلومات قبل أن أبدأ في الحركة، بمعنى أن لدي استعدادا للصبر مائة عام قبل أن أتحرك بجهل على الصعيد المعلوماتي، وهذه من وجهة نظري نظرية جديدة: "جمع المعلومات مقدم على بداية الحركة".

*لنكن أكثر دقة.. هل لديك مشروع لحزب سياسي على سبيل المثال؟

** ليس بهذا المستوى، ولكن لدى كما قلت لك مشروع لتحرك سياسي جيد.

*التحرك في أي إطار وعلى أي مستوى؟

** إن لي نظرية تقول: إن الواقع السياسي في مصر يسمح بتحرك سياسي جيد، سواء للأفراد أو الجماعات، وأن كل ممنوع في الواقع السياسي يقابله مباح في جانب آخر.

* لماذا يقول الآخرون بعكس كلامك هذا؟

** أنا أقول بأن مصر بلد متأخرة في مجالات العمل السياسي والديمقراطي، لكن مع ذلك فيها قدر كبير جدًا من الساحات الخالية التي يمكن العمل فيها.

*مثل ماذا؟

* هذه تفاصيل لم أعرضها بعد على الجماعة، ولكن ليس لها علاقة بما قلته سواء جمعية أو حزب.

* هل يمكن القول بأن "مختار نوح" سيكون الوسيط القادم بين الجماعة والحكومة؟

** هذا شرف أتمناه وأتطلع إليه.

* وهل يسمح قادة الإخوان بذلك؟

** في ظل المعطيات التي كانت عندي قبل دخول السجن هم سمحوا بذلك، ليس فقط بأن أكون وسيطا، ولكن سمحوا أيضا بأن أطبق نظريتي كاملة وكانوا متفهمين، وبالذات كبار السن الذين يطلق عليهم البعض "الحرس الحديدي"، كانوا هم الأكثر تفهمًا لكل ما ناديت وطالبت به.

* ماذا عن الإطار الذي ستتحرك من خلاله، سواء كوسيط أو كممثل للجماعة خاصة، والهيكل التنظيمي للجماعة غير قانوني وغير معترف به، وأنت رجل قانوني وأدرى مني بهذا؟

** بداية.. واقع الإخوان المسلمين قانوني أما وضعهم فهو غير قانوني، بمعنى أن هذا التجمع لا يناهض المبادئ الأساسية في الدستور، كما يزعم البعض، ووضع يعني أن هذا التجمع وجد في شكل غير مرخص له والفرق واضح.

* كما تقول وضع الإخوان غير قانوني، فما هي الكيفية التي ستعمل من خلالها وفي أي إطار، فهل لي أن أسألك كيف عملت الجماعة طوال حقبة السبعينيات؟

** هذا موضوع آخر، كان هناك ضوء أخضر وإدارة أخرى، يعني يوجد إطار هنا اسمه "ضوء أخضر" وهذا قانون رابع.

* لكن هذا القانون يضر بأناس بسطاء كثيرين يتم القبض عليهم طبقا لهذا القانون وصل عددهم كما قلت أنت إلى ١٨٠٠ شخص.

** والله أنا لست من أنصار وضع الدولة أمام ثلاث خيارات أساسية: (حزب - جمعية - شركة) طبقا للقانون وإنما يجب السماح لها باستخدام الخيار الرابع "الضوء الأخضر" أو ما أسميه أنا بالتراضي والوفاق بين الدولة والجماعة.

*ولكنها تستطيع استخدام القانون الرابع ضدك في أي وقت؟

** ونفس القوانين الثلاثة الأخرى ينطبق عليها نفس المنطق.

* ولكنها تعطي القوى السياسية والأفراد قدرا من الحرية في الحركة والأمان - أيضا احترام الدستور - وهذا مهم.

** ولماذا لم تفلح هذه الشرعية في إنقاذ سعد الدين إبراهيم أو الأحزاب التي جمدت؟

*هل يعني هذا أنكم تصرون على علاقة بهذا الشكل؟

** لم أقصد هذا، ولكن قصدت أنه لا يجوز أن يحصر طرف الطرف الآخر في شكل محدد للعلاقة.

* ولكنك بهذا تعطي الدولة المبادرة الكاملة في التعامل مع القوى السياسية، وهذا خطر، حيث يلغي هذا وجود أية إستراتيجية في التعامل بين القوى السياسية والدولة.

** يا سيدي الحبيب في ظل مناخ العالم الثالث هذه التصرفات يمكن أن توجه للجمعيات وللأحزاب وللنقابات.

* إذن ما الحل؟

** الحل في خلق واقع من التراضي، وليس شكلا قانونيا، فالواقع لدينا أهم من الشكل، فيحدث أحيانا أن يكون هناك شكل حزبي قانوني، ولكن على الجانب الآخر هناك واقع تصادمي مع هذا الحزب "الشكل القانوني"، وفي دول العالم الثالث ينتصر الواقع ويغلق الحزب. ولذا ينبغي التركيز على الأساس الذي يتيح الحركة وليس الشكل.

أنا لا أريد أن تكون العلاقة بين الإخوان والدولة مركزة على قضية الترخيص أو التصريح بالعمل في إطار قانوني للجماعة، ولكن أريد التركيز على أن يكون هناك واقع تراضٍ ومناخ صحي بين الطرفين، فمع وجود التراضي دون وجود الشكل القانوني سأضمن البقاء، ولكن في ظل وجود شكل قانوني دون تراض، فأنت لا تضمن أي شيء.

* ما رأيك في مطالبة البعض من داخل الجماعة بأن ينحصر عمل الإخوان في الدعوة وتترك العمل السياسي؟

** أنا دائما أرفض هذا الكلام شكلا وموضوعا؛ لأني أرى أن طبيعة العمل الدعوي لا بد أن تحتك بالعمل السياسي؛ لأنك تدعو في النهاية إلى فكرة، وهذه الفكرة قد تشكل تعارضا مع طموحات الآخرين، بمعنى أن كل من يحمل فكرة ويدعو إليها فهو يقوم بعمل سياسي أراد أو لم يرد، ولكن المسألة تطرح بهذا الشكل: "ألا يطغى العمل السياسي على العمل الدعوى بحيث يصل إلى حد إخافة الآخرين".

* وفي أي إطار يمارس مثل هذا العمل السياسي؟

** في إطار واقعي يتغير بتغير الزمان والمكان، فالعمل السياسي يختلف على سبيل المثال نتيجة حادث مثل تفجيرات ١١ سبتمبر ضيقا واتساعا وجمودا وحركة، وهذا هو المقصود بالإطار الواقعي القائم على التراضي.

* وهل هذا يمكن أن ينطبق على كل الحركات أو القوى السياسية في مصر بما فيها القانونية؟

** طبعا.

* في ظل الفكرة التي تقول بها.. كيف يمكن أن يتم تبادل السلطة، وهو الأصل في وجود الأحزاب والجماعات؟

** ومن قال لك إنه يجب على الأحزاب والقوى السياسية في بلدان العالم الثالث أن تطالب بتبادل السلطة أو تطرح نفسها كبديل؟ لا بد أولا أن نخرج عن هذا النطاق في الفهم؛ بمعنى أنه يجب ألا نعيش داخل مقولات "جان جاك روسو"، وواقعنا يقول عكس ذلك.

يجب الوصول أولا بالواقع إلى مرحلة "جان جاك روسو" ثم نطرح بعد ذلك قضية تبادل السلطة، فالذين يطرحون مقولة إمكانية تبادل السلطة يضعون للأسف العربة أمام الحصان.

* هذه رؤيتك التصحيحية الجديدة للإخوان والشكل الذي يجب أن تكون عليه علاقتهم بالدولة، فماذا عن التيارات السياسية الأخرى خاصة المخالفين لكم في الفكر؟

** لقد قرأت في السجن حديث القيادي الناصري "حمدين صباحي"، وأعتبره ميثاق عمل جديد بين القوى السياسية.

* أنا أتحدث عن رؤيتك أنت وليس حمدين صباحي.

** أقول لك ما قال حمدين صباحي، وما أوافق عليه، فقد قال إنه مدين باعتذار للشعب المصري عن بعض ما حدث في الفترة الناصرية، وقال: إن الحديث عن التاريخ بينما العدو على الأبواب نوع من أنواع الهزل. وقال: إننا لا نعبد أشخاصا ولكن نعبد أفكارا، وإننا يجب أن نلتحق كقوى وطنية بمبادئ محددة وآليات محددة. مضيفا أن الخروج على الدولة الآن معناه أن تأكل القوى السياسية الواحدة تلو الأخرى. كل هذه المقولات أعتبرها أنا ميثاق عمل جديد يجمع القوى الوطنية في مصر بما فيها الدولة، وأنا مؤمن بهذا وأعتبرها على لساني.

* يعني كلامك أنه يمكن تدشين عقد اجتماعي جديد بين كافة القوى السياسية؟

** هذا واجب أساسي في هذه المرحلة لأن الأخطار تخص الكل، والذين يلعبون على المصالح الوقتية مصابون بقصر النظر، وهناك أشياء خطيرة من الممكن أن أقولها لك خارج التسجيل.

* للأسف أنا لا أتحدث بدون مسجل!

* أخيرا.. ألم تفرض أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الإخوان وجوب مراجعة أفكارهم وطريقة عملهم وفقا للنتائج التي ترتبت على هذا الحدث الضخم؟

** الأمر غير مرتبط عندي بأحداث ١١ سبتمبر، إنما ارتبط الأمر بالكشف عن وجه أمريكا نفسه قبل ١١ سبتمبر بمدة كبيرة، هذا الكشف أدى فعلا إلى إعادة الحسابات داخل الجماعة، ولكن لم يسعفني الوقت لكي أعيش تلك الفترة، فقد تم القبض علي وسجنت، ولكنني اعتقدت أن الأمر كان محل بحث، ولكن للأسف كما قلت لك من قبل فكل خطوة للأمام تقابلها أحيانا ألف خطوة للخلف.

* ماذا يعني كلامك هذا؟

** يعني أن الدولة على سبيل المثال في دول العالم الثالث لها متطلباتها، والإخوان مثل أي حركة فكرية لها متطلباتها، ولا بد من عملية توفيق بين هذه المتطلبات، فالميزان لا بد أن يكون بهذا الشكل، ولا يكون الميزان هو رغبة حركة فكرية في أن تقوم بتحركاتها وفق معطيات الديمقراطية الغربية، إنما حركة فكرية تفكر وتعيش في ظل معطيات العالم الثالث، إذ يجب على الفكر السائد أن يعلم ويتعلم أن حركة العالم تتطور، وأن حركة الإخوان يجب ألا تكف عن التفكير والتطوير. هذا هو الفكر الذي يجب أن يسود على الأقل في هذه الفترة التي تتطلب نوعا من الاستقرار.

ثامناً: حوار عصام سلطان

عصام سلطان المحامي.. أحد أبرز مؤسسي حزب الوسط، رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة (١٩٨٦).. وهي الفترة التي شهدت سيطرة شباب "الإخوان المسلمون" على الجامعات.. حيث استطاعوا سحب البساط من تحت أقدام الجماعات الإسلامية الراديكالية (كالجهاد والجماعة الإسلامية)..

قضى سلطان ما يقرب من ستة عشر عاما عضواً بارزاً في "جماعة الإخوان المسلمون" أقترب من الرموز التاريخية للجماعة.. ويتحدث باحترام وتقدير- مثل رموز جيله من الشباب- عن دور المرشد الأسبق عمر التلمساني الذي هيأ مناخ الانفتاح والتواصل مع الشباب ومع المجتمع والنظام بشكل عام، ويتحدث بمرارة عن أدوار سلبية لجماعة "النظام الخاص" من الحرس القديم، الذين فرضوا نهجهم ومنهجهم على مسيرة "الإخوان" التنظيمية والفكرية.

وكيف رفضوا - بل تصدوا -أي محاولة للتجديد والتطوير، وضاقت صدورهم بالنقد، خاصة عندما يأتي من جيل الشباب.. يقول سلطان إن السرية هي التي ساعدتهم في تمرير أفكارهم ورؤاهم وعدم التزامهم بالشورى والمنهج الديمقراطي داخل الأطر التنظيمية للجماعة.. وساعدتهم أيضا في ارتكاب تجاوزات مالية تصل إلى حد الفساد والإفساد.

عصام سلطان.. صاحب رسالة الاستقالة الشهيرة، احتجاجا على "بيعة المقابر".. حيث اعترض على هذه الطريقة المباغتة - والبعيدة عن الشورى والديمقراطية، بل ونظام الإخوان الداخلي.. وهو يرى أن الجماعة محكومة "بالكتب الصفراء".. امتيازات خيالية للبعض دون رقابة ولا محاسبة، كل ذلك يتم تحت مبرر واحد "الحفاظ على أمن الجماعة"!!

في محضر نقاش طويل أجريناه معه وامتد لأكثر من جلسة.. كان مما دار في هذا النقاش الآتي:

كنت موجوداً داخل الإخوان لمدة ستة عشر عاما، كم من جيل الشباب وصل إلى مكتب الإرشاد؟ وهل حدث تغيير في تركيبة هذا المكتب طوال تلك الفترة؟.

- أول مكتب إرشاد منتخب كان في سنة ١٩٩٢، وأول واحد من جيل الشباب دخل المكتب كان (عبد المنعم أبو الفتوح) عام ١٩٨٦ بالتعيين، وفي غيبة مصطفى مشهور والهضيبي، اللذين كانا خارج مصر في هذا التوقيت، وفي عام ١٩٩٢ تكرر وصول أبو الفتوح للمكتب، ولكن هذه المرة كان بالانتخاب ولم يكن هناك حتى هذه اللحظة غيرة من جيل الشباب في المكتب.

هل يمكن اعتبار د. محمد حبيب من الشباب؟

- لا، "حبيب" عمره ٦٤ سنة، ودخل مكتب الإرشاد في التسعينيات

- قلت في بعض الحوارات السابقة إن النظام الخاص لم يعد له وجود داخل الجماعة، ولكن رجاله استطاعوا تحويل مؤسسات الجماعة للعمل وفق أسلوب النظام الخاص، ما معنى هذا الكلام؟.

- من أهم سمات النظام الخاص السمع والطاعة، وهم استطاعوا التوسع في هذا المفهوم حتى أصبحت مصلحة التنظيم تعلو فوق مصلحة ومقتضيات الشرع نفسه وربما فوق الإسلام في بعض الحالات، الشيء الآخر أنهم ثبتوا مفهوم أنهم يمثلون الإسلام وبالتالي من يختلف معهم فهو بالضرورة يختلف مع الإسلام، في حين أن مدرسة الدعوة التي كان يقودها الأستاذ البنا كانت ترى أن فهمها للإسلام فهم بشري وأن من يختلف معه فهو يختلف مع فهم بشري مثله، وبالتالي لا بأس من أن تتعدد وجهات النظر.. القضية الثالثة أنهم يرون أنهم شيء والدولة شيء آخر، وبالتالي فهم بديل عن تلك الدولة، وليسوا جزءا من النظام السياسي والدستوري الموجود في البلد.. المسألة الرابعة أن هؤلاء الناس فهموا كلام الأستاذ البنا حول الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم ثم الدولة الإسلامية والخلافة الإسلامية فهما خاطئا؛ لذلك فهم يعتقدون أن مرحلة الفرد المسلم انتهت ومرحلة الأسرة المسلمة انتهت ومرحلة المجتمع المسلم في طريقها للانتهاء، ولم يتبق أمامهم سوى مرحلة الدولة الإسلامية؛ ولذلك يجب تكريس الجهود في اتجاه قيام تلك الدولة، وهذا الكلام يعني بالضرورة أن الدولة الموجودة غير إسلامية، الأخطر في الأمر أنهم لا يقدمون أية إجابات حول سبل الانتقال من مرحلة المجتمع المسلم إلى الدولة الإسلامية، ولأن البشرية لم تعرف سوى طريقين لمثل هذا الانتقال، الطريق السلمي عبر الأحزاب وصناديق الاقتراع والطريق الآخر هو الثورة، فإن أحدا من قادة الجماعة - وبخاصة رجال النظام الخاص - لا يجيبك عندما تسأله هذا السؤال.

- هل هذه الرؤية تنطبق على الجيل الجديد؟

- الجيل الجديد ونحن كأفراد حسمنا هذه القضية وأسسنا حزب الوسط وقررنا خوض الشوط إلى نهايته، بالطبع هناك آخرون من أبناء هذا الجيل لم يحسموا هذه القضية بعد، ولكن في المجمل هذا الجيل يرفض العنف كطريقة للتغيير.

- كيف يكون ٩٥٪ من كوادر وأعضاء الجماعة من الشباب، والقوى التقليدية ما زالت تتحكم في مسار الجماعة، ألا يمثل هذا مفارقة عجيبة؟

- أنا في تصوري أن الحكومة لها دور كبير جداً، وذلك بغلقها الأبواب على الجماعة وإجبارها دائما على العمل بشكل سري الأمر الذي يساعد على احتلال الهاجس الأمني داخل الأطر التنظيمية للجماعة على الحيز لأكبر من تفكير ورؤية الجميع، وهذا يصب بشكل أو آخر في صالح جيل الحرس القديم، الذي يرفض تقديم أية معلومات أو اعتماد مبدأ الشفافية في إدارة أمور الجماعة بدعوى الظروف الأمنية التي تمر بها الجماعة.

- كان زمان يقولون في التنظيمات اليسارية إن اللى معاه المطبعة ومعاه الفلوس هو الذي يحكم وهو الذي يستمر، هل هذا يمكن أن يطبق على الإخوان؟.

- لا ليست المطبعة والأموال في الإخوان هما المشكلة ولكن القائد التنظيمي، فلا المفكر الإسلامي ولا الخطيب ولا العالم ولا السياسي ولا المصلح ولا اللي معاه الفلوس، وإنما القائد التنظيمي المباشر، لذلك استطاع رجال النظام الخاص حسم مسألة القيادة في السبعينيات والثمانينيات لأن عقدهم لم يكن قد انفرط بعد وكانوا مجموعة متماسكة، في حين أن عقد الجماعة التي أسسها البنا نفسه كان قد انفرط بقرار سحب الترخيص منها في عام ١٩٥٤.

- هل استطاع رجال النظام الخاص أن يفرزوا صفا ثانيا يمكنه السيطرة على مسار الجماعة بعد رحيل هذا الجيل؟

- بالطبع ولكن بصورة أسوأ من هذا الجيل!

- أنت عاصرت محاولات الإخوان في عام١٩٩٥ إنتاج رؤى جديدة متعلقة بالموقف من المرأة والتعددية السياسية، ما هي الصراعات التي كانت موجودة حول هذا الموضوع؟ وهل عارض الحرس القديم هذا التوجه؟ وما الذي دعاه إلى الموافقة وتمرير هذه المشروعات الجديدة إذا كان هو المسيطر كما تقول؟.

- شهدت فترة الثمانينيات قفزة كبيرة في مجال العمل السياسي الإخواني، أنتجت جيلا منفتحا، وقد ضغط هذا الجيل على القيادة التي لم تستطع تحمل هذا الضغط، فتركت له هامشا كبيرا من حرية الحركة استطاع من خلالها تحقيق عدد من الانتصارات، كان في مقدمتها الانفتاح على القوى السياسية الأخرى وبناء جسور ثقة في العلاقة مع الدولة والنظام السياسي الحاكم، واستطاعوا أن يطرحوا رؤيتهم في قضايا المرأة والقبول بالتعددية السياسية وغيرها من القضايا التي كان يعارضهم فيها الحرس القديم، وأصحاب الفكر المستقى من الكتب الصفراء.

- ألمحت في بعض الحوارات حول احتمالية وجود فساد مالي، هل لديك معلومات واضحة حول هذا الموضوع؟.

- طبعاً هناك فساد مالي ضخم؛ لأنه لا يوجد رقابة على مصادر الصرف ولا توجد ميزانية ثابتة ولا وجود لأرقام حصرية حول حجم الاشتراكات أو التبرعات أو التحويلات التي تأتي من الخارج؛ لذلك فهناك أشخاص في الجماعة تتعدى مرتباتهم "عشرة آلاف جنيه شهريا" تصرف له من ميزانية الجماعة.

- هل هذه الأموال التي يتم تحويلها من الخارج تأتي بأسماء أشخاص أم مؤسسات؟

- بالطبع لا أستطيع أن أذكر أسماء، ولكن الأموال تحول لأشخاص خارج الصورة تماما، وهناك توكيلات من هؤلاء الأشخاص لآخرين تحسبا لأي ظرف طارئ.

- قلت إنهم يغلبون مصلحة التنظيم على مصلحة المشروع؟ هل لديك أمثلة توضح بها ماذا تعني؟

- في الانتخابات البرلمانية على سبيل المثال، يكون معلوما لدى القيادة أن الحكومة ستقوم بتزوير الانتخابات، وأن أحدا من كوادر الجماعة لن ينجح، ومع هذا تقوم بإلقاء الشباب في أتون تلك المعركة ويكون مصيرهم السجن بشكل مستمر ومتكرر.

هناك أيضا قضايا قومية ذات حساسية خاصة في مصر مثل الموقف من الأقباط، الجماعة تتخذ فيها مواقف مؤلمة للأمة بشكل عام دون مراعاة لما تحققه من أضرار للفكرة الإسلامية، أيضا إصرار قادة الجماعة على وجود تنظيم الإخوان بهذا الشكل الذي عفى عليه الزمن، على الرغم مما يسببه للأمة من مآس وللفكرة الإسلامية من أضرار، كل هذا انتصار للتنظيم على حساب المشروع الإسلامي.

تاسعاً: أسئلة "حازم الكيلاني" أحد شباب الإخوان التي رفض المرشد العام الإجابة عنها

السؤال الأول:

بعد سبعين عاما هي عمر الجماعة لماذا لم تقم الجماعة بعملية تقويم ونقد لمارستها التاريخية وعملية مراجعة لأهدافها ووسائلها؟ ولماذا لا تقدم الجماعة إلى الرأي العام وإلى أبنائها تفسيراً مقنعا لمسلسل الفشل الذي منيت به على مدار تاريخها الطويل؛ حيث إن حجم الإنجازات البسيطة التي حققتها الجماعة لا يتناسب مطلقا مع الإمكانات الهائلة المتوافرة لها ماديا وبشريا ومع حجم الخسائر والتضحيات التي قدمها أبناء الجماعة؟ أم أن الجماعة لا تفعل ذلك لأنها ترى نفسها فوق الرأي العام وفوق المساءلة وفوق مستوى الخطأ؟.

السؤال الثاني:

لماذا لا تقيم الجماعة تاريخها بما فيه من نقاط سلبية مثل موضوع النظام الخاص (السري) وما حدث به من تجاوزات بل ومن جرائم امتدت حتى شملت المستقيلين من هذا الجهاز مثل حادثة مقتل السيد فايز وغيرها من الحوادث؟.

لماذا لا تدين الجماعة مثل هذه التجاوزات؟ بل لماذا التكتم عليها؟ وهل صحيح أن السكوت عن هذه الممارسات الخاطئة نتيجة أن القيادة الحالية للجماعة متمثلة في شخصكم أو في أشخاص بعض أفراد مكتب الإرشاد كانوا أعضاء وقيادات في النظام الخاص الذي ارتكب هذه الجرائم؟.

وإذا كنتم قد تورطتم باعتباركم قيادة بالنظام الخاص في أعمال إرهابية فكيف تبقون على رأس الجماعة مع أن هذا التاريخ يساهم في تشويه صورة الجماعة لدى الرأي العام؟.

السؤال الثالث:

لماذا تبقون في منصبكم رغم ما تواجهون به من انتقادات شديدة أحيانا من أبناء الصف وكانت النتيجة أن أبعد هؤلاء المنتقدون عن الجماعة وبقيتم أنتم على رأس القيادة..

وكذلك يشكك البعض في شرعية وجودكم على رأس الجماعة فيما عرف بالحديث عن بيعة المقابر! وكذلك يعتبركم الكثيرون مسئولين عن توريط الجماعة في كثير من المأزق مثل التصريح الشهير الخاص بالأقباط.. فلماذا تبقون في منصبكم رغم كل هذا؟ وما هو سر الاستمساك بهذا الموقع؟.

السؤال الرابع:

هل توجد آليات ديمقراطية داخل الجماعة تنظم انتخاب المسئولين وعزلهم إن أساءوا ومحاسبتهم إن أخطئوا؟ وهل محاسبة القيادة أمر متاح لكل أبناء الصف؟.

وإذا كانت الديمقراطية غائبة داخل الجماعة حيث تفرض قيود على حركة الأفراد بل أحياناً على نوعية الكتب التي يقرؤها حيث يمنعون من قراءة كتاب معين ينتقد بعض سلبيات الحركة فهل مع هذا الجو الخانق للحرية يحق للجماعة أن تطالب الحكومة بقسط أكبر من الحريات والديمقراطية؟ وكيف تطالب الجماعة بالتداول السلمي للسلطة في الدولة بينما بقي المرشد العام السابق للجماعة في منصبه حتى الموت رغم أنه ظل يعاني من الغيبوبة الطويلة لعدة سنوات في آخر حياته.

فمن المسئول عن هذه الأخطاء التي أضرت بسمعة الجماعة وتكاد تفقدها مصداقيتها؟.

السؤال الخامس:

من المسئول عن الفجوة القائمة بين الجماعة وعدد كبير من المفكرين الإسلاميين المهتمين بترشيد الصحوة الإسلامية؟ ومن المسئول عن تسرب العقول والمواهب والطاقات من الجماعة بسبب من الكبت الذي يعانونه داخل الجماعة؟.

السؤال السادس:

هناك خلط واضح بين الدين والتنظيم الإخواني؛ فمثلاً النصوص التي تتحدث عن وجوب السمع والطاعة لرئيس الدولة وأولي الأمر فيها يستشهد بها في خلط واضح على وجوب السمع والطاعة للمسئولين في الجماعة مهما كانت أوامرهم خاطئة.. فهل تعتبرون أنفسكم دولة داخل الدولة بحيث تسري عليكم أحكام خاصة بكم؟.

ومثال أخر تطالب الناخبين في الانتخابات أن يصوتوا لصالح مرشحيها باسم نصرة الإسلام.. فهل من لا ينتخب مرشحي التيار الإسلامي وينتخب مرشحاً آخر يرى أنه أقدر من غيره يعتبر ناكصا عن نصرة الإسلام؟.

السؤال السابع:

تعلن الجماعة أحيانا كثيرة أنها من المسلمين وليست جماعة المسلمين، لكنها في واقع الأحداث تكاد ممارساتها تنطق بخلاف ذلك.. فمثلا إذا انتقد إنسان الجماعة واستقال منها بسبب من أخطائها كما يتراءى له فإنه يوصف بالوقوع في الفتنة، ولا يذكر اسمه بين أفراد الصف إلا مشفوعا بقولهم "أعاذنا الله من الفتنة" ويوصف خروجهم من الجماعة بأنه تطهير من الله للصف المؤمن من الخبث، ويستشهد بالآية التي تتحدث عن المنافقين والمرجفين (وقد ورد ذلك في الحديث لفضيلتكم) لمجلة الوسط حيث وصفتم المستقلين من الجماعة بأنهم كفرع الشجرة الذي إذا قطع من شجرته فإنه يذبل ويموت وإنهم هم الذين سيخسرون

والجماعة لن تخسر شيئا، واستشهدتم بالآية "ليميز الله الخبيث من الطيب"؛ مما يعني اعتقادكم بأنكم على الحق الذي لا شك فيه، وأن غيركم على الباطل الذي لا أمل فيه، وهو ما ينافي عمليا ما تحاولون به دائما تجميل صورتكم على عكس وضعها الحقيقي.(انتهى)

وما زالت هذه الأسئلة "الشائكة" بدلالاتها التاريخية والحاضرة.. قائمة وملحة.. تنتظر ردودا واضحة.. وصريحة.. وحقيقية.. دونما التفاف أو تهويم.. أو مراوغة..

فهل يملك قيادات الإخوان.. من الحرس القديم.. تلك "الإجابات"؟!

عاشراً: النظام العام للإخوان المسلمين

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده وصلوات الله عليه وعلى آله وصحابته وسلم وبعد.

فاهتداء بكتاب الله تعالى، واقتداء بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ثم تطبيقا لقانون النظام الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين العامة الذي ينص على: (أن الإخوان المسلمين في كل مكان جماعة واحدة تؤلف بينها الدعوة ويجمعها النظام الأساسي).

ونظراً لاتساع ميادين نشاط الجماعة وعلى ضوء التجارب التي مرت بها، ومراعاة للظروف التي تحيط بها ومتطلبات الفترة الحالية، درس مجلس الشورى العام المؤلف وفقا للائحة المؤقتة المعتمدة من قبل فضيلة المرشد العام للجماعة بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨/٥/١٠، في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٩ شوال ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٢/٧/٢٩ وما يليها الاقتراحات المقدمة لتعديل هذه اللائحة وانتهى إقرار النظام العام للجماعة على الشكل التالي:

الباب الأول:

اسم الجماعة ومقرها:

مادة (١): في شهر ذي القعدة ١٣٤٧ هـ ١٩٢٨ م تألفت جماعة الإخوان المسلمين ومقرها الرئيسي مدينة القاهرة، ويجوز نقل القيادة في الظروف الاستثنائية بقرار من مجلس الشورى إذا تعذر ذلك من مكتب الإرشاد.

الباب الثاني:

الأهداف والوسائل:

مادة (٢): الإخوان المسلمون هيئة إسلامية جامعة تعمل لإقامة دين الله في الأرض وتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الحنيف، ومما يتصل بهذه الأغراض:

١- تبليغ دعوة الإسلام إلى الناس كافة وإلى المسلمين خاصة، وشرحها شرحاً يوضحها ويردها إلى فطرتها وشمولها، وبدفع عنها الأباطيل والشبهات.

٢- جمع القلوب والنفوس على مبادئ الإسلام وتجديد أثرها الكريم فيها، وتقريب

وجهات النظر بين المذاهب الإسلامية.

٣- العمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد وتنمية ثروات الأمة وحمايتها.

٤- تحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لكل مواطن، ومكافحة الجهل والمرض والفقر والرذيلة، وتشجيع أعمال البر والخير.

٥- تحرير الوطن الإسلامي بكل أجزائه من كل سلطان غير إسلامي، ومساعدة الأقليات الإسلامية في كل مكان، والسعي إلى تجميع المسلمين جميعا حتى يصيروا أمة واحدة.

٦- قيام الدولة الإسلامية التي تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عملياً، وتحرسها في الداخل وتعمل على نشرها وتبليغها في الخارج.

٧- مناصرة التعاون العالمي مناصرة صادقة في ظل الشريعة الإسلامية التي تصون الحريات وتحفظ الحقوق، والمشاركة في بناء الحضارة الإنسانية على أساس جديد من تآزر الإيمان والمادة كما كفلت ذلك نظم الإسلام الشاملة.

مادة (٣): يعتمد الإخوان المسلمون في تحقيق هذه الأغراض على الوسائل الآتية. وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة.

١ الدعوة بطريق النشر والإذاعة المختلفة من الرسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج.

٢- التربية بطبع أعضاء الجماعة على هذه المبادئ وتمكين معنى التدين قولا وعملاً في أنفسهم أفرادا أو بيوتا وتربيتهم تربية صالحة عقديا وفق الكتاب والسنة، وعقليا بالعلم وروحيا بالعبادة، وخلقيا بالفضيلة، وبدنيا بالرياضة وتثبيت معنى الإخوة الصادقة والتكافل التام والتعاون الحقيقي بينهم حتى يتكون رأي عام إسلامي موحد، وينشأ جيل جديد يفهم الإسلام فهما صحيحا ويعمل بأحكامه ويوجه النهضة إليه.

٣- التوجيه بوضع المناهج الصالحة في كل شئون المجتمع من التربية والتعليم والتشريع والقضاء والإدارة والجندية والاقتصاد والصحة والحكم والتقدم بها إلى الجهات المختصة، والوصول بها إلى الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية لتخرج من دور التفكير النظري إلى دور التنفيذ العملي والعمل بجد على تنقية وسائل الإعلام مما فيها من شرور وسيئات والاسترشاد بالتوجيه الإسلامي في ذلك كله.

٤- العمل: بإنشاء مؤسسات تربوية واجتماعية واقتصادية وعلمية، وتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجئ والنوادي، وتأليف اللجان لتنظيم الزكاة

والصدقات وأعمال البر والإصلاح بين الأفراد والأسر، ومقاومة الآفات الاجتماعية والعادات الضارة والمخدرات والمسكرات والمقامرة وإرشاد الشباب إلى طريق الاستقامة وشغل الوقت بما يفيد وينفع ويستعان على ذلك بإنشاء أقسام مختلفة طبقا للوائح خاصة.

٥- إعداد الأمة إعدادا جهاديا لتقف جبهة واحدة في وجه الغزاة المتسلطين من أعداء الله تمهيدا لإقامة الدولة الإسلامية الراشدة.

الباب الثالث

الأعضاء وشروط العضوية

مادة (٤):

١- يقضي المرشح لعضوية الجماعة مدة ستة أشهر على الأقل تحت الاختبار فإذا ثبت قيامه بواجبات العضوية مع معرفته بمقاصد الدعوة ووسائلها وتعهد بأن يناصرها ويحترم نظامها. ويعمل على تحقيق أغراضها ثم وافقت الجهة المسئولة عنه على قبوله عضوا في الجماعة فيصبح أخا منتظما لمدة ثلاث سنوات.

٢- إذا ثبت خلال السنوات الثلاثة الآنفة الذكر قيام الأخ بواجبات عضويته فللجهة المسئولة أن تعتبره أخا عاملا ويؤدي العهد التالي:

(أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد في سبيله والقيام بشروط عضوية جماعة الإخوان المسلمين وواجباتها، والسمع والطاعة لقيادتها في المنشط والمكره غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وأبايع على ذلك والله على ما أقول وكيل).

مادة (٥): على كل عضو أن يدفع اشتراكا ماليا شهريا أو سنويا وفق النظام المالي لكل قطر، ولا يمنع ذلك من المساهمة في نفقات الدعوة بالتبرع والوصية وغيرهما كما أن للدعوة حقا في زكاة أموال الأعضاء القادرين على ذلك.

مادة (٦): إذا قصر العضو في بعض واجباته، أو فرط في حقوق الدعوة اتخذت الإجراءات الجزائية اللازمة في حقه وفق النظام الجزائي الخاص بقطره بما في تلك الإعفاء من العضوية.

مادة (٧): على الأعضاء أن يتكافلوا فيما بينهم، وليتعهد بعضهم بعضا بالسؤال والبر، وليبادر كل إلى مساعدة أخيه ما وجد إلى ذلك سبيلا، كما يأمرهم بذلك الإسلام، وبذلك صريح الإيمان ولب الأخوة.

الباب الرابع:

الهيئة الإدارية الرئيسية للإخوان المسلمين:

مادة (٨): الهيئات الإدارية الرئيسية للإخوان المسلمين هي: المرشد العام، مكتب الإرشاد العام، مجلس الشورى.

أولاً: المرشد العام

مادة (٩): المرشد العام للإخوان المسلمين هو المسئول الأول للجماعة، ويرأس مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام- ويقوم بالمهمات الآتية:

١- الإشراف على كل إدارات الجماعة وتوجيهها ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم على كل تقصير وفق نظام الجماعة.

٢- تمثيل الجماعة في كل الشئون والتحدث باسمها.

٣- تكليف من يراه من الإخوان للقيام بمهام يحدد نطاقها له.

٤- دعوة المراقبين العامين الممثلين للأقطار للاجتماع عند الحاجة.

مادة (١٠): يشترط فيمن يرشح مرشدا عاما ما يلي:

١- ألا يقل عمره عن أربعين سنة هلالية.

٢- أن يكون قد مضى على انتظامه في الجماعة أخا عاملاً مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة هلالية.

٣- أن تتوافر فيه الصفات العلمية (وخاصة فقه الشريعة) والعملية والخلقية التي تؤهله لقيادة الجماعة.

مادة (١١): يتم اختيار المرشد العام وفق المراحل الآتية:

١- يقوم مكتب الإرشاد العام بعد استشارة المكاتب التنفيذية في الأقطار - بترشيح أكثر من اثنين قبولا لدى هذه المكاتب إذا لم يتم الإجماع على واحد ممن تتوفر فيهم الشروط المذكورة في المادة (١٠).

٢- بناء على ذلك وبقرار من مكتب الإرشاد العام يوجه نائب المرشد العام الدعوة إلى مجلس الشورى العام لاجتماع مدته أسبوع كحد أقصى يخصص لانتخاب المرشد العام الجديد - ويحدد في الدعوة الزمان والمكان والموضوع والنصاب - وتوجه الدعوة قبل شهر على الأقل من الموعد المحدد.

٣- ينعقد اجتماع مجلس الشورى العام برئاسة نائب المرشد العام، فإن كان هو المرشح فأكبر الأعضاء سنا، وبحضور أربعة أخماس أعضاء المجلس على الأقل، فإذا لم يحضر العدد القانوني خلال الأسبوع أحل الاجتماع إلى موعد آخر لا يقل عن شهر ولا يزيد عن شهرين من تاريخ الاجتماع الأول، ويجب أن تتوافر في هذا الاجتماع أكثرية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس فإذا لم يحضر أجل الاجتماع مرة أخرى، وعلى المجلس تحديد موعد الاجتماع الجديد في مدة كالسابق بيانها مع الإعلان عنه وعن المهمة التي سيعقد من أجلها وأنه سيكون صحيحا بالأغلبية المطلقة.

٤- إذا كان المرشح واحدا فيجب أن ينال ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على الأقل ويمكن إعادة التصويت مرة واحدة، فإذا لم ينل الأكثرية المطلوبة يدعى المجلس إلى جلسة أخرى خلال الأسبوع، ويرشح مكتب الإرشاد العام أخا آخر، ويمكن إعادة التصويت لهذا المرشح مرة واحدة أيضا، فإذا لم ينل الأكثرية المذكورة يعاد التصويت من المرشحين وفق الفقرة التالية:

٥- إذا كان هناك مرشحان يعتبر منتخبا من ينال العدد الأكثر من الأصوات علىَ أن لا يقل عن نصف أعضاء مجلس الشورى.

مادة (١٢): عندما يتم اختيار المرشد العام يؤدي العهد التالي أمام مجلس الشورى العام:

(أعاهد الله تعالى على التمسك بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ما استطعت إلى ذلك سبيلا، والالتزام بمنهاج الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسي منفذا لقرارات الجماعة المناطة بي ولو خالفت رأيي والله على ما أقول شهيد؟. ثم يجدد أعضاء مجلس الشورى العهد أمام فضيلة المرشد العام مستشعرين أركان البيعة العشرة:

(أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد في سبيله والقيام بشروط عضوية مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين وواجباتها والسمع والطاعة لقيادتهم في المنشط والمكره في غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلا وأبايع على ذلك والله على ما أقول وكيل).

مادة (١٣): يضطلع المرشد العام بمهمته فور انتخابه وأدائه للعهد، وعليه أن يستقيل من عمله الخاص ويتفرغ كل التفرغ للمهمة التي اختير لها، ويبقي في مسئوليته ما دام أهلا لذلك.

مادة (١٤): لا يصح للمرشد العام بشخصه ولا بصفته أن يشترك في إدارة شركات أو أعمال اقتصادية حتى ما يتصل فيها بالجماعة وأغراضها صيانة لشخصه وتوفيرا لوقته ومجهوده على أن يكون له الحق في مزاولة الأعمال العلمية والأدبية بموافقة مكتب الإرشاد العام.

مادة (١٥): تتحمل الجماعة نفقات المرشد العام وفق اللائحة المالية الخاصة بالمتفرغين.

مادة (١٦): تنتهي ولاية المرشد العام في الحالات التالية:

١- إذا أخل المرشد العام بواجباته، أو فقد الأهلية اللازمة فلمجلس الشورى دراسة الوضع واتخاذ القرار المناسب. فإذا وجد أن مصلحة الدعوة تقتضي إعفاءه يدعو إلى جلسة أخرى مخصصة لذلك، ويجب أن يصدر قرار الإعفاء بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس.

٢- إذا قدم المرشد العام استقالته يدعو مكتب الإرشاد مجلس الشورى لدراسة أسباب الاستقالة واتخاذ القرار المناسب، وفي حالة إصرار المرشد على استقالته يتم قبولها بالأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس.

٣- إذا توفي المرشد العام يتولى نائبه صلاحياته كافة ويتم انتخاب مرشد جديد وفق المادة (١) من هذه اللائحة.

مادة (١٧): يختار المرشد العام نائبا له أو أكثر من بين أعضاء مكتب الإرشاد العام.

ثانياً: مكتب الإرشاد العام:

مادة (١٨): مكتب الإرشاد العام هو القيادة التنفيذية العليا للإخوان المسلمين، والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها.

مادة (١٩): يتألف مكتب الإرشاد العام من ثلاثة عشر عضوا عدا المرشد العام يتم اختيارهم وفق الأسس التالية:

١- ثمانية أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد العام.

٢- خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه ويراعى في اختيارهم التمثيل الإقليمي.

٣- يختار المرشد من بين أعضاء مكتب الإرشاد أمينا للسر وأمينا للمالية.

مادة (٢٠): يشترط فيمن يرشح لعضوية مكتب "الإرشاد العام" ما يلي:

١- أن يكون من بين أعضاء مجلس الشورى العام.

٢- ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية.

مادة (٢١): إذا تم انتخاب أعضاء المكتب يؤدي كل منهم أمام المجلس العهد التالي:

(أعاهد الله تعالى على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلي الله عليه وسلم وأن أكون حارسا أمينا لمنهاج الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسي. منفذا لقرارات مكتب الإرشاد العام وإن خالفت رأيي مجاهدا في سبيل تحقيق غاية الجماعة السامية ما استطعت إلى ذلك سبيلا وأبايع الله على ذلك والله على ما أقول وكيل).

مادة (٢٢): مدة ولاية مكتب الإرشاد العام أربع سنوات هجرية، ويجوز اختيار العضو لأكثر من مرة. وإذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل مضي المدة المحددة حل محله الذي يليه في عدد الأصوات في انتخابات المكتب، وإذا كان أحد أعضاء المكتب مراقبا عاما في قطره فعلى القطر أن يختار مراقبا بدله.

مادة (٢٣): من واجبات عضو المكتب الحرص على مصلحة الجماعة، والمواظبة على حضور الجلسات والحفاظ على سرية المداولات واحترام القرارات ولو كانت مخالفة لرأيه الخاص، وليس له نقدها أو الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية والقيام بالمهام التي يكلف بإنجازها على أكمل وجه، وإذا قصر في واجبات عضويته كان للمكتب أن يؤاخذه على التقصير بلفت نظره أو إنذاره أو بالإيقاف مدة لا تزيد عن شهر. أو بالإعفاء من عضوية المكتب. ويجب أن يصدر قرار الإعفاء من مجلس الشورى في جلسة يحضرها العضو ليشرح وجهة نظره فيما نسب إليه.

مادة (٢٤): يقوم مكتب الإرشاد العام بالمهمات الآتية:

١- تحديد مواقف الجماعة الفكرية والسياسية من كافة الأحداث العالمية أو تلك التي ترتبط بسياسة الجماعة أو تؤثر في أي قطر من الأقطار وذلك في ضوء الخطة العامة التي يضعها مجلس الشورى مع مراعاة أحكام المادة (٤٣) من الباب الخامس، وله أن يقوم بنفسه أو يكلف من يرى بتأليف الرسائل وإصدار النشرات والتعليمات التي تكفل شرح الدعوة وبيان أغراضها ومقاصدها، ومراجعة ما تصدره تنظيمات الأقطار قبل نشره لصلته بصميم الفكرة.

٢- الإشراف على سير الدعوة وتوجيه سياساتها وتنفيذ أحكام اللائحة العامة ومراقبة القائمين على التنفيذ.

٣- رسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام في جميع الأقطار.

٤ تكوين اللجان والأقسام المتخصصة في المجالات اللازمة واعتماد لوائحها ومحاسبتها.

٥- وضع الخطة العامة وعرضها على مجلس الشورى العام لاعتمادها.

٦- إعداد التقرير السنوي العام عن أعمال القيادة وأحوال الجماعة والوضع المالي لعرضه على مجلس الشورى العام.

٧- اختيار مراجع للحسابات من غير أعضائه.

مادة (٢٥): جلسات المكتب دورية وتحدد بقرار منه، وعلى كل عضو حضور الجلسات الدورية دون حاجة إلى دعوة، ويجتمع المكتب في غير الموعد الدوري إذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه، أو بطلب يقدم إليه من أحد أعضائه وبموافقة أربعة أعضاء على الطلب. وتكون الجلسة قانونية إذا حضرها أغلبية الأعضاء المطلقة وتكون القرارات صحيحة متى صدرت عن الأغلبية المطلقة للحاضرين، وإذا تساوت الأصوات رجح جانب رئيس الجلسة.

مادة (٢٦): يرأس اجتماعات المكتب المرشد أو نائبه عند غيابه أو أكبر الأعضاء سنا في حالة تخلف النائب، يتلى محضر الاجتماع السابق ويصدق عليه، ثم ينظر في جدول الأعمال ولا يكون القرار المتخذ في غياب المرشد ونائبه نافذا إلا بعد اعتماده من أحدهما.

مادة (٢٧): أمين السر العام يمثل مكتب الإرشاد العام تمثيلا كاملا في كل المعاملات إلا في الحالات الخاصة التي يرى المكتب فك انتداب أخ آخر بقرار قانوني منه.

مادة (٢٨): مهمة أمين السر العام متابعة تنفيذ قرارات مكتب الإرشاد العام، ومراقبة نواحي النشاط وأقسام العمل، وله أن يستعين بغيره من الأعضاء أو الموظفين، ولكنه هو المسئول أمام المكتب عما يسنده إليهم من أعمال، وفي حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين أعضائه من يحل محله مؤقتا.

مادة (٢٩): مهمة أمين المالية ضبط أموال الجماعة، وحصر ما يرد منها وما يصرف ومراقبة كل نواحي النشاط المالي والحسابي، والإشراف على تنظيمها وفق اللائحة المالية وإحاطة المكتب علما بذلك في فترات متقاربة، وله أن يستعين بغيره من الإخوان العاملين تحت مسئوليته، وفي حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من يقوم بمهمته مؤقتا.

ثالثا: مجلس الشورى العام:

مادة (٣٠): مجلس الشورى العام هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين وقراراته ملزمة ومدة ولايته أربع سنوات هجرية.

مادة (٣١):

١- يتألف مجلس الشورى العام من ثلاثين عضوا على الأقل يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الأقطار ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى في الأقطار أو من يقوم مقامهم. ويحدد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى.

٢- يجوز لمجس الشورى أن يضم إليه ثلاثة أعضاء من ذوي الاختصاص والخبرة يرشحهم مكتب الإرشاد العام.

٣- يمكن تمثيل أية تنظيم إخواني جديد في مجلس الشورى إذا اعتمده مكتب الإرشاد العام.

مادة (٣٢): يشترط فيمن يختار لمجس الشورى الشروط الآتية:

١- أن يكون من الإخوان العاملين الذين مارسوا عضوية المكتب التنفيذي أو مجلس الشورى في أقطارهم.

٢- ألا يقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية.

٣- أن يكون قد مضى على اتصاله بالدعوة خمس سنوات على الأقل.

٤- أن يكون متصفا بالصفات الخلقية والعلمية التي تؤهله لذلك.

٥- أن لا تكون قد صدرت في حقه عقوبة التوقيف خلال الخمس سنوات.

مادة (٣٣): يقوم مجلس الشورى العام بالمهمات الآتية:

١- انتخاب المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد العام وفق المادتين (١١) و (١٩).

٢- إقرار الأهداف والسياسات العامة للجماعة، وتحديد موقفها من مختلف الاتجاهات والتجمعات والقضايا المتنوعة.

٣- إقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية اللازمة.

٤- مناقشة التقرير العام السنوي والتقرير المالي وإقرارهما، واعتماد الميزانية للعام الجديد.

٥- انتخاب أعضاء المحكمة العليا التي تنظر في القضايا التي تحول إليها من قبل المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو مجلس الشورى العام.

٦- محاسبة أعضاء مكتب الإرشاد العام مجموعة وأفرادا وقبول استقالتهم بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجس.

٧- إعفاء المرشد العام أو قبول استقالته وفق المادة (١٦) من هذه اللائحة.

٨- تعديل اللائحة بناء على اقتراح يقدمه فضيلة المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو اقتراح عليه ثمانية من أعضاء مجلس الشورى العام ويجب إبلاغ الأعضاء بنص التعديل قبل شهر من النظر فيه ويتم التعديل بموافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجس إلا في المواد التي نص عليها بنصاب خاص. فلا تعدل إلا بموافقة ثلثي الأعضاء.

مادة (٣٤): يجتمع مجلس الشورى العام دوريا كل ستة أشهر في موعد يحدده لنفسه ويجتمع استثنائيا بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه أو بقرار من مكتب الإرشاد العام أو بناء على طلب يوافق عليه ثلث أعضاء مجلس الشورى، ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا إذا حضرته الأغلبية المطلقة. إلا في الحالات التي اشترط فيها نصاب خاص فإذا لم يتوفر العدد أجل الاجتماع لموعد آخر وأعيدت الدعوة ونص فيها على الموضوع. فإذا لم يتوفر النصاب مرة أخرى تطبق المادة (٣٧) من هذه اللائحة. وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت بموافقة أغلبية الحاضرين المطلقة إلا في الحالات التي اشترط لها نصاب خاص.

مادة (٣٥): يجب أن يتم إبلاغ أعضاء المجلس بموعد أي اجتماع قبل انعقاده بشهر على الأقل ويرفق مع التبليغ جدول الأعمال إلا في الحالات الطارئة أو المستعجلة.

مادة (٣٦): إذا تم استبدال أحد الأعضاء وفق النظام الداخلي للقطر الذي ينتمي إليه فيجب إبلاغ مكتب الإرشاد العام بذلك فورا.

مادة (٣٧): إذا تعذر اجتماع مجلس الشورى العام يقوم مكتب الإرشاد العام بجميع صلاحياته باستثناء تعديل اللائحة أو إعفاء المرشد العام حتى يتيسر اجتماع المجلس.

مادة (٣٨): يشكل مجلس الشورى العام محكمة عليا تحدد صلاحياتها وأصول المحاكمة لديها في لائحة خاصة، وللمجلس حق تشكيل لجان تحكيمية عند الحاجة.

مادة (٣٩): إذا قصر أحد أعضاء مجلس الشورى العام في واجباته أو أخل بشروط عضويته نصحه فضيلة المرشد العام فإذا تكرر منه نفس الفعل أحاله إلى المحكمة العليا إلا إذا كان عضوا بالمكتب فيتخذ بشأنه ما نص عليه في المادة (٢٣).

مادة (٤٠): تزول صفة العضوية عن عضو مجلس الشورى العام بقرار من المجلس نفسه أو من المحكمة العليا، كما يجوز لفضيلة المرشد العام أن يأمر بإيقاف أي عضو من عمله وأن يعرض أمره فورا على الجهة المختصة للنظر في شأنه وله أن يتظلم لدى فضيلة المرشد العام.

مادة (٤١): يؤلف مجلس الشورى العام من بين الإخوان العاملين أقساما ولجانا دائمة أو مؤقتة تختص كل منها بدراسة أحد أوجه النشاط. وكل لجنة تضع لائحة داخلية يقرها مجلس الشورى.

مادة (٤٢): الأقسام واللجان المقترحة يمكن زيادتها أو إنقاصها حسب ما يقتضيه نشاط الجماعة.

الباب الخامس:

تنظيم العلاقة بين القيادة العامة وقيادات الأقطار:

مادة (٤٣): تتحدد العلاقة بين قيادة الأقطار ضمن الدوائر التالية:

١- الدائرة الأولى: وهي التي يجب فيها على قيادات الأقطار الالتزام بقرارات القيادة العامة متمثلة في فضيلة المرشد العام ومكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام وتشمل ما يلي:

- الالتزام بالمبادئ الأساسية الواردة في هذه اللائحة عند صياغة اللائحة الخاصة للقطر، وتشمل هذه المبادئ العضوية وشروطها ومراتبها ـ ضرورة وجود مجلس للشورى إلى جانب المكتب التنفيذي ـ الالتزام بالشورى ونتيجتها في جميع أجهزة الجماعة... إلخ.

- الالتزام بفهم الجماعة للإسلام المستمد من الكتاب والسنة والمبين في الأصول العشرين والالتزام بالنهج التربوي الذي يقره مجلس الشورى العام.

- الالتزام بسياسات الجماعة ومواقفها تجاه القضايا العامة كما يحددها مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى العام.

- الالتزام بالحصول على موافقة مكتب الإرشاد العام قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار سياسي هام.

٢- الدائرة الثانية: وهي التي يجب فيها على قيادات الأقطار التشاور والاتفاق مع فضيلة المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام قبل اتخاذ القرار وتشمل جميع المسائل المحلية الهامة التي قد تؤثر على الجماعة في قطر آخر.

٣- الدائرة الثالثة: وهي التي تتصرف فيها قيادات الأقطار بحرية كاملة ثم تعلم مكتب الإرشاد العام في أول فرصة ممكنة أو في التقرير السنوي الذي يرفعه المراقب وتشمل هذه الدائرة ما يلي:

- كل ما يتعلق بخطة الجماعة في القطر ونشاط أقسامها ونمو تنظيمها.

- المواقف السياسية في القضايا المحلية في القطر ونشاط أقسامها ونمو تنظيمها.

- المواقف السياسية في القضايا المحلية والتي لا تؤثر على الجماعة في قطر آخر شريطة الالتزام بالمواقف العامة للجماعة.

الوسائل المشروعة التي يعتمدها القطر لتحقيق أهداف الجماعة ومبادئها على ضوء أوضاعه وظروفه.

مادة (٤٤): لكل قطر أن يضع لنفسه لائحة تنظم أوجه النشاط وتتفق مع ظروفه ,إعاة عدم تعارض أحكامها مع هذه اللائحة ووجوب اعتمادها من مكتب الإرشاد العام نفيذها.

مادة (٤٥): يقدم كل مراقب عام تقريرا سنويا عن سير الدعوة ونشاط الجماعة تراحات التي يراها كفيلة بتحقيق المصلحة في إقليمه إلى مكتب الإرشاد العام قبل انعقاد تماع الدوري لمجلس الشورى العام.

مادة (٤٦): مساهمة في أعباء الدعوة يلتزم كل قطر بتسديد اشتراك سنوي تحدد ته بالاتفاق مع مكتب الإرشاد العام.

مادة (٤٧): على الإخوان الذين يغتربون عن أوطانهم أن يخضعوا لقيادة الجماعة في طر الذي يقيمون فيه.

سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك

المراجع

أولا : محاضر نقاش

أحمد راشد (أحد قادة جماعة الجهاد)

حسن الهلاوي (أحد قادة تنظيم الفنية العسكرية)

د. عبد المنعم أبو الفتوح

د. عصام العريان

عصام سلطان

اللواء أحمد العادلي (مدير جهاز مباحث أمن الدولة الأسبق)

اللواء حسن أبو باشا (وزير الداخلية الأسبق)

اللواء حسن الألفي (وزير الداخلية الأسبق)

اللواء محمد عبد الفتاح عمر (مساعد وزير الداخلية الأسبق)

مختار نوح

المستشار مأمون الهضيبي

مصطفى مشهور

مهدي عاكف

المهندس أبو العلا ماضي

ثانيا : كتب ودراسات :

أبو العلا ماضي: "الحالة التنظيمية لحركة الإخوان المسلمين"

الإخوان المسلمون: الشورى وتعدد الأحزاب

الإخوان المسلمون: "المرأة المسلمة فى المجتمع المسلم"

أسامة الغزالي حرب: "الأحزاب السياسية فى دول العالم الثالث"

أنور الجندي: "حسن البنا الداعية والإمام"

أيمن الظواهري: "فتح الرحمن فى الرد على الإخوان"

أيمن الظواهري: "الحصاد المر"

أيمن الظواهري: "الحوار مع الطواغيت مقبرة الدعاة"

بدر محمد بدر: "الجماعة الإسلامية في جامعات مصر حقائق ووثائق"

تقرير الحالة الدينية (الأهرام سنة ١٩٩٦)

تقرير الحالة الدينية (الأهرام سنة ١٩٩٨)

جرهام فولر: "الأمير نايف والإخوان المسلمون"

جمال سلطان: "مراجعات فى أوراق الحركة الإسلامية فى مصر"

حسن البنا: "مذكرات الدعوة والداعية"

حسن البنا: "مجموعة رسائل الإمام الشهيد"

حسين أحمد أمين: "في بيت أحمد أمين"

د. إسحق موسى الحسيني: "الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة"

د. رفعت السعيد: "الإرهاب المتأسلم"

د. رفعت السعيد: "الإسلام السياسي من التطرف إلى المزيد من التطرف"

د. محمد أبو الأسعاد: "السعودية والإخوان المسلمون"

د. سعد الدين السيد صالح: "الإخوان المسلمون إلى أين؟"

د. السيد عبد الستار المليجي: "تاريخ الحركة الإسلامية في ساحة التعليم ١٩٣٣ - ١٩٩٣"

د. زكريا سليمان بيومي: "الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨"

د. زكريا محمد عبد الله: "البرلمان المصري (١٩٧٦ - ١٩٩٥)"

د. عبد العظيم رمضان: "الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ - ١٩٣٦"

د. عبد العظيم رمضان: "الفكر الثوري في مصر في ٢٣ يوليو"

د. كمال مغيث: "الحركة الإسلامية في مصر في العصر الحديث"

د. محمود جامع: "عرفت السادات"

د. حامد مغيث: "الحركة الاسلامية فى مصر"

د. صلاح عبد الكريم: "أوراق حزب الوسط المصري"

رفعت السعيد: "حسن البنا أين؟ وكيف؟ ولماذا؟"

ريتشارد ميشيل: "الإخوان المسلمون"

سامح عيد: "الإخوان المسلمون الحاضر والمستقبل"

سيد قطب: "معالم في الطريق"

طارق البشرى: "الحركة السياسية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥"
طلعت رميح : "الوسط والإخوان"
عبد العظيم رمضان: "الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ - ١٩٣٦"
عبد الله النفيسي: "الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية - أوراق في النقد الذاتي"
عبد الوهاب الأفندي: "ظاهرة الانشقاق عند الإخوان - الحالة السودانية"
عبد الرحيم علي : "المخاطرة : فى صفقة الحكومة وجماعات العنف"
"مبادرة وقف العنف بين رهان الحكومة والجماعة الإسلامية"
"حلف الارهاب (أيمن الظواهري)"
"حلف الارهاب (عبد الله عزام)"
عمر التلمساني : "الحكومة الدينية"
فتحي يكن : "المشروع الإسلامي"
فتحي يكن : "من أولى بالعمل : التنظيم أم الإسلام؟"
فتحي يكن : الإسلام: "فكرة وحركة وانقلاب"
فيصل دراج - جمال باروت: "الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية"
كاري روسفكس ويكهام : (صعود الاتجاه الإسلامي في النقابات المهنية في مصر) من رسالة دكتوراه للباحثة الأمريكية قدمت لجامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية إبريل ١٩٩٣م
كمال حبيب : "موقف التيار الجهادي والسلفي من الإخوان المسلمين"
اللواء فؤاد علام : "الاخوان وأنا"
مارسيل كولومب (ترجمة زهيرا الشايب): "تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠"
مأمون الهضيبى: "السياسة في الإسلام"
محسن راضي : "الإخوان المسلمون تحت قبة البرلمان"
محمد بن مختار الشنقيطي : "ملامح المأزق القيادي لدى الإخوان المسلمون"
محمد بن مختار الشنقيطي: "الإخوان المسلمون والعلاقة بالسلطة".
محمد حسين هيكل: "مذكراتي في السياسة المصرية"
محمد مهدي عاكف - "مبادرة الإخوان المسلمون حول مبادئ الإصلاح في مصر"
نبيل شرف الدين : "أمراء ومواطنون"

نبيل شعيب : "الإخوان - إصلاح وتجديد أم خلاف وانشقاق؟"

نبيل عبد الفتاح : "الإخوان المسلمون والانتخابات - ملاحظات حول مشاهد التحول"

نبيل عبد الفتاح : "المصحف والسيف "صراع الدين والدولة في مصر"

نواف القديمي : "في عمل الحركات والأحزاب الإسلامية هل يجب الفصل بين "الدعوى" و"السياسي؟"

هالة مصطفى : "الدولة والحركات الاسلامية المعارضة"

هشام جعفر : "بعد خمسين عاماً على استشهاد الأستاذ البنا"

ثالثا : صحف ومجلات:

الأهالي

الأهرام

الحياة اللندنية

الرأى العام الكويتية

روز اليوسف

الشرق الأوسط السعودية

المصور

الوفد

مواقع على شبكة المعلومات:

إسلام أون لاين.نت

موقع جماعة الإخوان المسلمون

مطابع العرابية
ت: ٢٩٨٤٢٥٥

هذا الكتاب

كان عام ١٩٩٥، عاما فاصلا فى تاريخ جماعة الإخوان المسلمين وبالأخص حركة الجيل الوسيط "الذى يمثل تيار التجديد" داخل الجماعة .

فقد شهد هذا الجيل أول صدام له مع الدولة، فيما عرف بمحاكمة مجلس شورى الجماعة، بعدها جاءت بيعة المقابر عام ١٩٩٦ التى كان من تداعياتها الهامة والرئيسية إنشقاق مجموعة من حزب الوسط .

كانت الصدمة كبيرة لهذا الجيل فقد دلت هذه البيعة على إحكام سيطرة الحرس القديم - بكل أساليبه فى الممارسة السياسية داخل الجماعة وخارجها - على مقاليد الأمور وبشكل نهائى .

كان رموز هذا الجيل يظنون لفترة قريبة أنهم باتوا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق تغييرات كبرى داخل الجماعة تكفل وضعها على طريق العمل السياسى العام غير المحظور داخل مصر، فقد صعد هذا الجيل بالجماعة الى أن تصبح الرقم الأهم فى معادلة الحياة السياسية المصرية، وكانت الخطوة الثانية هى إجتياز المانع الصعب الذى ظل لسنوات طويلة عائقا أساسيا أمام أجيال عديدة من أجيال الجماعة، وهو عائق العمل العلنى ضمن أطر وطنية وشرعية مقننة ومعترف بها، وهو ما أرسى دعائمه معهم معلمهم الأول عمر التلمسانى .

ولكن سرعان ما أنهار كل شئ، فالدولة تحاصرهم من جانب محملة إياهم تجربة الحرس القديم ورموز هذا الحرس يحاصرونهم من الداخل من خلال سيطرتهم على كافة الأطر التنظيمية والفكرية والمالية داخل التنظيم .

هذا الكتاب يطرح أزمة هذا التيار داخل الجماعة منذ بدايات صعوده عام ١٩٧٦ حتى صار محاصرا بين مطرقة الدولة، وسندان الحرس القديم .

وهذا هو الكتاب السابع فى اطار مشروع "موسوعة الحركات الإسلامية" المركز العربى لدراسات الإسلام والديموقراطية " وتنشره تباعا " دار للنشر والمعلومات" .

المحروسة